
النظام العسكرى فى الجزائر
مازال يخطط لاغتيال الإرادة الإسلامية
ولكن هيهات .. هيهات .. فلن
يتوقف المد الإسلامى بعد الآن
دكتور حلمى محمد القاعود
دار الاعتصام

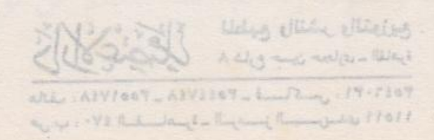
دكتور حلمي محمد القاعود

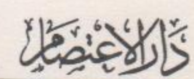
النظام العسكري في الجزائر

مازال يخطط لاغتيال الإرادة الإسلامية

ولكن هيهات .. هيهات .. فلن يتوقف المد الإسلامي بعد الآن

الطبعة الأولى
١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م





للطبع والنشر والتوزيع
٨ شارع حسين حجازى ـ القاهرة
هاتف : ٣٥٥١٧٤٨ ـ ٣٥٤٤٧٤٨ ـ فاكس : ٣٥٤٦٠٣١
ص.ب : ٤٧٠ القاهرة ـ الرمز البريدى ١١٥١١

الإهداء

إلى حبة القلب .. وحدقة العين

« عبـد الله » ، و « محمـود »

« أبوكما »

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى :

﴿ وقال الشيطان لما قضى الأمر إن الله وعدكم وعد الحق ووعدتكم فأخلفتكم وما كان لى عليكم من سلطان إلا أن دعوتكم فاستجبتم لى فلا تلومونى ولوموا أنفسكم ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخى إنى كفرت بما أشركتمونى من قبل إن الظالمين لهم عذاب أليم ﴾ [سورة إبراهيم : ٢٢] .

* * *

قال إبليس فى مجمع الشياطين :

[إن الإسلام هو الخطر الذى يتهدد مملكتنا . إن الإسلام هو فتنة الغد وداهية المستقبل . صحيح أن المسلمين اتخذوا القرآن مهجوراً ، وأنهم شُغلوا بالدنيا عن رسالتهم ومثلهم الأعلى ، وأن علماءهم لم تعد لهم هذه اليد البيضاء التى تشرق بها الظلمات وتضىء بها الدنيا . ولكنى أخافُ أن تنتبه هذه الأمة .. فابذلوا جهدكم كى يظل هذا الدين متوارياً ونائماً .

اضربوا على آذان المسلم ، فإنه يستطيع أن يُبطل سحرنا بأذانه وتكبيره .

يا ويلتنا وشقوتنا إذا انتبه هذا المسلم من نومه] ..

محمد إقبال

خطبة الكتاب

الحمد لله وحده ، لا شريك له ، نحمده سبحانه ونستعينه ، فهو وحده الملجأ والملاذ حين يحم القضاء ، ويقع البلاء ، وتشتد الفتن ، وتكثر المحن ، إنه وحده الذى يملك اللطف والرحمة ، وهو وحده القادر على تحويل المحنة إلى منحة ، والنقمة إلى نعمة .. به تستجير من شياطين الإنس ، وخدام إبليس ، وفراعنة العصر ، وطواغيت الزمان .. ثم نصلى ونسلم على خير أنبيائه ، بعثه بالحق والهدى رحمة ونوراً وهدى للعالمين ، اللهم صل وسلم وبارك عليه وعلى آله وأصحابه وأنصاره وأتباعه إلى يوم الدين .

وبعـــد :

فما كنت « سياسيًا » ، ولا محبًّا « للسياسة » ، ولا مشتغلاً به . ولا ساعياً إليها ، ولم ألتحق بحزب ، ولم أنضم لجماعة ، ولكنى أتأمل الأحداث ، وأرقبها من بعد ، وأقول فيها رأياً قد يصيب وقد يخيب ، وكان يسعدنى أن أنشر رأيى فى صحيفة سيارة ، فأجد من يتعاطف مع ما أقول بالتأييد أو التصحيح أو الرفض .. وأشعر أن فى وطنى من يشغله أمر الوطن والأمة والدين ، وأستنتج أن قومى بالرغم من الأرزاء والأنواء ما زالوا يحملون نبض العافية ، ويمسكون بأهداب الأمل ، ويستعدون لغدٍ جميل .

كنت أحلم أن أعبر عن رأيى أو وجهة نظرى فى صحيفة سيّارة أو مجلة دورية ، ولكنى فوجئت بأننى لا أستطيع ولا أقدر ، لأسباب يطول شرحها ، وأكتفى بالقول : إن المجلة التى تعودت أن أنشر فيها آرائى [الاعتصام] توقفت عن الصدور ، بعد أكثر من نصف قرن من الزمان ، بقانون ظالم اسمه « قانون الصحافة » ، ويسميه البعض ــ للمفارقة ــ قانون السلطة الرابعة !!.

كانت مجلة « الاعتصام » تتبنى خطًا إسلامياً واضحـاً ومستقلاً على مدى عمرها الطويل ، فوافق هواها هواى ، وحملت صفحاتها معظم ما كتبت فى الأمور العامة ، وتلفت حولى فلم أجدها ، وتلفت حولى فلم أجد منبراً آخر يرضى بنشر وجهة نظرى كاملة .

وقد يقول قائل : ما الذى يجعلك توجع رأسك وقلبك بالأمور العامة ؟ لمَ لا تستريح مثل غيرك ، الذين يأكلون وينامون ويستمتعون ببهجة الدنيا وزينتها ؟ ألا تعلم أن من يعنيهم الأمر يتسامحون مع كل شىء إلا « الكلمة » ؟! الكلمة صارت عدواً ومجرماً لا يجوز التسامح معه !.

قد يكون هذا الكلام صحيحاً إلى حدٍّ ما ، ولكننى لا أنسى أننى مسلم علّمه ربه : ﴿ **ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون** ﴾ [آل عمران : ١٠٤] .

ثم إننى ألبى دعوة من يدعوننا إلى الانتماء . والانتماء فى مفهوم الإسلام هو الحضور فى ساحة الدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر من أجل عامة الناس وأوطان المسلمين .

لقد أتى على « الوطن » حين من الدهر كان مطلوباً من « المواطن » ألاَّ يسمع ولا يرى ولا يتكلم ، فترك الناس كل شىء ، لمن يسمع ، ويرى ، ويتكلم باسمهم ونيابة عنهم ! ولم يعد ما يجرى فى « الوطن » يعنى أحداً من « أهل الوطن » .. إلا من يعرفون الله وصمدوا للطواغيت ، ومزقتهم آلام الوطن وجراحه وهزائمه ! هؤلاء هم الذين أخذوا على عاتقهم التفكير فى الخروج من « المحنة » ، ولكن من احتكروا « السلطة والثروة » كانوا لهم بالمرصاد : حصاراً وملاحقة ومطاردة وتشهيراً ، وأشياء أخرى .. فعمق ذلك ـ مرة أخرى ـ من شعور اللامبالاة لدى القطاعات العريضة من الشباب وغيرهم ، أولئك الذين أثقلتهم مشكلات الحياة الدنيا : البطالة ، السكن ، المواصلات ، الزواج ، الغلاء ، آفات الانحراف الخلقى والسلوكى .. إلخ .

ومع ذلك انبثق من قلب الظلمات شعاع « الصحوة الإسلامية » يغشى ببصره الطغاة وخدام الغرب وأصدقاء إبليس ، وخرج إلى الحياة

شباب يحب دينه ، ويعمل به ، ويضحى من أجله .. وامتد « الشعاع » ليشمل المنطقة الممتدة من « الفلبين » شرقاً حتى « مراكش » غرباً ، وذهلت دوائر الإجرام فى الغرب الصليبى ، وكان عليها أن تُسرع الخُطا لتواجه « الشعاع » ، وتطفىء مصدره ، ولكن هيهات .. هيهات !.

صار « الإسلام » أمراً واقعاً فى بلاد « الإسلام » بعد أن كان غريباً ويتيماً ، لا يستطيع أحد أن ينكره ، ولو كان من أعدى أعدائه ، ولكنه أمر واقع « غير مقبول » من هؤلاء الأعداء .. بعضهم يتعامل معه على مضض ، والبعض يرفض أن يمد يده بالمصافحة ، بل يمدها بطلقات الرصاص الحى والمدرعات والدبابات والغازات السامة !.

ومهما يكن من شىء ، فإن الاهتمام بقضايا الوطن والأمة من فرائض الدين ، ولو كان فرض كفاية ، وعلى القادرين أن يؤدوا الفريضة مهما كانت الصعاب والتضحيات ..

قبل أحداث الجزائر الأخيرة ، عقب انتخابات المجلس الوطنى الشعبى (البرلمان) والتى جاءت نتيجة جولتها الأولى تبشر لأول مرة بفوز ساحق لأصحاب الاتجاه الإسلامى ، وهزيمة منكرة لأنصار الطغيان وحلفاء الشيطان ، تصورت أن زمناً جديداً قد جاء .. يستريح فيه « أهل الإسلام » من العناء ، وتبدأ مرحلة متحضرة من الحوار والعلاقة بين فرقاء الوطن الواحد.. ولكن خاب الظن ، وتجهم الأفق ، وظهر من يسرق « اللؤلؤة » ، ويسطو على « الكنز » ، ويقلب « الفرح » ظلاماً دامساً ، ويرفع الراية السوداء ويعطى القانون ـ مرة أخرى ـ إجازة مفتوحة .. وكان ما كان على النحو الذى فصله هذا الكتاب .

لقد وجدت نفسى ـ بالرغم من كثرة الأعباء والالتزامات والهموم ـ أفرغ للحدث الجزائرى ، أتتبعه فى مصاره ومراجعه ، وأحاول أن أربطه بما يجرى هنا وهناك ، وأشفق على شباب الجزائر المسلم من خيبة الأمل ، والإحباط المؤسف ، وأسأل الله أن يجنبه مغبة الاستفزاز الإجرامى الذى يمارسه العسكر ، والمطاردة التى تشبه الإبادة ، وقد أرضانى ذلك الانسحاب الذكى من الشارع الجزائرى .. ومع هذا فإنى أضع يدى على

قلبى خوفاً من « لغة الدم » والرد عليها .. وأضن بكل قطرة دم جزائرية تذهب فى الصراع بين الأشقاء ، حتى لو كان المقابل اغتيال « إرادة الأمة » ، فإن المستفيد الوحيد هو « السيد الصليبى » عدو العسكر والشعب جميعاً ..

أردت أن أقول للشباب من بنى أمتى الإسلامية فى مشارق الأرض ومغاربها ، إن النصر الحقيقى يكمن فى تربية الأجيال وزرع الإسلام فى النفوس ، بحيث يستحيل سلوكاً وخلقاً وعملاً وإنتاجاً وإبداعاً .. المهمة الأولى والأصعب للتيار الإسلامى **هى تقديم الإسلام [النقى الصافى]** وإبراز معطياته الخلاقة فى جميع الحياة العملية ، وإثبات أن « **الإسلام هو الحل** » من خلال المنهج الربانى : **﴿ ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هى أحسن إن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين ﴾** [النحل : ١٢٥] .. وأعلم أن التيار الإسلامى به كفاءات رائعة ونادرة فى جميع مجالات الحياة ، ومطلوب من هذه الكفاءات أن تطرح « المشروع الإسلامى » بجسارة ، ولا تتردد فى ذلك مهما كانت المعوقات ، وتقدم ما أمكن من تطبيقاته للجمهور ، فالتطبيق خير وسيلة للدعوة ، وخير طريق للإقناع ..

قد يقول البعض : إنك تنطلق فيما تقول من مثالية تتعصب للإسلام ، ولا ترى على الساحة الإسلامية أية سلبيات !.

أما أننى متعصب للإسلام فهذا صحيح .. ولكننى أيضاً لست متعصباً ضد « غير المسلمين » .. هذه واحدة .

أما الثانية ، فهى إننى برغم تعاطفى الشديد مع الحركة الإسلامية فقد رصدت عديداً من السلبيات ، وعبرت عنها فى أكثر من مناسبة على صفحات « الاعتصام » ـ رد الله غربتها ـ ولكن هذه السلبيات لا تعنى أن نُقرَّ الإجرام الذى يمارسه الجلادون والظالمون والمعادون للإسلام ، ولا أن نرتضى منهجهم المخالف لشريعة الله القائمة على العدل والحرية والمساواة وحقوق الإنسان .

ولعله من هذه النقطة كان رصدى للحدث الجزائرى ، ابتغاء استيعابه ، ووعى درسه ، وتقديم أبعاده للشباب المسلم عساهم يستفيدون فى مستقبلهم بتنمية الإيجابيات ، ومعالجة السلبيات لتحقيق مقاصد الشريعة ، وينتصر « أهل الإسلام » على الجهل والتخلف والاستبداد والظلم والعدوان .

إن انقلاب العسكر على الإسلام والخطوة الديمقراطية التى تمت فى آخر عهد الرئيس « الشاذلى بن جديد » كانت خطوة للخلف ، ونكسة بكل المقاييس ، وجريمة بكل المعايير ، وهروباً إلى الوراء ضد منطق الحق والتاريخ والأخلاق .. فالاستبداد هو الاستبداد مهما كان الزى الذى يرتديه ، أو الراية التى يمضى تحتها .

وعلى كل فالانقلاب ليس نهاية العالم ، لأنه سيذهب كما أتى .. ولكن الذى نريد أن نؤكد عليه ، أن الإسلام بإذنه تعالى هو الذى سيبقى ويزدهر ويستعيد طلاقة الحركة والعطاء مرة أخرى .. مما يدعونا لرفض اليأس ، وعدم الاستسلام للإحباط .. والنظر إلى الأمام فى ثقة واستعداد .

وكان من الطبيعى لفهم الحدث الجزائرى أن أخصص فى البحث مدخلاً عاماً يكشف عن طبيعته وأبعاده .. ثم أقدم من خلال الفصل الأول « بانوراما » الواقع الجزائرى بمعطياته الجغرافية والبشرية ، وأضمن الفصل الثانى تتابع الحدث وتفصيلاته ، وأبين فى الفصل الثالث ردود الأفعال محلياً وعربياً وعالمياً ، أما الفصل الرابع والأخير فيناقش أبرز القضايا الجادة والمهمة التى أفرزها الحدث الجزائرى ، والتى تعد خلاصة الأمر كله ، سعياً لفهم المستقبل ، ورغبة فى إعادة التصور .

وقد اعتمدت بالأساس على الصحف اليومية المهمة التى تصدر داخل الوطن العربى وخارجه ، والإذاعات العربية المحلية والعالمية التى اصطحبَ الحدث الجزائرى عبر موجاتها وفوق صفحاتها ، فضلاً عن دوائر المعارف والموسوعات والكتب التى تطلب البحث الرجوع إليها .

أسأل الله سبحانه أن أكون قد وفقت فى تقديم الحدث بحيادٍ لا يميل مع الهوى ، كما أسأله سبحانه أن يوفق أمتنا حكاماً ومحكومين للتفاهم والتحاور بمنطق الأخوة الإسلامية لتجاوز الصعاب وما أضخمها ، واقتحام العقبات وما أصعبها ، وإقامة الدين الذى هو حصنهم وملاذهم .. وصلى الله على سيدنا محمد وآله وأصحابه وسلم . وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

حلمى محمد القاعود

٩ من رمضان المبارك ١٤١٢ هـ
الموافق ١٢ من مارس ١٩٩٢ م

***

مدخـــل

على المسافة الممتدة بين الوجوم والذعر ، كان رد فعل المؤسسات الرسمية فى أغلب دول العالم الإسلامى على إثر نجاح جبهة الإنقاذ الإسلامية فى انتخابات الدور الأول بالجزائر ، والتى جرت يوم السادس والعشرين من ديسمبر ١٩٩١ م !.

وعلى العكس من ذلك كان رد الفعل لدى جماهير الأمة الإسلامية من المحيط الأطلنطى إلى جزر الفلبين ، وفى كل مكان يرتفع فيه صوت المؤذن (الله أكبر) .. كان الفرح غامراً وعميقاً وشاملاً ، وكان انتصار « جبهة الإنقاذ الإسلامية » تعبيراً عن شعور عميق ومتجذر بالانتماء إلى « هوية » اسمها « الإسلام » .. لم يكن الفرح مجرد حالة تنتاب الفَرِحِين بفوز حزب إسلامى فى انتخابات نيابية تصل إلى سدّة الحكم أو الحصول على بعض المقاعد النيابية ، **ولكنه فى الجزائر بالذات كان صرخة فى وجه قوى الشر العاتية التى حاولت وتحاول وستحاول طمس هوية الأمة وسرقتها واغتصابها فى وضح النهار ، دون أن تعبأ بما يقال على لسانها أو ينشر فى أدبياتها حول حقوق الإنسان وحريته وكرامته وإرادته وحقه فى تقرير مصيره !** .

ظل العالم الإسلامى منذ أزمان طويلة يسمع من يعايره ، أو يعاير « الحركة الإسلامية » خاصة ، برفض الديمقراطية ، ومعاداة الشرعية ، وتحبيذ العنف ، ورفض الاندماج فى المسيرة السياسية للمجتمع ، **وجندت لذلك أقلام وصحف ودوريات وإذاعات وتلفزات ، واستبيحت فى سبيل ذلك دماء إسلامية بريئة غزيرة ، وقيل فى تعليل الاستباحة الكثير من الكذب والافتراء والبهتان ، وعندما أتيح لبعض الشعوب الإسلامية أن تشارك فى اللعبة السياسية (الديمقراطية) ، كان الحصاد شوكاً وقتاداً وأحزاناً كبيرة ، وإحباطاً غير مسبوق !.**

جبهة الإنقاذ الإسلامية الجزائرية حظيت بثقة الشعب المسلم فى الجزائر الذى صوَّت لها وصوت ضد حزب جبهة التحرير الوطنى الحاكم .. وكان منطق (الديمقراطية) أو اللعبة السياسية التى تواضع عليها العالم وبخاصة الغرب ، هو القبول بنتيجة « التصويت » ، والرضا بما أراده الشعب الجزائرى المسلم ، والنزول على قاعدة تبادل الكراسى أو تداول السلطة ولكن ما جرى على امتداد المسافة بين الوجوم والذعر الذى أصاب المؤسسات الرسمية فى العالم الإسلامى ، هو قهر الإرادة الشعبية للشعب الجزائرى المسلم بإرغام رئيسه على الاستقالة وترك الحكم وتسليمه لحكم عسكرى لا يفقه غير لغة واحدة ، هى : الإملاء والأمر والنهى والسير فى الاتجاه الذى يريده السادة المتحكمون .. والباقى بالطبع مفهوم ، فالذى يشذ عن الإرادة العسكرية يعرف مصيره المحتوم ! وياله من مصير !.

قوة الشر العاتية لم تضيع وقتاً طويلاً منذ أعلنت نتائج الانتخابات فى الدور الأول بفوز جبهة الإنقاذ الإسلامية ، وبدأت تتكلم عن الدولة الإسلامية التى ستطبق حكم الشريعة وتقطع الأيدى والأرجل ، وتقيم المشانق لأتفه الأسباب وتعيد الجزائر إلى حكم القرون الوسطى المظلمة فى أوربا ، وأخذت قوى الشر العاتية تربط ما بين « جبهة الإنقاذ » والحكومة الإيرانية وغيرها ، وتروّج لما تسميه « التطرف » و « الإرهاب » و « الأصولية » التى ستهدد الدول المجاورة ، وتحدث حريقاً هائلاً يمتد ليشمل العالم العربى كله !.

ثم جاءت التداعيات المؤلمة والمضاعفات المحزنة التى لم تصل إلى مداها الأخير بعد .. والتى قلبت الموازين وجعلت من الفرح ترحاً ، ومن النصر هزيمة ، ومن الجهاد تخاذلاً وخيبة وهماً مقيماً !! .

قوى الشر العاتية سعيدة بما أحدثته ، وبما جرى للشعب الجزائرى المسلم .. وتظن أن الأمور قد انتهت بالضربة القاضية التى لن ينهض بعدها الشعب الجزائرى المسلم مرة أخرى ، وبالتالى فإن استتباب الأمن والاستقرار - أى استمرار اغتصاب الهوية الإسلامية - سائد لا محالة ، ولا خوف على قوى الشر العاتية من أية محاولة لاستعادة الهوية السليبة ، أو القدس السليبة ، أو الحرية السليبة !!.

ولكن هل هذا ممكن ؟ وهل من الممكن أن تدب « جرثومة الحرية » فى الجسد الإنسانى كله على المستوى العالمى فتشمل الاتحاد السوفياتى وشرق أوربا وإفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية ، ويبقى العالم العربى محصناً ضد الإصابة بجرثومة الحرية ؟ .

الإجابة بكل وضوح ساطع : كلا !..

.. لأن « جرثومة الحرية » معدية ، ولابد من أن تصيب الجسد الإنسانى كله ، مهما فعلت قوى الشر ، واستخدمت المضادات الحيوية أو الكيميائية . فلن يظل العرب بلا هوية إلى الأبد ، ولن يظلوا أسرى أو تابعين لأصحاب المدنية الشريرة ، ولن يبقوا خاضعين إلى مالا نهاية للهيمنة الصليبية المتجبرة والمخادعة .. فلابد من لحظة تتغير فيها الحسابات ، ويتحقق الحلم الجميل بالنجاة من قبضة الجلاد الصليبى الذى يحرك العالم فى أيامنا كما يفعل محرك « العرائس » فى مسرح الأطفال ، يشد الخيوط لتتحرك الدمى وفق إرادته ومشيئته : يضرب هذا بذاك ، ويسجن هذا فى دائرة ما ، ويطلق سراح ذاك فى دائرة ما ، ويرى العدالة بمنظور مصالحه ومكاسبه ، ويكيل فى كل مناسبة أو قضية بالكيل الذى يُشبع نهمه للسيطرة ويعبر عن جبروته الرهيب ..

إن هزيمة الشعب الجزائرى ، وسقوط اختياره الإسلامى الحر تحت سنابك القوى الشريرة العاتية ، وجره إلى مواجهة دامية لاستئصال شأفة الإسلام من صدور أبنائه ، لن تحقق للشيطان الصليبى حلمه وإرادته ، فقد سبق لهذا الشيطان أن سيطر على الجزائر ثلاثين ومائة عام ، قضى فيها على اللغة العربية [لغة القرآن] ، وحارب الإسلام حرباً لا هوادة فيها ، و « فَرْنَس » الشعب فرنسة كاملة ، ولكن إرادته لم تنتصر ، ولم ينهزم الإسلام ، بل سطع الإسلام فى حرب جهاد طويلة ، انتهت بترحيل الفرنسيين فى مشهد تاريخى عظيم . وإذا كان الفرنسيون [الشيطان الصليبى فى حالة الجزائر] لم ييأسوا ، وخلفوا من ورائهم فرنسيين (هم جنسية جزائرية) ظلوا طوال ثلاثين عامـاً أخرى يحاربون هوية الشعب ، ويذيقونه ألواناًمن القمع والقهر ، ويهدرون أمواله وأرباحه وموارده ، ويسرقون قوته وطعامه ، ويفرضون عليه فكرهم السقيم

وتصورهم الشرير ، فإن الشعب الجزائرى المسلم أعلن فى نهاية عام ١٩٩١ ، إصراره على « هويته » ، وأعرب عن رغبته فى استعادة حقوقه ، وعزم على مواجهة اللصوص ـ لصوص الإسلام ولصوص الثروة ـ مهما كان الثمن !.

بعد سقوط العالم الشيوعى ، وسقوط الشيوعيين فى أرجاء الأرض ـ عدا العالم العربى !. وسيادة ما يسمى [النظام العالمى الجديد] ، فإن حقيقة « الصليبية » العالمية قد انكشفت أمام الدنيا جميعاً بكل بشاعتها وإجرامها وجبروتها .. وأعلنت أن عدوها الأول هو « الإسلام » و « المسلمين » ، فاتخذت أشنع الأساليب لمحاربة الإسلام والتشهير به وإذلال المسلمين ومحاصرتهم ، مما نرى ملامحه فى أكثر من مكان أو أكثر من صورة ، وما أحداث الجزائر المسلمة إلا واحدة من الحالات التى مارس فيها الصليبيون من خلال نظامهم العالمى الجديد إذلال المسلمين والتشهير بالإسلام ، وما جرُّ العرب إلى مفاوضات مع العدو اليهودى ترسخ وجوده ، وتمنحه وسائل البقاء والاستمرار والسيطرة على القدس إلا أهم حالة من الحالات التى يمارس فيها الصليبيون المعاصرون منطقهم الجديد لقهر المسلمين وتغييب المسلمين ، وما يجرى فى العراق والسودان وليبيا ، والصومال وأفغانستان ، وباكستان وبنجالاديش ، وما سيجرى فى أماكن أخرى إلا صورة مشابهة لما جرى ويجرى فى الجزائر والقدس وفلسطين !!.

المفارقة العجيبة أن البيادق التى يستخدمها النظام العالمى الجديد ، تسعى بكل طغيانها وفرعنتها لافتراس شعوبها الإسلامية والعربية وقهرها وإسكاتها إلى الأبد ، لأن « السيد » الصليبى يريد ذلك ، ويرى أن مطالبة هذه الشعوب بالحرية نوع من العبث أو المراهقة الفكرية لا يجوز أولا يليق بهم لأنهم لم يبلغوا الحلم بعد ، ولم يصلوا إلى مرتبة الرجال ، حتى لو كان بعضهم قد ظهر على ساحة الغبراء قبل سبعة آلاف عام ، وقبل أن يكون للسيد الصليبى وجود أو جنود !! .

لاريب أن « السيد الصليبى » قوى ، وأن مناطحته نوع من الانتحار ، ولكن أن يقوم الفراعنة المعاصرون بمشاركته فى قهر الشعوب

وإذلالها ، فهذا أمر غير مفهوم ، ولا ندرى له تفسيراً ، وبخاصة أن هؤلاء الفراعين الطغاة ، قبلوا بالدنيَّة أمام عدوهم الصريح والمباشر فى فلسطين المحتلة ، وجَثَوْا على ركبهم أمامه ضارعين أن يجلس معهم أو يقبل بجلوسهم فى حضرته ، ليفاوضهم أو يتحدث إليهم ويمنحهم السلامة والأمان ، حتى لو « اقتطع » من أراضيهم وبلادهم ما يحتاج إليه من مساحات وفقاً « لمقتضيات » الأمن وسلامة الحدود !.

وإذا كان « السيد » الصليبى ، يضرب الآن بعنف لتطبيق قرارات مجلس الأمن التى تعاقب الدول العربية التى تجاوزت « الحدود » من خلال مفهومه ، حتى لو كانت مجرد اتهامات لم تثبت فى محاكمات (مثلاً : حالة ليبيا المتهمة بالإرهاب وإسقاط طائرتى ركاب إحداهما فرنسية والأخرى أميركية) فإن المؤكد أنه لا يضرب بأى شىء لتطبيق قرارات مجلس الأمن التى بلغت العشرات وتضمنت حقوق العرب والفلسطينيين ، لأن المسألة من وجهة نظره تختلف .. فمزاجه إزاء الحق العربى والفلسطينى غير رائق بالمرة ! **ولذا على العرب والفلسطينيين والمسلمين ـ أصحاب القدس ـ أن يخبطوا رءوسهم فى الحائط ، أو يلقوا بأنفسهم فى البحر ، أو يقبلوا بما تمليه « الدولة » المتَّهمة ـ بفتح التاء الأولى وكسر الهاء ـ لأن ذلك من مقتضيات النظام العالمى الجديد الذى يمليه « السيد الصليبى » ، وينفذه الفراعنة الطغاة بكل إخلاص وأمانة ، حتى لو تطلب الأمر سحق الشعوب العربية الإسلامية ، وذبحها فى الشوارع ، وقهر إرادتها ، وحكمها بالسجون والمعتقلات وقوانين الطوارىء !.**

القضية إذن أكبر من إلغاء انتخابات عبر فيها شعب الجزائر عن هويته الإسلامية ، ورغبته فى أن يُحكم بالإسلام ، يمارس دوره الإنسانى فى العلم والعمل والإنتاج ، على أساس من الحرية والعدل والمساواة والتمتع بحقوق الإنسان .

القضية تعنى بكل بساطة أنه غير مسموح للشعوب العربية الإسلامية خاصة أن تعيش كما أراد الله لعباده ، **أو تنال حريتها واستقلالها ، أو تنعم** بخيراتها وثرواتها .. **والمسموح الوحيد أن تعيش هذه الشعوب مُستعبدة ،**

وخاضعة « للسيد » **الصليبى ، يفرض عليها الفكر الذى تعتنقه ، واللغة التى تتكلمها ، والثقافة التى تتعامل بها** .. بدأ ذلك قبيل مطلع العصر الحديث ، من خلال حملة « نابليون » الوحشية على مصر والشام ، واستمر حتى اليوم من خلال ما سُمِّى بالاستعمار العسكرى ، ثم الهيمنة الصليبية الكاملة : سياسياً واقتصادياً وثقافياً ، مع استخدام **الدولة العبرية اليهودية** فى فلسطين ، التى تقوم بعمليات التأديب العسكرى كلما لزم الأمر والاستيلاء على المزيد من الأراضى لتهويدها ، واستعمارها باليهود وطرد أهلها الأصليين !.

وفى كل الأحوال يظل الإسلام والمسلمون بين فكَّى كماشة متوحشة وضارية وعمياء ، الفك الأقوى يمثله « **السيد الصليبى** » ، والفك الثانى يمثله « **السيد الفرعون** » ، ولكل من الفكين أدبياته الباطلة ودعاواه الكاذبة وإعلامه المنافق الهادر الذى لا يتوقف ساعة من ليل أو نهار ، يبرر الوحشية ، ويسوغ القمع ، ويحلل الدم ،ويسبغ الحماية على اللصوص والمغتصبين وشهود الزور الذين يعيثون فساداً فى أرض الإسلام .. ويرفع إلى السماء حثالة المجتمعات ما داموا فى خدمة أحد فكى الكماشة أو كليهما .

إن مأساة شعبنا المسلم فى الجزائر ، تفجر قضايا خطيرة وعديدة ، تستدعى منا أن نقف بالهدوء المتعقل لنقرأ « الحدث » كما جرى ، ونتأمل أبعاده وخباياه ، ونفقه درسه وعبرته .. **وبالرغم من كل شىء نتفاءل بالمستقبل الذى لا يخضع بالضرورة لمشيئة « السيد الصليبى » ، وأتباعه من « السادة الفراعين »** مع الاعتذار لفراعين الزمن الغابر ، فقد كانت لبعضهم مع قصورهم ووثنيتهم ، مآثر ومكرمات فى الدفاع عن شعوبهم ضد المغيرين من الأعداء على كرامتهم وكرامة الشعوب التى ينتمون إليها .

إن المستقبل بيد الله الواحد القهار ، وقد تخفى هذه الحقيقة على من يحزبهم اليأس ، ويجرفهم الإحباط ، ويسحقهم القنوط ، ولكن أين هو إيمان المسلم فى خضم الابتلاء ؟ وأين هو الصبر والمصابرة فى مواجهة خصوم الإسلام وأعدائه ؟.

قال الله تعالى : ﴿ ألم * أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا آمنّا وهم لا يفتنون * ولقد فتنا الذين من قبلهم فليعلمن الله الذين صدقوا وليعلمن الكاذبين * أم حسب الذين يعملون السيئات أن يسبقونا ساء ما يحكمون * من كان يرجو لقاء الله فإن أجل الله لآت وهو السميع العليم * ومن جاهد فإنما يجاهد لنفسه إن الله لغنى عن العالمين ﴾

[العنكبوت : ١ - ٦]

ولا ريب فى أن الابتلاء هو مقدمة ضرورية لبناء المجتمع المسلم الصالح الذى يوفر لأبنائه الحرية والكرامة والأمل فى الدنيا والآخرة .. وإذا كان الخصوم والأعداء لا يكفون عن توجيه ضرباتهم الخفية والعلنية للمسلمين فهذا أمر طبيعى تفرضه طبيعة الصراع بين فريقين ، **ولكن الأمر غير الطبيعى هو أن يهرب المسلم من المواجهة ويستسلم أمام الغدر والقهر ، ويسوغ ذلك وفقاً لما يسمى بنظرية « المؤامرة »** .

إن أعداء الأمة أقوياء ، والفارق بيننا وبينهم كبير وهائل .. وهذا لا يمارى فيه أحد ، ولا ينكره عاقل .. **ولكن الاستسلام لهم والتفريط فى الهوية أمر يخرج بالمسلم عن المنهج المستقيم ، ويدخل به لا محالة فى متاهات الهوان والضياع والذوبان فى الآخرين ، والموت حضارياً** .

إن التمسك بالهوية الإسلامية ، وبناءها بناءً صحيحاً وسليماً ، هو الطريق للتصدى فى وجه « السيد الصليبى » وأشباهه ، وحتى لا نظل عبيداً له يفعل بنا ما يحلو له ، وهو الطريق للاستفادة من العناصر الحضارية التى يملكها ولا نملكها ، وتمثل ضرورة حيوية لبناء قوتنا ونهضتنا كى نحقق مقاصد الدين وغايات الشريعة ، « فالسيد الصليبى » يملك الآن التفوق فى مجالات العلم والإدارة والنظم والصناعة والزراعة .. إلخ ، ثم إن لديه رصيداً متراكماً من التجارب العملية فى استثمار الموارد الطبيعية والبشرية ، ونحن فى حاجة إلى كل ذلك ، لنكون بحق خير أمة أخرجت للناس تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر وتؤمن بالله ، ومن الخيرية .. بل من أولى علاماتها ألا تكون الأمة مستباحة للآخرين ، أو يتيماً على مأدبة اللئام ، أو عبداً فى مزرعة « السيد الصليبى » أو غيره !!.

ومن ثم .. **فإن البناء التربوى للأمة على أسس الإسلام ، ينبغى أن يظل الاستراتيجية التى تعمل لها الحركة الإسلامية ، وبدون هذا البناء يظل « الوجود الإسلامى » مجرد صيحات تضيع فى صحراء الخواء القاحلة ، والجدب الماحل ، حيث لا زرع ولا ظل ولا ماء !.**

إن بناء أجيال مسلمة وفقاً للتربية الإسلامية الصحيحة هو **الحصانة الحقيقية للأمة التى تحبط « المؤامرة » التى تعلن عن نفسها دائماً ضد الإسلام والمسلمين** .وبدون هذه الحصانة ، فإن أعداء الأمة لن يكلفوا أنفسهم شيئاً .. حتى عناء التآمر ، لأن الأمة « تأكل نفسها » أو « تتآكل » من تلقاء ذاتها ، ولأننا عندئذ سنكون أمة لا تعرف « التربية » !.

ثمة أمراً آخر بهذه المسألة ، **وهو تدريب الأجيال الجديدة على منهج الحرية والشورى والمساواة ، وفقاً لتصورات الإسلام** .. لأن افتقاد هذه العناصر يُفقد التربية الإسلامية أسسها الراسخة التى صبغت المجتمع الإسلامى فى مراحل قوته وازدهاره عادة ، وهذه الأسس هى التى تضيف للمجتمع حضارياً كل ما من شأنه أن يجعله قوياً وراسخاً ومبدعاً .

إن البعض يتصور أحياناً أنه وحده يحتكر الصواب ، وأنه وحده يملك الرأى السليم ، وأنه الأحق بالتقديم فى القول والفعل .. **وهذا الاستبداد لا يقره الإسلام** ، وينبغى ألا نورثه أبناءنا ، لأننا حينئذ نعطى أعداء الأمة والدين الحق فى « الاستبداد بنا » ، و « فرض آرائهم علينا » بل قهرنا وإذلالنا .. **إن قيم الحرية والشورى والمساواة ، لا يمكن الاستغناء عنها أو تأجيلها ، ويظل الجهاد فى سبيلها قدراً يفرضه الدين والخلق والفطرة جميعاً** .. ولا تستطيع الشعوب المسلمة أن تحبط « المؤامرة » الصليبية وغيرها ، مالم تكن قد زرعت فى دم أبنائها هذه القيم الإسلامية النبيلة .. وهذا هو دور الحركة الإسلامية الأساسى ..

صحيح أن البعض قد يضيق بهذا الكلام ، ويرى أن المناخ الاجتماعى قد يقف عقبة فى سبيل تنمية هذه القيم ، أو يتصدى لها بالمرصاد ، أو يزرع الخوف فى نفوس العباد ، وقد يرى البعض أن مواجهة هذا المناخ قد تقتضى

التمرد عليه والخروج بالغضب والعنف .. وهذا الرأى قد **يكون له بعض العذر ، ولكن نتائجه غير مقبولة لأنها عادة تكون مغموسة بالدم والأسى والدموع !.**

إن أحداث الجزائر قد أثارت كثيراً من الإحباط واليأس وبخاصة فى نفوس الشباب ، مما عزز دوافع الغضب والعنف ، ولكن « **جبهة الإنقاذ الإسلامية** » ، كانت على صواب ، حين دعت كوادرها وشبابها إلى التحلى بالصبر والتزام الهدوء فى مواجهة المحنة القاسية التى خيمت على الشعب الجزائرى المسلم .. وهنا يتضح دور التربية الإسلامية على أسس الحرية والشورى والمساواة ، لتجاوز المحنة ، وإرساء قواعد قيام المجتمع المسلم ، ومن ثم « **الدولة الإسلامية** » التى يحلم بها جميع المسلمين .

قبيل اعتقاله من قبل « السلطة العسكرية الجديدة » فى الجزائر قال « **عبد القادر حشانى** » الزعيم المؤقت لجبهة الإنقاذ الإسلامية : « **أعتقد أن الدولة الإسلامية فى الجزائر قائمة اليوم أو غداً ، بنا أو بغيرنا ، لأن الشعب اختار ، ويصعب على أى نظام أن يغير خيار الشعب ، والمشروع الإسلامى قائم ، وثقتنا فى ذلك ثقة فى الله أولاً وفى الشعب الجزائرى ثانياً ، ودون ذلك عقبات نحن مستعدون لمواجهتها ، والمشروع قائم بإذن الله** » [مجلة الإصلاح (دبى) - ع ١٧٢ - ١٤١٢/٧/٢٦ هـ الموافق ١٩٩٢/١/٢٩ م] .

وكلام « حشانى » يحمل فى طياته دلالة ذات أهمية تبين دور الشعب المسلم الذى تربى تربية إسلامية صحيحة فى الإصرار على اختياره ، والجهاد فى سبيل شيوع قيم الإسلام وعلى رأسها الحرية والشورى والمساواة ، مهما كانت الإحباطات مؤلمة والقمع وحشياً !! لذا فإن ما قاله حشانى عن قيام المشروع الإسلامى واستمراره يعبر عن وعى عميق بقيمة الإيمان النابع من التربية السليمة ، وهو ما يجعل « المجتمع المسلم » حالة مستمرة وقائمة ، وليست مرتبطة بأشخاص ، وهو ما عبر عنه حشانى تعبيراً دقيقاً حين قال : « **الدولة الإسلامية فى الجزائر قائمة اليوم أو غداً ، بنا أو بغيرنا** » .

إن المأساة أو المحنة التى أصابت شعبنا المسلم فى الجزائر لن تجعلنا نفقد الأمل فى إرساء قيم الحرية والشورى والمساواة فى مجتمعاتنا المسلمة ، ولن تجعلنا نفقد الصواب ونندفع فى طريق « الثارات » أو المواجهة العنيفة .. **ولكنها تؤكد فى كل الأحوال أن تربية المجتمع على أسس الإسلام تظل الحصانة الحقيقية لصموده ونفيه لعناصر الاستبداد والقهر داخلياً وخارجياً .**

ومن هذا المنطلق نقرأ « الحدث الجزائرى » ، وأحداث العالم الأخرى ، موقنين فى النهاية أن الحق لابد أن ينتصر مهما استبد الباطل وتسلح بالمكر والخداع والدهاء .. وأن موكب الإسلام لابد من أن يلتئم مرة أخرى ويتقدم فى طريق البناء والازدهار ، ولو كره الظالمون والمشركون والكافرون .

* * *

الفصل الأول

« بانوراما » الواقع الجزائرى

الجغرافيا . . والإنسان .
جهاد . . واستقلال .
عهود . . ورجال .
الدولة . . والمؤسسات .
إسلاميون . . ودنيويون .
اقتصاد . . وسياسة .
هوية . . وحضارة .

تمهيـــد

الشعب الجزائرى المسلم من الشعوب القليلة التى ضربت أروع الأمثال فى الدفاع عن العروبة والإسلام ، ودفع أبناؤه ثمناً غالياً للحرية والاستقلال ، بعد أن خاض حرباً طويلة امتدت ثلاثين عاماً وقرناً من الزمان فى دفع البلاء الصليبى الذى صبته فرنسا على أرض الجزائر باحتلالها وافتراسها ونهبها ، وفرض لغتها وثقافتها وحضارتها على الجزائريين .

والمحنة التى يخوضها شعب الجزائر المسلم فى هذه الآونة ، تجعلنا نثق فى عقيدته وصلابته ورسوخه كالجبل الأشم ، مهما كانت ضراوة البلاء وقسوة الاختبار .

وفى سبيلنا للتعرف على ما جرى فى الجزائر ، وأبعاده المحلية والدولية ، فإننا نلقى نظرة طائر من عل لنرى الموقع والتاريخ والفكر والهوية والإنسان ، ولنرى بعدئذ ماذا حدث ؟ أو لماذا حدث ؟ .

فالجزائر تملك رصيداً هائلاً من الثروة والثورة ، موقعها الطبيعى جعلها فى بؤرة الاهتمام ، وأرضها حافلة بالعطاء والثمار وإن كان شعبها لم يستمتع بكل العطاء أو كل الثمار ، بل عاش محروماً من خيراته وجهوده .

والجزائر لها تاريخ حافل منذ الفتح الإسلامى ، وشهدت مراحل خصبة وحافلة بالصراع ، لعل أكثرها خصوبة مرحلة الاحتلال الفرنسى لأرضها والتى تُوِّجت بنصر مبين ، **يحاول البعض أن يضيعه هدراً ، ويلقيه هدية فى حِجْرِ الدولة المعادية التى كانت تحتل الجزائر مجاناً وبلا ثمن ، اللهم إلا تحقيق مصالحه الخاصة .**

والجزائر عاشت بعد الاستقلال ثلاثة عهود ، حرمت فيها من ثمار جهادها وتضحياتها ، زد على ذلك رغبة جامحة من جانب بعض أبنائها لإلحاقها تابعة ذليلة لأعدائها مثقلة بالهموم والأحزان والديون .. وحين أتيح لها التعبير عن نفسها من خلال الشعب ، **كان الرد سريعاً من جانب « العسكر » أو « الكولونيلات » حاداً وعاصفاً ودامياً .**

والجزائر تغص بالقوى والتنظيمات العديدة ، إلا أن أكبرها وأعظمها هو « التيار الإسلامى » بأحزابه العشرة ، وهو تيار يسعى لاستعادة الجزائر المسلمة مكانتها ووجودها الفاعل والمؤثر داخلياً وخارجياً ، وبالرغم من كثرة الضجيج والصياح الذى تحدثه القوى الأخرى **يبقى الإسلام هو تاج الجزائر وجبينها الوضاح .**

والجزائر مثقلة بوضع اقتصادى متهالك ، وديون ذات فوائد باهظة ، وأزمات اجتماعية لا حل لها إلا بالإسلام ، وليس بالغرب أو فرنسا .

ثم .. إن الجزائر بعد ذلك ما زالت تحافظ على هويتها وشخصيتها بالرغم من الكيد الفرنسى ، وظهيره العسكرى والبربرى والفرانكوفونى .

وفى الصفحات التالية عرض موجز ، شديد الإيجاز ، للجغرافيا .. والبشر .. وأحوالهم :

* * *

الجغرافيا . والإنسان

تشغل الجزائر مساحة كبيرة فى شمال إفريقيا الغربى ، حيث تبلغ مساحتها ١٦٠ر١٩٥ر٢ كم ويحدها من الشمال البحر المتوسط ، ومن الجنوب النيجر ومالى ، ومن الشرق تونس وليبيا ، ومن الغرب المغرب (مراكش) وموريتانيا ومالى أيضاً ، وتمتد الجزائر من خط عرض ١٩ فى الصحراء الكبرى إلى ٣٧ على شاطىء المتوسط ، ومن خط طول ٢ غرب جرينتش إلى ١٠ شرقه .

وعلى هذه المساحة الكبيرة يعيش ما يقرب من خمسة وعشرين مليوناً من السكان ، يجمعهم فى أغلبيتهم الساحقة (أكثر من ٩٧٪) الإسلام ، أما بقيتهم فهم « كاثوليك » أو « بروتستانت » ، استوطنوا الجزائر منذ عهد الاحتلال الفرنسى للجزائر الذى استمر قرابة ثلاثين ومائة عام .

ويتوزع السكان إلى عنصرين أساسيين هما العرب والبربر ، العرب فى أغلب المناطق ويمثلون الأغلبية ، أما البربر فيتركزون فى منطقة الجنوب ويمثلون ما يقرب من ٢٠٪ من عدد السكان ، وقد وفد العرب إلى الجزائر مع الفتح الإسلامى للمغرب الكبير واستوطنوا هناك ، وأخذوا يتفاعلون مع السكان الأصليين ويتصاهرون ويندمجون ، وازدادت عملية الاندماج التى أدت إلى « تعريب » الجزائر بالهجرة الكبيرة لقبائل بنى هلال وبنى سليم من صحراء مصر إلى المغرب الكبير فى منتصف القرن الحادى عشر الميلادى (١٠٥٢ م) ، فقد اندمج العرب بالبربر ، وصارت الجزائر أكبر وحدة عربية فى المغرب الكبير على مدى القرون التالية ، ويلاحظ أن العرب المسلمين الهاربين من الأندلس بعد انتصار الصليبيين الأسبان ، قد اتجهوا إلى الجزائر فى القرن السادس عشر هرباً من الاضطهاد والقتل ومحاكم التفتيش الصليبية .. وبالرغم من نجاح الاحتلال الفرنسى فى « فرنسة » الجزائر لغة وسلوكاً إلى حد كبير ، إلا أن الشعب الجزائرى المسلم من خلال جهاده العظيم حطَّم هذا النجاح وحوَّله إلى نصر للإسلام والعروبة .

لقد صارت اللغة العربية بعد التحرير اللغة الرسمية، مرة أخرى ، ولكن السكان ما زالوا يتكلمون إلى جوار العربية : « الفرنسية » و « البربرية » ويلاحظ أن « **جبهة الإنقاذ الإسلامية** » بعد أن نجحت فى انتخابات الولايات والبلديات (مجالس المحافظات والمدن) حرمت التخاطب فى المعاملات الرسمية أو المكاتبات بغير اللغة العربية مما أعطى **فرصة جيدة للحد من تيار « الفرنسة » الذى ما زالت له جذور فى الجزائر بفعل الاحتلال الفرنسى الطويل** ، وظهر تيار جديد تقوده جبهة الإنقاذ الإسلامية وهو تيار « **الجزأرة** » الذى يتبنى عملية استعادة الهوية الإسلامية العربية للجزائر فى المجال الثقافى ، وعلى رأس اهتمامات هذا التيار رد الاعتبار للعربية .

تتكون الجزائر من خمسة أقاليم متنوعة السطح والمناخ ، مما يعطى نوعاً من التكامل فى هذه البلاد الواسعة ، ويمنحها فرصة كبيرة فى مجال العمل لاستثمار النعم الإلهية فى الطبيعة .

الإقليم الأول : سهل ساحلى بحذاء البحر المتوسط ، **والثانى** : سلاسل مرتفعات أطلس البحرية **والثالث** : هضبة الشطوط وتلى مرتفعات أطلس البحرية ، **والرابع** : سلاسل أطلس الداخلية **والخامس** : هو إقليم الصحراء الذى يمثل جنوب الجزائر بمساحته الكبيرة والشاسعة .

ومجالات الإنتاج فى الجزائر عديدة ، ولكنها تكمن أساساً فى المجال الزراعى الرعوى ، ولكنها فى السنوات الأخيرة صارت تعتمد على المجال التعدينى واستخراج البترول بصفة خاصة ، للحصول على الدخل الملموس من العملات الصعبة .

والمساحة المتاحة للزراعة قليلة جداً إذا قورنت بمساحتها الكبيرة ، فالأرض الصالحة للزراعة تقدر بحوالى ٣٪ ، وهى فى ذلك تشبه مصر التى لا تتجاوز مساحتها الزراعية ٤٪ من مساحة أرضها ! وتعتمد الزراعة بالدرجة الأولى على الأمطار ، وإن كان الفرنسيون فى أثناء احتلالهم للجزائر قد سيطروا على المناطق السهلية والوديان ، وزرعوها بالطرق الآلية الحديثة .

وأهم الحاصلات الزراعية فى الجزائر : الحبوب ، والكروم ، والأشجار ، وبخاصة أشجار الزيتون التى تنمو طبيعياً أو تزرع فى كثير من المرتفعات ، وتمثل مصدراً مهماً من مصادر الإنتاج المهمة للزيتون فى العالم وتقوم عليه صناعات تجفيف الزيتون وعصره لاستخراج زيته ، وتصديره .

وتعد الجزائر من أهم مناطق إنتاج البلح فى العالم ، وتنتج نوعاً مشهوراً يسمى « دقلة نور » .

وهناك زراعات متنوعة للفاكهة والخضراوات والغلات الصناعية ، فإلى جانب زراعة التين والمشمش والموالح ، تزرع البازلاء والطماطم والبطاطس والجزر ، كذلك يزرع الجزائريون التبغ والقطن وبنجر السكر والنباتات العطرية .

أما الرعى فقد كان إلى وقت قريب يمثل بعائده ٢٥٪ من الدخل القومى ، حيث كانت الجزائر تملك ثروة حيوانية كبيرة تقوم بتصديرها وتحصيل عائدها المهم ، ولكن يبدو أن تغير الظروف الاجتماعية والثقافية قد قلل من أهمية الرعى ، وإن كانت مناطق كثيرة ما زالت تعتمد فى حياتها على الرعى والثروة الحيوانية .

ولكن مجال التعدين يمثل طفرة كبيرة فى المجال الاقتصادى أخيراً ، وبخاصة بعد اكتشاف الغاز الطبيعى وارتفاع أسعار البترول بعد حرب رمضان ١٣٩٣ هـ (أكتوبر ١٩٧٣ م) ، فقد اعتمدت الجزائر اعتماداً كبيراً على عائد النفط ومشتقاته ، وأصبح يمثل لها سيولة نقدية لا تستطيع الاستغناء عنها سواء فى تمويل الاستيراد أو تسديد الديون التى تدين بها الجزائر للدول الأجنبية .

وإلى جانب البترول ، فإن مناجم الجزائر تنتج الحديد ، والفوسفات ، والفحم الحجرى ، والزنك ، والرصاص والزئبق والنحاس ، والرخام والجبس ، والملح بنوعيه .

أما فى مجال الصناعات ، فإن الجزائر قد خطت خطوات لا بأس بها ، وإن كانت دون الطموح الذى يطمح إليه الجزائريون ، فهناك – كما سبقت الإشارة – صناعة عصر الزيوت التى تعتمد أساساً على عصر الزيتون وبجوارها تقوم صناعة الصابون ، والسجاد ، والأثاث ، والحفظ والتعليب ، والسجائر ، والكحول ، والخل ، والأسمنت ، وطحن الحبوب .

ولأن الجزائر لها سواحل بحرية طويلة نسبياً ، فقد عرف السكان مهنة الصيد ، والصناعات التى تقوم عليه ، مثل تجفيف السمك وتعبئته .. والصيد يمثل مصدراً مهماً لقطاع غير قليل من السكان .

وأهم المدن فى الجزائر مدينة الجزائر العاصمة ، وتعد أيضاً أهم الموانى البحرية فى الجزائر ـ وهناك أيضاً مدن أخرى مهمة تعد مراكز للحركة العلمية والاقتصادية فى الجزائر ، ومنها : وهران ـ قسنطينة ـ عنابة ـ سيدى أبى العباس ـ مستغانم ـ بليدة ـ بجاية .

وتربط الجزائر شبكة مواصلات كبيرة تعتمد على طرق برية للسيارات والقطارات (١) .

هذه صورة عامة وموجزة للواقع الجغرافى والنشاط السكانى فى الجزائر .. فماذا عن الواقع التاريخى ؟.

هذا ما سنحاول الإشارة إلى بعض ملامحه البارزة إن شاء الله .

★ ★ ★

---

(١) اعتمدنا هنا على مجموعة من الكتب التى تتحدث عن جغرافية الجزائر ، منها : جغرافية الوطن العربى ، جغرافية السكان ، مختصر جغرافية العالم ـ ويلاحظ أن هذه الكتب قد صدرت قبل عقدين من الزمان تقريباً ، وقد تغيرت بعض المعلومات بفعل زيادة السكان وتغير الأنشطة والموارد مما جعلنا نعتمد على أحدث البيانات التى تنشرها الصحف .

المساحة : ٢٣٨١٧٤١ كلم مربع

السكان : ٢٥ مليون نسمة

اللغة : العربية (رسمية) والفرنسية والبربرية

الدين : الاسلام

دخل الفرد السنوي : ١٩٠٠ دولار

الديون : حوالي ٢٥ مليار دولار

جهاد . . واستقلال

ولدت الجزائر العربية المسلمة بعد الفتح الإسلامى للمغرب الكبير الذى قاده عدد من الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم ، وعلى رأسهم : **عبد الله بن سعد بن أبى السرح ، وعبد الله بن الزبير بن العوام ، وعقبة بن نافع .**

وقد حكمت الجزائر منذ الفتح دولٌ وحكومات متعددة ، خضعت غالباً ، لما حققت له دول المغرب الكبير ، وكان أبرز من أتى حكمها : **دولة تاهرت ، دولة الفاطميين ، ودولة بنى حماد ، ودولة الموحدين ، ودولة بنى زيان ، ودولة الخلافة العثمانية بعد خير الدين بربروسا** الذى تصدى بحرياً لهجمات القراصنة الإسبان الذين كانوا يلاحقون المسلمين الأندلسيين الفارين إلى الجزائر .. ثم كان الحدث الخطير الذى عده المؤرخون **أول ثغرة فى بلاد الإسلام فتحها الاستعمار الأوربى الحديث فى العالم العربى والإسلامى ، وهو احتلال فرنسا للجزائر عام ١٨٣٠ م ، حيث بدأ الفرنسيون هجومهم العسكرى فى ١٣ يونيه ١٨٣٠ م على الجزائر ، وبعد قتال عنيف استسلمت الحكومة فى الخامس من يوليه ١٨٣٠ م وبدأت مرحلة جديدة حافلة بالدم والأسى والدموع عبر جهاد طويل ومرير .**

الفريسة تستعصى

قاد الجهاد الإسلامى فى الجزائر عدد من الرجال الذين وهبهم الله سبحانه إيماناً عميقاً بدينهم ، وحرصاً كاملاً على عقيدتهم ، فبثوا فى الشعب الجزائرى حمية الجهاد والصبر عليه ، حتى لا تسقط البلاد فريسة سهلة فى يد الاستعمار الصليبى الجديد ، على الأقل إشعاره بأن الفريسة تستعصى على الهضم ، وأنها لن تتركه هادىء البال .. **وقد بذل الشعب الجزائرى المسلم تضحيات لا نظير لها بين الشعوب المسلمة فى حينه حيث مات منه أكثر من نصف عدد سكانه فى عهد « الأمير عبد القادر الجزائرى » !!.**

والأمير **عبد القادر الجزائرى** [١٣٠٠ هـ - ١٨٨٣ م] من المجاهدين العلماء الشعراء ، الذين جاهدوا ببسالة منقطعة النظير قوات الاحتلال الفرنسى ، بعد أن بايعه الجزائريون زعيماً لهم ، وقائداً فى ميدان الجهاد ، وقد ولد الأمير

عبد القادر فى منطقة وهران ، التى انطلق منها فى جهاده ضد المستعمرين الذين ظل يحاربهم طوال سبعة عشر عاماً بمساعدة السلطان « **عبد الرحمن ابن هشام** » سلطان المغرب الأقصى (مراكش) .. وقد أنشأ الأمير عبد القادر معامل للأسلحة والأدوات الحربية وملابس الجنود ، وكان يتقدم القوات المجاهدة فى معاركه الباسلة ، وبالرغم من الخسائر التى لحقت به وبالشعب الجزائرى ، فقد دوَّخ الفرنسيين الذين عانوا من خسائر كبيرة ، وقد وجهوا ضغوطهم العسكرية ضد سلطان المغرب الأقصى « عبد الرحمن ابن هشام » مما جعله يستسلم لهم ، وهو ما أثر على الأمير عبد القادر ، وأضعفه ، واضطره للاستسلام وفقاً لشروطه التى وافقت عليها فرنسا . وذهب إلى المنفى بـ « **طولون** » فى فرنسا ، وزاره « **نابليون الثالث** » . وبعد فترة انتقل إلى سورية حيث قضى بها ما يقرب من ثلاثين عاماً إلى أن توفى ودُفن بدمشق .

قوة الأمير « عبد القادر » تمثلت أساساً فى فكرة « **الجهاد** » بالمفهوم الإسلامى ، وهو ما دفع الجزائريين للاستشهاد بهذه الكثرة الفريدة فى التاريخ ، وكان حرص الأمير عبد القادر على هوية الجزائر الإسلامية هو دافعه الأول إلى صك عملة خاصة بالجزائريين اسمها « **المحمدية** » نسبة إلى محمد ﷺ ، والذى يطالع شِعْرَ الرجل ، يجد فيه الانتماء الإسلامى واضحاً ، بل ساطعاً يؤكد على إسلامية الجزائر وعروبتها .

..

رجـــل آخـــر

بعد الأمير عبد القادر ، مضت فترة ليست قصيرة ، خفت فيها صوت الجهاد إلى حد ما ، ولكنه اشتعل على يد رجل آخر من الطراز الإسلامى نفسه ، اسمه « **عبد الحميد بن باديس** » [١٣٥٩ هـ - ١٩٤٠ م] ، وهو من مواليد قسنطينة فى شرق الجزائر ، ودرس فى الزيتونة بتونس ، وأصدر مجلة « **الشهاب** » التى كانت تعالج قضايا العلم والدين والأدب على مدى فترة طويلة ، وكان لها أثرها فى اليقظة الإسلامية بالجزائر ، بالإضافة إلى دوره المهم فى إنشاء « **جمعية العلماء المسلمين** » بالجزائر

والتى أسسها عام ١٩٣١ م ، وتولى رئاستها حتى وفاته .. فقد كانت هذه الجمعية ذات دور تربوى إسلامى خطير على امتداد الجزائر فى الوقت الذى ظنت فيه فرنسا أنها امتلكت الجزائر شعباً وأرضاً وجعلتها وعاء لثقافتها وحضارتها ، إذ أنشأت الجمعية كثيراً من المدارس الإسلامية التى علمت الناشئة القرآن الكريم والحديث الشريف واللغة العربية ، وكان خريجو هذه المدارس هم قادة الثورة الجزائرية التى اشتعلت عام ١٩٥٤ وأدت إلى الاستقلال فيما بعد .

ويعد الجزائريون « عبد الحميد بن باديس » الأب الروحى لهم وللثورة الجزائرية ، فقد ضحى الرجل ـ يرحمه الله ـ بكل شىء من أجل الجزائر المسلمة ، وتحمل كثيراً من الاضطهاد والأذى فى سبيل بلاده . بل إنه تحمل مقاطعة والده وإخوته ـ ولعل ذلك كان بسبب خوفهم عليه ـ واستمر فى الجهاد والشدة على المستعمرين الفرنسيين حتى لقى ربه .

إسلامياً وجهـــادياً

وقد بدأ الاستعداد لحرب الاستقلال التى استمرت قرابة ثمانى سنوات ، بتفاعلات عديدة على أرض الساحة الجزائرية ، شاركت فيها قوى عديدة داخل الجزائر وخارجها .. وكان لجماعة العلماء من خلال « **نادى الترقى** » الذى أسس عام ١٩٢٦ للمحافظة على التراث الثقافى فى الجزائر ، بمعرفة « **عبد الحميد بن باديس** » و « **البشير الإبراهيمى** » ، و « **أحمد توفيق المدنى** » دور كبير فى تعبئة الشعب إسلامياً وجهادياً للمقاومة ـ كما أسهمت جماعة « **نجمة شمال إفريقيا** » التى أسسها فى باريس عام ١٩٢٦ أيضاً « **مصالى الحاج** » بدور آخر حيث تميزت بروح النضال العملى ، ومن خلالها نشأ **حزب الشعب الجزائرى** الذى قاده « مصالى الحاج » كذلك .. بالإضافة إلى جمعيات وأحزاب أخرى صغيرة .. ولكن فرنسا بعد نشوب الحرب العالمية الثانية قامت بحل جميع الهيئات والجمعيات والأحزاب الجزائرية ذات الطابع السياسى والجهادى .

كما هي العـادة

ومع ذلك فإن السياسيين المجاهدين فى الجزائر انتهزوا فرصة نزول قوات الحلفاء بشمال إفريقيا عام ١٩٤٢ م ، وراحوا يعرضون قضيتهم على العالم ويطالبون بحقوقهم .. وقد قام « **فرحات عباس** » بمطالبة الولايات المتحدة الأميركية بتطبيق مبادىء ميثاق حلف الأطلنطى ليحصل الشعب الجزائرى على حقوقه ... ولكن كما هى العادة .. فإن أميركا لم تفعل شيئاً وحولت الطلب إلى جهة غير مختصة وهى « حكومة فرنسا الحرة » التى يقودها الجنرال « شارل ديجول » ، ولم يحصل الجزائريون على شىء !.

وتبلورت أفكار القادة فى الجزائر لإعلان الجمهورية طبقاً لمبادىء جبهة التحرير ، وأصدر « عباس فرحات » **بيان ١٢ فبراير ١٩٤٣** ، وأنشأ أنصاره جماعة تستلهم اسمها من هذا البيان بعنوان « **أحباب البيان** » .. وظهرت خلافات بين « عباس فرحات » و « مصالى الحاج » لإصرار الأول على الاستقلال التام ، وإصرار الثانى على قيام جمعية تأسيسية .

الحـــرب

وعموماً ، فقد توقف النشاط السياسى عام ١٩٤٥ ، ولكن ظهر بعدئذ حزبان جزائريان يقودهما الرجلان : عباس ومصالى ، « **حزب الاتحاد الديمقراطى للبيان الجزائرى** » بقيادة عباس فرحات ـ و « **حزب الانتصار للحريات الديمقراطية** » بقيادة مصالى الحاج .

وفى عام ١٩٤٧ وافق البرلمان الفرنسى بالأغلبية على القانون الأساسى الشهير للجزائر ، ويعطى الجزائر نوعاً من الخصوصية المحلية ، ولكنه يعدها فرنسية أو إقليماً من أقاليم فرنسا .. ولم يثمر هذا القانون عن شىء مما مهد الطريق أمام الكفاح المسلح .

ففى أول نوفمبر عام ١٩٥٤ تكونت النواة الأولى **لجبهة التحرير الوطنى الجزائرية** ، واندمجت فيها الأحزاب الجزائرية بعد حلها عام ١٩٥٥ ، وأخذ القتال يتصاعد بعد أن دعمته **الحكومة المصرية** بالسلاح والعتاد ومساعدة الزعماء الجزائريين معنوياً ومادياً . وقد بلغت الاشتباكات

أوجها عام ١٩٥٦ ، وهو العام الذى شهد عدواناً ثلاثياً على مصر من جانب فرنسا وانجلترا وإسرائيل فى شهر أكتوبر ، وتدخلت الولايات المتحدة بزعامة أيزنهاور لتسحب القوات المهاجمة جيوشها من قناة السويس وسيناء .

الاستقــلال

وقد فشل « **جى موليه** » فى حل القضية الجزائرية ، وبعد انقلاب ١٩٥٨ ، الذى أطاح بالجمهورية الفرنسية الرابعة ، تولى « **ديجول** » رئاسة الحكومة الفرنسية فى يونيه عام ١٩٥٨ ، حيث أعلن مشروعه لحل المشكلة الجزائرية فى ١٦ سبتمبر ١٩٥٨ الذى تضمن حق الجزائريين فى تقرير المصير .. ثم أجريت المفاوضات بين زعماء جزائريين وفرنسيين تمَّ على إثرها توقيع « **اتفاقية إيفيان** » فى **١٩ مارس ١٩٦٢** ، وبعد استفتاء الجزائريين أعلن استقلال الجزائر دولة عربية مستقلة فى أول يوليه ١٩٦٢ ، وتشكلت أول حكومة مؤقتة بعد الاستقلال بزعامة « **أحمد بن بيللا** » بعد الحكومة المؤقتة التى كان يرأسها « **يوسف بن خدة** » خليفة « **عباس فرحات** » .

لقد تم استقلال الجزائر العربية المسلمة بعد تضحيات يضرب بها الأمثال ، إذ فقد الجزائريون فى جهادهم عبر حرب الاستقلال قرابة المليون ونصف المليون شهيد .. وانفلتت « الجزائر » من أسر « الفرْنسة » إلى ما شاء الله .

* * *

عهود .. ورجال

بعد الاستقلال كانت الجزائر مضرب الأمثال أمام شعوب الأمة العربية والإسلامية فى التضحيات والبذل والفداء ، وقد أشاعت جواً من الأمل فى نفوس العرب والمسلمين الذين كانوا يرزحون تحت نير الاستعمار الأوربى فى أفريقيا وآسيا مما أشعل حركات التحرر وأعطاها مدداً معنوياً لمواصلة الجهاد والحصول على الاستقلال .

ولكن كما يقولون ، فإن الفرحة لم تتم ، وأصيب العرب والمسلمون بإحباط شديد حين تحول ثوار الأمس إلى استعماريى اليوم ، ولكن بثياب جزائرية ، وكأن المقولة المنسوبة إلى الشهيد « سيد قطب » بعد رحيل الإنجليز عن مصر : « **خرج الإنجليز الحمر وبقى الإنجليز السمر** » مقولة صحيحة أيضاً فى الجزائر .. فقد تولى الثوار الحكم ، واحتكروا السلطة والامتيازات ، ثم اختلفوا عليها وأخذت خلافاتهم مظاهر متعددة امتدت إلى القتال الدامى ، وبخاصة فى منطقتى القبائل ووهران !.

تولى « **أحمد بن بيللا** » رئاسة الدولة فأحدث تحولات كبيرة أثرت على مسيرة الشعب الجزائرى ، حيث أسلم قياده للعسكر الذين تغلغلوا فى جميع المرافق والمؤسسات والهيئات .. ثم إنه جعل« **جبهة التحرير الوطنى** » الحزب الوحيد فى البلاد الذى لا ينافسه أحد ، بل لا يوجد غيره على الساحة ، وبعدئذ ، فإن أحمد بن بيللا قد سخَّر الجميع لتكريس « الحكم الديكتاتورى الغامض » الذى لا يستطيع أحد « معارضته » .. وكان أحمد ابن بيللا قد تخلص من رفاقه بنفيهم أو محاكمتهم والحكم على بعضهم بالإعدام [كما فعل مع **محمد بوضياف** الذى عاد أخيراً ليرأس ما يسمى المجلس الأعلى للدولة] (١) .. وفى الوقت ذاته فإنه أعجب بالاشتراكية ودول الكتلة الشرقية بقيادة ما كان يسمى « الاتحاد السوفياتى » ، ونقل التجربة اليوغوسلافية نقلاً حرفياً فى مجال التيسير الذاتى وبخاصة فى مجال الزراعة وهى التجربة التى استمرت بعده طويلاً ، وأسفرت عن إخفاق زراعى عظيم !.

---

(١) أغتيل محمد بوضياف بعد ذلك وسط كثير من الغموض دون أن يكشف السر وراء هذا الاغتيال .

طبّق النظام الاشتراكى

ولد « **أحمد بن بيللا** » (١٩١٩ م) فى منطقة وهران ، وتعلم بتلمسان ، وخدم فى الجيش الفرنسى « ضابط صف » وشارك فى الحرب العالمية الثانية حيث أبلى بلاء حسناً ، ومنح أنواطاً كثيرة ، واشترك فى مجلس بلدية مرنية عام ١٩٤٦ نائباً عن حركة انتصار الديمقراطيات الحرة ، كما اشترك فى المنظمة السرية لحزب الشعب ، وعين قائداً لولاية وهران عام ١٩٤٨ ، وهاجم مع **حسين آية أحمد ومحمد خيضر** المرافق الفرنسية بالولاية ، ولكن الفرنسيين حاكموه وأصدروا ضده حكماً بالسجن لمدة سبع سنوات ، واستطاع الفرار إلى القاهرة ، وانضم إلى منظمة اتحاد العمل المتطرفة ، واشترك فى إعلان ثورة ١٩٥٤ .. ثم اختطفه الفرنسيون مع زملائه وهم فى الجو عام ١٩٥٦ ، واعتقلوه لمدة ست سنوات وأفرجوا عنه بعد توقيع اتفاقية عام ١٩٦٢ ، وبعد الاستقلال تولى رئاسة الحكومة المؤقتة فالرئاسة الدائمة كما سبق القول .

ولكى لا نظلم « بن بيللا » فإنه لم يكن وحده فى فترة الستينيات الذى طبق النظام الاشتراكى ، فقد كان العالم العربى يموج بأنظمة عديدة عن الاشتراكية والحرية والوحدة ، وكان واضحاً أنه متأثر بشخصية الرئيس الراحل « **جمال عبد الناصر** » ، واقتدى به فى نظامه ومسيرته ، مما ورطه فى مصادرة الحريات العامة ، وظن أن اعتماده على الجيش وحده ، والذى تشكل من العناصر التى شاركت فى حرب التحرير كفيل بحمايته وبقائه على عرش السلطة ، ولكن الضربة القاضية جاءته من حيث مأمنه ، فقد انقلب عليه الرجل الثانى فى نظامه وهو « **هوارى بومدين** » الذى أقصاه عن الحكم فى ١٩ يونيه سنة ١٩٦٥ وأودعه السجن ، ولم ير النور إلا بعد رحيله فى عهد الرئيس « الشاذلى بن جديد » الذى أرغم أخيراً على الاستقالة فى العاشر من يناير ١٩٩٢ ، بعد استيلاء الجيش على السلطة [راجع الأعلام للزركلى (حرف الباء) ، والموسوعة العربية الميسرة أيضاً] .

وعندما خرج « بن بيللا » من السجن ، توجه إلى فرنسا ، وبدأ يواجه العالم برؤية جديدة تستلهم الإسلام وتعده أساساً للمشروع

الحضارى الاستقلالى ، وبدأ كما لو كان يكفر عن سيئاته ومواقفه الجادة تجاه الإسلام والحركة الإسلامية فى فترة رئاسته ، ولكنه أيد « **صدام حسين** » حين احتل الكويت عام ١٩٩٠ ، وزاره فى بغداد فى أثناء الأزمة ، كما بدا موقفه حاداً وعنيفاً تجاه **جبهة الإنقاذ الإسلامية** وموالياً للعسكر الذين يحكمون الآن ، وزار « **محمد بوضياف** » الذى حاكمه قبل ثلاثين عاماً وأصدر عليه حكم الإعدام ـ كذلك يبدو متعاطفاً مع الشيخ « **محفوظ نحناح** » زعيم حركة « **حماس** » الإسلامية فى الجزائر .. مما يعطى انطباعاً بأنه ما زال مشوش الفكر والتوجه ، ولكنه على كل حال ابتعد عن الاتجاهات اليسارية المتطرفة .

أمسك زمام الأمور

أما « **هوارى بومدين** » فيبدو رجلاً غامضاً ، وقد كان قليل الكلام ، وأزاح « بن بيللا » عن الحكم بتهمة الانحراف نحو الأساليب الديكتاتورية بعد صراعات وخلافات سياسية أدت إلى إقالة « **المدغرى** » وزير الداخلية آنئذ كما أزاح أنصار **أحمد بن بيللا** فى الجيش ، وقد بدأ فى أول حكمه ضعيف الشخصية ، ولكنه أمسك زمام الأمور بقوة حتى وفاته . وقد ولد **هوارى بومدين** واسمه الأصلى (محمد بوخروبة) بالقرب من قسنطينة عام ١٩٢٥ ، وتعلم بجامعتى الأزهر والزيتونة ، وعمل بالتدريس فى مصر والجزائر ، وانضم إلى جيش التحرير عام ١٩٥٥ ، وتلقى تدريبه العسكرى فى موسكو وبكين، وقد تولى قيادة المنطقة المحيطة بوهران . وفى عام ١٩٦٠ أصبح رئيساً لأركان حلاب جبهة التحرير الوطنية ، وعمل على تشكيل جيش جزائرى فى المغرب وتونس بعيداً عن قوات الاحتلال الفرنسية ، ولكنه أبعد عن الجيش فى أثناء تولى « **يوسف بن خدة** » الحكومة الجزائرية المؤقتة ، وبعد توقيع اتفاقية إيفيان ١٩٦٢ وحدوث الخلافات بين الزعماء الجزائريين احتل بومدين مدينة الجزائر العاصمة تأييداً لأحمد بن بيللا الذى صار فى وقت لاحق رئيساً للجمهورية ، وعينه أول وزير للدفاع ونائباً لرئيس الوزراء فى الجزائر

المستقلة .. ويعزى الفضل لبومدين فى بناء جيش جزائرى على مدى السنوات الثلاث التالية . وبعد إطاحته برئيسه كون مجلساً للثورة . وشكل حكومة من ٢٦ عضواً ، كان هو الرئيس ووزير الدفاع ، وأعلن أن هدفه تأكيد مبادىء الثورة الجزائرية ، وتصحيح أخطاء السلطة الشخصية ، وإنهاء الانقسامات الداخلية ، وإيجاد مجتمع اشتراكى أصيل يستند إلى اقتصاد سليم .

وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية أعلن استمرار سياسة عدم الانحياز وتأييد حركات التحرير ، وهذه السياسة كانت تعنى عملياً الانحياز للاتحاد السوفياتى .

وقد لعب « بومدين » دوراً ما بعد حرب ١٩٦٧ ، حيث سافر إلى موسكو لإقناع السوفيات بتزويد الجيوش العربية المهزومة بالسلاح ، وبخاصة مصر .. ولأن علاقته كانت وثيقة بالسوفيات ، فقد كان رسول العرب إلى موسكو فى الأزمات ، حيث لعب الدور نفسه الذى قام به عام ١٩٦٧ فى عام ١٩٧٣ ، من أجل توريد السلاح .

وعلى مدى حكمه الذى امتد إلى ثلاثة عشر عاماً ، فقد حاول إجراء بعض الإصلاحات الزراعية والصناعية ، وأصدر « الميثاق الوطنى » ودستوراً جديداً للبلاد ، وفى عهده أخذت مشكلة « الساقية الحمراء » المعروفة باسم الصحراء الغربية تظهر للوجود ، وقام « بومدين » بدعم جبهة « البوليساريو » التى تسعى لتكوين دولة مستقلة فى الصحراء وتسبب ذلك أكثر من مرة فى وقوع اشتباكات عسكرية على الحدود بين الجيش المغربى والجيش الجزائرى .

صاحب الكلمة

ولكن آثار الفساد فى الجيش والحزب بدأت تظهر ، وأخذت روائحها تفوح وتزكم الأنوف ، وصار الجيش على عهده هو صاحب الكلمة الأولى فى البلاد سياسياً واقتصادياً ، كذلك فإن حركة التعريب والتى كانت قد شهدت حالة من الازدهار فى بداية عهده ، قد أخذت تتراجع ، وتعود

الفرنسية مرة أخرى تطل بقرنيها لتكون لغة الخطاب العادى والتعامل فى المؤسسات والدواوين ، وظهر الموالون لفرنسا أو ما يسمونهم « **حزب فرنسا** » يظهرون فى الأفق السياسى والثقافى ، سواء أولئك الذين ينطلقون من واقع عنصرى (البربر) أو أولئك الموالين للثقافة الفرنسية بالتربية والفكر والسلوك . وأخذت البلاد تشهد بداية تدهور خطير وصل مداه فى عهد خلفه الشاذلى بن جديد فى مجالى الاقتصاد والتنمية .

ومع حلول شهر سبتمبر ١٩٧٨ م ترك الرئيس بومدين مؤتمر القمة العربى الذى كان ينعقد بدمشق آنئذ بطريقة مفاجئة وعاد إلى الجزائر ، وقيل لأول مرة إنه « مصاب بمرض » وعولج فى مستشفيات الاتحاد السوفياتى من مرض قيل إن اسمه « وولد تسروم » ، وترددت أنباء فى أثناء أحداث الجزائر الأخيرة .. ولكنها غير موثقة فحواها أن أحد مساعديه المقربين قد وضع له نوعاً من السم بطىء المفعول . ولكن الرجل على أية حال ، فارق الحياة فى السابع والعشرين من ديسمبر ١٩٧٩ م ، ليخلفه بعد ذلك الرئيس الشاذلى بن جديد الذى أطاح به العسكر بعد فوز جبهة الإنقاذ الإسلامية فى الانتخابات التى جرت أواخر ديسمبر ١٩٩١ . [راجع الموسوعة العربية الميسرة (حرف الهاء) ، والشرق الأوسط ــ ١٩٩١/١٢/٢٧] .

وقد اختير « **الشاذلى بن جديد** » فى مؤتمر استثنائى عقده حزب جبهة التحرير الوطنى الحاكم عقب وفاة « **هوارى بومدين** » وحضره مائة وثلاثة آلاف (٣١٠٠) مندوب ، حيث وافق المؤتمر على ترشيح « العقيد » الشاذلى بن جديد رئيساً للجمهورية ، وكان واضحاً غلبة الطابع العسكرى على عملية الاختيار ، حيث كان معظم المندوبين من العسكر العاملين أو الذين انتقلوا إلى الحياة العامة ، وصاروا جميعاً أعضاء فى الحزب الحاكم .

ولد « **الشاذلى بن جديد** » فى ٢١ من إبريل عام ١٩٢٩ فى قرية بوثلجة شرق الجزائر ــ على الحدود مع تونس ــ من أسرة تعمل بالزراعة ، ولم ينضم فى شبابه إلى أى حزب من الأحزاب السياسية ، ولكنه عمل فى مهن صغيرة ، ثم التحق بالثورة فى قسنطينة منذ ١٩٥٤ ، وأصبح قائداً عسكرياً لمنطقة وهران ، وعضواً بمجلس قيادة الثورة عام ١٩٦٥ . وقد أعيد انتخابه للمرة الثانية رئيساً للجمهورية عام ١٩٨٤ ، وللمرة الثالثة عام

١٩٨٨ لمدة رئاسية مدتها خمس سنوات . [راجع الشرق الأوسط ١٩٩٢/١/١٢ ، الأهرام ١٩٩٢/١/١٣ ، والمجلة ٦٢٣ - ١٩٩٢/١/٢١] .

ويراه الشيخ « **محمد الغزالى** » رجلاً صالحاً ، ميالاً للخير ، ساعياً إلى الاعتدال ، ولديه حماسة دينية ، وقد عرفه « الغزالى » عن قرب ، حينما دعاه الشاذلى للمشاركة فى تأسيس الجامعة الإسلامية بالجزائر (جامعة الإمام عبد القادر) ، ويقول الشيخ « محمد الغزالى » فى شهادته المشرقة للرجل :

« وأشهد أن الرجل كان **مؤمناً حسن الإيمان ، غيوراً على دينه** ، مقيماً للصلوات الخمس ، وقد أدى هو وأسرته مناسك الحج ! وما عرضت عليه مشكلة تعترض قيام الجامعة إلا حلها ، وإذا كانت هذه الجامعة قد نهضت فالفضل لحماسته الدينية ورغبته فى ترسيخ الإسلام بالجزائر وضمان مستقبله .. ولكى نقدر قيمة هذا الصنيع نذكر أن الساسة قبل مجيئه **كانوا علمانيين يؤمنون بقومية عربية غريبة عن الإسلام ، وقد ألغوا التعليم الدينى بجرة قلم** ، وحلوا الوزارة المشرفة عليه ، واستولوا على مبانيه كأنها غنائم حرب !.

وقد كره الاتجاه اليسارى فى ميدان الاقتصاد ، وأعاد كثيراً من الأملاك لأصحابها ، وأعاد الحرية التجارية إلى الأسواق ، وسمعت منه أن ديننا لا يعرف كلمة الاشتراكية ، وأن تطبيقها فى الجزائر جر الخراب على الفلاحين والمنتجين والمستهلكين جميعاً .. وأشهد أنه أوصانى - أنا وزملائى ونحن نبنى الجامعة - أن نبتعد عن الغلاة ، وأن نخرج علماء لهم بصيرة نيرة فى خدمة الإسلام يعرفون طبيعة العصر الحاضر ، وحال الأمة الإسلامية المتردية ، ويؤثرون التجميع على التفريق ، والوفاق على الخلاف !! » .

[المسلمون - ٢٠ من رجب ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢/١/٢٤]

آثر أن يقاوم

ولا ريب فى أن استعادة الشعب الجزائرى المسلم لحريته ، وقيام الحياة الديمقراطية ، وتعدد الأحزاب ، وإطلاق حرية الصحافة ، يرجع الفضل

فيها إلى « الشاذلى بن جديد » ، صحيح أن ذلك جرى بعد أحداث أكتوبر ١٩٨٨ ، ولكن شخصاً غيره ، كان يمكن أن يشدد قبضته على الحكم بوساطة المزيد من القمع ، أو الاستقالة ، ولكنه آثر أن يقاوم الاتجاه الديكتاتورى الذى يحبذه الجيش ، والحزب الحاكم ، ولذا تخلى عن وزارة الدفاع ، لوزير مختص ، وترك رئاسة حزب جبهة التحرير الوطنى ليكون رئيساً لكل الجزائريين ... كذلك فإنه أتاح المجال لإصدار دستور جديد للبلاد يتفق مع الظروف الجديدة ، فتمت فى استفتاء شعبى (فبراير ١٩٨٩) الموافقة على الدستور الدائم للبلاد .. هذا بالإضافة إلى إجراء إصلاحات اقتصادية انتقلت بالاقتصاد الجزائرى من الاقتصاد الموجه [الاشتراكى] إلى اقتصاد السوق [الحر] ، كما أعاد الاعتبار إلى القطاع الزراعى ، وتراجع عن بعض التأميمات ، وفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية دون تسلط أو احتكار .

ولكن الرئيس « الشاذلى بن جديد » جوبه بمقاومة بيروقراطية وحزبية (من الحزب الحاكم) ، عطلت هذه الإصلاحات إلى حد كبير بل إنها أتت على كل شىء ، حين أرغمته المؤسسة العسكرية على الاستقالة فى ١٩٩٢/١/١٠ ، واستباحت دماء الجزائريين ، وأعلنت الطوارىء ، وحلت جبهة الإنقاذ الإسلامية بعد فوزها فى الجولة الأولى للانتخابات التشريعية ، وحكمت البلاد من وراء ستار شفاف غير شرعى أو غير دستورى وهو « **المجلس الأعلى للدولة** » الذى يرأسه « **محمد بوضياف** » .

وبذهاب الشاذلى بن جديد ، فقد دخلت البلاد فى متاهة لا يعلم إلا الله وحده كيف سيتم الخروج منها .. ولكن دماء الشعب الجزائرى ـ حتى كتابة هذه السطور ـ تنزف فى الطرقات برصاص العسكر الانقلابيين الذين ينشطون فى ملاحقة الجمهور المسلم واستفزازه ، واقتحام المساجد ، والقبض على الأئمة والعلماء والشباب ، وإقامة المعتقلات فى الصحراء بجنوب الجزائر تحت ظروف مناخية قاسية ، وأخرى غير إنسانية بالمرة ! .

* * *

الدولة . . والمؤسسات

منذ استقلال الجزائر عام ١٩٦٢ والنظام « يعتمد » حالة شمولية ديكتاتورية صارمة ، تستند إلى نظام اقتصادى موجه متأثر كثيراً بالتجربة الاشتراكية فى الاتحاد السوفياتى (سابقاً) .. وقد سيطر على النظام مجموعة من الضباط الذين شارك معظمهم فى حرب التحرير (١٩٥٤ ـ ١٩٦٢) . وتخلوا عن الزى العسكرى ، وتحولوا إلى الحياة المدنية ، وهم من ذوى الشكيمة والصرامة مما جعلهم يملأون المؤسسات الحاكمة فضلاً عن قيادتها ، بدءاً من رئاسة الدولة مروراً بالجيش والوزراء حتى الحزب الذى يحكم ، ويفترض فيه أنه يعبر عن فئات المجتمع المختلفة ومناطقه العديدة .

وفى ظل هذا النظام اختفت المعارضة الداخلية ، وصارت أجهزة الإعلام ، صحافة وإذاعة وتلفزة تردد خطاب السلطة وحده ، وتشيد بالإنجازات الوهمية ، وتسوغ الأخطاء والخطايا .

المعارضة كانت محدودة الأثر ، وكان أغلبها حالات فردية ، يعيش أصحابها فى المنفى ، وبخاصة باريس وألمانيا الغربية والمغرب .. وكانت عاجزة ـ على كل حال ـ عن إحراج النظام أو كشف قصوره ، حتى خاضت الجماهير الإسلامية بقيادة « الإنقاذ » و « حماس » و « النهضة » وغيرها ـ التى لم تكن قد تبلورت تماماً فى صورها الحالية ـ صراعاً دامياً مع الجيش ، فيما عرف بأحداث أكتوبر ١٩٨٨ ، التى أسفرت عن مولد التعددية السياسية ، وإنشاء الأحزاب والجمعيات ، وتخلى الرئيس عن زعامة جبهة التحرير الوطنى (الحزب الحاكم) ، وانتهاء عصر الاقتصاد الموجه ، وبداية عصر التحرر الاقتصادى .

بعد أحداث أكتوبر ١٩٨٨ ، تغيرت الصورة العامة للنظام فيما يمكن إيجازه من خلال المؤسسات الثلاث البارزة ، وهى : الحكومة ، الجيش ، الحزب (جبهة التحرير الوطنى) .

تخلى لأول مرة

ولأول مرة يفصل الرئيس بين رئاسة الجمهورية والحكومة ، ويستدعى « وزيراً أول » – رئيس وزراء – يشكل الوزارة ، ولأول مرة عرف الحكم الجزائرى بعد الاستقلال وزراء من غير جبهة التحرير الحاكمة .. كذلك فإن الرئيس تخلى لأول مرة عن وزارة الدفاع التى كانت تسند عادة إلى رئيس الجمهورية .

وكان الشخص الذى تولى الحكومة وهو « **سيد أحمد غزالى** » يحاول أن يخوض عباب بحر الفساد الذى عمَّ وطمَّ ، ولكنه بدأ متعثراً فى خطواته لأسباب قوية ، وهى **تجذر النهب والاعتماد على الاستدانة وسوء حالة الإنتاج الصناعى والزراعى ، لدرجة أنه ذات يوم وجه اتهاماً لوزير بترول سابق باختلاس أربعين ملياراً من الدولارات ، كما أن مدير المخابرات فى الجزائر وجه اتهامات مماثلة لوزراء آخرين ، مما يدل على أن الفساد يضرب بجذوره فى أعماق السلطة التنفيذية** .

وكان المأمول فى « **سيد أحمد غزالى** » أن يقود الحكومة لتحقيق إنجازات ذات قيمة على مدى السنوات الثلاث الماضية ، ولكنه أخفق إخفاقاً ذريعاً لدرجة أنه الآن وبعد أحداث الانتخابات التشريعية أو قل الانقلاب العسكرى ، يعلن بصراحة أن المديونية الجزائرية **تستنزف ٧٥٪ من قيمة الصادرات** [الأهرام ١٩٩٢/٢/٢٦] .. بل إن الرئيس الذى جاءوا به للمجلس الأعلى للدولة « **محمد بوضياف** » يعلن أيضاً ، وبكل وضوح : « **أن الآلة الاقتصادية فى الجزائر كانت فى حالة شلل تام** ، ومن ثم كان علينا الإسراع بالعمل بالخروج من هذه الأزمة الحادة التى تتعدد وجوهها من بطالة وديون .. لقد كانت بعض القطاعات كالزراعة والصناعة والبترول تعمل بطاقة ٣٠٪ فقط ... » [الأهرام ١٩٩٢/٣/٤] ، وهذا يؤكد إخفاق حكومة غزالى فى عمل شىء يتقدم بالبلاد خطوة للأمام ، أو حتى يقتلع جذور الفساد والرشوة والمحسوبية التى دفعت الجزائر بسببها ٢٦ مليار دولار ذهبت إلى جيوب بعض المسئولين السابقين وذلك وفقاً لتصريح رئيس وزراء جزائرى سابق . [الأهرام ١٩٩٢/٣/١] .

ومع هذا الوضع المتردى ، فإن « **سيد أحمد غزالى** » ـ يبدو شخصاً طموحاً ، تضطره طموحاته إلى التغاضى عن أسس التعامل الصحيح لخدمة الوطن ، ففى بداية الانتخابات التشريعية الجزائرية ، كانت تصريحاته تدل على رغبة فى تعميق المسار الديمقراطى ، والقبول بنتائج صناديق الاقتراع إلى درجة الطعن فى جبهة التحرير الوطنى التى تربى فى أحضانها !.

وقد امتدح سير العملية الانتخابية وأشاد بنزاهتها .. ولكنه ما لبث أن انقلب رأساً على عقب حين شكك فى الانتخابات ، واتهم جبهة الإنقاذ بالتزوير والمخالفات . ثم أخذ يطعن فى الإسلاميين وسلوكهم السياسى ، مما سنعرض له فى الفصل الثانى إن شاء الله فى الوقت الذى كان فيه الرئيس **الشاذلى بن جديد** يقدم استقالته ، مما يكشف أن الرجل كان ديمقراطياً حين كان الرئيس يريد الديمقراطية ، ويحتفظ بقوته ، وتحول عن الديمقراطية حين عرف أن الرئيس فقد قوته وأن العسكر الذين سيطروا على السلطة لا يحبون الديمقراطية ، وقد تناولت الصحف فى حينه هذا السلوك الانتهازى الرخيص الذى يفكر فقط فى : **أين تؤكل الكتف** [راجع الأهرام ١٩٩٢/١/١٤] .

لقد لمع « سيد أحمد غزالى » ذات يوم حين كان يقوم بالمفاوضات مع الأطراف المعنية من خلال اللجنة الثلاثية التى كانت تعالج المشكلة اللبنانية ، والتى انتهت بالتوفيق بين المسلمين والنصارى بعقد مؤتمر **الطائف** فى المملكة العربية السعودية ، الذى وضع حدًّا للحرب الأهلية فى لبنان (١) ، ولكنه اليوم يبدد لمعانه بطموحاته التى لم يتحقق منها شىء ، فقد رشحته الأنباء ليكون خلفاً للشاذلى بن جديد ، ولكنه بقى فى موضعه يقود حكومة مؤقتة مشلولة لولا الدعم العسكرى من وراء الستار الشفاف ، الذى لا يتمتع بشرعية ولا دستورية .

يبقى أن « غزالى » حريص دائماً على الظهور فى ثياب أوربية حيث يرتدى « البابيون » الذى يحيط برقبته ، وكأنه يقول لمن يعنيهم الأمر إننى من « حزب فرنسا » ، ويا ويل المسلمين من حزب فرنسا ، وحزب أميركا !.

---

(١) قام « غزالى » بدور مشابه بعد احتلال صدام للكويت فى أغسطس ١٩٩٠ ، وراح ينتقل مكوكياً بين العواصم المعنية ، ولكنه أخفق مثل غيره فى تحقيق أى نجاح !.

له وجــود فعلى

وبالنسبة للمؤسسة العسكرية ، فإن المعلومات المتوافرة عن الجيش قليلة ، ولكن المؤكد أن الجيش له وجود فعلى فى الحياة السياسية على النحو الذى عبَّر عن نفسه على مدى ثلاثين عاماً من داخل السلطة (الرئاسة والحكومة والحزب) أو فى الشارع الجزائرى ، حيث توجد قوة « الدرك » المجهزة للقمع والانتشار السريع فى المدن ، أو نزوله بالدبابات والطائرات مباشرة لإنهاء المظاهرات السلمية كما حدث فى أكتوبر ١٩٨٨ والتى أسفرت عن مصرع المئات ، وأحداث يونيه ١٩٩١ ، وأحداث يناير ١٩٩٢ وما بعدها ، والتى أسفرت أيضاً عن مصرع الكثيرين ! ثم إن الجيش قد حسم الموقف السياسى بعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ لصالح الديكتاتورية !.

وبلغ عدد أفراد المؤسسة العسكرية فى الجزائر نحو ثمانين ومائة ألف جندى ، وقد ظل الجيش يحافظ على بعض التقاليد « الثورية » منذ الاستقلال وحتى الآن .. **فالجيش الجزائرى مؤسسة سرية للغاية** لا يكاد يعرف عنها المواطنون شيئاً ، وهناك جيش يحمل صفة « شعبى » ، ولا يعرف أحد شيئاً عن تنظيمه الداخلى والقيود التى تتحكم فى استعماله وأبرز قياداته ، فكل ذلك يعد من الأمور السرية ، ولا يخضع تنظيم الجيش لسلم هرمى ضمن الرتب والمسئوليات المتعارف عليها فى العالم ، لكنه يعمل فى صورة مؤسسة عامة ، ويخضع مثل حزب جبهة التحرير للتيارات والتحالفات والصراعات الداخلية .

أما القرار العسكرى الجزائرى فيتم بصورة جماعية لا فردية نظامية ، وقد كثر الحديث فى الآونة الأخيرة عن مجموعة « **الثمانية عشر** » التى تضم تياراً قوياً داخل الجيش على صلة قوية بقيادات جبهة التحرير الذين أبعدهم « **مولود حمروش** » [المجلة ـ العد ٦٢٣ ـ ١٥ : ١٩٩٢/١/٢٩] .

الشخص الوحيد المعروف للجمهور هو « **خالد نزار** » وزير الدفاع ، وهو برتبة لواء ، وقد شارك فى حرب التحرير ، وأشرف على قيادة عدة وحدات عسكرية ضمن جيش التحرير الوطنى ، وظل يترقى فى

المناصب العسكرية حتى وصل إلى رتبة عميد عام ١٩٨٤ ، وأصبح نائباً لقائد الأركان ، فقائداً للأركان عام ١٩٨٨ ، ثم رقى إلى رتبة لواء عام ١٩٩٠ ، وقد عينه الرئيس الشاذلى بن جديد وزيراً للدفاع ، وهو أول وزير دفاع فى الجزائر منذ الاستقلال بعد فصل هذا المنصب عن رئاسة الجمهورية ، وقد قاد نزار عمليات الجيش للقضاء على المظاهرات الإسلامية التى جرت فى يوليه ١٩٩١ ، وأعلن بعدها حالة الطوارىء لمدة ثلاثة شهور (تسمى الحالة الاستثنائية فى الجزائر) ، ويوصف بأنه عسكرى محترف وحازم ، وقد أتم دراسته وتدريباته العسكرية فى الاتحاد السوفياتى وفرنسا ، و « نزار » من مواليد ١٩٣٦ [الأهرام ١٩٩٢/١/١٦] ، ويعد الحاكم الفعلى للجزائر الآن ، بعد إرغامه ومجموعة من كبار الضباط للرئيس الشاذلى بن جديد على الاستقالة .

ينتمون إلى العسكر

أما « جبهة التحرير الوطنى » ، فقد سيطرت على المؤسسات المدنية بالرغم من أن معظم كوادرها ينتمون إلى العسكر ، وكانت عادة تحت زعامة رئيس الدولة ، وهى التى تنتخبه كما فعلت مع هوارى بومدين ، والشاذلى بن جديد ، ولكن الأخير تخلى عن زعامتها بعد أحداث ١٩٨٨ ، وإقرار دستور ١٩٨٩ ، وبدء التعددية السياسية . **وكان قرار الرئيس بهذا الشأن أول ضربة قاتلة للجبهة ، حيث أخذت الصراعات فى داخلها تشتد بين الأجنحة المختلفة** ، وبخاصة أن الرئيس الجزائرى أخذ يشكل الحكومة بعيداً عن الجبهة والتى كانت تحتل جميع مقاعد المجلس الوطنى الشعبى (البرلمان) ، وتعد الحزب الوحيد الحاكم فى البلاد .. وقد عبر هذا الصراع عن نفسه فى حالة من الارتباك انعكست على الواقع السياسى فى الدولة ، مما عرقل عمليات الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى بشكل خاص .

ومثل أى حزب واحد يحكم البلاد ، فإن الجبهة التحرير الوطنى انطوت على صور عديدة للفساد بكل أنواعه ، وحيث يمتنع الحساب والمساءلة ، فإن زعامات الجبهة قد تورطوا فى مفاسد عديدة ، من استغلال

للنفوذ ، وانتشار للرشوة ، وإهدار المال العام ، والسرقات التى تقدر بالمليارات كما سبقت الإشارة فى اتهام رئيس الوزراء « سيد أحمد غزالى » لبعض الوزراء ، وكذلك مدير المخابرات الذى وجه اتهامات مماثلة .

إن الذين يحرصون عادة على الانضمام للأحزاب الحاكمة (الواحدة) فى الدول الشمولية ، يهدفون من وراء ذلك إلى البحث عن مصالحهم الخاصة ، وامتيازاتهم التى تأتى على حساب مواطنيهم وشركائهم فى الوطن ، وبالطبع ، فإن جل اهتمامهم منصرف إلى تأييد النظام وتسويغ أخطائه وخطاياه ، لضمان استمرار « البقرة الحلوب » التى تمدهم بما يريدون من « خزانة » الوطن ، وموارده ، ومنشآته .

وكانت الديمقراطية التى « سمح » بها الرئيس « الشاذلى بن جديد » ، هى الضربة الثانية القاتلة التى أصابت الجبهة فى مقتل ، وكشفتها فى العراء أمام الجمهور لأول مرة ، حيث جاء ترتيبها « الثالث » بين الفائزين فى الانتخابات التشريعية « الجولة الأولى » التى أجريت فى السادس والعشرين من ديسمبر ١٩٩١ ، وفازت بستة عشر مقعداً فقط ، وسبقها فى ذلك حزب « **حسين آية أحمد** » الذى حصل على ٢٥ مقعداً ، وكان ترتيبه الثانى ، بعد جبهة الإنقاذ الإسلامية التى فازت بـ ١٨٨ مقعداً .

لقد بدت « جبهة التحرير الوطنى » فلول جيش منهزم ، يتخبط فى أثناء انسحابه من أرض المعركة بالرغم من الإمكانات الهائلة التى كان يملكها ، ولولا قفزة الجيش على السلطة بقيادة « خالد نزار » لانهارت تماماً وتحطمت .. ولكن الأقدار منحتها فرصة أخرى بدت فيها صوتاً معارضاً ـ وهذه هى المفارقة ـ للسلطة القائمة التى تعدها سلطة غير دستورية !.

ولكن أهم من ذلك كله هو خروج القوى الحقيقية فى البلاد إلى النور بالرغم من الدبابات والعسكر المنتشرين فى شوارع البلاد داعمين لقوات « الدرك » والشرطة !!.

مثلما يفعــل ..

تبقى الإشارة إلى أن جبهة التحرير الوطنى ، كانت تسيطر على مجالس البلديات والولايات [مجالس المدن والمحافظات] ، مثلما كانت تسيطر على الحكومة والمجلس الوطنى الشعبى [البرلمان] ، ولكن الانتخابات التى جرت عام ١٩٩٠ ، أتاحت الفرصة ولأول مرة لجبهة الإنقاذ الإسلامية كى تفوز بأغلبية الأصوات (٥٠٪) ، وتسيطر على معظم مجالس البلديات ، **وتثبت هناك جدارة كبيرة فى حل مشكلات المواطنين ، وتوقف نزيف النهب المستمر من أموال الدولة ، وتقضى على « البيروقراطية » ، وتيسر معاملات الناس فى وقت قياسى ، وتلزم الجميع ممن يترددون عليها باستخدام العربية الفصحى فى معاملاتهم وأحاديثهم** .. ولكن النظام الانقلابى ، بعد أن حل جبهة الإنقاذ ، واحتل مقراتها ، وأمَّمَ المساجد ، واعتقل الأئمة والخطباء والشباب ، وقتل الكثير من الناس ، راح يرسل قواته لتقبض على أعضاء المجالس البلدية والولائية ويودعهم المعتقلات ، ويحل مكانهم مجموعات من الموظفين الذين لا ينتمون للإنقاذ ، وهكذا يصل الحقد بالعسكر إلى التضحية بمصالح المواطنين البسطاء لشفاء الغليل العسكرى ! .

ترى هل يوقع زعماء الحكومة اليهودية بشعبهم مثلما يفعل قادة الشعب الجزائرى المسلمون بالمواطنين الجزائريين المسلمين ؟!.

* * *

إسلاميون . . ودنيويون

تكاد المعارضة الحقيقية للنظام الحاكم فى الجزائر تنحصر فى جانب الإسلاميين ، الباحثين عن تأصيل الهوية الإسلامية فى البلاد ، والرافضين للمنهج الديكتاتورى وما جره على الجزائريين من فساد وخراب وديون وتبعية عمياء للغرب ، وبخاصة فرنسا . .

صحيح أن الفريق « الدنيوى » أو فريق « الدنيويين » من الأحزاب العلمانية والعرقية يكاد يكون أعلى صوتاً وأكبر ضجيجاً ، بحكم التوجه الإعلامى لأجهزة الإعلام الداخلية والخارجية ، وحرصها على تلميع هذا الفريق بتياراته وأحزابه العديدة ، ولكن « الإسلاميين » ، وبخاصة بعد نجاحهم الساحق فى انتخابات الجولة الأولى التشريعية فى الجزائر ، **قد أثبتوا للعالم أنهم ضمير الشعب فى أغلبيته الساحقة ، وأن معارضتهم تنطلق من إخلاص حقيقى يسعى لمصلحة البلاد كلها ، وليس لمصلحة خاصة حزبية أو عرقية كما يفعل الطرف الدنيوى .**

بعد قيام الجيش فى أكتوبر ١٩٨٨ بسحق الانفجار الشعبى الذى عم البلاد ، ظهرت على الساحة أحزاب سياسية وجمعيات مختلفة وصل عددها إلى أرقام مدهشة ! فقد بلغ عدد الأحزاب السياسية التى وافقت السلطات على قيامها رسمياً (٥٨ حزباً) ، حتى بدء الجولة الأولى للانتخابات التشريعية فى الجزائر ، وكانت هناك ثمانية أحزاب تنتظر الموافقة الرسمية على التأسيس .

أما الجمعيات الثقافية والدينية وشبه السياسية ، فقد وصل عددها إلى ثلاثين ألف جمعية ، مبثوثة فى أنحاء المدن والولايات الجزائرية .

ويمكن تقسيم القوى المعارضة إلى تيارين أساسيين ، أولهما تيار القوى الإسلامية ، وثانيهما تيار القوى العلمانية أو الدنيوية ويضم الأحزاب التى ترفع راية الوطنية والديمقراطية واليسار ! .

الراية الإسلامية

هناك أكثر من عشرة أحزاب جزائرية تتحرك تحت الراية الإسلامية ، تتفاوت حجماً وتأثيراً ، ولكن أهمها على الإطلاق « **الجبهة الإسلامية للإنقاذ** » ، و « **حركة المجتمع الإسلامى [حماس]** » ، و « **حركة النهضة الإسلامية** ، و « **حزب الأمة** » ، و « **الحركة من أجل الديمقراطية** » بالإضافة إلى « **رابطة الدعوة الإسلامية** » التى تعد التنظيم الإسلامى الأم للحركة الإسلامية فى الجزائر ويقودها الشيخ « **أحمد سحنون** » الذى يحظى باحترام جميع التنظيمات الإسلامية بوصفه « الأب الروحى » للإسلاميين الجزائريين لأنه آخر أعضاء « جمعية العلماء المسلمين » التى أشعلت حرب التحرير حتى وصلت الجزائر إلى الاستقلال .

وقد تأسست **الجبهة الإسلامية للإنقاذ** عقب مذابح أو أحداث أكتوبر ١٩٨٨ فى العاشر من مارس ١٩٨٩ ، وتكونت من تحالف تم بسرعة بين **عباس مدنى وعلى بلحاج** ومجموعة من العلماء .. ويضم التحالف تيارين أساسيين ، **أولهما : تيار « الجزأرة »** وهو تيار يهتم أساساً بقضايا العمل الإسلامى داخل الجزائر ، ويمثله فى الجبهة « **عباس مدنى** » و « **محمد سعيد** » و « **عبد القادر حشانى** » ، وينطلق هذا التيار من مفاهيم إسلامية رحبة الأفق ناضجة التفكير ، ويعد امتداداً عملياً لحركة « **عبد الحميد بن باديس** » رئيس جمعية العلماء المسلمين ، و « **مالك بن نبى** » المفكر الجزائرى المعروف بكتاباته العميقة وخطابه الفكرى الواعى ، وللرجلين دورهما المؤسس والمشعل لحرب الاستقلال الجزائرية التى بدأت فى عام ١٩٥٤ .. ومنهج جمعية العلماء المسلمين صريح فى انتمائه العربى ، وقد تناقلت الحركة الوطنية الجزائرية قبل الاستقلال بيتاً من الشعر لعبد الحميد بن باديس يقول فيه :

شعب الجـــزائر مسلم وإلى العـــروبة ينتسب

واعتبرت هذا البيت برنامجاً سياسياً للحركة الوطنية . [الشرق الأوسط ١٩٩١/١٢/٢٤] .

ومعظم قيادات هذا التيار ، كانوا أعضاء فى جبهة التحرير الوطنى ، أو

ينتسب بعض ذويهم إليها .. فعباس مدنى كان عضواً بجبهة التحرير ، وقد سجن من قِبَل قوات الاحتلال الفرنسية على أساس أنه من مقاتليها .. ووالد عبد القادر حشانى كان من أعضاء جبهة التحرير الوطنى فى أثناء الثورة .

ويلاحظ أن معظم قيادات هذا التيار من « التكنوقراط » الذين تخرجوا فى الجامعات ، وتعلم كثير منهم فى فرنسا ، ولديهم وعى علمى ناضج بمشكلات المجتمع الجزائرى والعقبات التى تعترض تقدمه وازدهاره [1] .

وثانيهما : التيار السلفى ، فهو امتداد فكرى وتاريخى للإخوان المسلمين فى المشرق ، وكذلك الحركة الوهابية التى ظهرت فى الجزيرة العربية ، ويمثل هذا التيار فى الجبهة الإسلامية للإنقاذ ـ « على بلحاج » نائب الرئيس ـ و « عبد القادر عبد المغنى » ، ويعتمد هذا التيار على مخاطبة الجمهور فى المساجد وبخاصة فى صلاة الجمعة ، ويعد « على بلحاج » من أبرز الخطباء الذين تسعى إليهم أعداد غفيرة من الجمهور لسماع خطبه ، ويسمونه هناك « كشف الجزائر » ـ نسبة إلى الشيخ « عبد الحميد كشك » خطيب مسجد « عين الحياة » بحدائق القبة فى مصر ، الذى يتمتع بشعبية كبيرة بين المصريين والعرب خاصة ، والمسلمين عامة .

وتهتم الجبهة الإسلامية للإنقاذ بتطبيق الشريعة الإسلامية ، وإقامة نظام إسلامى يضع فى حسبانه الظروف الدولية والعربية والمحلية ، وبخاصة فى الجانب الاقتصادى ، وقد طبقت الجبهة مفهومها الإسلامى فى التعامل مع الجمهور من خلال أعضائها الذين فازوا فى أغلب المجالس البلدية (المحافظات والمدن) بالجزائر وأثبتوا جدارة كبيرة فى حل العديد من المشكلات ، وإسباغ الروح الإسلامية على الإدارة المحلية .

---

(١) يلاحظ أن « عباس مدنى » يحمل درجة الدكتوراة ، وهو أكاديمى يعمل بالجامعة أستاذاً لعلم الاجتماع فضلاً عن كونه من قدامى المجاهدين الذين شاركوا فى حرب الاستقلال ضد القوات الفرنسية .

وتطرح الجبهة نفسها بديلاً للنظام الجزائرى القائم المعتمد على جبهة التحرير الوطنى ، ويشتمل البرنامج السياسى للجبهة الإسلامية للإنقاذ على مقدمة ومدخل ثم عناصر المشروع الإسلامى ، والمحاور السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، والحضارية ، والإعلامية ، والعسكرية ، والخارجية ، ويعتمد المشروع الإسلامى للجبهة على أسس أربعة :

١ ــ الشرع .

٢ ــ العلم .

٣ ــ نفسية الشعب الجزائرى فى المرحلة .

٤ ــ التطبيق ، وشروط إنجازه ، ثم المعيار السياسى لمراعاة المواجهة السياسية شريطة عدم التعارض مع المعايير السابقة .

وكما نرى فإن الملامح العامة لبرنامج جبهة الإنقاذ تعطينا دلالة على وعى واضح بأسلوب الحركة ومنهج العمل فى الواقع الجزائرى ، مع مراعاة الظروف الخاصة للشعب الجزائرى نفسياً وعملياً ، واعتماد الأسلوب السياسى السلمى فى الصراع مع السلطة للوصول إلى الحكم ، والاحتكام إلى صندوق الانتخابات الذى تقرر من خلاله إرادة الناخبين الجزائريين .

إن برنامج الجبهة الإسلامية للإنقاذ يعتمد قيم العدل والحرية والمساواة ، ويراعى الأقلية البربرية ومطالبها الثقافية واللغوية ، ويتمسك فى الوقت ذاته باللغة العربية لغة للجزائريين .

وفى كل الأحوال ، فإن منهج الجبهة يتسم بروح الاعتدال والوسطية ، والمزاوجة بين « المطالبة والغالبة » دون إفراط أو تفريط « لضمان مصالح الأمة والحفاظ على ثوابتها وصيانة مكاسبها » .

ومع أن النظام قد اعتقل جميع قيادات جبهة الإنقاذ الإسلامية تقريباً ، فإن التأييد الشعبى العارم لها يزداد يوماً بعد يوم ، ولعل ذلك مما جعل السلطة الجديدة تضرب بالقانون عرض الحائط ، وتصدر قراراً بحلها والاستيلاء على مكاتبها .. ولكن الجبهة قائمة ، ولم تزل تمثل قلقاً مخيفاً للعسكر الذين يحكمون الجزائر من وراء ستار شفاف !.

التـــــدرج

وتمثل **حركة المجتمع الإسلامى « حماس »** التى يتزعمها **« محفوظ النحناح »** القوة الإسلامية الثانية بعد الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، وتعد « حماس » حركة « الإخوان المسلمين » فى الجزائر ، وتضم كثيراً من العناصر الإسلامية المثقفة ، وتعتمد التدرج والمراحل فى تطبيق الشريعة الإسلامية ، وخطابها بصفة عامة خطاب منهجى يحمل المشروع الإسلامى بلغة رصينة قد تسمو أحياناً على مستوى الجمهور العادى ، وترفع شعار **« الإسلام هو الحل »** ، وتضع الدولة الإسلامية هدفاً لها ، وفى الوقت ذاته تنادى بالقبول باللعبة الديمقراطية ، وترسم صورة متحررة ومرنة للدولة الإسلامية « لا تستعدى ولا تخيف الشرائح والفئـات الأخرى » .

[الشرق الأوسط ١٩٩١/١٢/٢٥]

وكانت « حماس » ، وما زالت تدعو إلى تحالف كبير يضم جميع الأحزاب الإسلامية ينطلق من اتفاق الحد الأدنى على الخطوط العريضة ، ولكن موقف « حماس » من النظام وجبهة الإنقاذ جعل هذه الدعوة تبدو غير مقبولة حتى الآن ، فالنظام يبدو متفاهماً مع الشيخ « نحناح » مما يعده البعض سبباً فى عدم إدانة « حماس » لاعتقال « عباس مدنى » ، وأصحابه من جبهة الإنقاذ ، حيث اكتفت على لسان الشيخ « نحناح » بالمطالبة بأن « يعامل الشيوخ بما يليق بهم ! » [الشرق الأوسط ١٩٩١/١٢/٢٥] ، **وتستغل الصحف بعض الاحتكاكات الانتخابية فى تعميق الفجوة بين الإنقاذ وحماس ، ولكن الشيخ « نحناح » يبدو محنكاً وحصيفاً بتفويت الفرصة على من يصطادون فى المياه العكرة** ، وقد صرح بأن موضوع الإدانة قد حرف تحريفاً فى أجهزة الإعلام الجزائرية « وإلا فإن أول طرف نادى بضرورة الإفراج عن المعتقلين الإسلاميين وعلى رأسهم الشيخ عباس مدنى وعلى بلحاج ، هى حركة « حماس » ، ولكن ماذا نفعل مع وسائل الإعلام ، وماذا نفعل مع الجهل بألاعيب وسائل الإعلام ؟ [الشرق الأوسط ٣٠ ١٢ ١٩٩١] ، وفى سياق هذا التصريح فإن الشيخ « نحناح » يؤكد على الصلة الوثيقة فى تحقيق الهدف المشترك للإنقاذ وحماس : **« فى تصورنا أن المشروع الإسلامى الذى استطاعت به الجبهة الإسلامية للإنقاذ أن تغطى**

مساحة واسعة من العمل السياسى الجزائرى على حساب الأحزاب السياسية العريقة والأصيلة وعلى حساب الحركة الإسلامية التى نحن جزء منها ، يعتبر خادماً لا محالة لجزء من مشروعات حركة « حماس » ، لأن « حماس » أصلاً بقدر ما تعتمد على كتاب الله ، وسنة رسول الله ﷺ ، وتعتمد سنن التغيير ، وهى تحاول الصراع مع ما يسمى ظاهرة التخلف وظاهرة المديونية التى أصابت الجزائر إلى النخاع كما يقال ، نحن لدينا ثلاث خصائص لا ننفك عنها ، وهى الخاصية الأولى : المرحلية .. فنحن سائرون فى الخطة الوئيدة (المرحلة) الخاصية الثانية : الموضوعية والخاصية الثالثة : الواقعية .. » . [الشرق الأوسط ١٩٩١/١٢/٣٠]

ويلاحظ أن « الشيخ نحناح » صاحب نظرة ثاقبة وواعية ، إذ كان أول من شكك فى إجراء الدور الثانى للانتخابات التشريعية فى الجزائر بعد يومين فقط من ظهور النتائج الأولية وذلك فى تصريحه المشار إليه سابقاً .

قريب من ..

القوة الثالثة فى الحركة الإسلامية الجزائرية هى « **حزب النهضة الإسلامى** » الذى يقوده الشيخ « **عبد الله جاب الله** » ، ومعظم أنصار الحزب موجودون فى شرق الجزائر وبخاصة منطقة قسنطينة ومدينة سكيكدة ، والحزب قريب فى خطابه السياسى من التيار السلفى فى جبهة الإنقاذ ، وإن كان قد نشأ أساساً بالقرب من « **جمعية الإرشاد والإصلاح** » التى أنشأها « محفوظ النحناح » زعيم « حماس » .. وقد أدان حزب النهضة اعتقال زعماء الإنقاذ وخاصة عباس مدنى وعلى بلحاج وطالب بالإفراج عنهما .

وهناك حزب الرئيس الأسبق « **أحمد بن بيللا** » المسمى « **الحركة من أجل الديمقراطية** » ، وأنصاره موجودون فى منطقة الغرب الجزائرى مسقط رأس أحمد بن بيللا وموطن شعبيته التاريخية التى كان يتمتع بها ، ويرفع أحمد بن بيللا تصوراً يقوم على استلهام الإسلام ولكنه تصور غامض يبدو فيه أحياناً بعض التناقض ، وقد قلل من أهمية حزب أحمد بن بيللا مواقفه الشخصية من رموز السلطة الحالية حيث بدأ ميالاً لتأييدهم وقد التقى بمحمد بوضياف رئيس المجلس الأعلى للدولة الذى جاء به العسكر بعد

إقالة الشاذلى بن جديد .. فضلاً عن إحاطة نفسه بمجموعة من الانتهازيين والفرانكوفونيين الذين يرفضهم الشعب الجزائرى المسلم .. ولكن الرجل على علاقة وثيقة مع الشيخ « **محفوظ نحناح** » زعيم « **حماس** » ، **وكان قد التقى مع عباس مدنى فى المنفى بفرنسا ، ولكنه على كل حال ، يبدو بعيداً عن جبهة الإنقاذ التى قاطعت استقباله وهو عائد من المنفى ، وتعرضت لانتقاداته ، وتعرض لانتقاد خطباء الإنقاذ .**

كان المتـــوقع

أما بقية الأحزاب الإسلامية الأخرى فتبدو محدودة التأثير ، محلية الأنصار ، وكان المتوقع لو تمت العملية الديمقراطية وأجريت انتخابات الدور الثانى أن يندمج معظمها فى تحالف يشمل الأحزاب الإسلامية كلها ، أو يتحالف بعضها مع بعض الأحزاب الإسلامية الكبرى .. ولكن « جاءت الرياح بما لا تشتهى السفن » ، وغلقت الأبواب !. ولا أحد يدرى ماذا سيحدث غداً !.

حزب فرنسا

إذا تركنا جانباً « جبهة التحرير الوطنى » ــ الحزب الحاكم ــ فإن حزب « **جبهة القوى الاشتراكية** » يأتى بعدها فى التأثير والقوة ، من حيث العداء لفكرة النظام الإسلامى والثقافة العربية الإسلامية واللغة العربية ، ويدور هذا الحزب فى فلك الثقافة « **الفرنكوفونية** » التى تدعمها « **فرنسا** » بقوة على أرض الجزائر ، وبالطبع فإنه يرفض عملية التعريب ، ويرى أن اللغة العربية فرضت على الشعب الجزائرى الذى يتكلم الفرنسية .

يتزعم « **جبهة القوى الاشتراكية** » **حسين آية أحمد** ، وهو واحد من الزعماء الجزائريين الخمسة الذين اعتقلتهم قوات الاحتلال الفرنسية فى الجو عام ١٩٥٦ ، ولم يفرج عنهم إلا بعد توقيع اتفاقية إيفيان عام ١٩٦٢ ، وينتمى إلى منطقة القبائل فى جنوب الجزائر (البربر) ، وكان أول من طرح فكرة « **البربرية** » عقب الاستقلال مباشرة ، وعبر عن ذلك عملياً بالتمرد المسلح ضد حكومة « أحمد بن بيللا » ، ولكن الدولة قضت على

تمرده وحكمت عليه بالإعدام ، ثم هرب أو هُرِّب من السجن ـ حسب تعبير صحيفة الشرق الأوسط (١٩٩١/١٢/٢٦) ، ولجأ إلى سويسرا ، حيث ظل أكثر من ربع قرن ينادى بالديمقراطية ، ويعادى نظام الحزب الواحد ، ويدعو لما يسمى الثقافة البربرية .

وتحتضن الصحافة الفرنسية « حسين آية أحمد » ، وحزبه ، وتغدق عليهما كثيراً من الأضواء ، وتتبنى وجهة نظرهما ، وتدافع عنها بوصفها مطلباً « **ديمقراطياً** » ..

ومع حلول الانتخابات التشريعية الجزائرية ، فإن « **حسين آية أحمد** » ، غير من تاكتيكه ، فبعد أن أعلن أنه قومى عربى ، ولا يرضى أن يشك أحد فى قوميته العربية [الشرق الأوسط ١٩٩١/١٢/٢٦] ، فإنه لم يستمر فى هذه النغمة ، وعدل عنها إلى الدعوة إلى البربرية والتخلى عن العربية ، بل دعا إلى أن تكتب البربرية الذى يطلق عليها اسم « **الأمازيغية** » بالحروف اللاتينية ، وصرح لبعض الصحافيين بأنه لا يؤمن بوجود القومية العربية ، وأن التعريب فرضه بعض البعثيين فى الجزائر !. وكان هذا التغيير نتيجة للاستقبال الحار الذى قوبل به بعد عودته من المنفى فى منطقة القبائل (البربر) ، وبسبب الأضواء التى سلطتها عليه الصحافة الفرنسية ولا حقته من زاوية المسألة البربرية بالدرجة الأولى .. وأيضاً **لما وجده من اهتمام بعض الأجنحة فى السلطة بإثارة « النزعة البربرية » فى مواجهة الحركة الإسلامية** [1] **!.**

---

(١) تدعم فرنسا الاتجاه البربرى بالقول والفعل ، ففضلاً عن الاهتمام الإعلامى الواضح بما يسمى الثقافة « الأمازيغية » ، فقد تبنت باريس تمويل وإقامة أكاديمية للغة الأمازيغية (عشر لهجات) وقدمت دعماً لإنشاء محطة إذاعة للبربر ، وهناك مشروع لإقامة أكاديمية للغة البربرية فى الجزائر التى ستدرس بتأثير الضغوط الفرنسية فى مدارس تيزى أوزو عاصمة القبائل . والحديث عن تمويل باريس للحركة البربرية لم يعد خافياً على أحد من المراقبين ، ولنتذكر أن باريس هى قاعدة الحركة ومنطلق نشاطها (راجع مقال فهمى هويدى ـ الوطن الكويتية ١٩٩/٥/٢٢) .

ولكن الرجل عدل عن ذلك ــ مرة أخرى ــ فى أثناء الحملة الانتخابية وبعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ فقد فاجأ الناس باختيار مرشحيه ممن يتقنون اللغة العربية الفصحى ، ويبدءون حديثهم بالبسملة وتحية الإسلام [السلام عليكم] ، حين شعر أن خطابه العنصرى لن يخرجه من منطقة البربر (القبائل) ، **وبعد الانتخابات قاد مظاهرة ضخمة ضمت كثيراً الأحزاب الدنيوية الخاسرة فى الانتخابات وبلغ عدد المشاركين فيها قرابة الثلاثمائة ألف ضد جبهة الإنقاذ الإسلامية ، ولاحظ المراقبون أن اللافتات التى رفعها المتظاهرون كانت مكتوبة باللغة العربية وحدها .. مما يكشف عن موقف انتهازى واضح !.**

ولا يكف « حسين آية أحمد » عن الهجوم على الجبهة الإسلامية للإنقاذ والحركة الإسلامية بصفة عامة ، وإن كان قد أدان الانقلاب العسكرى وإيقاف العملية الانتخابية وحل جبهة الإنقاذ فى بيانات متعددة .

علاقة قـــوية

الحزب الثانى فى الأهمية من حيث المنهج العلمانى ويشابه حزب « حسين آية أحمد » فى نزعته البربرية ورفضه للعروبة واللغة العربية والنظام الإسلامى هو « **التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية** » الذى يتزعمه الدكتور « **سعيد سعدى** » ، وترتبط هذا الحزب علاقة قوية بالنظام الجزائرى ، **وهناك اعتقاد شائع بأن أجهزة الدولة هى التى خططت لإنشاء هذا الحزب كى يكون فى مواجهة حزب حسين آية أحمد ومنافساً له فى منطقة القبائل . وفى غياب حسين آية أحمد فى المنفى استطاع هذا الحزب أن يولد بعد أن نظم إضراباً ناجحاً منذ سنوات ، واستطاع أن يستقطب الكثير من المثقفين الفرانكوفونيين والشبان القبليين ، ومن كبار الشخصيات المشجعة لهذا الحزب « ميلود الإبراهيمى » المحامى ، شقيق الأخضر الإبراهيمى** وزير الخارجية الحالى .

وقد تحول التنافس بين « جبهة القوى الاشتراكية » ــ حزب « حسين آية أحمد » ــ والتجمع من أجل الثقافة إلى عداوة شديدة دفعت بكل منهما إلى التأثير على الآخر سلباً ، وحين علم « حسين آية أحمد » بأن رئيس الحكومة « سيد أحمد غزالى » يضع منافسه (التجمع من أجل

الثقافة) فى حساب تحالفاته بعد الانتخابات ، فإنه أعلن على الملأ أنه يسحب ثقته التى وضعها بالحكومة ، ويقال إن « حسين آية أحمد » اعترف بأن حزبه أسهم فى إنجاح مهرجان ضخم لجبهة التحرير فى مدينة « تيزى أوزو » [راجع الشرق الأوسط ١٩٩١/١٢/٢٦] .

يعلم سلفـــاً ..

وهناك أحزاب أخرى صغيرة لا قيمة لها ، وبخاصة بعد سقوط الاتحاد السوفياتى وانهيار الشيوعية ، مثل **حزب الطليعة (شيوعى)** ، ولم يدخل الانتخابات لأنه يعلم النتيجة سلفاً وهى الإخفاق الذريع ، وهو معادٍ شديد العداء للحركة الإسلامية ، ودعا إلى إلغاء الانتخابات وحل الجبهة علناً .

كذلك هناك الحزب « **الديمقراطى الاجتماعى** » الذى يتزعمه « **حميد خوجه** » بعد أن قام بالانقلاب على الزعيم المؤسس للحزب « **عبد الحميد عجريد** » ، وتمزق الخلافات والاتهامات صفوف زعاماته ، ولا يرتكز على عصبية إقليمية ولا على نزعة عقدية .

ويوجد أيضاً « **حزب البعث** » الذى يتألف من مجموعة من الطلاب الذين درسوا فى العراق ، ولا تأثير له على الساحة ، ويرأسه شاب « بربرى » ، ولم تمنح السلطة هذا الحزب ترخيصاً بسبب عدم تغيير اسمه .

بيد أن هناك حزباً تحيط به « **علامة استفهام كبيرة** » ، هو « **التجديد الجزائرى** » ، ويتزعمه « **نور الدين بوقروح** » ، وهو معـارض بشدة لجبهة الإنقاذ الإسلامية ، وجبهة التحرير الوطنى معاً . ويطالب هذا الحزب بإلحاح بتغيير الحكم ورجاله ، ويعد من الأحـزاب « **الفرانكوفوتية** » بحكم ثقافة قادته وكوادره ، أما طرحه العقدى فيقوم على فكرة من أفكار « **مالك بن نبى** » (!) [الشرق الأوسط ١٩٩١/١٢/٢٦] ، وكان المراقبون قد توقعوا أن يكون هذا الحزب مفاجأة الانتخابات التشريعية ، ولكنه لم يفز بأى مقعد فى الجولة الأولى التى ألغيت بعدها الانتخابات .

ومن خلال العرض السابق يبدو أن هناك تياران رئيسيان **يحكمان** الساحة الجزائرية ، **أولهما التيار الإسلامى** بفصائله المختلفة وعلى رأسها : الجبهة الإسلامية للإنقاذ وحماس ، **وثانيهما التيار الدنيوى** الذى يتوزع بين العلمانية (جبهة التحرير الوطنى) والقبلية (جبهة القوى الاشتراكية ، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية) .

وفى الجولة الأولى للانتخابات التشريعية أثبت الإسلاميون جدارتهم واستحقاقهم ، بينما أخفق الدنيويون فى الحصول على نجاح ذى قيمة .

* * *

اقتصاد . . وسياسة

رأينا فى تناول الحقائق الجغرافية للجزائر أنها تتمتع بمصادر ثروة هائلة وعظيمة سواء فى باطن الأرض أو على ظهرها أو فى جوف البحر وعلى صفحته اللامعة .. ولكن الجزائر المسلمة تبدو مع ذلك مصابة بفقر الدم الاقتصادى ، مدينة للغرب بما يقرب من سبعة وعشرين ملياراً من الدولارات [وهو الرقم الذى اتهم باختلاسه مجموعة من رموز جبهة التحرير الجزائرية وعلى رأسهم « عبد العزيز بوتفليقه » وزير الخارجية فى عهد « هوارى بومدين » وقد وصل الرقم الذى يقال إن بوتفليقه قد اختلسه وحده ٦ مليار دولار] فى الوقت الذى يعانى فيه الشعب الجزائرى من الغلاء أو ارتفاع الأسعار والبطالة لدرجة جعلت الكتل البشرية تتحرك فى انفجارات دامية تهز النظام من جذوره ، وتجعله يعيش بالقلق والاضطراب وفقدان الطمأنينة ، ولعل أحداث ١٩٨٨ الدامية خير شاهد على ذلك !.

ولم يعد خافياً أو سراً أن انهيار الاقتصاد أو « تأزمه » نتيجة طبيعية أو تلقائية للانهيار السياسى الذى تمثله النظم الشمولية عادة ، ولا ريب فى أن معظم النظم فى العالم العربى وبخاصة تلك التى تتخذ من شعار « **الشرعية الثورية** » ، هى نظم منهارة فاقدة للشرعية الدستورية ، وعاجزة عن الاستمرار والنجاح ، حتى لو عاشت فى « الإنعاش » الاقتصادى الذى تموله أوربة بالقروض ذات الفوائد العالية .

لا يوجد مسئول جزائرى الآن لا يعترف بالمشكلة الاقتصادية المتأزمة لدرجة الاستعصاء على الحل بدون « إنعاش » أوربى / يابانى ، **ولا يوجد مسئول جزائرى الآن لا يعترف أو يتحدث علناً عن الفساد الذى بلغ مداه ، والاضطراب فى التخطيط الاقتصادى ، والإحساس بفقدان الاستقرار السياسى الذى هو سبب التخبط الاقتصادى .**

كان الحديث فى الماضى عن المشكلات الاقتصادية محظوراً ويمثل نوعاً من تجاوز الحد ، ولكنه الآن صار الأساس وغيره هو الاستثناء .

النهب العظيم !!!

ويوم بدأت التعددية السياسية تثبت وجودها فى الساحة ، فإن روائح الفساد الاقتصادى أخذت تفوح فى كل اتجاه ، وبدأ الحديث يزداد عن النهب المنظم والذى يتم تحت مظلة رسمية ويمارسه فراعنة الحزب الحاكم الذين أضفوا على أنفسهم هالة من القداسة ، ولأول مرة تشير صحيفة السلطة الناطقة باسم جبهـــة التحرير الوطنى إلى « **مناضلى المصالح** » **والانتهازيين والوصوليين** الذين حكموا دون المناضلين الحقيقيين :

« هناك اتجاه سائد بين مناضلى جبهة التحرير الوطنى ، يجزم أصحابه بأن أبناء الجبهة المخلصين لم يمارسوا الحكم يوماً ، ونظراً لتفتح الحزب فى السنوات الفارطة على جميع الفئات ، فقد سمح بتسرب أصناف مختلفة من « مناضلى المصالح » ، وأصبح الانتهازيون والوصوليون يمارسون كل شىء تحت راية جبهة التحرير ، وبعد أن لطخوا سمعتها راحوا ينادون بوضعها فى متحف التاريخ » [صحيفة الشعب الجزائرية ١٠/٥/١٩٩٠] .

وكان الاتهام الذى وجهه رئيس الوزراء « سيد أحمد غزالى » ومدير المخابرات الجزائرية لبعض المسئولين السابقين **بسرقة عشرات المليارات من الدولارات من أموال الشعب الجزائرى** . كافياً بأن يدق ألف مسمار فى نعش النظام الجزائرى سياسياً واقتصادياً .. وبعيداً عن النهب المنظم الذى يتم تحت مظلة رسمية حيث لا محاسبة ولا مساءلة ولا معاقبة ، فإنه يمكن حصر أسباب الانهيار الاقتصادى بإيجاز فى عدد من النقاط هى : **الاقتصاد الارتجالى المؤدلج ، والتبعية الكاملة للاقتصاد الأجنبى (الأوربى خاصة) ، تفشى البطالة بين الجزائريين ، عدم الاحساس بالأمان بالنسبة للاستثمار المحلى والخارجى** :

تأميم ومصـــادرات

وبالنسبة للارتجال والأدلجة ، فمعروف أن الجزائر منذ الاستقلال قد نقلت حرفياً تجارب الدول الاشتراكية وبخاصة (يوغوسلافيا) ، وفرضت الاقتصاد الموجه بما صحب ذلك من تأميم ومصادرات وتحكم فى الزراعة والصناعة ، مما قلل الإنتاج ، وأدى إلى إهدار الكثير من الجهود والثمار ،

وافتقد الاقتصاد الجزائرى « **الإنسان الفاعل** » الذى يتحرك بحوافز ذاتية مع إرادة ناضجة ومرنة ، مما أدى فى النهاية إلى تحويل المزارع والمؤسسات إلى إدارات حكومية تغلب عليها البيروقراطية ، مع ما يصحب ذلك من « عمليات نهب منظم » يقوم بها « المناضلون الثوريون » أو « مناضلو المصالح » كما أسمتهم صحيفة الشعب الجزائرية .

بالإضافة إلى ذلك فإن النظام حاول الإصلاح من خلال **قرارات فوقية** فقدت قيمتها بسبب عدم مراعاتها للواقع الاقتصادى والخصوصية الجزائرية ، ولأنها من ناحية أخرى كانت قرارات متلاحقة أحدثت ارتباكات ومضاعفات أكثر مما أصلحت وصححت .

وبعد إلغاء الاقتصاد الموجه ، فإن السلطة فتحت الباب على مصراعيه للاقتصاد الحر أو اقتصاد السوق دون أن تضع فى اعتبارها مضاعفات التحول المفاجىء والحاد ، وتأثير ذلك على القطاعات الشعبية العريضة .

مع ما يتبع ذلك

أما التبعية للاقتصاد الأجنبى (الأوربى خاصة) ، فقد ظهرت حدتها بعد التخفيف الملموس من حدة النظام الشمولى فى بداية عهد « الشاذلى بن جديد » ، حيث بدأ النظام يعتمد على الاستدانة بطريقة واضحة فى عملية التمويل من دول أوربة الغربية وغيرها ، مع ما يتبع ذلك من شروط تفرضها الدول الدائنة ، وأعباء كبيرة تتحملها الدولة المدينة وهى الجزائر ، وقد تدرجت الديون على النحو التالى منذ عام ١٩٨٠ .

السنة	الديون بالمليارات من الدولارات
١٩٨٠	٢٧ر٨
١٩٨١	٢٧ر٦
١٩٨٢	٢٧ر٥
١٩٨٣	٢٧ر٢
١٩٨٤	٢٧ر٩
١٩٨٥	٣٢ر٤
١٩٨٦	٣٦ر٣

ويلاحظ أن عام ١٩٨٦ يمثل عام الانحدار الخطير فى الاقتصاد الجزائرى ، حيث كان النظام يعتمد على قطاع البترول وعائداته فى التمويل (٩٠٪ من دخل الدولة والعملات الصعبة تأتى من البترول) ، ولكن أسعار النفط فى هذا العام انخفضت انخفاضاً كبيراً [١] ، مما جعل النظام يتشبث بالاستدانة بالرغم مما تتحمله الدولة من أعباء باهظة تتمثل فى الفوائد الكبيرة على الديون قصيرة الأجل ، والتى يضطر النظام بسببها لتقديم تنازلات سياسية واقتصادية عديدة للدول الدائنة والجدول التالى يبين مدى سيطرة أوربا الغربية على الجزائر من خلال الديون التى أدانت بها النظام الجزائرى [٢] :

الدولة الدائنة	نسبة الديون على الجزائر
فرنسا	٥ر١٧٪
ألمانيا الغربية	٥ر٧٪
بريطانيا	٧٠ر٦٪
إيطاليا	١٠ر٦٪
إسبانيا	١٠ر٢٪
بلجيكا	٩٠ر١٪
اليابان	٣ر١٥٪
أميركا وكندا	٦٠ر١١٪
باقى دول	٧٠ر٥٪
باقى العالم	٢ر٢٣٪

(١) أوضح خبير البترول الفرنسى « تارزيان » أن الجزائر وضعت ميزانيتها التقديرية لعام ١٩٩١ ، على أساس قرارات الأوبك التى حددت سعر برميل البترول بـ ٢١ دولاراً ، على أن يكون سعر بترول الجزائر ٢٣ دولاراً للبترول نظراً لنوعيته الخاصة ، ولكن عام ١٩٩١ انتهى بسعر متوسط للبرميل وصل إلى ٦٥ر١٨ دولاراً ، مما يعنى أنه يصل بالنسبة لبترول الجزائر ٢١ دولاراً ، وفارق الدولارين هذا بين الواقع وتوقعات الميزانية يجعلها تنخفض بحوالى ١٠٪ من مجموع الدخل . ويضيف الخبير « تارزيان » أن الجزائر تعتمد على ٩٠٪ من إيراداتها الخارجية وهو ما يفسر الأثر السلبى على الاقتصاد الجزائرى عام ١٩٩١ ، والعام الحالى أيضاً كما يتوقع « تارزيان » ، وإذا أضفنا إلى ما سبق ضعف الدولار الذى تعانى منه الجزائر ، فإن المستقبل ينذر بمفاجآت غير سارة فى الميدان الاقتصادى [راجع الأهرام ١٩٩٢/١/١٦] .

(٢) اعتمدنا فى الإحصائية التالية والسالفة على دراسة اقتصادية قيمة وعميقة ، لعبد المجيد قدى (مجلة السنة ، لندن ، محرم ١٤١٢ هـ - تموز ١٩٩١) . تتناول الاقتصاد الجزائرى الراهن وإمكانات إصلاحه الحقيقية .

قصيرة الأجل ..

ومن خلال الجدول يتبين مدى تأثير العالم الغربى (بما فيه أميركا) حيث يملك وحده ٧٠٪ تقريباً من إجمالى الديون ، مما يعنى أن أوربا وأميركا تملكان النفوذ الأقوى فى الجزائر الشقيقة ، وهو ما ظهر أثره عقب فوز « جبهة الإنقاذ الإسلامية » ، بإزاحة الرئيس الشاذلى بن جديد ، وإجهاض التجربة الديمقراطية ، وإقامة النظام العسكرى الذى يقوم بعملية « إبادة » للجبهة ـ على حد تعبير أحد بياناتها ! .

وقد بلغ من تأثير الديون قصيرة الأجل على الجزائر أنها ملزمة بتسديد خمسة عشر ملياراً من الدولارات لدائنيها فى أوربا وأميركا على مدى أعوام ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ بمعدل خمسة مليارات كل عام .

وتلعب أوربا وأميركا دوراً انتهازياً رخيصاً فى هذا السياق إذ تبادر بالضغط على البنوك أو باتخاذ قرارات اقتصادية من خلال السوق الأوربية المشتركة لنجدة النظام الجزائرى كى لا يتهاوى أمام (الخطر الإسلامى) ، وذلك بإقراضه المليارات التى تستخدم فى دفع فوائد الديون القصيرة الأجل ، أو توقيع اتفاقيات اقتصادية للتنقيب عن النفط أو ثرائه [راجع : مقال فهمى هويدى ، الشرق « القطرية » ، ١٩٩١/٧/١٦ ـ الشرق الأوسط ، ١٩٩٢/١/١٣ ، ١٩٩٢/٢١/٩] .

وهو معدل مرتفع

أما تفشى البطالة فى المجتمع الجزائرى ، فيمثل قنبلة مدفونة تهدد كيان المجتمع كله ، فضلاً عن الاقتصاد الجزائرى المتدهور أو المنهار ، إذ يبلغ عدد العاطلين ما يزيد على المليونى عاطل ، بنسبة ٤ر٢٣٪ من عدد السكان النشيطين ، وتبلغ نسبة نمو البطالة عام ١٩٨٩ حوالى ٣ر٩٪ وهو معدل مرتفع تفسره عملية تراجع الاستثمارات من ناحية ، وعدم نجاعتها من ناحية أخرى « خاصة أن التكنولوجيا المستوردة تعتبر ذات كثافة رأسمالية عالية الشىء الذى يفسر تشبع المصانع من العمال وعدم قدرة هذه المصانع على الوصول إلى إنتاجية تتجاوز نسبة ٤٠٪ ـ ٦٠٪ » . [عبد المجيد قدى ، مجلة لسنة . محرم ١٤١٢ هـ ـ تموز ١٩٩١] .

وقد انعكس وضع البطالة على المجتمع الجزائرى فى شكل انحرافات اجتماعية خطيرة (تشرد ، سرقة ، قتل) ، ذات تأثير على القيم والأعراف السائدة مما يفسر ازدياد الانحرافات الجنسية والخلقية ، مع ظهور الانحرافات الفكرية والعقدية ، وظهور أزمات أخرى جانبية : مثل السكن والتعليم .

ويلاحظ أن إهمال القطاع الزراعى وتهميشه منع امتصاص هذا القطاع لجزء كبير من اليد العاملة العاطلة . [المصدر السابق] .

الاقتصاد الجزائرى يهتز

وإذا أضفنا إلى كل ما سبق غياب الإطار القانونى الذى يشجع على الاستثمار المحلى والخارجى ، أو يحمى القطاع الخاص ، والمستثمرين الأجانب ، أدركنا أن الاقتصاد الجزائرى يهتز تحت أقدام الكتل البشرية التى تحتاج إلى الخبز ، والطعام ، والحياة المعقولة ، ولا تجد من ذلك الكثير .

إن الحكومة الجزائرية حين تكتفى بالاعتماد على البترول وخضوعه لمفاجآت الأسعار ، فإنها لن تحقق ما يريده الجزائريون ، وبخاصة إذا عرفنا أن إهدار أموال الجزائريين أو الفاقد منها بلا عائد يوازى تقريباً قيمة الديون المستحقة على الجزائر !! .

إعادة الاعتبار

قام الشاذلى بن جديد فى أواخر عهده بعدد من الإصلاحات الاقتصادية تمثلت فى إعادة الاعتبار إلى القطاع الزراعى ، والتراجع عن بعض التأميمات المجحفة فى حق المزارعين الذين استرجعوا أراضيهم وقاموا على خدمتها لحسابهم بدلاً من الدولة ، وشمل الإصلاح تحرير التجارة الخارجية بفتح مجالات الاستيراد والتصدير أمام المواطنين ، وتشجيع الاستثمار الخاص والاستثمار المشترك .. وغير ذلك من خطوات مهمة ، ولكنها فى كل الأحوال لا تنهض على قدمين لبناء اقتصاد جزائرى سليم مالم تكن نابعة من ظروف الجزائر الخاصة ، وترسمها القاعدة العريضة

للجزائريين أنفسهم ، وليس القرارات الفوقية ، فضلاً عن إقامة العدل الذى يمنع « **النهب المنظم** » **وغير** « **المنظم** » **والفساد** « **السافر** » **والفساد** « **المقنع** » ، والكف عن الاستدانة من « **السيد الصليبى** » الذى يفرض شروطه ومعاييره .. وقبل ذلك كله لابد من الإصلاح السياسى الذى هو أساس الإصلاح الاقتصادى باحترام إرادة الشعب العربى المسلم فى الجزائر .

لقد عبر « غزالى » رئيس الوزراء عن تصوره للمشكلة الاقتصادية الجزائرية فى تصريحات صحفية قال فيها :

« إن المشكلة فى مواجهة هذه الأوضاع [**يقصد الاقتصادية**] هى أنها تتطلب استقراراً سياسياً حيث إن الأطراف الأجنبية تشترط مثل هذا الاستقرار لتقديم المساعدات » [**يصر على الاقتراض**] !.

ثم قال : « إن البرنامج العاجل للإنعاش الاقتصادى ـ والذى سيستغرق تطبيقه عامين ـ سيركز على الاتجاه نحو اقتصاد السوق ، وتنمية الزراعة ، وحل المشكلات الاجتماعية المزمنة ، كالإسكان والبطالة ، وإصلاح الإدارة ووضع حد للتبذير ، وتطهير المؤسسات » وقد أشار غزالى إلى **وجود صعوبات بشأن تدبير العملة الصعبة موضحاً أن المديونية الجزائرية تستنزف ٧٥٪ من قيمة الصادرات** [الأهرام ١٩٩٢/٢/٢٦] ـ وكما نرى فإنه مصرٌّ مثل رئيسه [بوضياف] [الأهرام ١٩٩٢/٣/٤] على الاقتراض ، والإصلاح بقرارات فوقية ، ولم يضع فى الاعتبار أى دور للشعب ، ولم يحدد معنى الاستقرار السياسى ، هل هو استقرار النظم الطبيعية التى تقوم على الشورى والمشاركة الشعبية ، أم هو حكم الكولونيلات الذى لا يعارضه أحد والذى يعصف كما هو الحال بكرامة الشعب وكرامة أبنائه ؟ .

إن طريق الإصلاح الاقتصادى ، والسياسى أيضاً ؟ تعرفه الشعوب التى تملك ولو قدراً ضئيلاً من احترام حكامها لها ، ولكن الواقع يؤكد أن الحكام العسكر من وراء « الستار الشفاف » ـ بوضياف ـ سائرون فى طريق الندامة الذى يعنى المزيد من الانهيار الاقتصادى ، والديون الأجنبية ، وتفاقم المشكلات الاجتماعية ، وترسيخ التبعية « للسيد الصليبى » !!.

* * *

هوية .. وحضارة

بقدر ما تبدو أعراض المشكلة الجزائرية على السطح مرتبطة غالباً بالسياسة والاقتصاد ، فإنها فى جوهرها تمتد إلى جذور عميقة ، ترتبط بالهوية الحضارية أو الشخصية الثقافية للشعب الجزائرى .. ذلك أن الموقع الذى تمثله الجزائر فى العالم العربى وإفريقيا ، جعل لها أهمية كبرى فى عملية الاختراق الأوربى للعالم الإسلامى منذ زمان بعيد ، ربما منذ البدء فى عملية الإحياء الدينى الأوربى التى عبرت عن نفسها عملياً من خلال الحروب الصليبية ثم احتلال الأندلس .. **حيث أخذ الاحتكاك الأوربى بالجزائر يأخذ طابعاً استفزازياً من خلال ملاحقة المسلمين الفارين من محاكم التفتيش الصليبية بالأندلس واللاجئين إلى الجزائر** ، مما أدى إلى وقوع مواجهات عسكرية بحرية ، وبخاصة فى عهد « خير الدين بربروسا » الذى تصدى للغارات الصليبية الاسبانية .. ولكن الأمر انتهى باحتلال فرنسا للجزائر عام ١٨٣٠ م .

وقد بدا اهتمام فرنسا بالجزائر فى ذلك الحين يأخذ ملامح عديدة ، ولكنها كانت تهدف فى النهاية إلى السيطرة على الجزائر واستباحتها وعدها الثغرة التى ينفذ منها الأوربيون إلى قلب العالم العربى والإسلامى فضلاً عن إفريقيا .. وقد شهدت الفترة التى سبقت احتلال فرنسا للجزائر عام ١٨٣٠ هـ اهتماماً فرنسياً غير عادى بالجزائر على وجه الخصوص ، ولعل الدراسات العربية التاريخية التى تتناول تلك الفترة تحتاج إلى المزيد من الجهد والتجلية ، وإن كنا فى هذا السياق نشير إلى دراسة قيمة للدكتور « **أحمد عزت عبد الكريم** » ضمنها كتابه « **دراسات فى تاريخ العرب الحديث** » [دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٧٠] ، حيث تضمن الفصل الخامس من هذا الكتاب عرضاً مفصلاً لعلاقة فرنسا بالجزائر منذ العصور الوسطى حتى دخول قوات الاحتلال الفرنسى إلى أراضيها ، مع استعراض لمواقف الدول الأوربية والكبرى ودول الجوار من هذه الأحداث .

تمثل نمطاً ..

وإذا عرفنا أن فرنسا كانت منطلق الحملات الصليبية والتبشيرية (التنصيرية) ، أدركنا على الفور ، طبيعة الصراع الذى يمكن أن يجرى بين الجزائريين والقوات الفرنسية الغازية .. إنه صراع يرتبط بالوجود والذات والحضارة والثقافة ، ولأمر ما ، فإن فرنسا ما زالت الدولة الأوربية الوحيدة التى تعمل بكل وضوح وجد ، بعد انحسار الاستعمار التقليدى ، لنشر لغتها وثقافتها فى جميع أرجاء الأرض ، وتعمل فى الوقت نفسه على تطوير الرابطة اللغوية التى تربطها بمجموعة الدول والشعوب الناطقة بالفرنسية ، والتى تسمى المجموعة « الفرنكوفوتية » .. إن مؤتمرات هذه الدول والتى تعقد عادة فى باريس أو إفريقيا تمثل نمطاً يبدو أقوى من دول الكومنولث البريطانى فى قوة قراراته السياسية والاقتصادية والثقافية [1] .

يقــودنا إلى ..

ومهما يكن من أمر ، فإن « فرنسا » حين احتلت الجزائر ومن بعدها مراكش وتونس ، فإنها عمدت على الفور إلى الانتصار « الفرانكوفوتى » على الشعوب العربية المسلمة فى شمال إفريقيا ، وكانت خطتها السافرة هى « **فرنسة** » هذه الشعوب ، وبخاصة « الجزائر » ، ولذا كان أول « بيان » فى ثورة الجزائر التى قادت إلى **الاستقلال يهدف إلى إقامة الدولة العربية الإسلامية على أرض الجزائر** . ولأن هذا الهدف لم يتحقق تماماً أو بالصورة التى كان يحلم بها زعماء الثورة ، فإن ذلك يقودنا إلى الأسباب ، أو الجذور الحقيقية لعدم تحقق الهدف « تماماً » بإقامة الدولة العربية الإسلامية ، وبقاء « العربية » شبه متهمة فى جزائر ما بعد الاستقلال ، واستمرار مطاردة

---

(١) تأمل مثلاً اهتمام فرنسا بإقامة جامعة فرنسية فى الإسكندرية تستقطب الكوادر المنتظر أن تقوم بدور قيادى فى إفريقيا . وكذلك اهتمامها بإقامة المراكز الفرنسية فى العديد من المدن بالدول المختلفة . ومتابعة أقسام اللغة الفرنسية فى الجامعات المصرية والعربية .. ثم نأمل أخيراً دعمها لترشيح الدكتور « بطرس غالى » لأمانة الأمم المتحدة بوصفه دعماً « للفرانكفوتية » . وهو ما فسره المراقبون بعد ذلك بانتصار الفرانكفوتية على الأنجلو ساكسونية !.

« الإسلام » واعتقاله فى الصحراء الملتهبة وقتل علمائه وشبابه بالرصاص الحى فى عرض الطريق !.

لقد كانت سياسة « **الفرنسة** » التى اعتمدتها فرنسا سبباً رئيسياً فى إخفاق تحقيق الحلم « العربى الإسلامى » وما ترتب على ذلك من مضاعفات تمثلت فى الصراع الضارى بين إرادة الشعب العربى المسلم وبين قيادات فرضت نفسها عليه بالحديد والنار والدم والدموع ، مما تتتابع مشاهده حتى كتابة هذه السطور .

تشبعت عناصرها

ويمكن القول إن فرنسا استطاعت أن تنشىء على مدى الثلاثين ومائة عام التى احتلت فيها الجزائر ما يمكن تسميته « **بالمدرسة الفرنسية** » فى الجزائر ، وهى التى تشبعت عناصرها بالنهج الحضارى الغربى والثقافة الفرنسية ، فضلاً عن اللغة الفرنسية تعاملاً وتخاطباً وتفكيراً ، وقد أتاحت فرنسا لهذه المدرسة أن تتولى زمام الأمور فى المجتمع الجزائرى ، أو أن تمثل النخبة والصفوة التى تقود المجتمع وتتحرك بتفكيره وأحلامه .. وبحكم ما أتيح لهذه النخبة من امتيازات وتفوق على بقية الطبقات فى المجتمع الجزائرى ، فقد صارت « مثلاً » تحتذيه فئات أخرى فى المجتمع تتطلع إلى الامتيازات ذاتها والتفوق نفسه .. مما جعل « تقليدها » فى اللغة والسلوك أمراً تلقائياً ، **وصارت « فرنسا » بحضارتها وثقافتها « حاضرة » فى الذهن الجزائرى أو العقل الجزائرى** .

فى المقابل كانت هناك **مدرسة أخرى إسلامية** تقاوم « الفرنسة » بتعليم القرآن واللغة العربية ، ولكن عبر وسائط ممدودة ومتواضعة ، مثل الكتاتيب والزوايا والمساجد والمدارس الابتدائية والمتوسطة ، لا تستطيع مواجهة الوسائط الفرنسية المتفوقة والممتدة إلى فرنسا ذاتها .. وكانت « **جمعية العلماء المسلمين** » التى أسسها « **عبد الحميد بن باديس** » بما أنشأته من مدارس وكتاتيب أبرز العاملين فى هذا السياق ، ومن خلالها بدأ تكوين القيادات والكوادر التى خاضت حرب التحرير الجزائرية ، بمبادىء

الإسلام التى تحبذ الجهاد ، وتجعل الشهادة فى سبيل الله غاية المجاهدين [الجزائريون الآن يدعون لمن يحبون بالشهادة قائلين له : « **الله يقتلك شهيد** »] .

لماذا حرصت ..؟

كان الإسلام هو الهوية التى دافع بها الجزائريون عن وجودهم وحضارتهم وثقافتهم ، وكان هو الشعلة التى ظلت ـ وستظل بإذن الله ـ متقدّة فى وجه الطغاة الذين يحرصون على اختراق الأمة الإسلامية وتمزيقها ، وتحويلها إلى تابع ممسوخ له لا هوية له ولا ثقافة ، ولا مستقبل أيضاً .

ومن ثم نفهم لماذا حرصت فرنسا على أن تضرب هذه الهوية فى مقتل ، وبأكثر من وسيلة ، لعل أهمها فى شمال إفريقيا ما عرف بمسألة « **الظهير البربرى** » ، وهو قانون يمنح الجماعات المحلية صلاحيات قضائية تقوم على اعتبار العادات والتقاليد والأعراف البربرية ـ دون الشريعة الإسلامية ـ فيما يخص الشئون المدنية والنشاطات التجارية والأحوال الشخصية والمواريث للبربر المسلمين ويكون التشريع الفرنسى هو المعتمد لقمع الجرائم المرتكبة فى بلاد البربر ، مهما كان شخص مرتكبها .

وقد لقى هذا القانون معارضة عنيفة من علماء الجزائر بالرغم من أنه صدر فى المغرب (مراكش) ، وفى الوقت ذاته لقى تعاطفاً من بعض العناصر الجزائرية المتفرنسة .

وقد تزامنت مسألة « **الظهير البربرى** » مع ظهور عدة جمعيات بالجزائر تخدم خط الفرنسة مثل : « **جمعية معلمى الجزائر من أصل أهلى** » ومثل : « **رابطة المواطنين الفرنسيين من أصل مسلم** » ومثل : « **الاتحاد الكاثوليكى الأهلى** » **وكان لهذه الجمعيات منابر صحفية عديدة** (**بالفرنسية طبعاً**) [راجع : دراسة محمد الميلى ـ الجزائر والمسألة الثقافية التناقضات الثقافية (الجذور) ، مجلة المستقبل العربى ، بيروت ١٩٨٢/١١] .

وفى كل الأحوال ، فإن تحرير الجزائر لم يكن منفصلاً بحال عن النهضة الثقافية العربية وإعادة الاعتبار للإسلام كما يقول « **رونى دوليل** » الذى

يشيد بدور حركة الإصلاح الدينى والدور الذى اضطلعت به جمعية العلماء المسلمين فى الجزائر والذى يوضحه بقوله :

« إن عمل جمعية العلماء كان له مدى تاريخى واسع فى تلك السنوات التى سبقت الحرب العالمية الثانية نظراً لما أفضت إليه من تكوين آلاف الشبان الذين أصبحوا الإطارات المتوسطة والهيكل الأساسى للحركة الوطنية . إننا نستطيع أن نكتب دون خطأ بأن الجزائر المستقلة ، بوصفها مجموعة وطنية عربية إسلامية ، تعتبر من بعض الوجوه ، من عمل هؤلاء « العلماء » الذين مافتئوا منذ ثلاثين سنة يعملون ويؤكدون ، رغم المضايقات البوليسية والمصاعب الإدارية : إن الجزائر أمة عربية إسلامية . إن كل الجزائر مضمنة فى هذا التعليم الذى يعتبر الكفاح المسلح هو نهايته القصوى » [المصدر السابق] .

لم تكن مشكلة « الهوية » غائبة عن ذهن المجاهدين الجزائريين ، سواء أولئك الذين كانوا يقودون الحركة الفكرية أو أولئك الذين يقودون المعارك ضد قوات الاحتلال .. وربما كانت كتابات **« مالك بن نبى »** أوضح الدلائل على التمسك بالهوية الإسلامية فى مواجهة الغزاة الفرنسيين .

كان مظهـــراً ..

بيد أن المشكلة عقب الاستقلال قد اختزلت لدى السلطات فى « التعريب » أى جعل الجزائريين ينتقلون من اللسان الفرنسى إلى اللسان العربى ، ولكن المشكلة كانت أعقد من ذلك ، إذ إن اللسان الفرنسى كان مظهراً لحالة من الانتماء المزدوج الذى أحسه كثيرون ، والانتماء الخالص لفرنسا لدى النخبة وفريق من ذوى المصالح ، **فبدت المسألة أكبر من اللغة ، لأنها تمس شيئاً خطيراً وهو العقيدة** .. ومن ثم فقد أخذ الصراع يعبر عن نفسه بين الإسلاميين الذين يرون الإسلام واللغة العربية أساس الهوية والثقافة والحضارة فى الجزائر ، وبين من عرفوا باسم **« حزب فرنسا »** أو الذين يرون « الإسلام » حالة شخصية وليست حضارية ، وأن اللغة الفرنسية هى اللغة العملية وأن **« فرنسا هى الحل »** بوصفها المرضعة التى تملك كل شىء !.

ولم يكن غريباً أن تكون الجزائر فى السنوات الأخيرة محطاً لعملية « قصف » تليفزيونى من أخطر ما يمكن لمجموعة قنوات فرنسية وإيطالية ، تذيع كل ما يتناقض مع التصور الإسلامى ، وترسخ التصور الأوربى الكاثوليكى ، ومع ذلك اكتشف المراقبون أن نتيجة هذا « القصف » كانت عكسية تماماً ، إذ صوَّت الجزائريون لصالح « الجبهة الإسلامية للإنقاذ » !.

والقضية الآن ، أن النظام العسكرى الحاكم بالرغم من أنه يتحدث عن الإسلام الآن ليرضى بعض الفئات ذات الثقافة المتواضعة أو الأميين ثقافياً ، فإنه مصنف ضمن « **حزب فرنسا** » .

صحيح أن جذور هذا النظام قد تأثرت إلى حد كبير بالاشتراكية والفكر الماركسي وبخاصة فى مرحلتى « أحمد بن بيللا » و « بومدين » إلا أن الولاء الأكبر كان لفرنسا ، فكراً وثقافة ولغة ، وموطن لجوء وهجرة وتهريب أموال ـ وذلك بما يتعلق بالقيادات الفاسدة .

يرعى الآن ..

ويبدو فهم التناقض بين حديث النظام عن الإسلام وولائه لفرنسا ميسوراً ، إذا عرفنا أنه يرعى الآن الأحزاب البربرية ، ويفسح لها فى مجال الحركة والتعبير ، بل يدعى بعضها دعماً ملحوظاً [**التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية**] ، وقد رأينا فيما سلف أن هذه الأحزاب رافضة للنظام الإسلامى والعروبة واللغة العربية ، وأن ولاءها لفرنسا صريح ومباشر ، والإعلام الفرنسى لا يكف عن تبنيها وعرض أفكارها وأخبارها .. وأن إنشاء جامعة « أما زيغية » للبربر فى باريس مسألة تتم على قدم وساق .

ولأن النظام أيضاً لم يمس بسوء أى حزب علمانى ، أو يسارى حتى الآن ، ولم يغلق لهم صحيفة ولا منبراً ولا مقراً ، فإن حديثه عن الإسلام يبدو انتهازية رخيصة ، وبخاصة أن قواته تقتحم المساجد وتعتقل الأئمة وتطارد الدعاة وتضرب الإسلاميين « فى المليان » !.

قضية الهوية .. والثقافة هى القضية الجوهر فى الصراع بين الشعب الجزائرى المسلم ، وبين قيادته المفروضة عليه والتى تحتكر السلطة والثروة ، وتريد أن تفرض عليه « هوية ثقافية » معنية ، قوامها التغريب والتبعية لفرنسا .

ترى من سينتصر فى النهاية ؟.

لقد عُرف عن الشعب الجزائرى شدة تمسكه بالإسلام ، وحدته أيضاً فى التعبير عن ذلك التمسك ، وعُرف عنه كذلك تضحياته « الأسطورية » التى بلغت فى حرب التحرير مليوناً ونصف مليون من البشر ، وقبل ذلك « **مات نصف الناس** » فى عهد عبد القادر الجزائرى دفاعاً عن إسلامهم وعروبتهم ,. فهل يستسلم الشعب الجزائرى ؟ الله أعلم !.

الفصل الثانى

الحلم .. والجريمة !

خطوة خطوة مع الأمل يتحقق الحلم الديمقراطى ..
والجريمة التى تمت لوأد هذا الحلم فى وضح النهار

تمهيـــد

إن ما جرى فى « الجولة الأولى » للانتخابات التشريعية بالجزائر ، والمضاعفات التى تتراكم من بعده ، يقدم لنا صورة فى غاية البشاعة لاغتيال الإرادة الشعبية الإسلامية ، دون مراعاة لأبسط حقوق الإنسان فى اختيار النظام الذى يريده ، والقيادات التى يطمئن إليها .. فقد أُعلن عن إجراء الانتخابات لاختيار مجلس نيابى يضم أكثر من أربعمائة عضو من بين مئات المرشحين الذين يمثلون قرابة الخمسين حزباً سياسياً على أرض الجزائر المسلمة ، هم اتجاهات واعتقادات وأفكار متباينة ، ومتعارضة أحياناً .. وكان الاحتكام إلى صناديق الاقتراع هو الفيصل الذى يرتضى حكمه جميع الفرقاء .

وتابع الناس فى أنحاء الأرض الانتخابات التى تجرى فى حرية ونزاهة ، بالرغم من « **تفصيل** » **قانون الانتخابات على** « **قد** » **الحزب الحاكم فى الجزائر (جبهة التحرير الوطنى) ليفوز بأغلبية مقاعد المجلس النيابى (البرلمان)** .. ولكن المفاجأة التى عقدت ألسنة الجميع ، كانت فوز الخصم المعارض « جبهة الإنقاذ الإسلامية » بالأغلبية الساحقة للمقاعد فى الجولة الأولى ، ومجىء الحزب الحاكم فى الترتيب الثالث بين الفائزين ، وحصوله على عدد قليل جداً من المقاعد !.

هنا .. اندفعت قوى الشر العاتية **لتجهض المسيرة الديمقراطية ، وتحطم الأمل فى إقامة حكم شعبى حقيقى يقوم على الإرادة الحرة الخالصة للشعب الجزائرى .. وتحالفت قوى الشر العاتية (عالمياً ومحلياً) لتحول الخيار الإسلامى للشعب المسلم فى الجزائر إلى « مأتم » للحرية وحقوق الإنسان ، دون أن تصدر كلمة واحدة من الدول أو الهيئات التى تزعم أنها تدافع عن الشعوب وحقها فى الاختيار ، لإدانة السلوك الإجرامى الذى حَرَمَ** « الجبهة الإسلامية للإنقاذ » **من حقها فى الفوز ، ومن حقها فى الوصول إلى حكم الجزائر ، وإقالة الرئيس الجزائرى « الشاذلى بن جديد » الذى نزل على إرادة الشعب المسلم ، وأجرى أول**

انتخابات نزيهة وحقيقية فى العالم العربى كله ، عقاباً له على قبول اللعبة الديمقراطية ونتائجها !! .

إن تحالف قوى الشر العاتية ضد الشعب المسلم فى الجزائر ، كان تعبيراً واضحاً عن إرادة صليبية شريرة ، لا تعرف التسامح ، ولا تؤمن بالأخلاق ، ولا تخضع إلا لمنطق المصلحة والرغبة فى التسلط ، وإذا كانت هذه القوى قد نجحت مؤقتاً فى حرمان الشعب الجزائرى من ثمرة جهاده وكفاحه والتى تمثلت فى نتائج الجولة الأولى للانتخابات التشريعية الجزائرية على النحو الذى نعرضه فى هذا الفصل ، فإنها لن تنعم بهذا النجاح إلى الأبد ، لأن حيوية الإسلام ، وحضوره الدائم فى دماء الشعب الجزائرى ستفسد خطط الأشرار العالميين والمحليين معاً .. وها نحن خطوة .. خطوة .. نتابع ملامح الحلم الذى كان .. والجريمة التى وقعت .

* * *

انفـــراج ديمقراطى

أسفرت أحداث الخريف الدامية عام ١٩٨٨ فى الجزائر عن « انفراج » ديمقراطى ، انتقل بالبلاد من الحكم الشمولى الذى استقرت عليه الأوضاع منذ استقلال الجزائر فى عام ١٩٦٢ ، إلى حكم يتسم بالتعددية الحزبية والفكرية ، أنهت احتكار الفكر الواحد والحزب الواحد .

بيد أن أهم ما أسفرت عنه التجربة الدامية هو صدور الدستور الجزائرى فى ١٩٨٩/٢/٢٣ ، الذى قنّن الحياة السياسية لتقوم على التعدد الحزبى والفكرى ، وسمح بقيام الجمعيات الاجتماعية والثقافية فى كل أرجاء البلاد .

ورافق ذلك التغيير الجذرى الذى نقل البلاد من **المنهج الاشتراكى الاستبدادى إلى المنهج الديمقراطى** الذى يعتمد اقتصاد السوق (الاقتصاد الحر) انفراج آخر فى مجال الإعلام والثقافة .. حيث سمحت الحكومة الجزائرية من خلال قانون الإعلام ٧٠/٩٠ والتعليمات الصادرة عنها فى ١٩٩٠/٣/١٩ بإصدار وسائل إعلام ونشر جديدة : إذاعة وصحف ومجلات ودوريات ، وهيأ ذلك لوجود أعداد كبيرة من الصحف والمجلات والدوريات ، التى تعالج قضايا مختلفة بلغات شتى، وبآراء متباينة ، وتعبر فى حرية تامة ، وتنتقد من تشاء من المسئولين والحكومة ورئيس الجمهورية .

لأول مرة ..

وفى إطار هذا « الانفراج » وذاك جرت فى ١٢ يونيه ١٩٩٠ انتخابات المجالس الشعبية ,البلدية (البلديات) على مستوى البلدان والولايات (المحافظات) بصورة ديمقراطية لأول مرة فى الجزائر ، وخاضتها القوى السياسية المختلفة من خلال الأحزاب الموالية للحكومة والأحزاب المعارضة . وأسفرت الانتخابات عن فوز المعارضة بالأغلبية المطلقة حيث حصل التيار الإسلامى (جبهة الإنقاذ وآخرون) على ٣٠٪ من الأصوات ، وتلتها جبهة التحرير الوطنى (الحزب الحاكم) والمتحالفين معها على ٢٠٪ ، بينما نالت ثلاثة أحزاب أخرى نسبة ٢٪ من أصوات

الناخبين .. أما بقية الناخبين (٤٨٪) فقد قاطعوا لأسباب مختلفة أبرزها الاستجابة لدعوة بعض الأحزاب بالمقاطعة ومنها حزب القوى الاشتراكية (حسين آية أحمد » ، وحزب بن بيللا .

علامة مهمة ..

وكان نجاح الإسلاميين بقيادة جبهة الإنقاذ الإسلامية فى انتخابات البلديات علامة مهمة فى مسيرة الجزائر توقف أمامها الكثيرون بالدراسة والتحليل ، **ونبهت قوى الشر العاتية إلى ضرورة مواجهة المد الإسلامى فى الجزائر بطريقة ما** ، وأخذت الصحف الموالية لقوى الشر تحذر من الخطر الإسلامى (؟!) فى الجزائر ، وتحرض على الإسلاميين ، وكان من أبرز الصحف فى هذا المجال مجلة « الوطن العربى » المهاجرة ، التى تنفق عليها بعض الدول العربية للتشهير بالحركة الإسلامية ، بعد أن تخلى عنها « صدام حسين » عقب احتلاله للكويت وفرض الحظر الاقتصادى عليه من قبل مجلس الأمن الدولى (١) .

وعلى الصعيد الداخلى فى الجزائر فإن الصدامات بين الحكومة والجبهة لم تهدأ ، وكان البحث عن قوانين لتقييد حركة الجبهة والأحزاب الإسلامية الأخرى ، أمراً ثابتاً فى جدول أعمال الحكومة وجبهة التحرير الوطنى (الحزب الحاكم) .

خلافات .. وصدامات ..

فقد تطورت الخلافات بين الحكومة والجبهة الإسلامية فى (مايو / يونية ١٩٩١) إلى صدامات دامية أدت إلى مصرع العشرات وإصابة المئات ، مما أدى إلى نزول الجيش إلى الشارع الجزائرى ومشاركته فى سفك الدماء بقيادة وزير الدفاع « **خالد نزار** » ، وفرض حالة الطوارىء لمدة ثلاثة شهور ، وتأجيل الانتخابات التشريعية للمجلس الوطنى الشعبى (البرلمان) ، واعتقال « **عباس مدنى** » **زعيم الجبهة الإسلامية للإنقاذ** ،

---

(١) راجع بصفة خاصة الأعداد التى صدرت على مدى النصف الثانى من عام ١٩٩٠ ، وما بعده .

ونائبه « **على بلحاج** » .. **مع أفراد آخرين من الجبهة ، وتحويلهم إلى المحاكم العسكرية بموجب حالة الطوارىء (أو الحالة الاستثنائية) !.**

وفى الوقت ذاته **تم « تفصيل » قانون انتخابى على مقاس حزب جبهة التحرير الوطنى (الحاكم) يضمن له الحصول على الأغلبية فى الانتخابات التشريعية للبرلمان ، ويقلل من عدد المقاعد التى يمكن أن تحصل عليها جبهة الإنقاذ الإسلامية فى هذه الانتخابات .. باختصار يضمن هذا القانون عدم فوز الجبهة الإسلامية بانتصار كبير مثل الذى حصلت عليه فى انتخابات البلديات .**

فقد قامت الجبهة الحاكمة من خلال هذا القانون بتعديل عدد الدوائر الانتخابية ومضاعفتها من ٢٧١ إلى ٥٤٢ ، ليعطى « الريف » الذى يؤيد جبهة التحرير نسبة أكبر من المقاعد عن المدن ، وخاصة العاصمة ووهران وعنابة وقسنطينة التى تؤيد الحركة الإسلامية ، ويلاحظ أن هذا التعديل كان سبب المصادمات الدامية فى مايو / يونيه ١٩٩١ ونزول الجيش إلى الشارع ، فقد اعترض عليه « **عباس مدنى** » **زعيم الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، مما أدى إلى تصاعد الخلافات وتحولها إلى مصادمات .**

قانون .. وقــرار

كذلك فقد تضمن القانون « التفصيل » إلغاء البند الذى يسمح للرجال بالتصويت نيابة عن نسائهم بموجب توكيل رسمى ، وكانت الحركة الإسلامية تستفيد من هذا البند لأنه يتيح لها فرصة الحصول على عدد أكبر من الأصوات .

وبالإضافة إلى تعديل القانون الانتخابى ، انتهزت الحكومة فرصة وجود الزعماء الإسلاميين فى سجونها العسكرية ، وأصدرت قراراً بحظر التجمعات والمسيرات الشعبية وعدم استخدام مكبرات الصوت فى المساء والليل ، كما استصدرت الحكومة ـ وهذا هو المهم ـ قانوناً يسمح لها بالاستعانة بالجيش فى الحالات غير الاستثنائية (الطوارىء) ، وكان هذا قبل حل البرلمان القائم ، مما أتاح للجيش ويتيح له حق التدخل فى أية مناسبة !.

واثق من ..

هذه الإجراءات وغيرها جعلت حزب جبهة التحرير الوطنى (الحاكم) يدخل إلى الانتخابات وهو واثق من الفوز الساحق ، على الحركة الإسلامية (جبهة الإنقاذ وآخرين) ، لأنه كبَّلها بقيود عديدة تجعل من حركتها وبخاصة فى المجال الدعائى داخل المساجد وغيرها محدودة للغاية ، أو يضطرها إلى الامتناع عن خوض الانتخابات والمشاركة فيها ، فيخلو لجبهة التحرير الوطنى الميدان .. فضلاً عن ذلك فإن الحكومة الجزائرية فيما بعد رفضت من خلال المشرفين على الانتخابات طلبات ترشيح قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ الموجودين فى السجون العسكرية (**مدنى وآخرون**) **بحجة حضورهم (شخصياً) لتوقيع إقرار خاص ينص عليه القانون ! مما يقلل فرصة نجاح الحركة الإسلامية فى الانتخابات** أو يقلل من القاعدة التى ستحصل عليها ..

وبالرغم من ذلك ، فإن المفاجأة الحقيقية أن جبهة الإنقاذ الإسلامية الأخرى ، قد أذهلت المراقبين والعالم بفوزها الساحق على جبهة التحرير الوطنى فى الانتخابات التشريعية .

وكانت انتخابات السادس والعشرين من ديسمبر عام ١٩٩١ م ، أول انتخابات نيابية أو تشريعية فى تاريخ الجزائر تجرى فى إطار الديمقراطية الغربية حيث تنافس مرشحو تسعة وأربعين حزباً سياسياً من بين ثمانية وخمسين حزباً رسمياً . وكان حزب جبهة التحرير الوطنى الذى يحكم البلاد منذ استقلالها عن فرنسا عام ١٩٦٢ ، وحزب جبهة الإنقاذ الإسلامية أو الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، قطبا المعركة الانتخابية كما وصفتهما الصحافة ووكالات الأنباء .

تردد الجبهة الإسلامية

فى البداية ترددت الجبهة الإسلامية للإنقاذ فى خوض المعركة الانتخابية نتيجة لرواسب الصيف الماضى التى ما زالت قائمة ، وأهمها اعتقال زعيمى الجبهة « **عباس مدنى** » و « **على بلحاج** » **وقادة الصف الأول للجبهة**

فضلاً عن خوفها من نتائج الانتخابات التى لم تكن قد أعدت لها جيداً ، ولم تجد الوقت الكافى لبث الدعاية الانتخابية ، وبسبب القيود التى كبلتها والتى أشرنا إليها قبل قليل .

وبصفة عامة كان الخطاب الانتخابى لجبهة التحرير الوطنى ، يركز على الإرث التاريخى للجبهة فى تحرير الجزائر من الاستعمار الفرنسى ، وأنها العنصر المعتدل الذى يحفظ توازن المجتمع الجزائرى وأن الإصلاحات الاقتصادية التى تتبناها ستؤدى إلى انفراج الأزمة الاقتصادية الحادة التى تعانيها الجزائر ، وقد شارك فى الحملة الانتخابية لحزب جبهة التحرير الوطنى كبار قادتها من أعضاء المكتب السياسى أمثال : « **محمد الصالح اليحياوى** »، و « **مولود حمروش** » ، و « **عمار بن عودة** » .

أما جبهة الإنقاذ الإسلامية فقد ركز خطابها الانتخابى على أنها البديل الوحيد للنظام القائم وأن بناء الدولة الإسلامية وتطبيق الشريعة هما الحل الأمثل للمشكلات التى تعانى منها الجزائر ، وهو ما التقى عليه عدد من الأحزاب الإسلامية المتوسطة والصغيرة الأخرى مثل حركة « **حماس** » وحركة « النهضة الإسلامية » . وقد شارك فى الحملة الانتخابية للجبهة « **عبد القادر حشانى** » الزعيم المؤقت و « **رابح كبير** » و « **محمد سعيد** » .

تعـــريض ..

وقبيل الانتخابات بليلة خرج الرئيس الجزائرى « الشاذلى بن جديد » عن صمته ، وأجرى لقاء صحفياً مع محررى الصحف الجزائرية ، جدد فيه التزامه بالمسار الديمقراطى ، وقال معرضاً بجبهة الإنقاذ الإسلامية : « على المواطنين أن ينتبهوا بأن هناك « خلاطين » و « دجالين » يلعبون بعواطف الشعب » [الشرق الأوسط ١٩٩١/١٢/٢٥] .

وقد أسهبت وكالات الأنباء الغربية التى احتشدت لتغطية الانتخابات الجزائرية فى وصف ما جرى يوم الانتخابات فى الشارع الجزائرى ، وقد

تابع الحدث قرابة خمسمائة صحفى أجنبى ، فى الوقت الذى قدم فيه التليفزيون الجزائرى تقارير حيَّة كل ساعتين وتتضمن تعليقاً وتسجيلات للمخالفات .

طوابير طويلة ..

اصطفت طوابير طويلة أمام مكاتب الاقتراع الجزائرية منذ السابعة صباح الخميس السادس والعشرين من ديسمبر ١٩٩١ ، وأفادت وزارة الداخلية الجزائرية أن المشاركين فى الدورة الأولى للانتخابات حتى الساعة الثالثة من بعد الظهر بلغ ٣٢٫٥٣٪ من مجموع الناخبين الذين يحق لهم الاقتراع ، ونقلت المتابعات الإعلامية عن المواطنين الجزائريين فى المدن الكبيرة إعلانهم بأنهم اقترعوا لصالح الإنقاذ ، ولكن فى مناطق أخرى بدت جبهة التحرير وكأنها تستعيد شيئاً من جماهيريتها .. وحرصت السيدات الجزائريات على الحضور والإدلاء بأصواتهن وهن يرتدين الحجاب .

* * *

النتائج الأولية .. والنهائية

أظهرت النتائج الأولية فى اليوم التالى للانتخابات أن جبهة الإنقاذ الإسلامية حققت تقدماً ساحقاً فى ١٧٠ دائرة انتخابية من بين ٢١٦ دائرة تم فرز أصواتها ، بينما فازت جبهة القوى الاشتراكية (حزب البربر) فى ٢٠ دائرة ، وحزب جبهة التحرير الحاكم فى ١٦ دائرة ، كما فاز ثلاثة من المرشحين المستقلين فى ثلاث دوائر ، وأشارت النتائج الأولية إلى أن انتخابات الإعادة ستجرى فى ١٨٠ دائرة ظهرت نتائجها حتى الآن .

وقد بلغت نسبة التصويت نحو ٥٨٫٥٥٪ من إجمالى عدد المسجلين فى مراكز الاقتراع ، وقد علل وزير الداخلية الجزائرى « **العربى بلخير** » قلة الإقبال على التصويت بعدم التمكن من توزيع ٩٠٠ ألف بطاقة انتخابية على المرشحين .. وهو ما يعادل ٨٪ من « مجموع البطاقات » ، غير أن « **عبد القادر حشانى** » الزعيم المؤقت للجبهة الإسلامية ، اتهم وزارة الداخلية بإغلاق المكاتب الانتخابية قبل الموعد المحدد ، وشن حملات اعتقال ضد مؤيدى الجبهة الإسلامية . كما أعربت عدة أحزاب للمعارضة فى منشورات وزعتها على الصحف عن شكواها مما وصفوه بحدوث تجاوزات فى الانتخابات مثل تأخر فتح بعض المراكز الانتخابية واقتحام أنصار جبهة الإنقاذ لمراكز التصويت ، واختفاء بطاقات التصويت أو عدم ختمها ، وعدم وجود رؤساء المراكز ولم يقم أى حزب باتهام الحكومة مباشرة بتزوير الانتخابات .

اعتراف بالنزاهـة ..

وفى تصريح للأهرام قال « **سيد أحمد غزالى** » رئيس الوزراء الجزائرى : « إن الانتخابات جرت فى جو طبيعى ومريح ، وأنها أثبتت أن الشعب الجزائرى على مستوى التحديات . وأكد غزالى استحالة التزوير فى ظل وجود مراقبين من خمسة أحزاب على الأقل داخل كل مركز للاقتراع . وقال إن الحكومة احترمت التزاماتها وأوفت بعهدها فى تنظيم انتخابات حرة ونزيهة ، وأنه

لم يقع حادث يذكر له تأثير على حسن سير العملية الانتخابية » .

[الأهرام ١٩٩١/١٢/٢٨] .

وسوف نلاحظ فيما بعد أن رئيس الوزراء الجزائرى يتنكر لهذا الكلام ويدلى بعكسه فى مرحلة التمهيد للانقلاب العسكرى الذى أطاح برئيس الجمهورية « الشاذلى بن جديد » ، وسيطرة الجيش على السلطة .

هادىء وعاقل ..

وكان رد فعل جبهة الإنقاذ بانتصارها الساحق هادئاً وعاقلاً ، وقد عبر أنصارها عن فرحتهم بهدوء بعد صلاة الجمعة ، وفى مسجد السنة اكتفوا بهتاف « الله أكبر » ، وهم يستمعون إلى أحدث تقرير عن عدد المقاعد التى فازوا بها ، كما لوحوا بقبضاتهم وبالمصاحف ، وبالرغم من اختفاء رجال الدرك وطائرات الهليوكبتر ، فإن « **عبد القادر مفتى** » خطيب الجمعة الذى فاز بـ ٦٦٪ من الأصوات فى دائرة الواد ناشد المصلين ومعظمهم من الشبان التزام الهدوء والسكينة « حتى لا نعطى للنظام الفرصة التى يريدها » . وكان من أبرز الهتافات التى رددها مؤيدو الجبهة « دولة .. دولة إسلامية » ، وهو الهتاف الذى أبرزته وسائل الإعلام بوصفه التحدى الرئيسى فى الانتخابات [ما بين دولة ديمقراطية ليبرالية ودولة إسلامية] [الحياة ١٩٩١/١٢/٢٨] .

أدان بطريقــة ما ..

أما رد جبهة التحرير الوطنى على خسارتها الفادحة فى الدورة الأولى للانتخابات ، فقد عبر عنه « **مولود حمروش** » رئيس الحكومة الجزائرية السابق فى حديث صحفى ، حيث توقع حصول جبهة التحرير على « أصوات معتبرة » فى الجولة الثانية ، وقال : إن الجبهة الإسلامية حصلت فى انتخابات البلديات ، ووصلت إلى أقصى ما يمكن الوصول إليه ، وذكر أن عدم اشتراك ٤٢٪ من الناخبين فى الاقتراع يعود إلى عدم تعبئة الرأى

العام ، وأن من أسباب امتناع بعضهم القانون المتعلق بمنح وكالة للتصويت ، كما أدان بطريقة ما حكومة غزالى مع الأطراف الأخرى التى تهجمت على جبهة التحرير وقال : إن « غزالى أعطى انطباعاً بأنه لا يود التغيير الأمر الذى أثر سلباً فى توجهات الناخبين » [الحياة ١٩٩١/١٢/٢٨] .

مقـولة .. وأقـوال

وفى خضم إعلان النتائج حرصت وكالة رويتر على توزيع مقولة نسبتها إلى الشيخ « رباح كبير » أحد زعماء جبهة الإنقاذ فى خطبة الجمعة بحى القبة أمام نحو عشرة آلاف مصل ، وهى : « أن من لم يصوتوا لمصلحة الجبهة الإسلامية سيذهبون إلى النار » وكانت قد نسبت إليه القول بأن الجزائر ستصبح دولة إسلامية فى غضون عام واحد . كما نقلت أقوالاً للشيخ « **محمد نحين** » منها : أن يوم انتصار الجبهة الإسلامية « يعادل يوم فتح مكة فى العهد النبوى » وأن الشعب الجزائرى رفض اتهامه بأنه ليس مسلماً ، وأن على الأحزاب الأخرى أن تعلن توبتها لأنها كانت على خطأ » [الحياة ١٩٩١/١٢/٢٨] .

انتصــار شخص ..

وقد عدَّ بعض المراقبين انتصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ انتصاراً شخصياً « لعبد القادر حشانى » الزعيم المؤقت للجبهة ، ولتيار « الجزأرة » الذى يقف وراءه ، فلقد قاد الجبهة فى هذه المرحلة الحرجة من دون أية أخطاء ، وعلى الرغم من أنه ــ كما يقول المراقبون ــ كان يواجه تياراً معارضاً قوياً لآرائه ، بل يواجه تناقضات مع قادة آخرين فى تيار « الجزأرة » فإنه ضبط هذه الخلافات ، ولم يسمح بالتأثير سلباً على خط عمله .. خلافاً لما كان عليه الوضع فى عهد « **عباس مدنى** » حين كان يقول شيئاً ثم يأتى وراءه مباشرة « **على بلحاج** » ويقول شيئاً مناقضاً [الشرق الأوسط ١٩٩١/١٢/٢٨] .

جدير بالذكر أن جبهة التحرير الوطنى قد استفادت هى وجبهة القوى الاشتراكية من الاقتراع المقيد ، أى أن الذين لا يريدون جبهة الإنقاذ اقترعوا لهما سواء كانوا من أنصارهما أم لا !.

ولوحظ أن جناح « **مولود حمروش** » الذى يدير جبهة مع « **عبد الحميد مهرى** » قد « جوبه » برفض واضح من قبل الناخبين إذ لم ينجح عدد من وزراء حكومته السابقة مثل : **محمد صالح محمدى** - وزير الداخلية ، **و** « **على بن فليس** » وزير العدل ، **ومحمد سحنون** - المستشار الدبلوماسى للرئيس بن جديد . أما حمروش شخصياً فهو مضطر لدخول الدور الثانى (الإعادة) .

الخاسرون ..

أما جبهة القوى الاشتراكية « **آية أحمد** » فقد نالت مقاعد منطقتى القبائل (البربرى) بغالبيتها تقريباً ، وانتزعت بلدة (عين بنيان) من جبهة الإنقاذ . ويلاحظ أيضاً أن « الحركة من أجل الديمقراطية فى الجزائر » التى يتزعمها الرئيس الجزائرى الأسبق « أحمد بن بيللا » لم تحقق نجاحاً كما خسرت فى منطقة الغرب الجزائرى معقل « بن بيللا » ، كذلك خسر حزب « التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية » (شيوعى) ، وانهزم هزيمة ساحقة فى منطقة القبائل . ومن الخاسرين : **المستقلون الذين دعمتهم الحكومة ، والمجاهدون ، والمليارديرالمشهور عالمياً « الجيلالى مهرى »** بالرغم مما أنفقه وأغدقه من أموال على الناخبين فى دائرته .

ارتبــــاك ..

وبعد مرور ثلاثة أيام فإن المجلس الدستورى فى الجزائر لم يعلن النتائج النهائية للانتخابات ، فى حين أن وزارة الداخلية كانت تعلن عن النتيجة تباعاً ، كما التزمت السلطة الصمت شبه الكامل حول النتائج الأولية وواضح أن هذا الصمت عبر عن ارتباك أركان السلطة ، واستغراقهم فى وقع الصدمة التى أحدثتها النتائج الأولية بفوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ فوزاً ساحقاً . وكان لهذا الصمت أثره فى إثارة الكثير من الشائعات والشكوك حول المستقبل ، وبخاصة ما يتعلق بإجراء انتخابات الدور الثانى (الإعادة) بين الفائزين

بأغلب الأصوات ، فقد صار الكثير من المراقبين وغيرهم يتشكك فى إجراء الدور الثانى من الانتخابات ، وهناك من قال إن الأجهزة الأمنية فى الجزائر لديها من الأوراق التى تدين جبهة الإنقاذ بالتآمر على الأمن والوحدة الوطنية ما يكفيها لتبرير ذلك . وهناك من ذهب إلى أن السيد « **عبد القادر حشانى** » قد اعتقل [اعتقل بالفعل فيما بعد] . وتحدث آخرون عن إجراء تعديل حكومى قبل الدور الثانى يمكن أن يغير مجرى الانتخابات فيما تبقى من مناطق ودوائر انتخابية ، وطرح اسم « رئيس المجلس الشعبى » الحالى « **عبد المنعم بلخادم** » الذى أشيع أنه قريب من الإنقاذ ، ولكنه كان مؤيداً **لغزالى** ـ رئيس الوزراء ـ أو اسم **أحمد طالب الإبراهيمى** ، **ولكن هذا الأمر أبعد من الواقع** .

واتجهت أنظار الناس داخل الجزائر وخارجها إلى رئاسة الجمهورية والجيش . وواضح أن الرئيس فوجىء بنتائج الانتخابات ، ومع ذلك أصر على المضى فى الانتخابات حتى نهاية الشوط ، فقد صار من الصعب عليه التراجع بعد أن أقام شرعيته على خطاب الديمقراطية . أما الجيش فلابد من معرفة كيفية تطور العلاقة بينه وبين الرئيس بن جديد ، وقد سبق لوزير الدفاع أن أشار فى لقاءات خاصة إلى **أن الجيش مخوَّل بحكم الدستور (؟) منع جبهة الإنقاذ من تسلم الحكم ، لأن الدستور جعل من مهامه السهر على الوحدة الوطنية ، وحكم الإنقاذ يهدد الوحدة الوطنية** [إشارة إلى رد فعل القبائل] .

وقد علق أحد المثقفين الجزائريين على الموقف الحالى قائلاً : « فى كل الأحوال فإن مشوار الديمقراطية وصل إلى نهايته .. فإذا تسلمت الإنقاذ الحكم فإن الديمقراطية ستنتهى ، ولا شىء يحول دون تسلمها الحكم إلا تعطيل الديمقراطية » [الشرق الأوسط ١٩٩١/١٢/٢٩] .

إعلان النتـائج

وبعد طول انتظار أعلن المجلس الدستورى الجزائرى النتائج الرسمية النهائية للانتخابات فى دورتها الأولى ، وتبين أن جبهة الإنقاذ قد حصلت

على ١٨٨ مقعداً ، وجبهة القوى الاشتراكية على ٢٥ مقعداً ، وجبهة التحرير الوطنى الجزائرى على ١٦ مقعداً ، والمستقلين على ٣ مقاعد .

وبدأ ترقب الأحداث وأخذت التساؤلات تزداد عن الدور الثانى ، وهل ستجرى انتخابات الإعادة ؟ وهل ستلتزم السلطة بالمسار الديمقراطى ؟ وهل يقف الجيش محايداً أم يتدخل بانقلاب يمنع الجبهة الإسلامية للإنقاذ من الوصول إلى الحكم ؟.. عموماً .. لقد أخذ « القلق » يفرض نفسه بقوة ، وبخاصة عندما ظهر عدم الرضا عن نتائج الانتخابات وفوز الجبهة الإسلامية على الشاطىء الآخر من المتوسط ، وفى العالم الغربى وأميركا ، كما سيأتى .

اتهامات بالجملة ..

بيد أن تبادل الاتهامات بين الأحزاب الجزائرية قد أخذ مجالاً كبيراً ، وإن كانت الاتهامات قد انصبت من الأحزاب الخاسرة على الجبهة الإسلامية للإنقاذ بصورة أكبر .. بالرغم من وجود من تعامل بواقعية مع النتائج مثل الأمين العام لجبهة التحرير ، فقد أعلن « **عبد الحميد مهرى** » فى حديث للتليفزيون الجزائرى أن الدرس الذى يمكن استخلاصه من الانتخابات هو أن الأحزاب الجزائرية كانت تأمل فى تحقيق نتائج أكبر ، لكن الشعب هو الذى اختار بحرية [الأهرام ١٩٩١/١٢/٣٠] .

لكن « **حسين آية أحمد** » الذى كان من القيادات التاريخية لجبهة التحرير الوطنى الجزائرى ، وانضم إلى المعارضة منذ عام ١٩٦٤ ، وتزعم حزب جبهة القوى الاشتراكية ، وفاز بالمركز الثانى فى الانتخابات ، اتهم جبهة الإنقاذ الإسلامية بارتكاب تجاوزات كبيرة للفوز فى الانتخابات ، واتهم الحكومة بتزوير الانتخابات ، والتـآمر ضد جبهة القوى الاشتراكية لصالح جبهة الإنقاذ الإسلامية (كيف ؟) .

وقال « حسين آية أحمد » فى تصريح صحفى : « لا ينبغى بأى حال من الأحوال أن يكون الإسلام أداة فى خدمة القوى السياسية ، فالإسلام منبع للفكر والأخلاق لا يجب استحواذ قوى سياسية متحزبة عليه ، ولا يجب أن يستغلَ لقمع المجتمع ، وإقامة نظام سياسى متسلط ومنغلق على

نفسه حتى لا يصبح خطراً كبيراً على مستقبل المجتمع » . وأضاف « حسين آية أحمد » حول رؤيته لحل مشكلات الاقتصاد الجزائرى فى المستقبل : « إن رهاننا كان ولا يزال على أن الديمقراطية شرط من شروط التنمية » ، وأكد أن أهم ما أسفرت عنه .. الانتخابات هو بروز جبهة القوى الاشتراكية كقوة سياسية مهمة ، وذلك يقضى على تكريس ظاهرة القطبين : جبهة الإنقاذ وجبهة التحرير ، وهذا يعكس الواقع السياسى فى الجزائر حيث تشكل جبهة القوى الاشتراكية قوى فى أرضية الجزائر منذ زمن بعيد » .

وشدد « آية أحمد » فى حديثه على أن الانتخابات افتقرت للنزاهة والحرية ، والدليل على ذلك أن جبهة القوى الاشتراكية فازت فى الانتخابات المحلية التى جرت فى شهر يونيو ١٩٩٠ بـ ٢٠٪ من المقاعد ، ولكن تقسيم الدوائر الجديد الذى تم تحت حكم غزالى رئيس الوزراء قلص من الدوائر فى المناطق التى يهيمن فيها مؤيدو الجبهة وذلك دليل على أن النظام أخطأ فى تحديد أعدائه فاتجه نحو المتطرفين على حساب القوى الاشتراكية التى لم يتوان عن تشويه سمعتها (كيف ؟) .

وأضاف « آية أحمد » أنه منذ زمن ليس ببعيد ونظام الحكم بما فى ذلك جبهة التحرير يستعمل جبهة الإنقاذ الإسلامية كوسيلة لمقاومة الديمقراطية فى البلاد (!) [الأهرام ١٩٩١/١٢/٣٠] .

دعـوة شيوعيـة ..

وفى الوقت نفسه ندد حزب « الطليعة الاشتراكى » (**شيوعى**) بنتائج الانتخابات ودعا إلى إلغائها فوراً حيث إنها تتعارض ـ حسب بيان أصدره الحزب ـ مع المصالح العليا للجزائر !! .

أما حزب « الوحدة الشعبية » .فقد أكد على ضرورة احترام اختيار الشعب الجزائرى مشيراً إلى أن هزيمة الحزب الحاكم ترجع إلى غضب الأغلبية من النظام القائم .

طعـــون ..

وقد أذاعت وكالة « رويتر » أن الجزائريين قدموا خمسين طعناً فى سلامة الإجراءات الانتخابية ، وذلك إلى المجلس الدستورى المسئول عن إصدار النتائج النهائية دون أن تقدم الوكالة تفاصيل تلك الطعون وفى الوقت ذاته ، نقلت الأنباء عن أنصار مجموعة الأحزاب التى أخفقت إخفاقاً ذريعاً فى الانتخابات تساؤلاتهم القلقة حول مدى التزام جبهة الإنقاذ الإسلامية بالتوجهات الديمقراطية واضعين فى حسبانهم ما نسب إلى بعض زعماء الجبهة الإسلامية من تصريحات لا تقر شرعية التعدد الحزبى فى المنظور الإسلامى .

توقعـــات !!..

وقد أدلى مسئولو الجبهة الإسلامية بتصريحات عديدة حول المرحلة الجديدة على أساس أنهم سيتسلمون السلطة . فقد أعلن « **عبد القادر حشانى** » الزعيم المؤقت ، والذى تصفه الصحافة بأنه « معتدل » ، استعداد الإنقاذ للتعايش مع الرئيس **الشاذلى بن جديد** ، واحترام الدستور ، والعمل فى إطار القوانين المرعية فى البلاد . وفى الوقت نفسه نسبت الصحف إلى الجناح المتشدد (؟) أن الجبهة سترشح « **عباس مدنى** » زعيمها المعتقل لرئاسة الحكومة خلفاً **للسيد أحمد غزالى** . [الحياة ١٩٩١/١٢/٣١] .

وكانت الصحف قد نسبت إلى الشيخ **محمد سعيد** أحد زعماء جبهة الإنقاذ أن المهمة الأولى للجزائريين أن يعدوا أنفسهم لتغيير العادات المكتسبة فى المجالات المختلفة لحياتهم من ملبس وغذاء وعادات ، وأن على الجبهة مواجهة أنماط التغريب الثقافى والفرنسة التى تعمقت فى مختلف مجالات الحياة الجزائرية عبر ١٣٦ عاماً من الاستعمار الفرنسى ولم تنجح حكومات ما بعد الاستقلال فى مواجهتها على مدى الـ ٢٨ عاماً الماضية [الأهرام ١٩٩١/١٢/٣٠] .

* * *

مقـدمات الإجهـاض ..

ازداد إلحاح الصحف ووكالات الأنباء على التساؤل حَوْل انتخابات الإعادة فى السادس عشر من يناير ١٩٩٢ موعدها الذى أعلنته السلطات الجزائرية من قبل .. ويبدو أن الإلحاح كان مقصوداً من قبل دوائر أجنبية وعربية ومحلية يهمها إجهاض التجربة الديمقراطية فى الجزائر كى لا تكون مثلاً يحتذى لدى الآخرين ، **ولذا فإن نية الغدر باتت تعبر عن نفسها بطرق** شتى ، وبأساليب غير مباشرة .. وأخذت الصحف العربية فى المهجر داخل العالم العربى تنشر عناوين ذات دلالة لمن يستنبطون الأحداث ويبحثون عن دوافعها ، فمثلاً نقرأ عنواناً يقول : « **توتر صامت ومدرعات حول الجزائر العاصمة** » [الشرق الأوسط ١٩٩١/١٢/٣٠] وآخر يقول : « **أجواء التوتر والقلق تتصاعد فى الجزائر واحتمال إلغاء الانتخابات وحل الإنقاذ** » [الحياة ١٩٩١/١٢/٣١] . وثالث يقول : « **مع استمرار مشاعر القلق فى الجزائر جبهة التحرير تدرس آثار الهزيمة وأصوات تدعو لاستقالة مهرى وحمروش** » [الشرق الأوسط ١٩٩١/١٢/٣١] .. وقد بدأت الصحف تنشر تكهنات حول احتمال إلغاء الجولة الثانية من الانتخابات ، وقد نشرت « الحياة » أنه يتردد فى أوساط المثقفين الديمقراطيين (؟) الذين كثيراً ما هاجموا نظام الحزب الواحد وكل مظاهر الديكتاتورية ، **كلام مفاده أن الانقلاب العسكرى هو البديل من الحرب الأهلية التى لا مفر منها (؟) إذا وصلت الجبهة الإسلامية إلى السلطة** ، وعلى الرغم من هذا فإنهم يعترفون أن الانتخابات كانت حرة ونزيهة . ويؤكد المراقبون فى الجزائر ـ تقول الحياة ـ **إن احتمال الانقلاب العسكرى وارد ، وقد ينفذه النظام استناداً إلى مبررات لا يصعب اختلاقها ، ولو تناقضت مع خطابه السياسى المعلن فى السنوات الثلاث الأخيرة** ، ومن الأسباب التى يمكن أن يختلقها النظام ، الإعلان عن اكتشاف الحلقة التى تربط بين قيادة الجبهة الإسلامية وأحداث العنف والعمليات المسلحة التى حدثت وتحدث فى البلاد وعلى رأسها أحداث « قمار » فى ولاية السواد ، وفى هذه الحال يعتقل القادة الإسلاميون وتضطرب الأوضاع فى اتجاه إلغاء الانتخابات .

وهناك وسيلة أخرى تكمن فى رفع عدد ضخم من الطعون المختلفة أمام المجلس الدستورى مما يؤدى إلى إلغاء عدد كبير من نتائج الدورة التى كانت لصالح الجبهة الإسلامية مما يعيد التوازن إلى التشكيلة البرلمانية إذا قبلت « الإنقاذ » ذلك ، **أما إذا ثارت وتحركت فإنها تضرب بقوة ويعاد فرض حالة الحصار (الطوارىء)** ! هذا إلى جانب طرق ووسائل أخرى عديدة تحدث عنها المراقبون ، ولم تنبت من فراغ بالضرورة .

وتنقل « الحياة » آراء المراقبين فى تصرفات الجبهة الإسلامية للإنقاذ إزاء هذا الوضع ، وهى تصرفات وُصفت بتكتيك سياسى أكثر ذكاء ، حيث أعلن الشيخ « **عبد القادر حشانى** » أن الإنقاذ « مستعدة للتعايش مع كل الجزائريين والتعاون معهم بمن فيهم الرئيس ومؤسسته ، وأن مجلس الشورى للجبهة مستعد للنظر فى سجل مطالبته بانتخابات رئاسية مبكرة إذا قدمت إليه الضمانات الجديدة بعدم سحب الصلاحيات البرلمانية من المجلس الجديد ، على غرار ما جرى مع المجالس الشعبية فى البلديات والولايات إثر انتخابات يونيه ١٩٩٠ » .

ورأى المراقبون أن كلام حشانى قد سحب البساط من تحت أقدام الرئاسة والعسكريين ، وكل المتخوفين من الجبهة الإسلامية ، لأنه يؤكد احترام الدستور والعمل فى إطار القوانين . [١٩٩١/١٢/٣١] .

شكوك جـادة ..

ويبدو أن إحساس بعض الزعماء الإسلاميين تجاه المستقبل كان صادقاً ، وكان تعبيراً عن تقدير صحيح للأمور ، وإن كانت أسبابه غير مقنعة أحياناً ، وهو ما بدا فى تصريحات « **محفوظ نحناح** » زعيم حركة المجتمع الإسلامى (حماس) ، فقد أبدى شكوكه الجادة فى إمكانية إجراء الدور الثانى للانتخابات بسبب ما وصفه بالتجاوزات التى قامت بها جبهة التحرير الوطنى [الشرق الأوسط ١٩٩١/١٢/٣٠] ، وبالإضافة إلى ما سبق فإن الصحف الناطقة بالفرنسية فى الجزائر بدأت تلتقط أنفاسها ، وقامت بحملة ضد ما أسمته التزوير الذى قامت به جبهة الإنقاذ الإسلامية وفى الوقت

نفسه أخذت قيادة الدرك تنشر معلومات تفصيلية عن هجوم مسلح تعرض له مخفر للدرك عشية الانتخابات فى بلدة بنى مراد فى ولاية البليدة ، وكشفت القيادة عن وقوع سلسلة من الحوادث ليلة ٢٤ ـ ٢٥ ديسمبر ١٩٩١ ، أسفرت عن قتل شرطيين ومسلح !.

قطع الطــريق ..

كذلك فقد دعا (**حسين آية أحمد**) الأمين العام لجبهة القوى الاشتراكية الجزائرين إلى قطع الطريق أمام جبهة الإنقاذ فى الدورة الثانية للانتخابات ، كما دعا إلى تجمع شعبى فى الجزائر العاصمة « لإنقاذ الجزائر والديمقراطية » على حد تعبيره ..

على الجانب الآخر كان « **حشانى** » يتابع طمأنة الجزائريين والعالم إلى أن الجبهة الإسلامية فى حال تسلمها للحكم لن تمس إطارات الدولة التى تحتاج إليها الجزائر ، ووجه التفاتة إلى الجيش مؤكداً أنه لا توجد أية مشكلات بين جبهة الإنقاذ والمؤسسة العسكرية . وقد جاءت طمأنة حشانى ، بعد أن شاعت نوبة من الذعر فى أوساط بعض الكوادر الجزائرية ، وأعلن بعضهم أنه يفكر فى مغادرة البلاد .

إجــراءات أمنية ..

وفى ظل الجو المشحون بالتوتر والقلق والانتظار ، فإن إجراءات أمنية مكثفة اتخذت حول العاصمة والطرق المؤدية إليها وظهرت السيارات المدرعة التابعة لقوات الدرك فى أكثر من مكان .

[الشرق الأوسط ١٩٩١/١٢/٣٠]

وفى سياق الحملة على الجبهة الإسلامية والتمهيد لذبحها سياسياً ، نشرت صحيفة « ليبراسيون » الفرنسية يوم ١٩٩١/١٢/٣٠ مقابلة مع الشيخ « **عبد القادر مغنى** » أحد زعماء الجبهة قال فيه : إن « الإنقاذ » ستطالب أولاً باطلاق إخواننا المعتقلين خصوصاً « **عباس مدنى وعلى بلحاج** ..» وسترشح الأول لرئاسة الحكومة ، وستلتزم القواعد البرلمانية عندما تشغل مقاعدها فى المجلس الوطنى (البرلمان) الجديد .

وقال « مغنى » الذى فاز فى الدورة الأولى للانتخابات إن « الجبهة الإسلامية » ترغب فى تغيير الدستور الجزائرى الذى يضع وزارتى الخارجية والدفاع تحت إشراف الرئيس مباشرة .

وأضاف « مغنى » ، « إن الإسلام لا يعترف بالنظام الرئاسى ويعترف بمجلس الشعب الذى يجب أن يتخذ كل القرارات بدءا بالدستور » وأعرب « مغنى » عن استعداد الجبهة للحكم تحت رئاسة الشاذلى إذا اقتضت الضرورة ذلك « لكن هذا ليس حلا (...) وسنطالب بإجراء انتخابات (رئاسية) مبكرة » . وأشار « مغنى » إلى أن الجبهة تنوى تشكيل لجان خاصة للتحقيق فى الأخطاء التى ارتكبها أعضاء الحكومة والأموال العامة التى أساءوا إنفاقها .

وعندما سئل الشيخ « **عبد القادر مغنى** » : هل تنوى الجبهة حظر الخمور وفرض الحجاب على المرأة ، أجاب : « على الناس أن يدركوا الخطأ بوازع من أنفسهم ، لسنا فى حاجة إلى إجبارهم ، سيعودون إلى الإسلام بمحض إرادتهم » [الحياة ١٩٩١/١٢/٣١] .

وواضح أن ذكاء « ليبراسيون » قد استطاع أن [يلتقط] من يتحدث إلى الجمهور ، ويثير بحديثه لغطاً يفسد كل ما بذلته قيادة الجبهة (حشانى) من جهد ، وخطاب معتدل ، ويمهد لعملية الذبح السياسى المبيتة بليل ، والتى عبرت عن نفسها فيما بعد بالانقلاب العسكرى الصامت الذى أرغم رئيس الجمهورية على الاستقالة ، وإجهاض التجربة الديمقراطية كلها ، وإحياء الديكتاتورية السافرة وإبراز مخالبها الخالدة !.

أقصى جهـــد ..

وفى مجال التنسيق العملى لمواجهة جبهة الإنقاذ الإسلامية ، فإن الأحزاب الأخرى قد أخذت تعمل من جانبها وتبذل أقصى جهد لتقليل عدد المقاعد التى يمكن أن تحصل عليها الجبهة فى انتخابات الإعادة ، والتى لا تحتاج فيها الجبهة إلا إلى ثمانية وعشرين مقعداً لتفوز بالأغلبية المطلقة فى البرلمان ، وتتمكن من تشكيل الحكومة ، وفى الوقت نفسه لم

يملك « **قاصدى مرباح** » رئيس حزب الحركة الجزائرية من أجل العدالة والتنمية ، ورئيس حكومة سابق إلا أن يعترف بأن جبهة الإنقاذ الإسلامية نجحت فى حشد صفوفها وتعبئة أنصارها وخاصة النساء اللاتى خرجن للتصويت لأول مرة بعد إلغاء نظام الانتخابات بالوكالة .

[الأهرام ١٩٩٢/١/١]

كل الوســـائل ..

على جانب آخر شكلت النقابات الكبيرة فى الجزائر « لجنة وطنية لإنقاذ الديمقراطية » ودعت إلى « تعبئة وطنية » فى مواجهة الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، محذرة من أن الجبهة « ستدفن الديمقراطية ويجب التنديد بها » لإنقاذ البلاد ولوحت بتحرك عاجل لمواجهة التطورات . ودعا « التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية » (**شيوعى يعتمد على البربر**) ، إلى « استخدام كل الوسائل لتعطيل الدورة الثانية » للانتخابات . وطالب حزب الطليعة الاشتراكية (**شيوعى**) بإلغاء الدورة الأولى و « حظر الأحزاب المتسلطة » وذلك فى حملة عنيفة على جبهة الإنقاذ . [فوجىء المراقبون بأن جبهة التحرير الوطنى تمتدح الإنقاذ مما جعل إحدى الصحف التابعة لها تعد الجبهة الإسلامية قد أصبحت جديرة بحكم الجزائر] . وأصدرت النقابات الجزائرية الكبيرة للعمال والمقاولين بياناً مشتركاً مع منظمة حقوق الإنسان الجزائرية (؟) دعت فيه إلى إنقاذ الديمقراطية « المهددة » على يد جبهة الإنقاذ . وقالت النقابات إن الديمقراطية لا يمكن أن ينقذها أولئك الذين ينقضونها ، ملمحة إلى تصريحات بعض زعماء الجبهة الذين قالوا : « إن الديمقراطية كفر » ! ودعت النقابات أيضاً إلى حماية الدستورية ، مشددة على أنها لن تسمح لأحد بأن يستخدم الدستور أداة ويفيد من الديمقراطية ثم يلغيها فور توليه الحكم . ودعت النقابات كذلك إلى « تعبئة جميع القوى الوطنية للقيام بأية تحركات عاجلة » .

بيـــان هامشى ..

وقد علق مصدر مقرب من الجبهة الإسلامية على بيان النقابات بأنه « هامشى ويتضمن قذفاً ضد جبهة الإنقاذ ، وقال إن الجبهة ستعد الرد القانونى على البيان بعد انتهاء التحضير لانتخابات الدورة الثانية . وصرح الشيخ « **محفوظ نحناح** » زعيم حركة « حماس » بأن مثل هذا البيان « يعكر الاتجاه السائد نحو استمرار العملية الديمقراطية بهدوء » كما استغرب أن يخصص التليفزيون الجزائرى وقتاً طويلاً للقاء مع زعيم القوى النقابية ، وحديث عن البيان . [الحياة ١٩٩٢/١/١] .

ومع صدور بيان النقابات ومنظمة حقوق الإنسان الذى يتسم بالتناقض والتنكر لأبسط حقوق الإنسان فى التعبير عن إرادته فضلاً عن محاكمة الناس على نواياهم وضمائرهم وليس على أعمالهم وسلوكهم ، انتشرت شائعات فى باريس عن نزوح كثير من الجزائريين إلى فرنسا هرباً من الحكم المتوقع لجبهة الإنقاذ ، مما اضطر وزارة الخارجية الفرنسية إلى نفى المعلومات التى أفادت أن عدد طالبى تأشيرات الدخول إلى فرنسا تزايد بشكل ملحوظ فى الجزائر بعد إذاعة نتائج الدورة الأولى للانتخابات التشريعية . وقال الناطق باسم الوزارة « **دانيال برنار** » : **إنه فوجىء بمعلومات « ملفقة » عن « طوابير مزعومة أمام قنصليات فرنسا فى الجزائر »** ، وأوضح أن السفارة الفرنسية هناك « تقصت هذه القضية بدقة ، وأستطيع القول : إن عدد طالبى التأشيرات هو أدنى الآن من المعدل الطبيعى » .

[الحياة ١٩٩٢/١/١]

تشـــويش ..

وفى سياق التشويش على جبهة الإنقاذ والتمهيد لإجهاض التجربة الديمقراطية الجزائرية أذاعت وكالة « فرانس برس » بياناً لحزب التجديد الجزائرى الذى وصفته بأنه حزب إسلامى معتدل ومتسامح ، وجاء فى البيان أنه يرى ترك الجبهة الإسلامية للإنقاذ تحكم ، لكن مع السهر على احترام الدستور ، وقال الحزب فى بيانه : يجب ترك الدورة الثانية للانتخابات التشريعية تجرى بشكل طبيعى لكن إذا تبين أن رئيس الدولة غير قادر على الرد على انتهاكات الدستور

من قبل الجبهة الإسلامية للإنقاذ يجب حمله على الاستقالة وتعليق الدستور وإعلان تسليم الجيش زمام الحكم وحل جميع الأحزاب .

محاولة فاشلة ..

وأمام بيانات التشويش والاتهام العديدة التى أصدرتها الأحزاب الخاسرة التى لم تتحقق طموحاتها والنقابات العمالية ، اتهمت جبهة الإنقاذ الإسلامية هذه الأحزاب والنقابات الجزائرية بأنها تنقلب على الخيار الديمقراطى الذى ارتضته الجماهير الجزائرية ، وقال المتحدث باسم الجبهة إن لجوء بعض الأحزاب للتلويح بعودة الحكم الشمولى هو محاولة فاشلة بعد أن قال الشارع كلمته ، واختار نوع الحكم الذى يريد !. [الشرق القطرية ١٩٩٢/١/٢] .

تعبير عملى ..

ويبدو أن الأحزاب والنقابات المناوئة لجبهة الإنقاذ الإسلامية ، قد تمخض عداؤها للجبهة عن تعبير عملى تمثل فى مظاهرة حاشدة ضمت أكثر من ثلاثمائة ألف شخص ، سارت فى شوارع الجزائر العاصمة وقادها **« حسين آية أحمد » زعيم جبهة القوى الاشتراكية تحت شعار « تجنيد القوى الديمقراطية لإنقاذ ديمقراطية الجزائر ، ولوحظ أن اللافتات المكتوبة بالبربرية ، قد اختفت كلياً فى هذه المظاهرة تقريباً ، خلافاً لما اعتادت عليه جبهة القوى الاشتراكية والتى كان زعيمها « حسين آية أحمد »** قد طالب بكتابة البربرية بالحروف اللاتينية . وكان الهتاف الوحيد الذى رفعه المتظاهرون : **« جزائر .. حرة .. ديمقراطية ـ لا لقيام دولة أصولية »** . كما لوحظ فى المظاهرة وجود وجوه كثيرة من المجتمع المدنى وبعض الشخصيات المستقلة التى لا تنتمى لأحزاب يسارية ، بالإضافة إلى مشاركة مهمة للنساء .

وفى ذات الوقت ارتفعت نسبة الطعون فى نتائج الانتخابات بالدورة إلى أكثر من ثلاثمائة طعن قُدِّمت إلى المجلس الدستورى ، مما يعنى ـ كما قالت

بعض المصادر إعادة الانتخابات فى خمسين أو ستين دائرة ، ويؤدى ذلك بالضرورة إلى إجراء دور ثالث فى الانتخابات .. [الشرق الأوسط ١٩٩٢/١/٣] .

حـزبان فقط ..

وقد أبرزت وكالات الأنباء والصحف ما جاء فى خطبة « **عبد القادر حشانى** » يوم الجمعة ١٩٩٢/١/٣ التى ألقاها أمام المصلين فى مسجد باب الواد ، حيث نقلت على لسانه : « إن كل من يعتقد بوجود حزب ثالث يخدع نفسه ، فلا يوجد سوى حزب الله فى مواجهة حزب الشيطان » ودعوته لأنصار الجبهة « أن يقوّموا بسيوفهم أى شخص ينحرف عن هدف إقامة الدولة الإسلامية فى الجزائر » [الشرق الأوسط ١٩٩٢/١/٤] .

كما نشرت الصحف ما قاله « **عبد القادر مغنى** » عضو الإنقاذ حول الديمقراطية ووصفها بأنها « محض إلحاد » ، ونفيه وجود مشكلات بين الجبهة والجيش « إن الذين يريدون الحمل على الاعتقاد بوجود مثل هذه المشاكل إنما يريدون إراقة الدماء » [الشرق الأوسط ١٩٩٢/١/٤] .

الرئيس يصر ..

ومع بداية انطلاق الحملة الرسمية للدور الثانى من الانتخابات الجزائرية فإن الأقاويل والأنظار ركزت على الجيش والرئيس الشاذلى بن جديد .. فقد بدا أن الجيش يعارض تسليم جبهة الإنقاذ الإسلامية دفة الحكم ، ولكن الرئيس « **الشاذلى بن جديد** » يصر على المضى قدماً فى العملية الانتخابية على أساس النتائج التى أعلنت وستعلن فى الدور الثانى والتعايش معها . وقد تساءلت بعض الصحف : هل يمكن التوصل إلى صيغة توفق بين موقف وحسابات ومصالح قيادة الجيش والرئيس دون أن يكون الحل على حساب طرف من الطرفين ؟ أم إن القرار سيكون وليد علاقة قوة ولىّ ذراع بين مؤسسة الجيش ومؤسسة الرئاسة ؟ [الشرق الأوسط ١٩٩٢/١/٥] .

إن موقف الرئيس بن جديد غير المعلن يشحن الانتظار بإيقاع ثقيل الوطـأة ، ويزيد من غموض الوضع ، ليس أمام المحللين فحسب ، بل أمام أغلب اللاعبين وأطراف النظام المعنية مباشرة الوضع . [السابق ١٩٩٢/١/٥] .

إيقـاع أسرع ..

أخذت عملية الاستعداد للإجهاض « الديمقراطى » تتجه نحو إيقاع أسرع ، وذلك عندما ظهر مساء السادس من يناير ١٩٩٢ رئيس الوزراء « **سيد أحمد غزالى** » ليعلن عكس ما قاله عقب انتهاء الدور الأول للانتخابات مباشرة ، فبعد أن قال : إن الانتخابات جرت فى جو من الحرية والنزاهة وأنها تعبير عن إرادة الشعب ، إذا به يفاجىء الجمهور بقوله : إن هذه الانتخابات لم يتوافر لها الحد الأدنى المطلوب من النزاهة كما أملت الحكومة وكما التزمت ، وألقى بمسئولية « التلاعب » على الطرف الآخر ، أى جبهة الإنقاذ ، قائلاً : إن الحكومة لا تستطيع أن تصفق وحدها ، وإنها قامت من جهتها بتوفير الشروط التى سمحت بإجراء الانتخابات فى جو من الهدوء والطمأنينة بشهادة الجميع (؟) .

عدد سيد أحمد غزالى أنواع الاعتراضات والانتقادات الموجهة لمسار الانتخابات ، وأشار إلى أن جبهة الإنقاذ قد مارست ضغوطاً نفسية على الناخبين (!!) ، ولم يشر « غزالى » إلى مصير الانتخابات ، واكتفى بالقول : إن القضية مطروحة أمام المجلس الدستورى .

ومن الناحية السياسية ، انتهى غزالى ، إلى أن نتائج الدور الأول ، سواء بالنسبة للذين اقترعوا أولم يقترعوا ، تحمل رسالة واضحة من خيبة الأمل واليأس ، وأنها صرخة عميقة من أجل تغيير جذرى ولكنه لم يوضح مستوى التغيير المطلوب .

تساؤل .. وتفسير ..

وتساءل الكثيرون عن مغزى ظهور غزالى على شاشة التليفزيون كى يطعن رسمياً بنزاهة الانتخابات دون أن يعرف قرار المجلس الدستورى . ويعترف فى الوقت نفسه بأن حكومته فشلت فى تحقيق الهدف السياسى الذى جاءت من أجله وهو إجراء انتخابات حرة ونزيهة .

البعض فسر الأمر بأن « غزالى » يحظى بدعم المؤسسة العسكرية ،

ويريد أن يميز نفسه ، ويبتعد عما يمكنه أن يذهب إليه النظام ، والبعض الآخر رأى أن حديث « غزالى » يعكس المزاج العام السائد فى بعض مؤسسات النظام وبالأخص المؤسسة العسكرية ، وأن حديث « غزالى » **يمكن أن يكون مقدمة لاتخاذ خطوات (تصحيحية)** . ولكن أوساطاً مطلعة استبعدت أن يكون تدخل « غزالى » ضمن خطة مرسومة !.

[الشرق الأوسط ١٩٩٢/١/٧]

تقارير الجبهـــة ..

وعقب هذا الحديث بساعات أعلن « **عبد القادر حشانى** » الرئيس المؤقت لجبهة الإنقاذ فى مؤتمر صحفى أن الجبهة تلقت تقارير من جميع المناطق الجزائرية تفيد بانتشار القوات المسلحة وقوات الأمن بأعداد كبيرة فى مختلف أنحاء الجزائر فى الساعات الأربع والعشرين السابقة على المؤتمر الصحفى ، وهو ما رجح آراء المراقبين الذين اعتقدوا أن حديث « سيد أحمد غزالى » فى التليفزيون الجزائرى « **مقدمة لاتخاذ خطوات تصحيحية** » . وبالرغم من ذلك فإن البعض قلل من قيمة التحركات العسكرية على أساس أن الرئيس الجزائرى ماض فى مسيرته الديمقراطية ومصر عليها ، وأن المجلس الدستورى يمارس عمله بعيداً عن أية حسابات أو مصالح سياسية .

محـــاولة للمصالحة ..

ومن الجدير بالذكر أن الرئيس الجزائرى كان يقوم فى تلك الفترة باتصالات واستقبالات مع جبهة التحرير الوطنى والمنظمة الوطنية للمجاهدين فى محاولة للمصالحة ولم الشمل وتوحيد الصفوف ، وإزالة آثار الصراع والانتقادات المتبادلة بين الطرفين ، ولكن يبدو أن هذا المسعى — كما تقول جريدة الشرق الأوسط لم يكلل بالنجاح (١٩٩٢/١/٩) .

على كل ، فإن هذه المساعى والتحركات من جانب الأطراف المختلفة . **لم تمنع أجهزة الإعلام الجزائرية من الحديث عن بوادر انقلاب عسكرى**

بناء على انتشار الدبابات ووحدات الجيش التى تتحرك نحو العاصمة ، بهدف منع جبهة الإنقاذ من الوصول إلى الحكم .. وقد فسر المراقبون إعلان حزب جبهة التحرير الوطنى استعداده لقبول فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ فى الانتخابات العامة بأنه محاولة من جبهة التحرير لتبرئة نفسها من الانقلاب العسكرى المحتمل . [الاتحاد الإماراتية ١٩٩٢/١/٩] .

تأهب .. وتحسب !..

ويلفت الانتباه فى هذا الصدد أن وزير الداخلية التونسى « عبد الله القلال » قد أصدر أوامر صريحة نشرتها صحف ١٩٩٢/١/١٠ بتكثيف دوريات الأمن وتشديد الرقابة ، والتأهب على الحدود ، والاستعداد للتضحية ، وقالت مصادر عربية إن هذه الإشارة تعنى الحدود مع الجزائر « تحسباً لاستئناف متشددين من حركة النهضة المحظورة نشاطاتهم ضد تونس انطلاقاً من الأراضى الجزائرية » ، وذلك فى حالة فوز جبهة الإنقاذ فى الدورة الثانية للانتخابات .

وأكد وزير الداخلية التونسي فى لقائه مع قادة قوات الأمن الداخلى ، وقوات الحدود الذين اجتمع بهم فى ثكنة تابعة للحرس الوطنى قرب مطار تونس على ضرورة « الاستمرار فى التصدى لتحركات المتشددين من عناصر النهضة » التى يتوقع المسئولون أن تشهد نشاطاً تصاعدياً مع نتائج انتخابات الإعادة فى الجزائر . وذكرت جريدة « الشرق الأوسط » أنها علمت بوضع خطة أمنية مفصلة للمرحلة المقبلة تهدف إلى تعزيز الأمن والاستقرار فى تونس . [الشرق الأوسط ١٩٩٢/١/١٠] .

انطبـــاع عن ..

ولا ريب فى أن التحرك التونسى على الحدود من خلال أجهزة الأمن يعطى انطباعاً لا يخفى عما دُبّر لجبهة الإنقاذ من غدر مبيت ، تمثل فى الانقلاب العسكرى الصامت الذى أطاح بالرئيس الجزائرى والديمقراطية جميعاً .. وما تحرك قوات الأمن فى تونس إلا تعبير عن تدبير مسبق لمعالجة

المضاعفات التى قدَّر قادة الانقلاب الجزائرى أن تحدث بعد إرغام الرئيس على الاستقالة !.

كانت الصحف فى الوقت ذاته تردد بإلحاح ما يدور من أخبار وشائعات حول إمكانية تنظيم انتخابات الإعادة ، والخلاف بين رئيس الجمهورية والقيادة العسكرية ، كما نشرت صحيفة « لوموند » الفرنسية كلاماً حول وجود مخطط لاستقالة الرئيس بن جديد ، وقد نقل مراسل « لوموند » مع صحافيين فرنسيين آخرين تفاصيل هذا المخطط عن مصدر رفيع تربطه بهؤلاء الصحافيين صداقة شخصية ، ووفقاً لما قاله هؤلاء فإن العسكريين « أقنعوا » الرئيس بن جديد بالاستقالة الأمر الذى يؤدى إلى فراغ دستورى ، بسبب الانهيار الرسمى لمدة المجلس الشعبى الوطنى (البرلمان) ، حيث يفترض أن ينوب رئيس المجلس الشعبى عن رئيس الجمهورية فى حالة غيابه إلى حين تنظيم انتخابات رئاسية ، وبذلك تستطيع القيادة العسكرية مع الحكومة التقدم لسد الفراغ وتنظيم انتخابات رئاسية بدلاً من الانتخابات التشريعية التى يتم تأجيلها إلى أجل غير مسمى .

وكانت مصادر موثوقة قد نفت كل هذه الشائعات والأخبار ووصفتها بأنها تستهدف تعكير الجو السياسى والوضع داخل النظام ، كما ذكرت المصادر أن الرئيس بن جديد قد أصدر تعليماته كى تشرع وزارة الداخلية بالإعداد لتنظيم الدور الثانى من الانتخابات فى موعده . [الشرق الأوسط ١٩٩٢/١/١٠] ، وللأسف فإن الشائعات صارت فيما بعد حقائق على أرض الواقع .

أبدت تجـاوباً ..

المثير للانتباه فى خضم الأحداث السياسية هو ما كشفت عنه المصادر المصرفية الغربية الموثوقة من أن البنوك الغربية الدائنة للجزائر أبدت تجاوباً مع طلب الجزائر بإقراضها ١,٥ مليار دولار تستغله فى تسديد أقساط الديون المستحقة الدفع لعدد من البنوك التجارية . وذكرت صحيفة « الشرق الأوسط » أن الاتفاق النهائى حول نصوص القرض الجديد ربما يتم التوقيع عليها فى الربيع المقبل . وأوضحت مصادر الصحيفة المصرفية أن « بند معالجة الآثار الضارة للتغيير » يجعل البنوك التجارية فى حل من

الالتزام بنصوص الاتفاق **وذلك فى حالات وقوع تغيير سياسى أو حرب أهلية أو حوادث شغب فى الجزائر** . ونقلت المصادر عن مسئولين فى مصرف « **كريدى ليونيه** » الذى يشرف على تنظيم القرض نفيهم لما تردد سابقاً من أن فوز « جبهة الإنقاذ » فى الانتخابات سيؤدى إلى توقف البنوك عن الوفاء بالتزامها المسبق . [الشرق الأوسط ١٩٩٢/١/١٠] .

والمفارقة أن عدداً من شركات النفط كانت قد ألغت قبل أسبوع من موافقة البنوك الغربية على قرض الجزائر عدداً من العقود لاستثمار النفط فى الجزائر . وقال الخبراء إن فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ يهدد الجهود التى ظلت الجزائر تبذلها أخيراً لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية نحو مجالات استخراج النفط فى الدولة .

لم يأت اعتبــاطاً ..

ولاريب فى أن الموافقة **على القرض الكبير (٥ر١ مليار دولار)** فى خضم الأحداث الجزائرية لم تأت اعتباطاً أو نتيجة تهور ، بل كانت نتيجة ثقة كبيرة فى النظام الحاكم الذى سينفذ إرادة البنوك وأصحابها مهما كانت النتائج ، وكانت الكوارث .. التى وقعت وأذهلت المسلمين فى كل مكان عدا « حزب فرنسا وأشباهه ! » .

* * *

ووقعت الواقعــة ..

أعلن عن استقالة الرئيس **الشاذلى بن جديد !!** .

وأعلن عن قيادة جماعية تحكم الدولة فى غياب الرئيس !!.

ثم وهو الأهم : **إلغاء الانتخابات وإجهاض التجربة الديمقراطية ، وحرمان حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ من ثمرة انتصاره السياسى فى ظروف لا مثيل لها فى أية دولة تتحدث أو تعيش بالديمقراطية .**

وكان من وراء ذلك كله **عصا الجيش الغليظة التى أعلنت عن نفسها فى أكثر من صورة !.**

وبدا فى كل الأحوال أن كل من قاد إلى عملية الإجهاض ينتظره ثمرة أخرى حلوة بالنسبة له ومريرة بالنسبة للشعب الجزائرى المسلم ، وبالتالى بقية الشعوب العربية المسلمة ، وهى بدء **حرب أهلية تروى فيها الدماء شوارع الجزائر ومدنها وقراها !.**

لقد تحققت تخرصات وتنبؤات الصحف ووكالات الأنباء بسيطرة الجيش على السلطة وإجهاض التجربة الديمقراطية ، **وكان الضحية فى هذه اللحظة هو رئيس الجمهورية « الشاذلى بن جديد »** الذى فتح الباب أمام التعددية الحزبية وحرية التعبير وتبادل السلطة بين الأحزاب ، وأصر على أن تسير التجربة إلى نهايتها الطبيعية ، ولكن قوى الشر العاتية ، جعلته فى آخر الأمر ضحية لما اقترفت يداه ، وبحيث يكون عبرة للآخرين فى المنطقة العربية والإسلامية **إذا مابدا لهم أن يفتحوا أبواب الحرية أمام شعوبهم ،** فضلاً عن أن يفتحوها أمام التعبير عن **الهوية الإسلامية** .. وإذا كان العصر الحديث يحمل تجارب مماثلة عديدة تم إجهاضها والقضاء عليها بما يتناسب مع ظروفها ، فإن تاريخنا المعاصر القريب يحمل نماذج أخرى ، نكتفى منها بمثالين .

المثال الأول .. فى تركيا.

الأول ما جرى فى تركيا : عندما حاول « **عدنان مندريس** » رئيس الوزراء التركى وزعيم الحزب الديمقراطى أن يستعيد هوية الشعب التركى المسلم فى أواخر الخمسينات مجترئاً على « الأتاتوركية » العلمانية التابعة للغرب الصليبى ، فقد قام الجيش عام ١٩٦١ بقيادة الجنرال « **جمال جوزيل** » بانقلاب عسكرى واستولى على السلطة ، واعتقل رئيس الدولة « **جلال بيار** » ونفاه إلى إحدى الجزر فى البحر المتوسط وأعدم « **عدنان مندريس** » شنقاً ، وحل الحزب الديمقراطى ، وتكرر المشهد فى أوائل السبعينات حيث قام العسكر الأتراك مرة أخرى بحماية « الأتاتوركية » العلمانية التابعة للغرب ، وانقلب على الحكومة القائمة التى كان يقودها حزب العدالة ، وأتى **بعصمت إينونو** الرفيق القديم **لمصطفى كمال أتاتورك** . ثم تدخل العسكر الأتراك مرة ثالثة فى عام ١٩٨٠ للإطاحة بحكومة **سليمان ديميريل** ، وحكم الجنرال « **كنعان إيفرين** » البلاد حُكماً عسكرياً حل فيه الأحزاب ، وقدم زعماءها إلى المحاكمة ، وكان أشد الأحكام موجهاً إلى « **نجم الدين أربكان** » رئيس حزب السلامة التركى الذى يعبر عن توجه إسلامى صريح ، وحقق مكاسب سياسية كبيرة ، وحصل على عدد كبير من المقاعد نافس به الحزبين الكبيرين .

وبالرغم من عودة الحياة الديمقراطية إلى تركيا مرة أخرى فإن السياسيين الأتراك سواء فى الحكم أو فى المعارضة يضعون فى أذهانهم **أن الجيش يضع لهم خطوطاً حمراء** لا يجوز لهم تجاوزها ، وإلا رفع الجيش عصاه الغليظة ، وهوى بها على الجميع ، ويعرف الجميع أن هذه **إرادة « السيد الصليبى »** تجاه دولة الخلافة العثمانية ، وبقية الدول الإسلامية بالضرورة .

المثال الثانى .. فى باكستان ..

المثال الثانى ، يتمثل فى « الباكستان » فقد أراد الجنرال « **محمد ضياء الحق** » فى فترة حكمه (السبعينات والثمانينيات) أن يعيد للبلاد

وجهها الإسلامى بعد أن صبغها « **ذو الفقار على بوتو** » بصبغة علمانية أوربية وربطها بالدول الكبرى فى تبعية ذليلة ، وبعد أن قطع ضياء الحق شوطاً كبيراً فإن « **السيد الصليبى** » **لم يعجبه الأمر** ، وبدأ فى إحداث المتاعب للباكستان ، فضلاً عن حملة تشهيرية ضد الحكومة والرئيس معاً ، وكان أن حسم الأمر ذات يوم فى أثناء طيران الرئيس بين بعض المدن الباكستانية ، وكان تفجير طائرة الرئيس ومعه « **سعادة سفير أميركا** » لدى الباكستان (!) **ضرورة** « **صليبية** » لوضع حد لإجراءات تطبيق الشريعة الإسلامية فى الباكستان المسلمة ، وزرع القلاقل فى أرجائها ، مع تلميع العلمانيين واليساريين وبخاصة حزب « بوتو » من خلال ابنته التى عاشت فى أميركا والغرب ، وتربت على ثقافة أوربية خالصة !.

وكانت مأساة اغتيال « ضياء الحق » **درساً له ولغيره من الحكام العرب المسلمين الذين يفكرون فى إقامة المشروع الإسلامى ، وبناء النهضة ، وتحقيق الاستقلال ، ورفض التبعية** « **للسيد الصليبى** » !.

رئيس مسلم ..

وعلى ضوء المثالين السابقين ، **يمكن بقليل من التأمل تفسير مقتل الرئيس** « **أنور السادات** » فالقوم لم يغفروا له أنه قال ذات يوم **إنه رئيس مسلم لدولة مسلمة** ، ولم يغفروا له ما فعله ذات يوم **حين أتاح فرصة محدودة للعمل الإسلامى فى مصر بعد عهد الإجرام الناصرى** ، فكان أن ضيقوا عليه ، وأذلوه فى محادثات « **كامب ديفيد** » ، ودفعوه لاعتقال زعماء البلاد وعلمائها ، وتعذيبهم داخل السجون ، فى مشهد لم يسبق له مثيل ، **مما** شجع أصحاب الثارات على اغتياله فى يوم زينته ، وفى قلب حصونه ، وبين كبار قادته ومساعديه ووزرائه ، وكان يوم السادس من أكتوبر عام ١٩٨١ نقطة سوداء فى تاريخ مصر المسلمة ، حيث أعلنت الطوارىء والحكم العرفى فى يومها وحتى كتابة هذه السطور **وانتشى** « **السيد الصليبى** » **وهو يمشى وحيداً فى جنازة** « **أنور السادات** » ، **ومعه إرهابى يهودى قديم اسمه** « **مناحيم فولفوفتش بيجن** » ! .

الإسراء والمعراج ..

وعلى ضوء المثالين السابقين أيضاً ، يمكن أن نفسر تلك الحملة المسعورة التى يشنها الكتّاب المأجورون من أهل اليسار وغيرهم ، كلما شارك الرئيس الحالى « **حسنى مبارك** » فى احتفالات **الإسراء والمعراج** ، وألقى خطاباً يعبر فيه عن قيم الإسلام تجاه مشكلات الأمة وبناء مستقبلها ، الكتّاب المأجورون لا يرضيهم هذا ، **ويعدون كلام الرئيس مشجعاً على « الإرهاب والتطرف »** أى الإسلام ، لأن الإسلام فى عرفهم هو الإرهاب أو التطرف ، بل صار مصطلحاً متداولاً فى أدبياتهم كلما أرادوا الإشارة إليه ، وصاروا يطلقون على من يعتنق « **المشروع الإسلامى** » مصطلح « **متطرف** » و « **إرهابى** » ويزيد بعضهم فيقول « **ظلامى** » ! ولا يثنيهم عن حملتهم الإجرامية أن يعلن الرئيس فى كل خطبه عن ضرورة مكافحة « الإرهاب والتطرف » !! فالقوم لا يريدون فى كل الأحوال أية إشارة إلى الإسلام تعترف بأهميته أو قيمته فى حركة المجتمع ومسيرته ، حتى لو كانت هذه القيمة أو تلك الأهمية تكمن فى الإطار الهامشى داخل جدران المساجد ، وفى أوقات الصلاة الخمس !.

أشجار الزقوم ..

لاشك فى أن « **السيد الصليبى** » استطاع منذ وجوده الاستعمارى العسكرى أن يستنبت أشجار الزقوم فى أرض الإسلام ، وأن يهيىء وكلاء مأجورين ومخدوعين ، وهناك مقولة مشهورة للشهيد « سيد قطب » يرحمه الله ، عندما أُعلن عن استقلال مصر عام ١٩٥٤ ، وخروج الإنجليز ، فقد قال :

« **خرج الإنجليز الحمر وبقى الإنجليز السمر** » ..

وصدق الرجل ، وحققت الأيام صدق مقولته ، وكان **الإنجليز السمر « الذين هم من جلدتنا » أشد قسوة وضراوة على الشعب المسلم** ، فقد نهبوا خيراته ، وحكموه بالحديد والنار ، وقتلوا وعذبوا ، وحرموا عليه إسلامه ودينه ، ومنعوه من التقدم والبناء ، وضيعوا أرضه وقدسه ،

وسلموه ـ مرة أخرى ـ « تابعاً ذليلاً » للسيد الصليبى ، ينتظر منه « **اللقمة** » المسمومة ، و « **السلاح** » الذى يوجه إلى صدره .

ما جرى بعد ذلك ..

وقس على ذلك ما جرى للعرب والمسلمين من انقلابات وحروب بعد الحرب العالمية وما أقيم من أحزاب ديكتاتورية ومؤسسات قمعية ، حيث كانت النتيجة تأتى دائماً لصالح « السيد الصليبى » ، وصالح قاعدته العسكرية النووية التى زرعها فى قلب بلاد الإسلام .. أعنى الدولة العبرية اليهودية فى فلسطين !.

هل هناك **صلة** بين ما جرى للعرب والمسلمين وما جرى فى الجزائر عندما تم إجراء **إقالة** الرئيس الجزائرى « **الشاذلى بن جديد** » فى جو مأساوى عاصف ؟.

الإجابة بلى !! .

على عكس ما توقع ..

إن إجهاض التجربة الديمقراطية لم يكن منتظراً لدى حسنى النية فى العالم ، وكان لسان الحال يفسر الشكوك المثارة حول تدخل الجيش أو استقالة الرئيس أو إلغاء الجولة الثانية من الانتخابات بأنه نوع من الضغوط التى توجه للجبهة الإسلامية للإنقاذ بهدف تحذير الأطراف المتشددة فيها من المغالاة أو انتهاج أساليب جادة للتغيير ! ولكن النتيجة كانت على عكس ما توقع حسنو النية ، **وكان الإجهاض هو الذى أتى فى صورة حادة ومغالية ومتشددة ، لا تعبأ بأى عرف أو قيم أو حقوق** . وكان إخراج المشهد الدرامى دليلاً على عبقرية « **المخرج** » الذى دلّس على الشعب الجزائرى المسلم ، والمسلمين فى بقية أنحاء الأرض ! أما أتباع السيد الصليبى فلم تفاجئهم الأحداث ، لأنهم كانوا يتوقعونها ، بل ينتظرونها فى شوق ! .

بدأ « السيناريو » أو مشاهد حدث الإجهاض بطرح احتمال استقالة الرئيس الجزائرى بصورة فيها كثير من الإلحاح .. وقد صدرت مجلة « الوطن

العربى » التى تصدر فى باريس والقريبة الصلة من المؤسسة العسكرية الجزائرية تحمل عنواناً كبيراً ورئيسياً يقول : « **الجزائر فى المفترق الخطير : متى ينقلب الجيش على بن جديد ؟** » .

وانتهت المجلة بعد استعراض لمواقف الأطراف المحلية والعربية والدولية إلى أن المواجهة الأميركية مع ما تسميه « **الإسلام السياسى** » فى العالم بعد انهيار العدو الشيوعى السابق لا ريب فيها ، ولن تتخذ الولايات المتحدة موقفاً صريحاً أومنفرداً ، وإنما فى اتصال وثيق مع العرب وخاصة دول المغرب العربى والمؤسسة العسكرية الجزائرية [الوطن العربى – العدد ٢٤٩ – ٧٧٥ بتاريخ ١٩٩٢/١/١٠] .

ماذا سيجرى غداً ؟

وكأن المجلة المذكورة وهى بالقرب من المؤسسة العسكرية تقول للعالم ماذا سيجرى غداً ؟ وقد جاء الغد بالفعل محملاً بالحدث الخطير الذى توازى حدته وقسوته قسوة الرياح والأمطار التى كانت تقصف آنئذ جبال الأوراس ، وفى ليلة الغد الباردة الكالحة هذه ، أطل على الشعب الجزائرى مساء ١٩٩٢/١/١١ وجه الرئيس الجزائرى « **الشاذلى بن جديد** » كاسفاً خزيناً يعلن للناس أنه قرر الاستقالة من أجل الجزائر ! فقد شعر كما قال أنه لم يعد قادراً على الاستمرار أو تحمل المسئولية !! **وانطفأت بقايا الأمل فى نفوس المتفائلين** ، بعد أن شاهدوا الدبابات تحرس مبنى التليفزيون الجزائرى والرئيس يلقى خطاب الاستقالة . كان الخطاب مقتضباً ويحمل جهامة الدبابات التى أحاطت بالرئيس وهو يلقيه . وصار مفهوماً مضمون الرسالة التى يحملها وجود الدبابات فى هذه اللحظة ، وقد فسرت أيضاً مضمون خطاب الرئيس الذى جاء فيه :

« **إننا نعيش اليوم ممارسة ديمقراطية تعددية تتسم بتجاوزات كبيرة وكثيرة وسط محيط تطبعه تيارات جد متصارعة** » . وجاء فيه أيضاً :

« **إن الإجراءات المتخذة والمناهج المطالب باستعمالها لتسوية مشاكلنا قد بلغت حدًّا لا يمكن تجاوزه دون المساس الخطير والوشيك بالانسجام الوطنى والحفاظ على النظام العام ، والوحدة الوطنية** » .

كما اشتمل خطاب الرئيس الجزائرى على هذه العبارة :

« أمام هذا الخطر الداهم فإننى أعتبر أن المبادرات المتخذة ليس بإمكانها ضمان السلم والوفاق بين المواطنين فى الوقت الراهن » .

ثم أوضح الرئيس الشاذلى بن جديد سبب استقالته بعدم استطاعته الاستمرار فى الممارسة الكلية لمهام رئيس الجمهورية دون الإخلال بالعهد الذى عاهد عليه الأمة ، ثم قال :

« إن الحل الوحيد للأزمة الحالية يكمن فى ضرورة انسحابى من الساحة السياسية » !.

كل سطر من الجمل السابقة ينبئنا أن الرجل لم يقدم استقالته طوعاً ، لأنه لو كان يملك الاختيار الحقيقى ، لبقى فى مكانه ، ولواصل مسيرته فى بناء دولة ديمقراطية رائدة فى العالم العربى والإسلامى . تتبادل فيها الأحزاب الحكم ، ويتنحى الحزب الحاكم ليحل محله الحزب المعارض .. **ولكن الرئيس أرغم إرغاماً على تقديم « استقالته » كما أراد العسكر الذين طُلب منهم أن يضعوا حدًّا للديمقراطية المنتظر ميلادها على أرض الجزائر العربية المسلمة .. ولو كان بالتضحية بالرئيس الذى يُصلى .. ويصوم .. وتلبس زوجُه الحجاب !.**

مرة أخــرى ..

ومرة أخرى تُنبئنا مجلة « الوطن العربى » الصادرة فى باريس والقريبة الصلة من المؤسسة العسكرية ببعض ملامح السيناريو الذى أرغم الرئيس على التخلى عن السلطة فيما سمى « بالاستقالة » (١) .

---

(١) يلاحظ أن معظم ما نقلته مجلة « الوطن العربى » حول إرغام العسكر للرئيس بن جديد على الاستقالة تحدث عنه التليفزيون الفرنسى ، وأشارت إليه بعض الصحف العربية المهاجرة الأخرى انظر مثلاً (الشرق الأوسط ١٩٩٢/١/١٥) التى قالت فى صفحتها الرابعة : [علمت الشرق الأوسط أن الشاذلى بن جديد قبل ٤ أيام من استقالته استقبل كلًّا من غزالى ووزير الدفاع خالد نزار ووزير الداخلية العربى بلخير - وأبلغهم ما معناه : « إننى أعرف موقفكم المعادى لمسألة التعايش مع جبهة الإنقاذ وأنا أطلب منكم أن تفكروا لإيجاد حل وأنا على استعداد لقبول =

تتحدث المجلة فى البداية متهمة الرئيس « **الشاذلى بن جديد** » بمجموعة من التهم الغليظة . منها أن الرجل قرر بعد أحداث أكتوبر ١٩٨٨ فتح المجال أمام الديمقراطية الليبرالية السريعة والفورية الأمر الذى لم يحدث - كما تقول المجلة - فى أعرق الديمقراطيات . ثم إنه أى **الشاذلى سمح بقيام أحزاب على أساس دينى بعد أن أصبح عدم قيام الأحزاب على أسس دينية من المسلمات الديمقراطيات - كما تزعم المجلة - لمنع الحروب الطائفية** ، وتأتى التهمة الثالثة والأخطر ، وهى قيام جبهة الإنقاذ الإسلامية بين يدى **الشاذلى بن جديد** والتنسيق بينه وبينها ، والتهمة الرابعة أن زوجة الرئيس وهى السيدة الأولى قد ظهرت بالحجاب مرة واحدة واختفت ، مما عده الآخرون رسالة واضحة إلى ما تسميه المجلة « **الإسلام السياسى** » ، والتهمة الخامسة للشاذلى بن جديد هى إضفاء تعديلات دستورية أعطت النظام مسحة إسلامية لم يكن بحاجة إليها (؟) فالجزائر بلد إسلامى عريق فى إسلامه ولكنه - كما ترى المجلة - **الغزل بين الرئيس والإسلاميين منذ وقت مبكر !**.

تضيف مجلة « الوطن العربى » أن الجيش تابع هذه الازدواجية فى سلوك الرئيس ، وكان لسان حال الجنرالات يقول بعد ظهور نتائج

= أى حل تقدمونه ، على أن يتوافر فيه شرطان : الأول أن يكون ملتزماً بالدستور لأننى أنا الذى أقسمت على احترام الدستور ، والثانى ألا يؤدى إلى إراقة دماء » .

وفكر الثلاثى (يقصد غزالى ونزار وبلخير) وعاد أحدهم يوم الأربعاء ليقول للرئيس : « إن صلاحياته الرئاسية الدستورية تسمح له بإلغاء الانتخابات » فقال الشاذلى : اذهبوا وتحدثوا مع المجلس الدستورى حول ذلك . ولكن رئيس المجلس الدستورى قال : إنه لا يحق لرئيس الجمهورية ولا لأى طرف آخر إلغاء الانتخابات ، وإن عدد الدوائر الانتخابية التى يمكن إلغاء نتائج الدور الأول فيها بناء على الطعون المقدمة لا يتجاوز عدد أصابع اليدين .

ثم جاءت عطلة نهاية الأسبوع ولم يستقبل بن جديد أحداً من الثلاثة ، وجاء يوم السبت ولم يحضر إلى مكتبه ، وبعد الظهر حضر إلى « إقامة الميثاق » ودعا الصحافة ، وكان متوقعاً أن يوجه خطابه إلى الشعب ولكنه عاد إلى قصر إقامته حيث أحضر الصحافة والمجلس الدستورى ليقدم استقالته وليوجه حديثه إلى المجلس الدستورى أمام الرأى العام] .

وهذه الرواية بالرغم من أنها تحاول أن توضح أن الشاذلى استقال طواعية بعد أن نصب فخاً دستورياً للذين يريدون إزاحته قهراً . إلا أنها فى صورتها العامة تعترف بالضغط الذى مارسه الثلاثى القوى (غزالى وشريكاه) لإرغام الرئيس على الاستقالة واستباحة الإرادة الشعبية التى صوتت للإسلام وجبهة الإنقاذ .

الانتخابات : ألم نقل لكم ؟ لو أن الحكم استغل أزمة يونيه وسحب الشرعية من الإسلاميين لما كانت هناك انتخابات ، ولما كانت هذه النتيجة التى وصل إليها الإسلاميون ؟.

الطـرف الرابع ..

لسنا الآن فى مجال تفنيد دعاوى المجلة ضد الرئيس والتى نقلتها بالضرورة عن الأطراف صاحبة المصلحة فى الانقلاب العسكرى الذى أطاح به ، كذلك فإن حماسة المجلة للنظام العسكرى الجزائرى الذى يحكم الآن لا تحتاج إلى توضيح إذا عرفنا عراقة مجلة « الوطن العربى » فى خدمة الديكتاتوريات العربية وبخاصة ديكتاتورية « صدام حسين التكريتى » أو البعث العراقى (١) .. ولكننا نتابع هنا سرد المجلة للأحداث التى أدت إلى إقالة الرئيس واستيلاء الجيش على السلطة من وراء ستار ، بحكم أنها شاهد ينحاز إلى الطرف الرابع فى المعمعة . تقول المجلة :

« توجه ثلاثة من كبار المسئولين المحسوبين **على الشاذلى** نفسه وهم رئيس الوزراء **الغزالى** ووزير الدفاع **خالد نزار** ووزير الداخلية **العربى بلخير** إلى الرئيس فور ظهور نتائج الانتخابات فقال لهم إنه سيترك الفرصة عدة شهور أمام حكومة « الإنقاذ » وبعدها لكل حادث حديث . قالوا له : أنت مسئول عن الدستور ، والإسلاميون سيغيرون الدستور . كرر قوله : حينذاك لكل حادث حديث . علقوا : لا قيمة لجبهة الإنقاذ إذا لم تحقق تعهدها للمواطنين بتأسيس دولة إسلامية تغير الدستور والقانون والنظام من أساسه ، ولن تقبل قواعد الديمقراطية (؟) . بل هى استغلتها لتقيم نظامها المضاد للديمقراطية (!) . حينذاك قال **الشاذلى بن جديد** : ما هو الحل إذن ؟ هل ننقلب نحن على الدستور أم نتركهم وننتظر ، فإذا انقلبوا عليه يكشفهم الشعب ويأتى آخرون . فكروا فى حل نناقشه جميعاً . **لقد نجحوا فى الانتخابات** . هذه هى الحقيقة .

---

(١) ظلت مجلة الوطن العربى تعمل لحساب نظام صدام حسين فترة طويلة تصل إلى عشر سنوات ثم خرجت عليه تبعاً لاتجاه الريح وهى تعمل الآن على إسقاطه وذهاب حكمه !! والمجلة كما هو معروف تطبع فى باريس !!

حارس الدستور ..

وإذا كانت الديكتاتورية العسكرية قد عبرت عن نفسها بهذه الصورة الرافضة للمنهج الديمقراطى وما ترتب عليه من نجاح الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، فإن المجلة القريبة من المؤسسة العسكرية تحكى عن قصة الاجتماع الذى ضم الرئيس **الشاذلى بن جديد** وثمانين ومائة من كبار ضباط الجيش بدأه الرئيس بالحديث بوصفه **حارساً للدستور** ، ولكن هذا الوصف لم يعجب الضباط حيث خاطبه ضابط برتبة كولونيل (عقيد) بقوله : « **الجيش هو حارس الدستور والوطن** » ، وصمت الرئيس غاضباً ، ثم استأنف حديثه بقوله : « إننى ابن هذه المؤسسة مثلكم ، ولم يخطر على بالى فى أى وقت أننى سأصبح رئيساً للبلاد لكنها الظروف . وسوف أستمع لكم » فقال وزير الدفاع : « **هل ترضى بحكم الجبهة الإسلامية ؟** » أجاب الرئيس : « **هل هناك حل آخـر ؟** » فرد عليه رئيس الأركان « **عبد الملك ضياء** » : أى حـل يرضيك غير حكم الفيس : (جبهة الإنقاذ) ؟ قال الرئيس : لا أريد طريقاً مسدوداً . رد جنرال من البربر : إنهم (أى الإسلاميين) هم الطريق المسدود . عاد الشاذلى يقول : **ولكن الشعب الجزائرى جاء بهم** : فتكلم ضابطان فى وقت واحد بعبارتين تقول الأولى : « **الشعب لم ينتخب أحداً** ، **الرئيس جاء بهم** » . صمت الجميع لحظة ، ثم قال الرئيس : « **هذا طريق مسدود** » . أجاب أحدهم « **افتحه إذن** » ، قال الشاذلى بن جديد وهو يهم بالوقوف : **سأفتحه** . وعندما تهيأ للانصراف تقدم منه أحد الجنرالات **بمظروف مغلق** ، فسأله الشاذلى : ما هذا ؟ أجاب الجنرال : « **إنه رأينا جميعاً نضعه أمانة بين يديك** » .

الرئيس المتهم !..

ويتضح من رواية « الوطن العربى » أن الرئيس جىء به ليستمع إلى أمر عسكرى من الضباط الكبار فى الجيش الجزائرى ، وأنه اتهم بأنه جاء بالجبهة الإسلامية ، وهو المسئول فى نظر الضباط عن نجاحهم فى الانتخابات وليس الشعب ، وأنه مطلوب منه أن يقبل إرادة الجيش (الذى يحمى

الدستور والوطن) لأنها فوق إرادته وسلطاته (١) .. ورضخ الرئيس للإرادة العسكرية ، وليس للإرادة الشعبية .. وقرر الاستقالة ، وبخاصة بعد أن اطلع على المظروف الذى يحمل رأى الضباط الكبار فى الجيش وسلمه إليه أحدهم . لقد كان المظروف الذى يحمل توقيعات الضباط أمام أسمائهم ورتبهم ، يتحدث ــ كما تقول المجلة المذكورة ــ عن جيش قارب الاكتمال أعدته الجبهة الإسلامية اسمه « **الحرس الإسلامى** » **تخضع له كتائب شعبية اسمه « جنود الله » ، وأن الجبهة تسعى إلى تهميش الجيش الجزائرى وإحلال الجيش الجديد مكانه فى حال (وثوب) الجبهة إلى السلطة . كما ضم المظروف بياناً بالأعمال المسلحة والتفجيرات والعدوان على الجنود طيلة الأشهر الستة الماضية ، وانتهت المذكرة التى يضمها المظروف بأن الجيش الجزائرى هو « مصدر الشرعية فى الجزائر » وهو الذى يمثل الشعب والإسلام فى وقت واحد !**

[الوطن العربى العدد ٢٥١ ــ ٧٧٧ فى ١٩٩٢/١/٢٤] .

كل شىء جاهز ..

وواضح أن إصرار الجيش على إرادته كان هو الفيصل فى الأمر ، فقد أبلغت الرسالة إلى الرئيس فكتب الاستقالة وأرسلها مساء العاشر من يناير ١٩٩٢ إلى المجلس الدستورى ، وفى منتصف الليل جاءه من يقول له : إن الاستقالة قد قبلت وإن كل شىء جاهز لإذاعتها فى الصباح . وقد تمت الإجراءات البروتوكولية فى الصباح ، ولكن الاستقالة أذيعت فى المساء !.

وهكذا انتشر الجيش فى جميع أرجاء العاصمة وبقية المدن ، **وصار هو السلطة الحقيقية بعد إزاحة الرئيس !.**

---

(١) أكد التليفزيون الفرنسى أن الجيش الجزائرى لم يكن بعيداً عن استقالة بن جديد حيث بعث إليه بالمذكرة المشار إليها ، كما صرح « قاصدى مرباح » رئيس الوزراء الأسبق أن الجيش هو الذى أرغم الشاذلى على الاستقالة على أساس أنها المخرج الوحيد من الأزمة الحالية . وقال ميشيل جوبير وزير الخارجية الفرنسى الأسبق أن الجيش يراقب ما يحدث دون التدخل حتى الآن (!!!) ولكنه قد يمسك بدفة الحكم خلال الأيام القليلة المقبلة [الأهرام ١٩٩٢/١/١٣] .

الفــراغ الدستورى

بالطبع كان لابد من اتخاذ بعض الإجراءات الخادعة التى تجعل العسكر لا يظهرون على الساحة مباشرة ، فأسندت مهام الرئاسة فى البداية إلى رئيس المجلس الدستورى « **عبد الملك بن حبليس** » (١) ليستمر مدة شهر ونصف حتى يتم ملء الفراغ الدستورى .. وفى الوقت ذاته أعلنت وزارة الدفاع الجزائرية بياناً صبيحة « الاستقالة » التى أعلنها الرئيس بن جديد ، تقول فيه : إن الجيش سيستجيب بعزم لاستدعائه من قبل رئيس الحكومة لحفظ الأمن العام ، وإن الجيش الوطنى الشعبى يؤكد مجدداً ولاءه للدستور وثقته فى المؤسسات الدستورية القائمة ، وأنه سيدافع عن الأمن .

ومن ناحية أخرى أعلن مجلس الأمن الأعلى فى الجزائر عبر الإذاعة والتليفزيون **إلغاء الانتخابات العامة الجزائرية** ، محتجاً بعدم إمكانية مواصلة العملية الانتخابية إلى أن تتحقق الشروط الضرورية لعمل المؤسسات بصورة طبيعية ، ثم ذكر مجلس الأمن الأعلى أنه فى حالة انعقاد دائمة ويتولى كل قضية متعلقة بأمن الدولة والنظام العام فى الجزائر ..

وواضح أن الجيش هو الذى يحرك الأمور فى وزارة الدفاع ومجلس الأمن الأعلى ومجلس الوزراء والمجلس الدستورى جميعاً !.

---

(١) عبد الملك بن حبليس ، من منطقة سطيف بشرق الجزائر ، ويبلغ من العمر ٧١ عاماً ، وهو دبلوماسى سابق عمل مع رؤساء الجزائر الثلاثة (بن بيللا - بومدين - الشاذلى) ، وشغل مناصب عديدة آخرها رئيس المجلس الدستورى منذ عام ١٩٨٩ ، وقبل ذلك كان أميناً عاماً لرئاسة الجمهورية (١٩٧٩ - ١٩٨٢) ، وعمل فى وزارة الخارجية أميناً وسفيراً ، وتولى وزارة العدل (١٩٧٧ - ١٩٧٩) - والرجل درس القانون فى باريس ، وانضم إلى حزب الشعب الجزائرى عام ١٩٤٣ ، وصار عضواً فى لجنته المركزية عام ١٩٥٣ قبيل حرب الاستقلال ، وفى عام ١٩٥٨ انضم إلى فرع القوة الرئيسية المناهضة لفرنسا بجبهة التحرير الوطنى وكانت سورية مركزاً لنشاطاته ، وبالإضافة إلى ما سبق فهو عضو مؤسس فى الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان ..

وقف موقفاً ..

فوزير الدفاع « **خالد نزار** » هو القائد الفعلى للجيش ومجلس الأمن الأعلى يتكون عملياً من قادة الفروع فى القوات المسلحة ، ومجلس الوزراء يحركه « سيد أحمد غزالى » الذى قالت الأنباء إنه لعب دوراً مهماً فى الاتصال بالجيش والغدر بالرئيس ، ولعل بيان وزارة الدفاع الذى سبقت **الإشارة إليه يوضح دور « غزالى » وصلته الوثيقة بقادة الجيش** حين قال : **إن الجيش** سيستجيب بعزم لاستدعائه من قبل رئيس الحكومة لحفظ الأمن العام .. فضلاً عن أن **« غزالى » وقف موقفاً « انتهازياً » حيال الانتخابات والرئيس** ، كما رأينا فى **تصريحاته عقب « الجولة الأولى »** للانتخابات والتى أشاد فيها بالجو العام وأثنى على النزاهة التى سادت ، ثم فجأة غير موقفه بزاوية مستقيمة تتهم وتدين وتسخط ، على العكس مما قاله قبلاً .

بالرغم من أن ..

أما المجلس الدستورى ، فواضح أنه لا حول له ولا شأن ، لأنه هيئة شكلية قضائية لا يملك رئيسها الدفاع عن نفسه أمام دبابات العسكر ، بالرغم من أن وزير الدفاع عضو فى هذا المجلس ! ولعل هذا هو ما دفع السيد « عبد الملك بن حبليس » الذى صار رئيساً مؤقتاً للبلاد بعد استقالة الرئيس بن جديد إلى رفض المنصب وتخليه عنه .

واتضح من سياق الأحداث أن العسكر ينفذون مهمتهم فى وأد الديمقراطية وإعادة البلاد إلى أحضان الديكتاتورية وفقاً لسياسة الـ « خطوة خطوة » ، حتى لا يفاجئوا الناس بغايتهم الحقيقية ، وهدفهم الأصلى مباشرة ، وبخاصة أن بعض الصحف كانت قد تحدثت عن اتصالات بين الجيش وفرنسا (...) وأن قادة الجيش الجزائرى كانوا قد أرسلوا مبعوثاً قبل استقالة الرئيس بأسبوعين ، إلى باريس ، ليطلع على آراء الحكومة الفرنسية حول احتمال قيام الجيش بتولى السلطة فى الجزائر ، وتلقى المبعوث إجابة غامضة (...) مضمونها : أن الحكومة الفرنسية لا تتدخل فى الشئون الداخلية فى الجزائر ، وستعمل مع أى ممثل حقيقى للشعب الجزائرى ! [الشرق الأوسط ١٩٩٢/١/١٣] .

بدأ التفكير ..

على أية حال ، فقد أحكم الجيش سيطرته على السلطة ، ومن خلال الترويكا : « **خالد نزار** » وزير الدفاع و « **العربى بلخير** » وزير الداخلية و « **سيد أحمد غزالى** » (الواجهة المدنية للسلطة) بدأ التفكير **فى إنشاء قيادة جماعية لها صبغة مدنية إلى حد ما** وتمثل القوى المتعددة فى السلطة بصورة ما .. فقد أعلن المجلس الأعلى للأمن الذى تولى مقاليد السلطة فعلياً أن السيد « **عبد الملك بن حبليس** » الذى تخلى عن منصب القائم بأعمال رئيس الجمهورية ، لا يمكنه طبقاً للدستور أن يستمر فى القيام بوظيفة رئيس الجمهورية بالنيابة حيث إن الرئيس الشاذلى بن جديد قد استقال ولم يمت إلى جانب أن المجلس الوطنى الشعبى (البرلمان) محلول . وقال مصدر جزائرى واسع الأطلاع طلب عدم ذكر اسمه : إنه فى ضوء هذا الموقف ، فإن السلطة الفعلية داخل المجلس الأعلى للأمن أصبحت متمثلة فى ترويكا (ثلاثية) تتكون من **سيد أحمد غزالى** ، **وخالد نزار** وزير الدفاع ، **والعربى بلخير** وزير الداخلية . [الأهرام ١٩٩٢/١/١٤] .

كان معارضــاً ..

وبعد ذلك أعلن المجلس الأعلى للأمن عن **تشكيل مجلس للدولة لإدارة البلاد بعد استقالة الرئيس الشاذلى بن جديد** برئاسة السيد « **محمد بوضياف** » الذى كان معارضاً للرؤساء الثلاثة الذين حكموا الجزائر ، وعاش فى الخارج منذ عام ١٩٦٤ . ويضم المجلس الجديد كلا من وزير الدفاع **خالد نزار** ، والطبيب **تجانى هدام** عميد مسجد باريس ، والسيد **على كافى** أمين عام المنظمة الوطنية للمجاهدين ، والسيد **محمد على هارون** المحامى ووزير حقوق الإنسان فى الجزائر [١] .

---

(١) محمد بوضياف (١٩١٩ ـ) من مواليد مسيلة بوسط الجزائر شارك فى تشكيل جيش التحرير لمحاربة فرنسا ، وجبهة التحرير الوطنى ، وكان منسق قيادة الجبهة المكونة من خمسة أشخاص خططوا للثورة الجزائرية فى القاهرة وأشعلوا شرارتها عام ١٩٥٤ . وتولى نائب رئيس الحكومة المؤقتة فى أثناء حرب الاستقلال ، اختطفته الطائرات الحربية الفرنسية مع قادة =

وقد أثار اختيار « **محمد بوضياف** » رئيساً للمجلس الجديد كثيراً من التساؤلات ، فالجيل الجديد لا يعرفه ، فضلاً عن اعتزاله السياسة منذ خروجه من الجزائر وانشغاله بأعماله التجارية فى المغرب . ولكن يبدو أن كراهيته للجبهة الإسلامية للإنقاذ ثم تعليقه على فوزها بقوله : « إن الشعب الجزائرى لم يعرف الديمقراطية بعد » ، كان من المسوغات التى دفعت الجيش إلى اختياره ، بالإضافة إلى عدائه الطبيعى للرئيس الأسبق **أحمد بن بيللا** الذى كانت الأنباء ترشحه لرئاسة المجلس الجديد .

الحاكم الحقيقى ..

وواضح أن اختيار بقية أعضاء المجلس كان للتغطية على النوايا الديكتاتورية للعسكر ، والتى لم يستطيعوا كتمانها أبداً ، وأسفرت عن نفسها فيما بعد من خلال القرارات والإجراءات الدموية التى عرفها الناس ، فقد اختار « **التجانى هدام** » عميد مسجد باريس بوصفه رمزاً إسلامياً ينفى عن العسكر ، تهمة العداء للإسلام ، فضلاً عن كونه عضواً مؤسساً لرابطة حقوق الإنسان الجزائرية ، كذلك فإن اختيار « **على كافى** » أمين عام المنظمة الوطنية للمجاهدين ، يمثل ثقلاً سياسياً واضحاً ويضفى على النظام نوعاً من الانتماء الوطنى لما للمجاهدين من مكانة فى الحس الشعبى . أما « **محمد على هارون** » فإنه صاحب تاريخ فى الدفاع عن الوطنيين الجزائريين فى فرنسا ، فضلاً عن كونه وزيراً لحقوق الإنسان . بيد أن « **خالد نزار** » وزير الدفاع يعد الحاكم الحقيقى الذى يحرك السلطة فى الجزائر سواء كان المجلس الجديد ، أو « الترويكا » التى يتصدرها « **سيد**

= مجلس قيادة الثورة وهم فى طريقهم إل تونس ، وظل فى السجن ست سنوات ، وأطلق سراحه فى مارس ١٩٦٢ مع الاستقلال الجزائرى ، وتحول إلى المعارضة ضد « أحمد بن بيللا » ، وعاش فى الخارج (المغرب) حتى جىء به إلى السلطة بعد إقالة الشاذلى بن جديد ، ولم يتلق بوضياف أى تعليم رسمى ، ولكنه ثقف نفسه بنفسه ، ويوصف بالهدوء والصرامة والبساطة وكراهية الأضواء ، ولعله اكتسب هذه الصفات من حياته العسكرية فى أثناء حرب الاستقلال . له زوجة جزائرية وولدان أكبرهما ٢٣ عاماً . وفى منفاه أقام مصنعاً للطوب عام ١٩٧٢ بقرية (عصام) المجاورة لمدينة القنيطرة المغربية التى أقام فيها ، وكانت علاقاته مع المغاربة جيدة للغاية .

أحمد غزالى » رئيس الوزراء ، وهو فى كل الأحوال الرجل الذى أرغم الرئيس بن جديد على التنحى وإفساح الطريق للعسكر لإجهاض التجربة الديمقراطية ، وعودة الديكتاتورية العسكرية ، وتنفيذ إرادة « السيد الصليبى » !.

* * *

النزيف الدامى !..

أسفر الإجرام عن وجهه الكالح ، ووطدت الديكتاتورية أركانها ، ولم يعد هنالك مفر بالنسبة للعسكر من السير « **فى طريق الندامة الذى سبق أن ساروا فيه عام ١٩٨٨** » ، وسبق أن سار فيه نظراء لهم فى الأمة العربية منذ انقلاب أواخر الأربعينات وحتى الآن .. ومع التوتر المشحون بالسخط والغضب على **الجريمة التى صادرت حق الشعب الجزائرى المسلم فى اختياره الحر** ، **فإن جبهة الإنقاذ الإسلامية دعت أنصارها وقياداتها إلى التزام الهدوء** ، وأكد « **عبد القادر حشانى** » الرئيس المؤقت للجبهة استمرار عمل الجبهة فى إطار الشرعية ، كما أكد عدم التخلى عن المشروع الإسلامى ، وإن كان قد تجاهل فى خطاب له بأحد مساجد العاصمة الجزائرية تشكيل مجلس الرئاسة الجماعى بزعامة **محمد بوضياف** ، وفى هذا الخطاب دعا « **حشانى** » أنصار الجبهة إلى الالتزام ببيان الجبهة الذى يعد **استقالة** الرئيس الجزائرى « **الشاذلى بن جديد** » **غير دستورية** .

هجــوم .. واجتمــاع ..

أما جبهة القوى الاشتراكية بقيادة « **حسين آية أحمد** » فقد هاجمت فى بيان لها تشكيل مجلس الدولة بزعامة بوضياف ، ووصفت محاولات سد الفراغ الدستورى بعد استقالة بن جديد بأنه مخالفة للقانون والشرعية ، واتهم بيان الجبهة الهيئات الحاكمة بالسعى إلى إلغاء العملية الانتخابية .

وأعلن بعدئذ عن اجتماع بين قادة جبهة التحرير الوطنى وقادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ استمر حتى صباح ١٩٩٢/١/١٦ ، وقالت جبهة التحرير إنه سيتم عقد المزيد من الاجتماعات بين الجانبين . ووصفت وكالة (رويتر) أن مثل هذه الاجتماعات تعكس علاقة تحالف غير طبيعية ، وغير عادية بين طرفين ، لا يجمع بينهما إلا وصف السلطة الجديدة فى الجزائر ، وهياكلها ، بأنها غير دستورية ، وغير شرعية .

فى طهـــران ..

وذكرت صحيفة « لوفيجارو » الفرنسية ، أن مبعوثين فرنسيين عقدوا فى « طهران » **اجتماعاً سرياً** مع مبعوثين من الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، وقالت الصحيفة : إنه تم فى هذا الاجتماع الاتفاق على تأمين وضمان المصالح الفرنسية فى الجزائر فى حال وصول الجبهة إلى الحكم فى الجزائر ، وأشارت الصحيفة إلى أن الاجتماع تم بعد انتهاء الجولة الأولى للانتخابات التشريعية التى اكتسحتها جبهة الإنقاذ . [الأهرام ١٩٩٢/١/١٧] .

أول تصريح ..

وأخذت السلطة العسكرية تكشر عن أنيابها ، فاعتقلت خمسين من أنصار الجبهة الإسلامية فى العاصمة الجزائرية ، وقالت صحيفة « لوماتان » الجزائرية الناطقة بالفرنسية أنه تم احتجاز ١٣٣ منهم . [المصدر السابق] .

وفى أول تصريح له حول « الجبهة الإسلامية للإنقاذ » حذرها « محمد بوضياف » رئيس مجلس الدولة الأعلى الحاكم مما سماه **استغلال الدين الحنيف لمصالحها الخاصة** (...) وقال فى خطاب أذيع بالراديو والتليفزيون مساء ١٩٩٢/١/١٦ بعد أدائه اليمين القانونية : **إنه لن يسمح** (...) **لأحد أياً كان باحتكار الدين وإساءة استغلاله لأغراضه المشبوهة** (!!) [(١)] .

المفارقة أن « **بوضياف** » زعم فى خطابه أنه جاء ملبياً نداء الجزائر فى هذه الفترة الحاسمة (!) ، كما زعم أن الديمقراطية الحقيقية (...) هى الطريق الوحيد أمامنا ، وهى الديمقراطية التى لا تسمح بالفوضى أو الهجوم على مؤسسات الدولة (...) ، ولم يقل لنا « **بوضياف** » : كيف نادته الجزائر ؟ وهل العسكر هم الجزائر ؟ كما لم يفسر لنا « **بوضياف** » ماذا تعنى « الديمقراطية الحقيقية » ، وهل تعنى اغتيال « إرادة الشعب » وقهره ورفض اختياره ومصادرة صوته ؟.

---

(١) واضح أن « بوضياف » يكرر نغمة معهودة ، أو يردد اسطوانة مشروخة تعود على استخدامها البعض ، دون أن يضعوا فى حسبانهم أن الذى اختار « الإسلام » والعمل به ، هو الشعب الجزائرى المسلم عبر صناديق الانتخابات الزجاجية التى شهد عليها العالم أجمع ، وليس جماعة أو حزباً ، وأن أحداً لا يستطيع أن يضحك على أحد ليختار الإسلام !.

لقد عبر « **بوضياف** » عن رغبته فى أنه لا يريد أن تسيل الدماء من جديد فى الجزائر ، ولكنه نسى أن الجيش الذى أتى به من منفاه ، كان يرابط بدباباته ومدرعاته فى شوارع العاصمة ويحكم البلاد بيد من حديد ، ويضع الحواجز فى الشوارع المؤدية إلى مسجد السنة لمنع الناس من أداء الصلاة ، مع تفتيشهم واعتقال من يريد !.

تريد ذريعة ..

ومع أن كلام « **بوضياف** » يحمل تهديداً واضحاً يستند إلى القوة العمياء التى لا تحترم الدستور أو القانون ، فقد كان زعيم الجبهة الإسلامية للإنقاذ الشيخ « **عبد القادر حشانى** » فى « **خطبة الجمعة** » المتزامنة مع كلام « **بوضياف** » يطالب المصلين بالتزام الهدوء ، والتحلى بالصبر ، مؤكداً أن النظام القائم سوف يسقط . ثم طالب المصلين بتجنب أى أعمال استفزازية ، وأوضح أن السلطات الجزائرية تريد ذريعة حتى تبدأ فى شن حملة قمع ضد جبهة الإنقاذ ، وأنها تريد من الجبهة أن تدعو الناس إلى التظاهر فى الشوارع ثم تبدأ إطلاق النار عليهم .. إلا أن الجبهة لن تهيىء لهم هذه الفرصة !. [الأهرام ١٩٩٢/١/١٨] .

الأحــزاب الدينية ..

وفى إطار العمل ضد إرادة الشعب الجزائرى ، بدأت الأنباء تترى عن اعتزام السلطة الجديدة التى يظهر « **بوضياف** » واجهة لها ، وضع ضوابط (...) تحول دون استئثار أى طرف بالسلطة لاحقاً . وإقامة نظام يتناقض وقواعد الديمقراطية والتعددية ! وتشمل هذه الإجراءات منع الأحزاب الدينية (!!) وربما حل **مجالس البلديات** التى تسيطر عليها « جبهة الإنقاذ » ، وإن كانت وزارة الداخلية الجزائرية نفت مساء ١٩٩٢/١/٢٠ الأنباء عن اتجاه السلطة لحل البلديات ، وقالت : « إن حل المجالس الشعبية لم يدرج أبداً فى جدول الأعمال » .. ولكن الفكرة الطاغية على أحاديث الدوائر المقربة من الحكم **هى حل** « **جبهة الإنقاذ** » والبحث عن صيغة لذلك بعد ما تراجعت فكرة إعلان حالة الطوارىء (الحالة الاستثنائية) ، فإما أن يصدر المجلس الأعلى للأمن قراراً بذلك يكون تبريره الحوادث

الأمنية ، ووجود جماعات مسلحة مرتبطة بـ « جبهة الإنقاذ » ، وإما تعديل قانون الأحزاب ليصبح مطابقاً للدستور **الذى يحظر قيام أحزاب على أساس دينى مع سحب التراخيص من الأحزاب القائمة** (والمقصود طبعاً جبهة الإنقاذ) ، إلا أن التعديل تواجهه عقبة تتمثل فى الجبهة التى يمكن أن تصدر هذا القانون وتوقعه وتصادق عليه ! [الشرق الأوسط ١٩٩٢/١/٢١] .

سحق المعـــارضة ..

وقد تحققت معظم هذه الإجراءات فيما بعد ، ولم يعجز المتسلطون عن إيجاد الغطاء اللازم ظلماً وزوراً ! بل إنهم وجدوا فى أنفسهم الجرأة ليلوحوا صراحة ولأول مرة « بسحق المعارضة » ، مع الحديث عن هيئة استشارية أو مجلس استشارى « معين » يكون بديلاً للبرلمان ، ويعمل مع مجلس الدولة حتى تنتهى مدته بعد سنتين تقريباً !.

وبدأت أولى النذر فى تحقيق الإجراءات الصارمة ، والمعادية للحرية وإرادة الشعب ، باجتماع مجلس الوزراء الجزائرى بعد أحد عشر يوماً من استقالة **الشاذلى بن جديد** ، برئاسة « **سيد أحمد غزالى** » وتبنى المجلس توصيات **تحظر النشاط الحزبى بالمساجد** ، وتشجيع التعليم الدينى وممارسة الشعائر !! بالإضافة إلى مناقشة إجراءات الإصلاح الاقتصادى وإجراءات الأمن ، والهدف من هذه التوصيات جميعاً تحقيق خطوة كبيرة لتقليص نفوذ حزب جبهة الإنقاذ الإسلامية . [الأهرام ١٩٩٢/١/٢٣] .

اعتقــــال ..

وكانت السلطة قد أقدمت على اعتقال « **عبد القادر حشانى** » رئيس المكتب التنفيذى المؤقت للجبهة مع أحد المحامين وعدد من مؤيديه ، وأعلنت « حظر التجمعات » حول المساجد « **فى أى يوم .. وفى أى وقت !!** » (١٩٩٢/١/٢٢) ، وقيل فى سبب الاعتقال ـ كما أوردته وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية ـ أن **حشانى** دعا الجيش إلى الثورة على قادته ! **مما دفع المراقبين**

إلى الاعتقاد بأن الصدام بين السلطة والجبهة الإسلامية قاب قوسين أو أدنى [الحياة ١٩٩٢/١/٢٣] (١) .

زيارة ..

ولوحظ أن أول تحرك **لمحمد بوضياف** رئيس مجلس الدولة الذى شكله العسكر بعد استقالة بن جديد ، كان لزيارة وزارة الدفاع (!) حيث عقد اجتماعاً مع « **خالد نزار** » وزير الدفاع ، و« **عبد الملك قفايزية** » وقادة المناطق العسكرية وكبار ضباط الجيش . وألقى نزار كلمة رحب فيها برئيس مجلس الدولة وبعودته ، وأكد تعهد الجيش التزام « **مبادىء أول نوفمبر وقيم الثورة الجزائرية** » !.

وبدا أن السلطة العسكرية لا تلقى بالاً لمنهج الاعتدال الذى تبديه جبهة الإنقاذ الإسلامية ، ولا تأبه لانضباط أعضاء الجبهة والتزامهم الهدوء وبعدهم عن العنف ، بل إن السلطة فيما أثبتت الأحداث من بعد ، **كانت تستفز الإسلاميين وتجرهم جرًا إلى المواجهة الدامية بعد أن كثفت من الملاحقات والحصار والمطاردة** .

قلق !!! ..

وقد عبر الأعضاء الإسلاميون المنتخبون للمجلس التشريعى فى الجولة الأولى للانتخابات التى ألغيت فيما بعد عن قلقهم تجاه موقف السلطة

---

(١) نسبت وكالة « أسوشيدبرس » إلى عبد القادر حشانى قوله فى مقابلة معه : « إنى أحمل فى يدى قنبلة حقيقية وأحاول كل ما فى وسعى ألا تنفجر » وذلك إشارة إلى وقوعه بين القادة العسكريين من جهة وإرادة أنصاره الحديدية من جهة أخرى . وأضاف حشانى : « إن الإنقاذ التى أمرت حتى الآن بالتزام الهدوء فى مواجهة القادة الجدد ، قادرة على ضبطهم ولكن « ضمن حدود معينة » ، وأشار إلى أن المواطنين ذهبوا إلى الانتخابات التى أوجدت نوعاً من الأمل (...) وكما تعلمون فإن اليأس يدفع الناس إلى القيام بأى شىء ، وتابع : « تجرون معى المقابلة الآن وقوات الأمن تطوق مقر الجبهة » ، وأضاف بعد لحظات أن « قوات الأمن قادمة » إلى المقر ، وطلب من زائريه إخفاء مسجلاتهم ، وتبين أن الإنذار بوصول قوات الأمن لم يكن صحيحاً !. [الحياة ١٩٩٢/١/٢٣]

الاستفزازى من خلال رسالة وقَّعها معهم زعيمهم المعتقل « **عبد القادر حشانى** » ونشرتها بعض الصحف يوم ١٩٩٢/١/٢٢ ، وقد جاء فى هذه الرسالة التى بدت استغاثة بالجيش الجزائرى ، وتحذيراً له فى الوقت نفسه :

« إن الجبهة الإسلامية للإنقاذ لا تألو جهداً فى استنفاد كل الأسباب لحفظ بلادنا من الانزلاق إلى دوامة المواجهة بين الشعب وجيشه الوطنى العتيد » وقال النواب إن الجبهة تعتبر الجيش « مكسباً حضارياً للجزائر وللإسلام لما بناه ـ خلال عقود من الزمان ـ من قوة ضاربة وخبرة عالية فى فنون الدفاع وأدواته تجسيداً لمطلب قرآنى : ﴿ **وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة** ﴾ إن الجبهة تعتبر الجيش قوة الجزائر الضاربة باسم الله دفاعاً عن الإسلام وعن الجزائر المسلمة » .

وأضافت الرسالة : « إن الجيش الوطنى الشعبى عاهد الله والشعب والعالم أن يحمى الدستور ولا يسمح لأحد بأن يطمح إلى الحكم خارج إطار الاختيار الشعبى الحر ، ولا نتخيله ينزل عند رغبات طغمة حاكمة تتحدى شرع الله واختيار الشعب ، إن الجيش يقف اليوم الامتحان الصعب ، أيقف إلى جانب الشعب وهو مصدر مدده عدة وعدداً فى السلم والحرب ؟ **أم ينحاز إلى طغمة حاكمة تحترف الاستبداد والعلو فى الأرض ولا تتورع عن أن توجه حماة الوطن لقتل أبناء الوطن** ؟ فاحذر يا جيشنا من غضب الله ونقمة الشعب أن يلطخ شرفك العسكرى بمصادرة إرادة الشعب وسفك دماء الشعب » .

ودعت الرسالة الجيش أخيراً إلى « التخلص من الولاء لهواة التسلط والوصاية على الشعب ، وإلى الدفاع الصادق عن الإسلام رباط الأمة ، وسلامة تراب الجزائر وحماية اختيار الشعب الذى تجسد فى انتخابات ٢٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩١ » [الحياة ١٩٩٢/١/٢٣] .

عصفوا ..

وواضح أن الأعضاء الـ ١٨٨ المنتخبين لجبهة الإنقاذ الإسلامية كانوا يحلمون أو كانوا واهمين .. فإن قادة الجيش الجزائرى هم الذين عصفوا

بالحرية والديمقراطية ، وكانوا هم « الطغمة » الحاكمة التى احترفت الاستبداد والعلو فى الأرض ولم تتورع عن مواجهة أبناء الوطن .. فكيف يتخلصون من أنفسهم ؟.

لقد ذهبت السلطة إلى مدى آخر ، حيث اعتقلت مدير ورئيس تحرير جريدة « البلاغ » القريبة من جبهة الإنقاذ الإسلامية فى منزليهما ، ثم اعتقلت مدير ورئيس تحرير جريدة « الخبر » مع خمسة محررين آخرين ، وكانت تهدف بذلك إلى « اتهام الجميع بأن السلطة الأمنية ستذهب حتى النهاية فى سياسة القبضة الحديدية ، وأنها لن تسمح لأى طرف وتحت أى شعار أن يفتح ثغرة ولو صغيرة فى هذه السياسة الأمنية » [الشرق الأوسط ١٩٩٢/١/٢٤] ، وفى الوقت ذاته كانت قوات الجيش والشرطة تطوق المساجد يوم الجمعة ١٩٩٢/١/٢٤ ، تمهيداً لتنفيذ تعليماتها للخطباء بعدم الحديث فى السياسة ، وتحسباً لما قد يحدث من أعمال عقب اعتقال « **عبد القادر حشانى** » ولكن الصلاة تمت فى هدوء ، وإن كانت الشرطة قد أطلقت النار لتفريق نحو ٥٠٠ متظاهر ، وناشد أحد الخطباء من زعماء الجبهة « **محمد السعيد** » وهو يخطب المصلين بمسجد القبلة **جنود الجيش الذين كانوا يطوقون المسجد بألا يطلقوا الرصاص ضد إخوانهم حتى لو أمرهم قادتهم ، وقال لهم :**

« ارفضوا أوامرهم حتى لو كلف ذلك حياتكم » وأضاف إن الدولة الإسلامية ستقام أرادو أم لم يريدوا ، إن الدولة الإسلامية لم تعد مشروعاً لمجموعة بل أصبحت أغنية ينشدها الأطفال والعجائز والنساء فى كل زاوية فى الجزائر » [الحياة ١٩٩٢/١/٢٥] .

اتسعت ..

وقد خلف « **عبد القادر حشانى** » فى قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ الشيخ « **محمد عثمان عيسانى** » الذى تولى زعامة الجبهة تلقائياً بوصفه نائب رئيس المكتب التنفيذى . وقد ترددت أنباء أذاعها راديو مونت كارلو عن اعتقاله بعد أربع وعشرين ساعة من خلافته لحشانى غير أن مصدراً من جبهة الإنقاذ نفى نبأ اعتقاله ، ولم تنف الشرطة أو تؤكد هذه الأنباء ..

ولكن المؤكد كما أذاعت الوكالات أن عملية الاعتقالات قد اتسعت وشملت أفراداً عديدين ، وحكم على بعضهم بالسجن ، وأعلنت إذاعة الجزائر أنه تم الحكم بالسجن على ثلاثة من العناصر النشيطة بالجبهة الإسلامية ستة شهور ودفع غرامات مالية لتحريضهم على العصيان المدنى والإخلال بالأمن العام والهتاف بشعارات تحرض على الفتنة (...) ، كما أذاع التليفزيون يوم ١٩٩٢/١/٢٤ أن قوات الأمن اعتقلت العديد من الأشخاص حول مسجد باب الواد والقبة ، وأوردت وكالة الأنباء الجزائرية أنه تم اعتقال أحد مسئولى الجبهة خلال إلقائه بياناً لحشانى يدعو فيه أفراد الجيش إلى التمرد والفرار من الخدمة . كما ذكر مصدر إسبانى فى الجزائر أن السلطات الجزائرية اعتقلت أربعة صحفيين إسبان أثناء تغطيتهم صلاة الجمعة بمسجد ابن باديس بحى القبة وطلبت منهم مغادرة الجزائر .. وذكرت وكالة « رويتر » أن قادة الجبهة صمموا على انتقاد القيادة الجزائرية بالرغم من استعراض القوة العسكرية من جانب السلطات ، وحظر النشاط السياسى فى مساجد الجزائر البالغ عددها ١٠ آلاف مسجد .

تصريح طـريف ..

وفى تصريح « طريف » « **لمحمد بوضياف** » رئيس مجلس الدولة والواجهة التى يتحرك من خلفها العسكر الجزائريون .. قال : إن من أولوياته استرجاع الدولة لسلطاتها (...) وضمان الحريات الفردية ، وحقوق المواطن ، وتنفيذ القانون ، وتقديم اقتراحات ملموسة لحل الأزمة الاقتصادية والاجتماعية !. [الأهرام ، الأخبار ١٩٩٢/١/٢٦] .

وهذا التصريح لا يحتاج إلى تعليق لبيان طرافته أو سخريته من أصحاب العقول ، ولعل تصريح « **محمد سعيد** » المتحدث باسم جبهة الإنقاذ الإسلامية يمثل خير رد على كلام بوضياف ، حيث قال سعيد : « إنه ليس لدى السلطات (الجزائرية طبعاً) ما تقدمه سوى الموت والخراب ! » [الأخبار ١٩٩٢/١/٢٦] ، ويتفق مع هذا التصريح ما ورد فى بيان لجبهة الإنقاذ

الإسلامية ووقع عليه رابح كبير المسئول عن العلاقات الخارجية بالجبهة ، اتهمت فيه السلطة بأنها تريد إراقة الدماء وممارسة الإرهاب ضد الإسلاميين ، وقد جاء فى البيان أيضاً ، أن اعتقال زعامات الجبهة جرى بهدف جر الشعب والجيش الوطنى إلى حرب ، وطالب البيان بمتابعة العملية الانتخابية الحرة (...) لتزويد البلاد بمؤسسات شرعية نابعة من الخيار الحر للشعب . وحذر بيان الجبهة الأعضاء فى المجلس الاستشارى الذى تنوى السلطات الجزائرية تكوينه ، وقال : إن الجبهة تعتبر هؤلاء الأعضاء شركاء فى الجريمة ، وطالبت الجبهة بإطلاق سراح المعتقلين !!.

[الأهرام ١٩٩٢/١/٢٧]

خطوة .. خطوة ..

ولكن رد الفعل على هذا البيان وغيره من بيانات الجبهة كان المزيد من الاعتقالات ، والمزيد من الغطرسة والتسلط والدموية التى تسعى خطوة خطوة لتحقيق هدفها الإجرامى بانتصار الديكتاتورية العسكرية ، واغتيال الإسلام والحركة الإسلامية لحساب « **السيد الصليبى** » ، وهو ما أكدته الأحداث المتتابعة .

ففى مجال الاعتقالات هاجمت « **السلطة** » بقواتها « **مكاتب** » عدد من « **الصحفيين** » ، ثم قامت « **قوات الأمن** » **بإيقاف طبع صحيفة** « **المنقذ** » التى تصدر باللغة العربية ، وأضافت المصادر أن الصحيفتين كانتا تعتزمان نشر البيان الذى أصدره حشانى ودعا فيه أفراد الجيش إلى التمرد على السلطة الحاكمة !!.

استقالة جماعيـة !..

وفى ذلك الوقت كانت الأنباء تتردد عن انقسام وشيك فى جبهة التحرير الوطنى الحاكمة التى خسرت الانتخابات التشريعية الملغاة ، بين من يؤيدون تدخل الجيش ، ومن يؤيدون « **عبد الحميد مهرى** » السكرتير

العام الذى وصف المجلس الأعلى للدولة بأنه غير دستورى ، وقد أعلن « مهرى » فيما بعد ١٩٩٢/١/٢٨ الاستقالة الجماعية للمكتب السياسى للجبهة ورفض العدول عن هذه الاستقالة ، وأصر على رفض تأييد الجبهة للمجلس الأعلى للدولة الذى يحكم الجزائر .

ستمارس بحزم ..

واستمرت السلطة العسكرية فى تصعيد حصارها لجبهة الإنقاذ الإسلامية ، حيث دعت وزارة الداخلية المواطنين الجزائريين إلى أداء صلاة الجمعة داخل المساجد الموجودة بأحيائهم ، ورفض كل تحريض تقوم به عناصر سيئة النية (...) للإخلال بالنظام العام . وقالت الوزارة فى بيان أصدرته أنه لم يعد من الممكن السماح أكثر من ذلك بأن يكون المسجد بصفة عامة ، ويوم الجمعة بصفة خاصة ، عنواناً للقلق والحيرة .. وأكدت أن الدولة ستمارس بحزم صلاحياتها كحارس للنظام العام مهما كان اليوم أو المكان الذى يتعرض فيه النظام للتهديد .

وبالرغم من هذه الدعوة وهذا التحذير ، **فإن الاعتقالات لأعضاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ قد ازدادت ، وإيقاف صحفها قد تعددت مرات كثيرة ، ثم إن الاشتباكات الدامية قد تصاعدت وأسفرت عن قتلى « عديدين » فى أكثر من مكان على « أرض الجزائر »** .. فقد أعلن يوم ١٩٩٢/٢/٢ عن مصرع خمسة أشخاص فى اشتباكات بين قوات الأمن ومؤيدى الجبهة الإسلامية فى ١٢ ولاية جزائرية ، وتم اعتقال ١٠٩ **معظمهم من أئمة المساجد وعلماء الدين** ، وكان من بين القتلى **رضيعان** اختنقا بسبب قنابل الغاز التى استخدمها الجنود الجزائريون لتفريق المتظاهرين .. [الأهرام ١٩٩٢/٢/٣] .

الهليوكبتر تقصف ..

وتطور القمع العسكرى إلى استخدام السلطة العسكرية الجزائرية لطائرات الهليوكبتر فى قصف مؤيدى الجبهة الإسلامية للإنقاذ (!) بمدينة « باتنة » شرق الجزائر ، مما أدى إلى مصرع « ١٤ » شخصاً ، وإصابة

العشرات ، واعترف الجيش الجزائرى بالتدخل لقمع المظاهرات فى المدينة فى أثناء محاكمة الأئمة والعلماء المنتمين لجبهة الإنقاذ [الأهرام ١٩٩٢/٢/٦] ، وفى الوقت ذاته أصدرت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بياناً دعت فيه المجتمع الدولى إلى عدم التعامل مع **السلطة الجديدة فى الجزائر التى وصفتها بعدم الشرعية** . وطالب البيان بإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين وعلى رأسهم قادة جبهة الإنقاذ ، ومواصلة العملية الانتخابية التى ألغى دورها الثانى ، ورفع حالة الحصار الذى تفرضه قوات الأمن على المساجد والتوقف عن ملاحقة الأئمة .

وتواصلت الاشتباكات الدامية فى « باتنة » بين السلطة والجبهة الإسلامية ، وكان **الحصاد الدامى** ٢٠ قتيلاً ومئات الجرحى والمعتقلين ، وفى تلك المعمعة أعلن عن لقاء تم بين « **مولود حمروش** » رئيس الحكم السابق و « **محمد الصالح محمدى** » وزير الداخلية السابق من جهة و « **عباس مدنى** » زعيم الإنقاذ ونائبه « **على بلحاج** » أمام قاضى التحقيق العسكرى فى البليدة ، واستمرت هذه المواجهة من التاسعة صباح الأربعاء ١٩٩٢/٢/٥ إلى الثامنة من مساء اليوم نفسه (١٣ ساعة) ، وكان الزعيمان الإسلاميان قد رفضا المثول أمام قاضى التحقيق قبل أن يتواجها مع حمروش ومحمدى . [الحياة ١٩٩٢/٢/٧] .

الأخضر يؤكد ..

وبالرغم من تصعيد الاشتباكات الدامية ، فقد أكد وزير خارجية الجزائر « الأخضر الإبراهيمى » **أن خطر الحرب الأهلية فى الجزائر قد زال !** وكانت الأنباء تتوالى عن سقوط العديد من القتلى والجرحى فى مدن جزائرية مختلفة : العاصمة ، وباتنة ، وقسنطينة ، وتلمسان ، وعنابة ، وأكثر من سبع مدن أخرى ، من أقصى شرق البلاد إلى أقصى غربها . وذكر المسئولون وشهود العيان أن عناصر الجبهة الإسلامية للإنقاذ هاجمت قوات الشرطة والجيش بالحجارة والقنابل الحارقة ، وحاولوا إقامة الحواجز على الطرق باستخدام الحجارة وإطارات السيارات المشتعلة [الأهرام ١٩٩٢/٢/٩] .

وتسارعت الأحداث بإغلاق المقر الرئيسى للجبهة الإسلامية للإنقاذ فى العاصمة الجزائرية ، واعتقلت قوات مكافحة الشعب خمسة أشخاص كانوا

بالمقر من بينهم اثنان من أعضاء المكتب التنفيذى ، **كما أغلقت القوات مسجد الأمة** المواجه مباشرة للمقر الرئيسى للجبهة والذى كان زعماؤها يؤدون الصلاة عادة فيه .

أعقب إغلاق مقر الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، **إعلان الطوارىء** لمدة عام (!) مساء ١٩٩٢/٢/٩ (!!) تمهيداً لحل الجبهة وحظر نشاطاتها !!.

كان هذا هو الهدف والغاية .. إنه :

تحويل الجزائر إلى ثكنة عسكرية محكومة بالحديد والنار ، وبلا حرية ولا أحزاب ولا ديمقراطية .. والطوارىء عادة هى السلاح الأمضى فى يد الطغاة لمصادرة إرادة الشعوب ، وتنفيذ ما يريدون !!.

إن حالة الطوارىء فى الجزائر ــ كما قالت بعض الصحف ــ تحد من نشاط الأحزاب والنفايات وتضعها تحت رقابة الحكومة .. كما أنها تعطى صلاحيات واسعة لوزير الداخلية فى اتخاذ جميع الإجراءات الأمنية التى يراها مناسبة من تفتيش للأشخاص إلى إيقاف كل من يُعد خطراً يهدد الأمن العام . وينص قرار إعلان الطوارىء فى الجزائر على استحداث مراكز أمنية استثنائية للإيقاف دون التزام بالشروط القضائية المطبقة فى الأحوال العادية ، وكانت الأنباء قد ترددت قبل أسبوع عن إقامة مخيمات اعتقال ، وتفتح حالة الطوارىء أيضاً المجال أمام المحاكم العسكرية لتستأنف نشاطها كما فعلت فى حالة الطوارىء السابقة (بعد أحداث يونيه ١٩٩١) التى استمرت ستة شهور . [الشرق الأوسط ١٩٩٢/٢/١٠] .

تتصاعد باستمرار ..

ولاحظ المراقبون أن إعلان حالة الطوارىء فى الجزائر تحصيل حاصل ، لأن الإجراءات الاستثنائية مطبقة عملياً وتتصاعد باستمرار منذ استقالة الرئيس الشاذلى بن جديد قبل شهر من الإعلان .

وقد اتضح أن السلطة الجديدة تحاول أن تكسب الأحزاب العلمانية إلى صفها ، وذلك حين استدعت رؤساءها لمقابلة « **بوضياف** » قبل إعلان الطوارىء دون أن يحضر ممثل لجبهة الإنقاذ هذه المقابلة .. **وكأن**

السلطة تقول لرؤساء الأحزاب : لستم المعنيين بحالة الطوارىء ، وإنما المقصود هو الجبهة الإسلامية التى ينتظرها الذبح بطريقة رسمية !.

ولكن فيما يبدو فإن العديد من رؤساء الأحزاب ، بل رجالات السلطة بدوا فى حالة من التشاؤم ، بالرغم مما أحرزته السلطة من انتصار بتجميد عملى للدستور ، **وإعطاء القانون إجازة مفتوحة** ، وحل جبهة الإنقاذ على أرض الواقع من خـلال اعتقال معظم قياداتها وعناصرها الفعالة .. وسر هذا التشاؤم أن **القدرة على ضبط الشارع الجزائرى لم تعد ممكنة** بعد اعتقال قيادات الجبهة المؤثرة والتى كان يمكن أن **تلعب دوراً مهماً** فى التهدئة ومنع التصادم !!.

وساطـــة ..

بيد أن الأنباء ذكرت معلومات حول محاولة من عناصر الصف الثانى فى « جبهة الإنقاذ » المعروفين باعتدالهم ، لتوسيط الشيخ « **محفوظ نحناح** » زعيم حركة حماس (الإخوان المسلمون) بين الإنقاذ والسلطة لإيجاد مخرج للأحداث التى تعيشها الجزائر ، ولا يستبعد المراقبون أن تكون الاقتراحات التى وجهها نحناح قبل يومين للسلطة والإنقاذ معاً ، مما يتماشى مع سياق الوساطة ، وأهم ما جاء فى هذه الاقتراحات حث جبهة الإنقاذ على التعهد بإبعاد السياسة عن المساجد ، ومطالبة السلطة بتحديد موعد إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية ، والشروع فوراً فى الحوار السياسى

[الشرق الأوسط ١٩٩٢/١٢/١٠] .

ولكن السلطة الجديدة فيما يبدو مصرة على مواصلة خطتها بتحويل البلاد إلى الحكم الديكتاتورى العسكرى الكامل ، وتصفية جبهة الإنقاذ الإسلامية رسمياً وعملياً ، ولذا فإن السلطة العسكرية أتبعت قرار إعلان الطوارىء بالقرار الذى كان متوقعاً وهو حل جبهة الإنقاذ الإسلامية وحرمانها من ممارسة أى نشاط سياسى أو إسلامى ، وصعدت السلطة مع قرار إجراءات القمع الدامية مما جعل سرعة نهر الدم أو النزيف تزداد بمعدل أكبر من ذى قبل .

قوات وحشية ..

وفى أول رد فعل رسمى من جانب الجبهة الإسلامية للإنقاذ على قرارى « الطوارىء والحل » ، أصدرت الجبهة بياناً يوم ١٩٩٢/٢/١٠ ، أعلنت فيه تحديها للحكومة الجزائرية ، وطالبت الجزائريين بمقاومة حالة الطوارىء ، وتكثيف جهودهم لإقامة الدولة الإسلامية فى الجزائر ، كما طالبتهم بعدم الاستسلام ، وأكدت أن الحكومة التى تدعمها قوات وحشية سوف تنهار ، وأن المسألة الإسلامية سوف تنتصر فى النهاية مهما كانت التضحيات وطالب البيان الجزائريين بمقاومة ما وصفه **بالقرصنة السياسية التى تتبعها الحكومة الجزائرية** . وقد وصفت الجبهة قرار حلها بأنها فعالة وأن الجبهة ليست جهازاً يمكن تدميره بإغلاق مقارها واعتقال أعضائها ، وقالت : **إن الجبهة تمثل ضميراً راسخاً فى قلب الشعب الجزائرى** . وقال بيان الجبهة الذى وقعه « **عبد الرازق رحام** » إن المجلس الحاكم فقد طريقه نحو الاستقرار والثقة والشرعية ، واختار **نموذج شيلى** لحل الأزمة السياسية ، **وطالبت جبهة الإنقاذ فى بيانها الجزائريين بعدم الانصياع للإحباط أو العنف ، وطالبتهم أيضاً بالاستمرار فى مطالبهم بحقوقهم وقالت إن الجبهة ستستمر فى توجيه مسيرة المواطنين نحو الجهاد السياسى .**

ألقت باللوم ..

أما الأحزاب الأخرى فقد كان رد فعلها رافضاً للطوارىء ، ورافضاً لحل جبهة الإنقاذ ، وألقت الأحزاب باللوم على السلطة لأن ذلك لن يحل مشكلات الجزائر الاقتصادية والاجتماعية أو الشرعية .

فقد قال **حسين آية أحمد** الأمين العام لجبهة القوى الاشتراكية الجزائرية أن إيقاف المسار الديمقراطى سوف يفتح الطريق أمام مسلسل المواجهة والقمع ، وأشار إلى أن إلغاء الانتخابات هو سبب محنة البلاد الراهنة ، وأكد أن الطوارئ لن تحل مشكلات الجزائر ، وأعرب عن معارضته للإجراءات التعسفية وقال إن قرار السلطة بحل حزب لن يحل المشكلات الاقتصادية أو الاجتماعية أو الشرعية .

أما الشيخ « **محفوظ نحناح** » زعيم « **حماس** » فقد وصف الوضع الحالى بأنه نتيجة حتمية لغياب الحوار بين جميع الأطراف الفاعلة واختلال التوازن بين القوى الجزائرية . كما وصف قرار حل جبهة الإنقاذ بأنه لا يشرف المسار الديمقراطى فى الجزائر ويعطى صورة سيئة ، حتى لبعض الجيران ، ودعا إلى رفع حالة الطوارىء واستبدالها بالحوار من أجل بناء جزائر مستقلة .

وقال الشيخ « **عبد الله جاب الله** » رئيس حركة « النهضة الإسلامية » فى الجزائر : إن إجراءات تكميم الأفواه ومصادرة الحريات لا تلد سوى الفوضى ولا تورث سوى الأزمات ، وأوضح « **جاب الله** » فى تصريحه لراديو الجزائر أن النتيجة التى انتهت إليها الأوضاع فى الجزائر هى خلاصة تراكمات غياب الحوار المسئول القائم على المسئولية المتبادلة بين الأفراد والسلطة فى ظل قانون يحمى الحريات السياسية من تعسف السلطة وتجاوزات الأحزاب .

تمثـــل فقط ..

أما رئيس مجلس الدولة « **محمد بوضياف** » ، فقد حاول أن يسوغ إجراءات الطوارىء والقمع وحل جبهة الإنقاذ ، فألقى خطاباً بتاريخ ١٩٩٢/٢/١٠ أذاعه التليفزيون الجزائرى قال فيه : إن حالة الطوارىء التى أعلنت فى الجزائر سلاح ضد جبهة الإنقاذ الإسلامية التى حملها مسئولية أحداث العنف التى شهدتها الدولة ، وأسفرت عن مصرع خمسين شخصاً وإصابة العشرات فى مصادمات دامية بين قوات الأمن وأنصار جبهة الإنقاذ .

وقال « **بوضياف** » : إن حالة الطوارىء تهدف إلى محاربة (...) أولئك الذين يحاولون زعزعة الاستقرار فى البلاد ، وأضاف أن أنصار جبهة الإنقاذ ليسوا أهل حوار (...) **وإننى عندما مددت يدى إليهم أرسلوا فقط**

رسالة تهديد (؟؟) [1] **، وقال إن الجبهة تمثل فقط ثلاثة ملايين شخص ، وهناك عشرة ملايين آخرون ضدها (؟؟) ، واتهم بوضياف جبهة الإنقاذ بأنها تريد « تجويع الشعب » للفوز بالسلطة ، وأنها تحاول اختطاف الإسلام (؟؟) والمساجد .. ثم استطرد يقول : « إن الإسلام لا يتفق مع التطرف » (؟!) !**

ماذا يخبىء الغـد ؟..

وتستمر مع ذلك كله مسيرة « النهر الدامى » الذى صنعته الأثرة والديكتاتورية ، وعدم القبول بالمشاركة الإسلامية فى اللعبة السياسية وفقاً للديمقراطية وإرادة الشعب المسلم .. ولا أحد يدرى ـ بعد كتابة هذه السطور ـ ماذا يخبىء الغد من أحداث وأنباء مما يجعلنا نشفق على شعبنا الشقيق فى الجزائر ، وندعو الله أن يجنبه الشرور والمحن ، وبخاصة أن وكالات الأنباء لا تكف برقياتها عن توزيع الأخبار التى تحمل رائحة الدم والرصاص ، مما ينذر بالحرب الأهلية [الشاملة] التى ينتظرها « **السيد الصليبى** » على أحر من الجمر ! ولا حول ولا قوة إلا بالله .

* * *

---

(١) الواقع أن « بوضياف » هو الذى رفض الحوار مع جبهة الإنقاذ ، ولم يقبل وساطة معها ، وبالطبع ، فإن حديثه هذا يثير من الضحك أكثر مما يبعث على البكاء ، لأن المعروف عن « بوضياف » أنه اشتراكى ، وقد أسس حزباً فى الستينات يتبنى الاتجاهات الاشتراكية (المتطرفة) ـ أى الشيوعية ، ولا أحد يدرى مصدر خوفه على الإسلام من أن تختطفه جبهة الإنقاذ ، وهو الذى لم يبد تعاطفه مع المشروع الإسلامى أبداً !.

الفصل الثالث

الجريمة فى عيونهم !

« ردود الفعل فى الدول العربية والغربية وأميركا على إجهاض التجربة الديمقراطية فى الجزائر المسلمة »

تمهيد

الحكومات . . والشعوب

تونس : التأهب والدعم

المغرب : إثارة القلق !

الغرب وأميركا . . أو السيد الصليبى

فرنسا : العمل لإجهاض الديمقراطية

أميركا : اتصال مفيد باللاعبين المهمين

تمهيـــد

بعد أن تمت الجريمة التى اقترفتها قوى الشر العالمية والمحلية ، بوأد التجربة الديمقراطية الحقيقية الأولى فى الجزائر المسلمة ، بل فى العالم العربى ، فإن من المفيد أن نتابع طبيعة الحدث الجزائرى فى عيون العرب والغرب معاً .. ذلك أن الحدث ليس مقصوراً على البلد الذى جرى فيه وهو « الجزائر » ، وليس محصوراً فى حدود العالم العربى والإسلامى الذى تنتمى إليه الجزائر ، فالجزائر جزء من هذا العالم المتشوق لنجاح التجربة ، والآمل فى تطبيقها على كل جزء من أجزائه بحكم أنه محروم منذ زمان طويل من ممارسة حقه فى التعبير وحرية الاختيار والمشاركة فى مصيره .. كذلك ، فإن الحدث لم يكن مقصوراً على حدود العالم العربى والإسلامى ، لأن ما يجرى فى هذا العالم مربوط رغماً عنه بالعالم الأكبر ، وبخاصة أوربا وأميركا التى [يعنيها دائماً] ما يحدث فى المنطقة بحكم « حساسيتها » الاستراتيجية والاقتصادية ، فضلاً عن كونها ـ أى المنطقة ـ مصدر القلق الدائم للغرب لأنها بلاد الإسلام الذى يزعج الغرب ويمثل مصدر خطر عليه [هكذا يتصور !] ، **ثم إن الحروب الصليبية لم تنته منذ أعلن « بطرس الحافى » فى « سانت مونت كلير » وهو يحث جموع الصليبيين إلى التوجه نحو بيت المقدس : إنها إرادة الله !.**

الجريمة التى تمت فى الجزائر المسلمة تتجاوز حدود الجزائر إلى حدود العالم الأكبر ، وتنعكس نتائجها وآثارها على الجميع .. وهذا هو ما سنعرفه فى صفحات هذا الفصل .

سوف نلاحظ تطابقاً كبيراً بين رد الفعل العربى والغربى ـ بما فيه أميركا ـ إلى حد يمكن معه القول : إن رؤية حكومات العالم العربى والإسلامى كانت صدى لما يراه الغرب بل كذلك بالفعل .. وإذا كانت الشعوب العربية قد حلمت بشىء من الإنصاف الغربى لقضاياها وآمالها بعد حرب الخليج **فإن هذا الحلم قد « تبدد » تماماً حينما لم تجد شعوب العرب**

والمسلمين إلا الإحباط والخداع والجريمة الفاجرة ، التى لم تخافت ولم تستح ولم تضع ورقة التوت !!.

والسؤال الذى يَرِدُ على الأذهـان الآن : **إلى متى يستمر عصر الانقلابات العسكرية فى العالم العربى حلًّا لمواجهة المشروع الإسلامى ووأداً له ؟ وإلى متى تظل النخبة العسكرية أداة فى يد الطغاة المحليين والدوليين لقمع الشعوب الإسلامية ، وتحطيم إرادتها ، ووقف نموها ، ومصادرة حريتها ، وإدخالها فى دوامة الحياة الاستثنائية وقوانين الطوارىء ، وحرمانها من أبسط حقوق الإنسان !.**

ثم إلى متى تستمر الحملات الصليبية السياسية والاقتصادية ، والعسكرية أحياناً ، ضد الشعوب الإسلامية ؟ وإلى متى تظل المساندة الصليبية للحكومات الإسلامية الديكتاتورية التى يقودها العسكر غالباً . بالرغم من الإلحاح الدعائى الصليبى على ما يسمى بحقوق الإنسان والقانون الدولى والحرية .. إلخ ؟.

ثم هل هى صخرة « سيزيف » ، مكتوب على الشعوب العربية والإسلامية أن تحملها إلى قمة الجبل فتدحرج مرة أخرى إلى سفحه ، وتظل تلك الشعوب ترفع الصخرة والشياطين تلقيها إلى القاع فى تكرار لا نهاية له ؟.

بالرغم من اليأس الأسود والإحباط القاتل والأفق الملبد بالغيوم ، **فإن الأمل معقود على عقلاء الأمة ، ليتفقوا على منهج يضع كل مواطن فى مكانه المناسب على أسس « الحرية والشورى ، والعدل ، والأخلاق » أو ما يسمى حقوق الإنسان .**

إن التبعية للغرب والتمسك بأهدابه فى المجال السياسى ليس حلاً ، ولن يؤتى ثماراً طيبة لأن التبعية السياسية هنا تأييد لطرف ظالم ومتعصب لا يعرف إلا مصالحه .. **والذى نريده من الغرب هو عناصر البناء الحضارى المتمثلة فى العلم والنظم والإدارة أو ما شاكلها والمتمثلة أيضاً فى الزراعة والصناعة والإنتاج .. أما الاكتفاء المزرى بدور « التابع الأمين » سياسياً ، فهى مسألة تحط من أقدارنا ، وتلغى شخصيتنا بعد**

إلغاء استقلالنا ، وتجعلنا نبرأ من ديننا « الذى هو عصمة أمرنا » وتلك ــ والعياذ بالله ــ خيبة ما بعدها خيبة ، وندامة يوصلنا إليها « السيد الصليبى » بتعصبه وعجرفته بل و « بلطجته » فى كثير من الأحيان ..

بقى أن أشير إلى أننى فى هذا الفصل لم أتحدث عن **الموقف اليهودى** فى فلسطين المحتلة . لسبب واحد ، وهو أن مصادرة « الديمقراطية » فى العالم العربى طوال الأربعين عاماً الماضية حققت « الوجود » اليهودى ــ أمراً واقعاً ــ على أرض المقدسات والأنبياء ، ومكنت له ، وجعلت له أنياباً ذرية ونووية وهيدروجينية وكيماوية ومهاجرين يفدون من شتى بقاع الأرض .. حتى بقايا « اليهود » فى « اليمن السعيد » عرفوا جيداً طريقهم إلى « أورشليم » !.

ولهذا ، **كان اليهود أكثر الناس سعادة فى الأرض بوأد التجربة الديمقراطية** فى الجزائر ، وكانوا أكثر الناس شراسة عبر إعلامهم : صحافة وإذاعة وتليفزيون وغيرها فى الحملة على جبهة الإنقاذ الإسلامية ، والحركة الإسلامية كلها ، ووصف الإسلاميين بأحط النعوت وأقبح الصفات التى هى فى الحقيقة من خصائص الشخصية اليهودية وسلوكها فى الماضى وعبر التاريخ .. وحتى الآن .. وإلى أن يشاء الله .. وإذا كان الإرهابى اليهودى « **إسحاق شامير** » زعيمهم فى فلسطين المحتلة ، قد عاير العرب فى مؤتمر مدريد (أكتوبر ١٩٩١) بأنهم لا يؤمنون بالديمقراطية ولا يمارسونها ، وطلب منهم أن يكفوا عن استخدام لفظة « الجهاد » ، فقد كان يعرف **جيداً أن بقاء العرب بلا ديمقراطية هو سبب بقائه (!!!) .. أما لفظة « الجهاد »** التى تزعجه حقاً ، فقد كفاه بعض قادتنا مؤونة إزعاجها ، وعدها كلمة « عنترية » !.

وعلى كل .. فيكفى أن نشير إلى أن الصحف اليهودية فى فلسطين المحتلة قد قالت إن انتصار جبهة الإنقاذ الإسلامية يشكل تهديداً للأنظمة العربية . وقالت « **ها آرتس** » إن نتائج الانتخابات تؤكد للحكام العرب فى شمال إفريقيا أن **عليهم أن يتمهلوا فى إقامة الديمقراطية إذا كانوا يرغبون حقاً فى عدم مواجهة مثل هذا الموقف فى بلادهم** .. بل إن الصحيفة

حذرت من « **مجزرة نووية** » فى الشرق الأوسط **إذا وصلت الجبهة الإسلامية إلى الحكم !!** مشيرة إلى أن السلاح النووى الذى يقال إن الجزائر تعمل على تطويره قد يقع فى أيدى « **ألد أعدائنا الذين يرون فى تدمير إسرائيل هدفاً سلمياً** » !!.

والموقف اليهودى لا يحتاج إلى تعليق ولا إلى مناقشة ، لأنه معروف لأولى الألباب فى أمتنا الإسلامية ، ولكن الذى يعنينا هو أن نستفيد من سلوك اليهود مع بعضهم البعض ، ومن سلوك الغربيين والأميريكيين مع بعضهم البعض ، **فهم حريصون على دمائهم وعلى كرامتهم وعلى هويتهم** ، وما أحرانا أن نكون مثلهم فى هذا السياق ، **لأن ديننا الحنيف قد دعانا إلى الحفاظ على الدماء والكرامة والهوية** .. ولا أعتقد أن ذلك يتم بدون « **ديمقراطية** » **أو** « **شورى** » **أو** « **شوراقراطية** » كما يسميها الشيخ « **محفوظ نحناح** » زعيم حركة « حماس » الإسلامية فى الجزائر .. فبدون الحوار والتفاهم بين من يحكم ومن يُحكم ، فلا أمل فى المستقبل ، لأن الحاضر ممتلىء بالأحزان والآلام والقهر والمظالم والأسى والدموع !.

فهل نتحاور بالكلام بدلاً من الدماء ؟ وهل نجنب الجميع خسائر لا حد لها ؟ .

يا ليت !!.

* * *

الحكومات .. والشعوب

كان رد الفعل الذى جرى بالنسبة للدور الأول فى الانتخابات التشريعية الجزائرية مدهشاً ومثيراً ، بالنسبة للشعوب العربية والإسلامية وحكوماتها على السواء .. مع الفارق بين الدهش والإثارة لدى كل من الطرفين .. وإن كان هناك عامل مشترك هو المفاجأة المذهلة بسبب النسبة التى حصلت عليها جبهة الإنقاذ الإسلامية وأحرزت بها نجاحاً ساحقاً جمع أغلبية المقاعد ، وأيضاً الهزيمة الساحقة التى مُنيت بها جبهة التحرير الوطنى (الحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً) لدرجة أنها جاءت فى مؤخرة الأحزاب الثلاثة التى نجحت فى الانتخابات ، وكان عدد المقاعد التى حصلت عليها ضئيلاً مقارناً بما حصلت عليه جبهة الإنقاذ (١٨٨ ـ ١٦) ! .

الدهش أو الإثارة بالنسبة للشعوب العربية والإسلامية كان نابعاً من حصول حزب إسلامى على الأغلبية الساحقة لأول مرة ، ويمضى فى طريقه إلى تسلم السلطة .. كيف سمح له النظام ؟ وهل تستمر المسيرة حتى يتحقق الأمل بقيام حكومة إسلامية « سُنِّية » تلتزم بالمنهج الإسلامى فى إطار النظام الديمقراطى ؟ .

دهشة الشعوب العربية والإسلامية كانت معلقة بالفرح والتوجس .. الفرح بلا حدود على وجود الإسلام بين شعب الجزائر الذى ظلت فرنسا طيلة ثلاثين ومائة عام تحاربه وتستأصله وتقطع لسانه (اللغة العربية) وتفرض عليه الفرنسية فى التعليم والتفكير والتخاطب ، وجاء العسكر بعد فرنسا ، فواصلوا المسيرة الفرنسية بجنسية « جزائرية » وأحلوا الاشتراكية محل الإسلام ، ونقلوا عن الاتحاد السوفياتى ويوغوسلافيا كل سلبيات الشيوعية وسيئاتها ، دون أن ينقلوا منها إيجابية واحدة ، مما أعطى انطباعاً خاطئاً بأن الشعب الجزائرى على مسافة بعيدة جداً من إسلامه ، ولكن الانتخابات قالت بصوت واضح لا يتلعثم ولا يغمغم : إن الأغلبية الساحقة مع « الإسلام » سواء مثلته جبهة الإنقاذ أو حماس أو غيرها (الأحزاب الإسلامية نالت أغلبية الأصوات وإن لم يفز بعضها بحكم قانون الانتخابات) .

تزيَّن بالديكورات ..

أما التوجس لدى الشعوب العربية والإسلامية ، فقد كان قائماً على أرضية الواقع التى تقول بأن الحكم الشمولى وإن تَزيَّن بالديكورات الديمقراطية أحياناً ، فإنه لن يسمح أبداً بصعود الجبهة الإسلامية للإنقاذ أو أى حزب إسلامى إلى سدة الحكم ، إن لم يكن بإرادته فبإرادة « **السيد الصليبى** » الذى سمى الإسلام « تطرفاً » وسمى المسلمين « متطرفين » !

ومن هنا كان القلق الذى يملأ النفوس والقلوب ، والتوجس الذى يسكن المشاعر والعواطف من إخفـاق التجربة الديمقراطية فى الجزائر ، وإن بقى ـ للحقيقة والإنصاف ـ خيط من « أمل » كان « مربوطاً » بشخص الرئيس « **الشاذلى بن جديد** » وبالطبع فقد انقطع خيط الأمل مع ذهاب الرئيس وإرغامه على الاستقالة .

أطاح بالرئيس ..

على كل فقد انقلب الفرح والتوجس ، فى نهاية الأمر إلى إحساس عام بالإحباط والقهر والغضب ، بعد تطور الأمور إلى الانقلاب العسكرى المقنع الذى أطاح بالرئيس ، وألغى الانتخابات ، وأعلن حالة الطوارىء ، وحل جبهة الإنقاذ الإسلامية ، وألقى القبض على المئات ، وسفح دماء العشرات ، **وجعل البلاد تعيش الديكتاتورية الفاجرة مرة أخرى ، بكل غلظتها وفحشها ووحشيتها وضراوتها ودمويتها !.**

لقد عاش الشارع العربى والإسلامى أياماً كئيبة وحزينة ، جعلت الشعوب العربية والإسلامية توقن أنها لا تواجه مجرد مجموعة من العسكر الطغاة ، بل تتأكد أنها **تواجه استعباداً صليبياً صارخاً أسود القلب ، بشع الروح ، حاقد الفكر ، موتور النفس ، لا يعبأ بقيم ، ولا يرضخ لحق ، ولا يعرف « العدل » عندما يكون الطرف الثانى : « مسلماً » .. أو « الإسلام »** .

صار الجمهور العربى والإسلامى **يؤمن إيماناً راسخاً بأن « السيد الصليبى » ممعن فى صليبيته ، سادر فى تعصبه ، مستمر فى توحشه ، طالما**

كان المسلمون فى مواجهته ، أو أصحاب حق لديه ، أو يريدون أن يعيشوا أحراراً مستقلين مثل غيرهم من البشر !.

كان « السيد الصليبى » يهيج ويقوم ولا يقعد ، عندما لا تطبق الديمقراطية فى بقاع الأرض المختلفة ــ ولكنه ، بالنسبة لأرض الإسلام ، **يقاوم الديمقراطية إذا جاءت بحزب إسلامى أو اتجاه إسلامى .. أو تسامح إسلامى !.**

المنتصر مهزوماً ..

وقد رأى المسلمون « السيد الصليبى » ــ فى رائعة النهار ــ يستخدم صبيانه من الطغاة المحليين لوأد إرادة الشعب الجزائرى المسلم ، ويحول المنتصر إلى مهزوم ، والحق إلى باطل ، بل يتمادى إلى أبعد من ذلك ويفرض الطوارىء ، ويمنع الحرية ، ويحرم الشعب من « التعبير » عن ذاته ! بل هو يستحل دمه !.

وبقدر ما انتهى « الدهش والإثارة » إلى إحباط وقهر وغضب لدى الشعوب المسلمة ، ومن بينها الشعب الجزائرى بالطبع ، فقد انتهى الدهش والإثارة بالنسبة للحكومات المعنية **إلى ارتياح والتقاط أنفاس واستعداد للمزيد من قمع الحركة الإسلامية .**

العــــدوى ..

لقد كان الدهش أو الإثارة بالنسبة لمعظم الحكومات العربية والإسلامية المتاخمة للجزائر مغلفاً بالوجوم والذعر ــ على تفاوت ــ لفوز جبهة الإنقاذ الإسلامية الساحق ، فقد خشيت من انتقال الحالة الجزارية إلى أرض أخرى ، على أساس أن الديمقراطية مُعْدِيَةٌ ، وأن الشعوب العربية والإسلامية لن تقبل بأقل من الحالة الجزائرية فى حالة نجاح تجربتها الديمقراطية .. ومن ثم كانت ردود الفعل **تدور فى إطار تأمين البيت ــ كل فى بلده ــ خوفاً من انتشار العدوى ، ووقاية من مضاعفاتها أو الإصابة بها .**

كانت الحكومات القريبة أو المتاخمة للجزائر أكثر اهتماماً بالمسألة الجزائرية لتشابه الظروف والأحوال .. أما بقية الحكومات ، فقد كانت أقل

اهتماماً من الحكومات المتاخمة ، ولكنها جميعاً شعرت أنها معنية بالأمر ولو فى المستقبل !.

ارتياح .. وتأييد !!.

الحكومات البعيدة اتخذت مواقف أقرب إلى الصمت وتجاهل الحدث ، وإن كانت تخفى ارتياحاً عميقاً ، وربما شماتة عظيمة فى الجبهة الإسلامية للإنقاذ وما جرى لها ، وعندها الأسباب والمبررات !.

أما الحكومات المتاخمة والقريبة ، فقد عبرت صراحة عن تأييد السلطة الجديدة فى الجزائر ، وهاجمت جبهة الإنقاذ الإسلامية بل الحركة الإسلامية ، ومن هذه الحكومات من « استنفر » قواته على الحدود ، ومنها من هدد الجماعات الإسلامية فى بلاده واعتقل بعض الأشخاص ، ومنها من فتح مجالات الإعلام على مصراعيها أمام الكتاب والمتحدثين من الاتجاهات الشيوعية والعلمانية والناصرية والكافرة لهجاء الإسلام والمسلمين بقوة وفظاظة غير مسبوقين تحت دعوى أن نجاح الإسلاميين يعنى « **الحكم الدينى** » والعودة إلى ما يسمى القرون الوسطى !.

صمت .. وحـــذر ..

من ناحية أخرى فإن موقف العالم الغربى أو « **السيد الصليبى** » سواء فى فرنسا أو أميركا أو بريطانيا أو غيرها اتسم بالخبث ، والدهاء ، فقد التزم الجميع فى البداية الصمت الحذر ، مع المتابعة التى لا تفتر ولا تهمد ، حتى تم المراد بإجهاض التجربة وإزاحة الرئيس المشتبه بدينه ، وإقامة سلطة جديدة يحركها العسكر الجزائريون ، وتضمن بقاء « **حزب فرنسا** » قائماً فى الجزائر إلى أمد لا يعلمه إلا الله !.

وفيما يلى سنعرض لصدى الحدث الجزائرى على المستوى العربى والصعيد العالمى بإيجاز غير مخل ، لنرى طبيعة رد الفعل لدى كل طرف ، ونبدأ أولاً برد الفعل الشعبى والحكومى الذى كان معبأ بالفرح والبهجة لانتصار جبهة الإنقاذ الإسلامية ، ثم حل محل الفرح إحباط وغضب وألم وحزن كظيم !.

ترحيب .. وتوجس ..

كان رجل الشارع فى بلاد المسلمين على امتدادها من **المحيط الأطلنطى** حتى أعماق الجمهوريات الإسلامية فى آسيا **يعيش على أمل انتصار الإسلام** فى الجزائر ، وكان يترقب الحدث باهتمام ، وكيانه **يشتعل بالتوجس ، مما** جرى ويجرى من جانب « أعداء الحرية » و **« غلاظ الأكباد » الذين** آثروا إرضاء **« السيد الصليبى »** على تنفيذ إرادة الشعب !.

وقد عبرت الحركات الإسلامية فى العالم العربى عن ترحيبها بانتصار جبهة الإنقاذ ، وقد نقلت وكالات الأنباء عمن سمتهم **« الأصوليين » فى** الأردن **أنهم يشعرون** بسعادة غامرة لنجاح **الإنقاذ ، وأوردت ما قاله** الشيخ **« إبراهيم المسعود الخريسات »** المتحدث باسم كتلة الإخوان المسلمين فى البرلمان الأردنى تعليقاً على فوز الإسلاميين فى الجزائر .. **« هذه فرصة للإسلاميين أن تفوز « الجبهة » بهذا الفوز الساحق ، وأضاف** قوله : **« نحن لاشك فرحون جداً ، نرحب كل الترحيب (...) بهذه النتيجة ، لأنها تعبر عن آمال الشعب الجزائرى المسلم ، لتؤكد أن هذا الشعب يلتف حول من يقوده للإسلام »** .

أما الناطق الرسمى باسم جماعة الإخوان المسلمين فى الأردن **« زياد أبو غنيمة »** فقد رحب بفوز جبهة الإنقاذ ، وقال فى حديث لصحيفة « الشرق الأوسط » [١٩٩١/١٢/٢٩] : **« إن فوز جبهة الإنقاذ الإسلامية فى الجزائر نصر للإسلام ونصر للجزائر وشعبها ، الذى اختار طريق الإسلام هوية عقائدية وحضارية وسياسية »** .

وقال متحدث باسم حركة **« الجهاد المقدس ــ بيت المقدس »** المؤيد للعراق ، ومقرها عمان : **« نهنىء ونبارك لإخواننا وحلفائنا فى الجبهة لفوزهم الساحق الذى هو فوز لكل المسلمين »** .

جــدار برلين ..

ورحبت الجالية الإسلامية فى مرسيليا (فرنسا) بفوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، ولم يسجل فى الشوارع أى مظاهر عامة للفرح ، وعلق إمام مسجد مرسيليا **« الحاج عليلى »** قائلاً : « لا مجال للاحتفال ، لأن هذا

الفوز ليس فوز الثأر ، ولا فوز الكراهية ، ولا فوز الدين ، بل فوز شعب يعود إلى الأصول التى حُرم منها منذ قرون » وأضاف عليلى : « بالنسبة إلى الجزائر ، **فإن ذلك أشبه بجدار برلين الذى سقط معتبراً أن الجزائريين عبروا عن رأيهم بحضارة وبهدوء** » [صحف ١٩٩١/١٢/٢٩] .

وفى مصر واليمن والسودان والمغرب أعربت الحركات الإسلامية عن ترحيبها وابتهاجها بفوز الإنقاذ ، وعدته دليلاً على حيوية الإسلام فى مواجهة عمليات التغريب وتذويب الهوية الإسلامية .

قد أشـــادوا ..

وقد رحب الإخوان المسلمون فى مصر بالانتصار « الكبير » الذى حققته الجبهة الإسلامية ، ورأوا أنه يجب **على الحكام أن يفهموا جيداً درس التغيير السلمى فى الجزائر** ، وأشاد الأستاذ « **مأمون الهضيبى** » أحد قادة الإخوان فى مصر بموقف الرئيس « الشاذلى بن جديد » الذى أجرى الانتخابات بنزاهة وحرية للمرة الثانية [1] [الحياة ١٩٩٢/١/١] .

وبجانب ذلك فإن العديد من الكتاب بالرغم من عدم تعاطفهم مع جبهة الإنقـاذ الإسلامية قد أشادوا بالانتخابات وفوز الإنقاذ ، وطالبوا بتمكينها من السلطة ، لأن هذه هى الأصول الديمقراطية.
[راجع مثلاً مقال جورج سمعان (الحياة) ١٩٩٢/١/١]

وعلى المستوى الرسمى ، فقد بدا **أن السودان وإيران** وحدهما من الحكومات العربية والإسلامية هما اللذان أيدا فوز جبهة الإنقاذ ، وفى طهران أيدت أكثرية النواب الإيرانيين تقدم الجبهة الإسلامية للإنقاذ فى الانتخابات ، وشدد النواب فى رسالة وقعها ١٧٠ نائباً من أصل ٢٧٠ نائباً يضمهم المجلس على الدعم الكامل للشعب الجزائرى ، وقد عدت الصحف الإيرانية تقدم جبهة الإنقاذ تحولاً فى تاريخ الشعوب الإسلامية فى القارة الإفريقية . وقالت صحيفة « **جمهورى إسلامى** » : « الجزائر تقف على أبواب تطور » وقالت صحيفة « **أبرار** » إن انتصار الجبهة الإسلامية

---

(١) يقصد بالمرة الأولى انتخابات البلديات التى تمت فى منتصف ١٩٩٠ ، وفازت فيها الحركة الإسلامية الجزائرية بأغلب مقاعد المجالس البلدية فى المدن والولايات (المحافظات) بالجزائر .

للإنقاذ « سيكون له انعكاس على العلاقات الدولية خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتى » ، وعدت صحيفة « **طهران تايمز** » انتصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ « حدثاً يحمل معنى استثنائياً » [الشرق الأوسط ١٩٩١/١٢/٣٠] .

وكانت إيران والسودان والحركات الإسلامية هى القوى التى عبرت علنـا عن رفضها وسخطها وغضبها على ما جرى فى الجزائر من انقلاب عسكرى تمثل فى إقالة الرئيس « **الشاذلى بن جديد** » ، أو إرغامه على الاستقالة ، وإجهاض التجربة الديمقراطية ، وفرض الأحكام العرفية .. وكان أول رد فعل لإيران من خلال ما نقلته وكالات الأنباء هو تحذيرها من أن الشعب الجزائرى لن يسمح لفترة طويلة بحكم يسانده الجيش فى الحيلولة دون تولى الإسلاميين السلطة فى الجزائر ، وأوردت وكالات الأنباء يوم ١٩٩٢/١/١٣ تصريحاً هاماً للنائب الأول للرئيس الإيرانى « **حسن حبيبى** » قال فيه : إن إيران تتابع عن قرب التطورات فى الجزائر وأشار إلى أن سياسة إيران تستند إلى عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى .. وعلى صعيد آخر فقد هاجمت « **وسائل الإعلام الإيرانية** » الرئيس « **الشاذلى بن جديد** » **بشدة ، وقالت إنه تنحى عن الرياسة لإيجاد أزمة وإلغاء الجولة الثانية للانتخابات التى كان متوقعاً أن تؤكد سيطرة « الإنقاذ » على البرلمان** .

ويلاحظ أن تأييد إيران للإنقاذ الإسلامية ، قد ترتبت **عليه أزمة دبلوماسية بين الجزائر وإيران** ، حيث قامت الأولى باستدعاء سفيرها فى طهران ، ومع أن إيران لم تعط هذه المسألة اهتماماً كبيراً ، **فقد ظلت وسائل إعلامها تواصل انتقاداتها للجيش الجزائرى واستيلائه على السلطة** .

حتى تنبثـــق ..

وأصدرت الحركة الإسلامية فى الأردن بتاريخ ١٩٩٢/١/٢٣ بياناً وقعه ٤١ نائباً من مجموع ٨٠ (عدد أعضاء مجلس النواب الأردنى) طالبت فيه المجلس الأعلى للدولة فى الجزائر باحترام إرادة الشعب الجزائرى وإكمال إجراءات الانتخابات البرلمانية ، حتى تنبثق من المجلس بكل أعضائه الحكومة

التى يرتضيها الشعب الجزائرى بإرادته الحرة النزيهة ، وأكد بيان الحركة الإسلامية فى الأردن وقوف مجلس النواب الأردنى إلى جانب الشعب الجزائرى المجاهد واحترام رغبته الحرة والديمقراطية ، لأن الجزائر العربية المسلمة رصيد للأمة العربية الإسلامية ونصرة قضاياها المصيرية بعيداً عن الهيمنة الاستعمارية والتدخلات الأجنبية .

باتت تتلمظ ..

ولوحظ أن « جبهة الإنقاذ الإسلامية » قد تأثرت فيما يبدو بنصائح إسلامية من الخارج كى لا تصعد مواجهتها للسلطة العسكرية التى باتت تتلمظ لسحق الجبهة وقياداتها بلا رحمة ، وإن كانت الحركات الإسلامية بصفة عامة قد أعربت عن خيبة أملها الشديدة لما جرى فى الجزائر ، وتعاطفها العميق مع جبهة الإنقاذ .

وقد ظهرت مقالات قليلة فى الصحف العربية تدافع عن حق الإسلاميين فى تولى السلطة عن طريق الديمقراطية ، وقد بدت هذه المقالات نقطة فى بحر زاخر بالكراهية والشماتة ، ورفض تولى « الإنقاذ » الحكم ، وكان من أطرف المقالات المؤيدة للإسلاميين ، والساخرة مما جرى لهم على أيدى السلطة الجديدة ما كتبه « **أحمد بهجت** » فى « الأهرام » على مدى أيام فى عموده اليومى يسخر من المتحاملين على جبهة « الإنقاذ » ومن موقف الغرب الذى ينادى بالديمقراطية ويحاربها عندما تأتى بالإسلاميين تحت عنوان « **البعبع** » كتب أحمد بهجت يقول :

> **« لم تكد جبهة الإنقاذ تفوز هذا الفوز الكاسح فى الانتخابات.، حتى « قامت الدنيا ووقفت على أطراف أصابعها » ولم تجلس حتى الآن ، وبدأت التعليقات والتحليلات والتهديدات والمظاهرات ، وخيل إلى وأنا أتابع الموضوع أن بعبعاً قد ظهر فى الجزائر .. والبعبع شبح كانوا يخوفوننا به ونحن أطفال ـ إذا لم تأكل طعامك فسوف يأكلك البعبع .**
>
> **لم نكن نسأل عن شكل البعبع ، ولكن الهمسات التى دارت حوله كانت تصوره بعين واحدة وسط رأسه ، وهى عين يطق منها الشرار ، ويد ضخمة تمتلىء بالشعر ، وفم يبتلع كل من يقف فى طريقه ، لم يكن للبعبع شكل محدد ولا كان له وجود حقيقى ، وإن كان مجرد ذكر اسمه يفعل فى النفس ما يفعله حضور الأشباح .**

هذا ما عكسته معظم التعليقات حول انتصار جبهة الإنقاذ ــ لقد حضر البعبع أو الشبح .. » .

[الأهرام ١٩٩٢/١/٩]

وفى مقال آخر ينتقد الغرب ، وموقفه المزدوج من الديمقراطية ، يبدؤه بحديث **عن أصحاب الدم النبيل الأزرق والدم العادى الأحمر ، وأولاد الهانم وأولاد الجارية ، وظلال الزيزفون ، الأفضل كثيراً من ظلال الديمقراطية ،** لأن الأولى تمنع الحَرَّ ، أما الثانية فلا تمنع الحَرَّ ولا البرد ولا الجيش ، ثم يخبرنا أن أولاد الهانم لهم الحق أن يعيشوا فى ظلال الديمقراطية ، وهو مالا يحق لأبناء الجارية ، « والسر فى ذلك بسيط ، **وبصراحة لم يكن للديمقراطية مخاوف أو محاذير أو تأثيرات جانبية ضارة حين جربها أبناء الهانم .. أما أبناء الجارية فما يدرينا أى شىء يخبئونه فى لحاهم الكثَّة . لعلهم يخبئون قنبلة .. لا أحد يدرى .. ثم ما يدرينا ماذا يفعلون بالديمقراطية ، إنهم قد يؤذون أنفسهم بها ، أو يستخرجون ما فيها من أخطار وويلات ويلة ، ثم إن الديمقراطية ــ عدم المؤاخذة ــ تشبه طائرة معقدة فهل نسلم قيادها لقروى تخصص فى قيادة الحمير ؟ قروى يقول : شى وحا للطائرة .. هل هذا معقول ؟! » .**

وتزداد السخرية فى مقال « **أحمد بهجت** » حين يعقد مقارنة بين ملابس أولاد الهانم وملابس أولاد الجارية ، ولغة كل من الفريقين ، مما يجعل أولاد الهانم يستحقون الديمقراطية ، وأولاد الجارية لا يستحقون أكثر من الوصاية .. « وصاية الانقلابات العسكرية ، أو وصاية الفرد المستبد ، أو وصاية الاستعمار الخارجى ووكلائه فى الداخل .. ولا بأس هنا بقليل من ديكورات الديمقراطية ــ إن هذا يرطب جفاف المنظر .. ويصلح المعدة ...!! [الأهرام ١٩٩٢/١/١٥] .

على نطاق عريض ..

وإذا كان التعبير عن تأييد جبهة الإنقاذ الإسلامية والفرح بفوزها ، والحزن على ما دبر لها ــ وللجزائر المسلمة بصفة عامة ــ قد أخذ مظهراً

محدوداً فى التعبير العملى والقولى على امتداد العالم الإسلامى ، بالرغم من التأييد الشعبى الساحق ، فإن معظم الحكومات والنخبة المثقفة المتصدرة للواجهة الفكرية قد عبرت عن مناهضتها للديمقراطية على نطاق عريض لدرجة أن البعض رأى أن العرب غير مؤهلين للديمقراطية ، أو إن الديمقراطية يجب أن تأتى للعرب خطوة .. خطوة !!.. وذلك بحكم السيطرة شبه الكاملة على وسائل الإعلام المحلية والمهاجرة ، فضلاً عن القدرة القمعية الهائلة التى تتمتع بها الحكومات لوأد أىّ مظهر من مظاهر التأييد لجبهة الإنقاذ الإسلامية سواء فى شكل احتفالات أو مظاهرات أو ندوات أو نحو ذلك .

غير معنيــة ..

وسوف نعرض فيما يلى ردود الأفعال فى بعض الدول العربية ذات العلاقة الوثيقة بالحدث الجزائرى من حيث التأثير والأهمية ، سواء فى المواقف الرسمية التى اتخذتها الحكومات أو على مستوى الرأى الذى أبداه المحللون والمعلقون ووجهات النظر التى ظهرت من خلال التعليقات والتحليلات فى أبرز الصحف العربية المحلية والمهاجرة .. وبالطبع ستكون « **تونس والمغرب ومصر** » موضع الأهمية فى مجال تناول ردود الفعل للحدث الجزائرى .. الأولى والثانية بحكم الجوار والقرابة الاجتماعية والفكرية ، والثالثة بحكم الثقل السياسى والحضارى المؤثر فى المنطقة بأجمعها .. أما الدول الأخرى ، فقد وقفت موقفاً يظهرها كأنها غير معنية بالأمر ، وإن كانت القرائن توضح أنها سعيدة بتنحية جبهة الإنقاذ الإسلامية عن الواقع السياسى الجزائرى وإبعاد شبح الحركة الإسلامية عن الوصول إلى السلطة (١) .

---

(١) لوحظ أن دولاً مثل ليبيا وسورية والعراق لم تهتم بالحدث الجزائرى مثل بقية الدول العربية ، بالرغم من الجوار الحدودى لبعضها مع الجزائر مثل ليبيا ، والسر فى ذلك يكمن فى أن هذه الدول قامت بتصفية الحركة الاسلامية منذ زمان بحكم طبيعة نظمها القمعية .

عقب استقالة الرئيس بن جديد وإلغاء الانتخابات

وإن كان قد أذيع فى ليبيا تصريحات « لعبد السلام جلود » الرجل الثانى فى مجلس قيادة الثورة الليبية ، قال فيها : =

يمكن استنتاجـه ..

ثمة أمراً آخر يتعلق بدول الخليج العربية ، فقد بدت فى مواقعها مؤيدة للسلطة الجديدة ، ولعل ذلك يرجع إلى الموقف الذى اتخذته الحركة الإسلامية عموماً ، وجبهة الإنقاذ خصوصاً من احتلال الكويت وحرب الخليج والاستعانة بأميركا ودول الغرب ، وبالرغم من أن الاتهامات سابقاً كانت توجه إلى الحركة الإسلامية بأنها تعتمد على دول الخليج فى التمويل والمساندة !! أما وقد وقفت هذه الدول موقفاً رسمياً يعتبر ما جرى فى الجزائر من شئونها الداخلية ، فقد فُهم على أنه تأييد للسلطة الجديدة ، وضد جبهة الإنقاذ الإسلامية ، وهذا ما يمكن استنتاجه من الصحف المهاجرة التى تصدر عن مؤسسات خليجية أو تدعمها دول خليجية [راجع مثلاً : الشرق الأوسط ـ صوت الكويت الدولى ـ الحياة ـ الوطن العربى ـ الوسط ، فى شهرى يناير وفبراير ١٩٩٢] . أما الصحف المحلية فى معظم دول الخليج ، وكذلك وسائل الإعلام الأخرى ، فقد اكتفت بتلخيص ما تورده وكالات الأنباء ، مع التركيز على عرض ما تقوله السلطة الجديدة ، دون تعليق يذكر .. اللهم فى بعض صحف الكويت وقطر والبحرين .

* * *

= إن الجبهة الإسلامية للإنقاذ كانت على وشك تحقيق الانتصار فى الانتخابات التشريعية لولا إلغاء هذه الانتخابات التى كانت ستفوز فيها . وقال جلود فى تصريحاته التى نشرتها أيضاً صحيفة « استامبا » الإيطالية : « إن من المستحيل إعادة العجلة للوراء (...) وأن جبهة الإنقاذ بالجزائر قد حجزت لها مكاناً فى التاريخ ! » .

كما كتبت صحيفة السفير اللبنانية (١٩٩١/١٢/٢٨) القريبة من النظام السورى ، أن نتيجة الانتخابات ستؤدى إلى زلزال فى شمال إفريقيا ، وقد يمتد إلى الشرق العربى وبقية الدول الإسلامية ، كما أعربت الصحيفة عن خشيتها من أن تنشىء الجبهة الإسلامية للإنقاذ باسم الإسلام ديكتاتورية أقسى من ديكتاتورية جبهة التحرير الوطنى .

أما دولة موريتانيا المجاورة للجزائر والمغرب فقد انشغلت عن أحداث الجزائر ، بإجراء انتخابات الرئاسة لأول مرة فى تاريخها ، وذلك فى الوقت الذى كانت تجرى فيه انتخابات الجزائر وما تلاها من مضاعفات .

وبالطبع لم يكن للصومال وجيبوتى أى اهتمام بالحدث الجزائرى لانشغالهما فى الوقت نفسه بالحروب والخصومات الداخلية التى هددت وحدة الأولى ، ونشرت المجاعة فى أرجائها .

تونس : التأهب والدعم

ولعل تونس من أولى الدول ـ إن لم تكن أولها ـ التي تأثرت تأثراً كبيراً بما جرى ويجرى فى الجزائر .. فهناك الجوار الجغرافى ، والتقارب الاجتماعى ، والاتصال الإنسانى ، والتشابه فى الاتجاهات والمشارب ، والعلاقات بين البلدين تتأثر عادة بأبسط الأحداث نتيجة لهذا التشابه .. وتبدو العلاقة وثيقة بين الحركة الإسلامية فى كل من البلدين . وقد استضافت الجزائر فى العام الماضى « **راشد الغنوشى** » زعيم حركة النهضة التونسية وهى كبرى الحركات الإسلامية فى تونس ، وقد تأثرت العلاقات بين البلدين للعلاقة التى تربط بين الإنقاذ والنهضة ، فقد تصورت تونس أنها « **دعم من الجزائر** » للحركة الإسلامية فى تونس .. مما أدى بزعيم النهضة « **راشد الغنوشى** » إلى مغادرة الجزائر حتى تعود العلاقات بين البلدين إلى حال طبيعية !.

.. حتى توتر الوضع ..

وما كادت تعلن نتائج الانتخابات للدور الأول فى الجزائر ، حتى توتر الوضع فى تونس ، وأعلنت حالة التأهب العسكرى فى الداخل وعلى الحدود بين البلدين تحسباً لاحتمالات المستقبل ، ودرءا لخطر المد الإسلامى المنتصر فى الجزائر ، وإن كان بعض المسئولين فى تونس قد حاولوا التقليل من أهمية الحدث الجزائرى بالقول إن الشعب التونسى اختار النظام المدنى (...) وعد ذلك اختياراً نهائياً (...) نابعاً عن (قناعة) كاملة بجدوى هذا النظام وإيجابياته ! [الشرق الأوسط ١٩٩١/١٢/٣٠] .

وبالطبع ، فمن الواضح أن صاحب هذا الكلام لا يعرف أن النظام الإسلامى هو نظام مدنى مرجعيته الشريعة الإسلامية ، وليس مجتمعاً دينياً ، بالمفهوم « الكهنوتى » الذى حكم « العصور الوسطى المظلمة » فى أوربا الكاثوليكية ، ولكن الرجل على كل حال يحاول أن يبين رسوخ نظامه فى وجه الإسلام وحركة النهضة وجبهة الإنقاذ جميعاً ، وبخاصة أنه قد راجت مقولات عن تحالفات جديدة فى المنطقة يمكن أن تحدث إذا تسلمت الجبهة

الإسلامية للإنقاذ الحكم ، وبخاصة بين الحركات الإسلامية فى المغرب وتونس والسودان ، التى يضمها تقارب جغرافى يمكن أن يحدث تأثيره على المدى القريب ولن يسلم من تأثيره النظام التونسى بحال !.

دعاهم إلى ..

ومن ناحية أخرى أبرزت جريدة « الشرق الأوسط » الصادرة فى (١٩٩١/١٢/٢٩) تصريحاً للشيخ « **عبد الفتاح مورو** » ، وهو أحد زعماء الحركة الإسلامية فى تونس ، والذى بدا على خلاف مع الغنوشى ، يدعو فيه زعماء الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى التعامل مع الواقع وألا يجعلوا المواطنين يكرهون الديمقراطية ، كما دعاهم إلى إقامة مؤسسات على غير سابق مثال لمواجهة المشكلات المتفاقمة اقتصادياً واجتماعياً .

وخائفون من ..

وفى خطاب للرئيس التونسى زين العابدين بن على أمام مجلس النواب مساء ١٩٩١/١٢/٣١ قال فيه : « إن تونس تتمنى أن تتطور الأوضاع فى الجزائر بما يخدم مصلحة هذا البلد الشقيق ومواصلة بناء اتحاد المغرب العربى » . وأوضح الرئيس التونسى أن تونس تتابع باهتمام ما يجرى فى الجزائر ، وهو ما فسره المراقبون بأن المسئولين فى تونس على أعلى مستوى مشغولون بما يجرى فى الجزائر ، وخائفون من عودة « الغنوشى » إلى الجزائر فى ظل الإنقاذ ، واستئناف عناصر « النهضة » الموجودة فى الجزائر نشاطاتها ضد تونس !.

قللت من ..

وقد لوحظ أن أجهزة الإعلام الرسمية والمستقلة فى تونس ، تعاملت مع النتائج الأولية للانتخابات التشريعية فى الجزائر تعاملاً عادياً ، وبطريقة وصفت بأنها « جافة » ، اكتفت بإذاعة التفاصيل التى أدلى بها وزير الداخلية الجزائرى فى مؤتمره الصحفى دون تعليق أوإضافة ، وأبرزت جريدة « الصحافة » الحكومية إخفاق حزب جبهة التحرير الوطنى فى الجولة الأولى للانتخابات ، وقالت صحيفة « الحرية » الناطقة باسم حزب

التجمع الحاكم فى تونس : « إن الجزائر فى مفترق الطرق » . أما جريدة « الصباح » المستقلة فقد قللت من أهمية انتصار جبهة الإنقاذ الإسلامية ، وقالت إن التصويت لجبهة الإنقاذ « هو تصويت ملجأ لا أكثر » [سؤال للصحيفة المذكورة : ولماذا لم يصوت الجزائريون لحزب آخر غير الإنقاذ بالرغم من أنه كان هناك أكثر من أربعين حزباً تتنافس فى الانتخابات ؟] .

تحسباً للصـــدام ..

على كل فقد ظل الوضع « مشحوناً » بالتوتر والترقب ، منذ فوز جبهة الإنقاذ الإسلامية ، وازداد التوتر عقب استيلاء الجيش على السلطة بإرغام الرئيس « **الشاذلى بن جديد** » على الاستقالة . فقد عبرت تونس عن توترها عملياً باستنفار قواتها المسلحة على الحدود مع الجزائر تحسباً للصدام الدامى الذى توقعه المراقبون بين السلطة الجزائرية الجديدة وجبهة الإنقاذ الإسلامية ، واحتمال أن تكون تونس ميداناً ممتداً لهذا الصدام .

وقبيل تخلى الرئيس بن جديد عن السلطة بيومين ، كان « **عبد الله القلال** » ــ وزير الداخلية التونسى ــ يصدر أوامر صريحة وواضحة لقوات الأمن لتكثيف الدوريات الأمنية وتشديد الرقابة والتأهب على الحدود والاستعداد للتضحية [الشرق الأوسط ١٩٩٢/١/١٠] ، وأكد **القلال فى لقائه مع قوات الأمن الداخلى وقوات الحدود الذين اجتمع بهم فى ثكنة عسكرية تابعة للحرس الوطنى قرب مطار تونس الدولى على ضرورة الاستمرار فى التصدى لتحركات المتشددين من عناصر النهضة** .. وأشاد الوزير « القلال » بالنجاح الذى حققته قواته فى الكشف عما سماه مخططات العنف والاغتيالات السياسية ومحاولة قلب نظام الحكم بالقوة (...) والتى اتهمت « النهضة » بتدبيرها ! وذكرت جريدة الشرق الأوسط [١٩٩٢/١/١٠] .. أنه تم وضع خطة مفصلة للمرحلة المقبلة تهدف إلى تعزيز الأمن والاستقرار فى البلاد [1] .

---

(١) فى ١٤ ١ ١٩٩٢ نفى مصدر تونسى مسئول نفيا قاطعا أن تكون السلطات قد أغلقت الحدود مع الجزائر غداة ذهاب الرئيس بن جديد وأوضح المصدر أن غاية ما فى الأمر أن إجراءات يقظة تم اتخاذها وهى اجراءات يمكن تفهمها بيسر نظراً للظروف القائمة [الأهرام ١٩٩٢/١/١٥] .

حركة سريعة ..

وفى المجال الإعلامى فقد واصلت الصحف التونسية « الاهتمام » بالوضع فى الجزائر بعد ذهاب بن جديد والذى وصفته صحيفة « الصباح » المستقلة بأنه حركة سريعة فى آخر لحظة ، وهى من الناحية السياسية تأخذ صبغة التحول الدستورى الذى يأتى فى توقيت معين ومضبوط لتحقيق نتائج مرسومة ما كان فى يد أحد فى الجزائر تحقيقها لو تمت الدورة الثانية للانتخابات بتحقيق الأغلبية لجبهة الإنقاذ الإسلامية !.

وأشارت الصحيفة إلى الدور غير الخفى للجيش الجزائرى فى الأحداث ، وقالت : إن الجزائر تسير نحو مرحلة مغايرة تماماً لمرحلة ما بعد أكتوبر ١٩٨٨ ، وأوضحت أن البناء الديمقراطى فى المرحلة الجديدة سيأخذ نسقاً أكثر هدوءاً (...) مما يعيد للسلطة دوراً يتسم بحسم أكبر !.

وفى مقال للصحيفة المذكورة (١٩٩٢/١/١٤) ، حذرت مما سمته المطامع التى يمكن أن تستهدف الجزائر بسبب التطورات الداخلية ونظراً للموارد والطاقات الضخمة التى لديه (؟؟) . ودعت الصحيفة الجزائريين إلى الحرص على ألا يفلت زمام الأمور من أيديهم (...) أو أن ينساقوا وراء معامرات (...) مهما كان نوعها !.

فضلاً عن ..

وبوصول الجيش الجزائرى إلى السلطة ، فإن النظام التونسى استراح ، وضمن أن قمع جبهة الإنقاذ الإسلامية آت لا محالة وصار أمراً مؤكداً ، وزادته الأيام تأكيداً بالعدد الكبير من القتلى والجرحى والمعتقلين الذين أوقعت بهم السلطة العسكرية الجديدة فى الجزائر الشقيقة ! فضلاً عن الإجراءات الاستثنائية التى تمثلت فى الطوارىء وحظر الإنقاذ ومحاصرة المساجد وإغلاق الصحف الإسلامية .. وغير ذلك(١) .

---

(١) نشرت جريدة « الأخبار » القاهرية أن « عبد الله القلال » وزير الداخلية التونسى أعرب عن ارتياح الحكومة التونسية لتطور الأحداث فى الجزائر ، ووصف هذه التطورات [يقصد استيلاء العسكر على السلطة وإزاحة جبهة الإنقاذ] بأنها عمل تصحيحى (؟؟!) يضمن للجزائر الأمن والاستقرار واستمرار المساهمة (؟) فى بناء مستقبل اتحاد المغرب العربى ! [الأخبار ١٩٩٢/١/٢٦] .

بيد أن المستقبل يظل محفوفاً بالمخاطر والقلق والتوجس بالنسبة لتونس ، وبخاصة أن جبهة الإنقاذ الإسلامية بالرغم مما أصابها ، تعد حتى الآن منسحبة من المواجهة الدامية التى أرادها النظام العسكرى الجزائرى ، **ولم تحقق له الهدف الذى كان يصبو إليه وهو إجراء مذبحة كبرى يكون ضحاياها أعضاء الجبهة** .. وهذا يعنى أن عودة جبهة الإنقاذ إلى النشاط مستقبلاً أمر وارد ، **وهو ما يجعل النظام التونسى غير واثق من نفسه ، فى الوقت الذى تتحدث فيه منظمات حقوق الإنسان الدولية عن انتهاكات خطيرة يمارسها النظام ضد المواطنين التوانسة ، وخاصة أعضاء حركة النهضة الإسلامية التونسية** .

* * *

المغرب : إثارة القلق !

أما فى المغرب ، فإن الوضع لا يختلف كثيراً عن الوضع فى تونس ، وإن لم تعلن الحكومة المغربية عن إجراءات عسكرية أو أمنية ضخمة مثل التى اتخذتها الحكومة التونسية ، ولكن المسألة بالنسبة للمغرب كانت غير مريحة ومثيرة للقلق .. فوصول جبهة الإنقاذ إلى الحكم ، يعنى بطريقة غير مباشرة دعماً للحركة الإسلامية النامية فى المغرب وبخاصة فى غربه وجنوبه .. **ومع أن « جبهة الإنقاذ الإسلامية » قد بدت غير مهتمة مثلاً بمسألة الصحراء المغربية (الساقية الحمراء) ، وأنها ميالة إلى إنهاء مشكلة البوليساريو فى إطار ضمها للمغرب** ، فإن الحكومة المغربية لم تبد ارتياحاً لفوز الجبهة الإسلامية وبدا الصمت مخيماً على لسان المسئولين المغاربة الذين قابلوا الفوز بتجهم كبير ودون تعليق رسمى !.

لسان الجميع ..

ويبدو أن بعض الأوساط السياسية المغربية قد فوجئت تماماً بنتائج الجولة الأولى للانتخابات التشريعية فى الجزائر ، وهذا ما جعل الصمت يعقد لسان الجميع ، صحيح أن الجماعة الإسلامية فى المغرب عدت نجاح جبهة الإنقاذ بأنه كان منتظراً ، وأنه يفتح آفاقاً جديدة للتعاون بين دول المغرب الكبير ، ولكن **رد الفعل بشكل عام غلفه الصمت والترقب والحذر على المستوى الحكومى والمستوى الحزبى معاً** . لقد صدرت الصحف المغربية شبه الحكومية أخبار الانتخابات الجزائرية باقتضاب شديد ، أما الصحيفة الرسمية التى تصدرها وزارة الإعلام المغربية وهى « **الأنباء** » فقد تجاهلت الأمر تماماً .

الصحف الحزبية المغربية اكتفت بنشر أنباء الفوز الإسلامى فى الانتخابات بعناوين كبيرة ، وأشارت إلى اكتساح جبهة الإنقاذ لأغلبية الدوائر التى أعلنت نتائجها ، ولكن هذه الصحف لم تعلق على الانتخابات ولم تنقل اهتمام الشارع المغربى بها ، والذى كان يتابعها بشوق وشغف عبر الإذاعات العالمية .

المعروف بتعاطفـه ..

بعد الإفاقة من صدمة فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ أخذت الأحزاب والمؤسسات السياسية بالمغرب تتجه نحو التعليق على الانتخابات ونتائجها . **فقد أكد حزب الاستقلال المغربى المعارض المعروف بتعاطفه مع التيار الإسلامى** أن انتصار جبهة الإنقاذ الإسلامية فى انتخابات الجزائر هو انتصار للديمقراطية وللشعب الجزائرى ، وأضاف أنه لا مجال للرعب من شعب يحقق ديمقراطية . وقد فسرت جريدة « الحياة » هذا التصريح بأنه يوحى لصانع القرار المغربى أن القمع الذى واجهت به الحكومة الجزائرية جبهة الإنقاذ جاء بعد فوزها فى الانتخابات البلدية ، وكان القمع فى صالح الجبهة دون الحكومة [الحياة ١٩٩١/١٢/٣٠] .

أما حزب التقدم والاشتراكية فى المغرب (الحزب الشيوعى سابقاً) ، فقد علق على انتخابات الجزائر بقوله : « إن الشعب الجزائرى اختار بكل حرية واستقلال ومن دون أى ضغوط ولا تدخل فى أول انتخابات اشتراعية ».

وقال **حزب الاتحاد الاشتراكى المعارض** : « إن التصويت لصالح جبهة الإنقاذ الإسلامية كان ضد ثلاثين عاماً من حكم جبهة التحرير الجزائرية » .

عدم التعبير ..

وبصفة عامة فقد ظلت الحكومة المغربية ووسائل إعلامها الرسمية وشبه الرسمية تنظر إلى المسألة من خلال الالتزام الدقيق والصارم بعدم التعبير عن النوايا الحقيقية تجاه الحدث الجزائرى ، ولا تتخذ من المواقف ما يفهم منه أنه ضد أو مع .. وإن كانت عملية ذهاب الرئيس **الشاذلى بن جديد** قد أثرت فى هذا الالتزام لأن ذهاب الرئيس وتولى العسكر للسلطة فى حقيقة الأمر وإلغاء الانتخابات قد **أزال عبئاً ثقيلاً كان يجثم على صدور المسئولين المغاربة** ، فبدأت التعليقات والتحليلات تظهر هنا وهناك .

قالت صحيفة « العلم » المغربية إن استقالة الرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد قد دخلت بالجزائر إلى منعطف سياسى جديد ، ووصفت

استقالته بأنها **انقلاب عسكرى أبيض داخل مقر الرئاسة الجزائرى** .

أما صحيفة الاتحاد الاشتراكى المعارضة ، فقد حذرت مما أسمته « **بالقلق الثقيل** » الذى يحيط بالمستقبل السياسى للجزائر على المدى المنظور .

دعا إلى الارتقاء ..

وكان أول رد فعل رسمى تجاه أحداث الجزائر على لسان « أحمد عصمان » رئيس مجلس النواب ورئيس التجمع الوطنى للأحرار ، حيث دعا الجزائر إلى الارتقاء فى مواقفها إلى مستوى ما تتطلبه المرحلة من نضج وتعقل . وقال « عصمان » إن بلاده تتابع باهتمام التطورات داخل الجزائر وتحترم اختيارات الشعب الجزائرى . [الأهرام ١٩٩٢/١/١٥] .

ووصفت صحيفة « النضال الديمقراطى » المرحلة التى تمر بها الجزائر بأنها من أصعب المراحل فى حياتها السياسية .

نابع من ..

وفى تعليق لصحيفة « الاتحاد الاشتراكى » أكدت أن اهتمام المغرب بما يحدث فى الجزائر نابع من روابط النضال والمصير المشترك ، وأعربت الصحيفة عن أملها فى أن تواصل الجزائر القيام بدورها فى أسرة الاتحاد (المغاربى) .

وواضح من هذه التعليقات التى صدرت بعد زوال « القلق الثقيل » من تولى جبهة الإنقاذ السلطة فى الجزائر **أنها تتضمن ارتياحاً رسمياً لاستيلاء العسكر على السلطة** ، **وابتعاد شبح التحالف بين جبهة الإنقاذ والأحزاب الإسلامية فى المغرب** ، مما كان من الممكن معه أن يسبب مشكلات عديدة للحكومة المغربية .

كف عفريت ..

ولعل هذا يفسر ما قاله أحد المسئولين لصحيفة « الشرق الأوسط » ـ لم تذكر اسمه ـ حين أسهب فى تحليل الموقف الجزائرى بعد انقضاض الجيش على السلطة وحرمان الإنقاذ من حقها المشروع . قال المسئول :

« إن مثل هذا الأمر ـ يقصد وصول جبهة الإنقاذ إلى الحكم ـ معناه دفع الجزائر نحو مصير مجهول ، ووضع مستقبل اتحاد المغرب العربى على كف عفريت ، هذا إضافة إلى جعل الدول [المغاربية] الأخرى وغيرها من الدول العربية التى تعانى من تصاعد المد الأصولى (...) فيها تواجه احتمال حدوث تطورات غير متوقعة قد تنعكس على الأمن والاستقرار فيها .. ويضيف هذا المسئول : « إنه قد يكون من باب المفارقة القول إن جبهة الإنقاذ تضع فى مقدمة أولويتها ـ وهو ما تصرح به علناً ـ تصفية الجو الديمقراطى (...) الذى أتاحته سياسة التعددية الحزبية فى البلاد ، على الرغم من أن هذا الجو هو الذى أتاح لها فرصة الوجود الشرعى ، كما أنها تعمل من خلاله للوصول إلى مقاعد الحكم » .

لا تقبل الجدل ..

ويقول المسئول المغربى فى حديثه للشرق الأوسط : « **إن إعلان قيادة جبهة الإنقاذ إثر إعلان نتائج الدورة للانتخابات النيابية عزمهم على إقامة جمهورية إسلامية فى الجزائر ودعوة الجزائريين بالتالى للاستعداد إلى إجراء تعديلات جوهرية فى أسلوب معيشتهم يدل بصورة لا تقبل الجدل أنهم ينوون ضرب الأسس التى تقوم عليها ركائز المجتمع المدنى ، كما أنهم غير وارد لديهم القبول باستمرار النظام الديمقراطى فيما لو أتيحت لهم فرصة الوصول إلى قيادة الحكم** » [الشرق الأوسط ١٩٩٢/١/٢٢] .

وكلام المسئول المغربى ـ أو المغاربى ـ كما تصفه الصحيفة يحمل على الجبهة وأفكارها والحكومة الإسلامية . ويحاكمها بالنوايا ، مما يعنى أن المسئولين فى دول المغرب كلها ـ وليس حكومة المغرب وحدها ـ **كانوا مرتاحين لما جرى من انقلاب العسكر على السلطة المدنية الممثلة فى الشاذلى بن جديد والصيغة الديمقراطية التى تمت على أساسها الانتخابات النيابية** . ويلاحظ أن محرر « الشرق الأوسط » فى تعليقه على حديث المسئول المغربى قد أكد على أن الدول المتأثرة بما جرى فى الجزائر « **مستعدة للتغاضى عن إجراء يتخذه الجيش** » حتى لو كانت « **الديمقراطية هى المتضرر الأول** » !! ما دام ذلك « **يقطع الطريق** » على من يسميهم « **الأصوليين** » فالديكتاتورية العسكرية أفضل ـ من وجهة نظر تلك الدول ـ من وصول « الأصوليين » إلى الحكم ..

ويرى محرر صحيفة « الشرق الأوسط » أنه لم يكن **من الغريب صدور زفرات الرضا والارتياح من جانب الكثير من المسئولين القلقين على تطورات الوضع الجزائرى ، عندما تم الإعلان عن وقف العملية الانتخابية ، وزاد الارتياح إثر الإعلان عن تشكيل مجلس الدولة الذى سيتولى الحكم فى البلاد خلال العامين المقبلين (وربما لأجل غير مسمى) !!.**

يعكس خللاً ..

ويكشف هذا التحليل (والتعليق عليه) طبيعة النظرة المغربية (وغيرها) إلى الظاهرة الإسلامية وربطها بالمفهوم الغربى ، وعدم الرضا عنها ، ومواجهتها بكل السبل ، حتى لو كانت الديكتاتورية العسكرية (!!) مما يعكس خللاً واضحاً فى الفكر الرسمى الذى يرى « **دين الأمة** » مصدر خطر عليها ، ويرى « **المتدينين** » مصدر متاعب لا حد لها **فى الوقت الذى لم تعط الفرصة فيه لهذا الدين أو لهؤلاء المتدينين أن يحكموا أو يمارسوا السلطة عملياً حتى يمكن تقويم تجربتهم** .. ولكن « الفكر الرسمى » الذى تصنعه النخبة العلمانية المتأثرة بالغرب **أجاز لنفسه الحق أن يحكم بالنوايا على من ارتضتهم الإرادة الشعبية وجاءت بهم إلى مكان القيادة** .. وهذا لعمرى يكشف عن قصور معيب فى الفكر ، وقصور معيب فى التعامل مع الظواهر المختلفة ، ومن بينها **الظاهرة الإسلامية** التى تسميها النخبة المستغربة « **بالمد الأصولى** » !.

* * *

مصر : تأييد سافر للانقلاب !.

وإذا كان الموقف فى تونس والمغرب ، قد تشابه فى رفض الظاهرة الإسلامية ممثلة فى **جبهة الإنقاذ** ، وعبّأ قواه العسكرية والسياسية لمواجهة الظاهرة على الحدود وفى الداخل ، ولم يهدأ أو يشعر بالراحة إلا بعد سقوط الرئيس « **الشاذلى بن جديد** » وإلغاء الانتخابات وحل الإنقاذ ، وحصار المساجد واعتقال الآلاف من الإسلاميين فى معسكرات بالصحراء الملتهبة ، وقبل ذلك إعلان الطوارىء أو تطبيق الحكم العرفى فى الجزائر فإن الأمر فى مصر لم يختلف كثيراً .. اللهم فى أمرين : **أولهما : أن الحكومة المصرية كانت سافرة فى تأييدها للانقلاب العسكرى الذى أطاح بالرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد ، ودعم الطغمة العسكرية الحاكمة معنوياً على الأقل ، وثانى الأمرين** : هو ذلك **الجدل الحاد الذى جرى بين أنصار الديمقراطية وأنصار « الفرعنة » على صفحات الصحف والدوريات ومن خلال الندوات والمناظرات** ، وشارك فى هذا الجدل كثير من الأطراف ومن مختلف التيارات الفكرية والسياسية ، **وشهد هذا الجدل نوعاً من الجدية فى بعض مراحله ، ونوعاً من الانتهازية التى تصل إلى حد « الدعارة » الفكرية فى مراحله الأخرى !!.**

المباغتــة ..

فى البداية ، وكما جرى فى كثير من الدول العربية ، خيم الصمت على ألسنة المسئولين ، ولم تنطلق تصريحات مؤيدة أو معارضة ، ربما كانت المباغتة التى نجمت عن عدم توقع فوز جبهة الإنقاذ الإسلامية بهذا العدد الضخم من المقاعد ، هى السبب فى الصمت .. ربما كان المتوقع أن تفوز بعدد محدود من المقاعد يجعلها فى موقع المعارضة دون أن تصل إلى موقع القيادة ، ولكن وصول الجبهة إلى موقع القيادة كان مثيراً ومدهشاً ، ومباغتاً ، وهو ما جعل الموقف المصرى يلتزم بالصمت لأمد غير قصير.

باقتضاب شديد ..

انعكس الموقف على الصحف التى تملكها السلطة عملياً (ويملكها مجلس الشورى نظرياً) ، وقد لوحظ مثلاً أن جريدة « الأهرام » نشرت

فوز جبهة الإنقاذ الإسلامية على الصفحة الأولى باقتضاب شديد ، على مساحة عمود ، وفى عدد محدود من السطور ، وكان فوق خبر الفوز الإسلامى فى الجزائر خبر يتحدث عن حل مجلس إدارة النادى الأهلى (!) ، وعلى يساره خبر كبير (على عمودين) يتحدث عن **أحوال الطقس !!!** وعلى اليمين أخبار أقل أهمية وعلى مساحة كبيرة !. وقد أشارت الصحيفة إلى تفاصيل أخرى داخلية . [الأهرام ١٩٩١/١٢/٢٨] ، ومما هو جدير بالذكر أن « الأهرام » كانت الجريدة الرسمية التى أرسلت مندوبين لمتابعة الانتخابات الجزائرية . وإجراء أحاديث مع أطراف جزائرية عديدة من بينها رجال جبهة الإنقاذ الإسلامية ، وبالإضافة إلى ذلك فإن « الأهرام » استفادت بمراسليها المنتشرين فى العواصم العالمية للكتابة عن ردود الفعل فى باريس وموسكو ولندن وغيرها ، وإجراء تحقيقات صحفية مع جزائريين يعيشون فى خارج الجزائر ، وغيرهم ، وهو مالم يتح لصحيفة مصرية أخرى .

لن نتأخـــر عن ..

ويلاحظ أن التغطية الصحفية « للأهرام » قد اتسع نطاقها بعد الانقلاب العسكرى الصامت الذى أطاح بالرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد ، واتسق هذا التوسع مع موقف الحكومة المصرية من أحداث الجزائر ، وبخاصة بعد أن تخلى المسئولون المصريون عن صمتهم أو تصريحاتهم التى اعتبرت ما يجرى فى الجزائر شأناً داخلياً ، وتوجههم إلى دعم السلطة العسكرية الجديدة ، وإعلان ذلك على الملأ عبر رسالة الرئيس « حسنى مبارك » إلى « محمد بوضياف » رئيس المجلس الأعلى للدولة ، ونشرتها الصحف المصرية يوم ١٩٩٢/١/٢٠ ، وأعلن فيها أن مصر لن تتأخر عن تقديم كل عون للجزائر الشقيق ، وقد جاء فى الرسالة :

[**أود بمناسبة توليكم منصب رئيس المجلس الأعلى للدولة أن أبعث إليكم بأخلص التهانى القلبية معرباً عن أصدق التمنيات لكم ولأعضاء المجلس الأعلى للدولة بالتوفيق والسداد فى النهوض بمسئولياتكم الجسيمة فى المحافظة على سلامة الجزائر الشقيقة قوية وموحدة وآمنة ومستقرة . وستظل مصر قيادة وشعباً تتابع باهتمام تطورات الموقف فى بلدكم**

الشقيق من منطلق المكانة الخاصة التى تحتلها فى أفئدة الشعب المصرى وفى إطار العلاقات التاريخية الوثيقة بين البلدين والشعبين الشقيقين . وأود أن أؤكد لكم أن مصر لن تتأخر عن تقديم كل عون ومساعدة للجزائر الشقيق فى هذا الظرف التاريخى الدقيق ، ونتوجه إلى الله العلى القدير (...) أن يجتاز الجزائر هذه المرحلة بسلام وأن يوفق أبناءها إلى خيرها وخير أمتها] [1] .

الاختيارات التى ..

وفى حديثه لرؤساء تحرير الصحف المصرية الذين رافقوه فى زيارته إلى نيجيريا ، قال الرئيس مبارك ، فيما بدا موافقة على إزاحة جبهة الإنقاذ الإسلامية والإجراءات التى تمت للقضاء على التجربة الديمقراطية فى الجزائر : « **هناك فارق كبير بين أسلوب الديمقراطية الغربية والأسلوب الذى تأخذ به مصر فى ضوء درجة التعليم والوعى والاختيارات التى تتم تحقيقاً للمصلحة العامة لمصر (...)** » .

وأشار الرئيس مبارك إلى أن التطرف (؟) لا يحقق المصلحة العامة للبلاد . وقد يؤدى إلى الديكتاتورية ، وأوضح أن للتطرف آثاراً خطيرة على البلاد وبالتالى فإنه يؤدى حتماً إلى الديكتاتورية فى محاولة للتخفيف من آثاره ، وهذا فى حد ذاته ردة إلى الوراء وافتقاد ما تحقق من أمان واستقرار لرءوس الأموال من أجل الاستثمار وتوفير فرص العمل والسير فى طريق تحقيق الرخاء الاقتصادى [2] .

---

(١) لوحظ أن الرئيس فى افتتاحه لمعرض الكتاب الدولى بالقاهرة (١٩٩٢/١/٤) بدا متعاطفاً مع آراء الشيوعيين والعلمانيين من الكتّاب والأدباء الذين أبدوا انزعاجهم من فوز جبهة الإنقاذ الإسلامية ، وبعد ذلك مباشرة بدأت بعض الصحف (الحكومية) حملة التشهير بالجبهة الإسلامية للإنقاذ والحركة الإسلامية عامة (راجع صحف مؤسسة أخبار اليوم مثلاً ـ والتى سنشير إلى بعض مواقفها بعد قليل) .

(٢) لم يوضح الرئيس المقصود بمعنى التطرف هل يقصد من يستخدمون السلاح ضد الدولة أم يقصد النظام الإسلامى مثلاً ؟ وهل يقصد تجربة بعينها استطاع فيها النظام الإسلامى أن يحكم الدولة فأدى بها إلى الديكتاتورية ؟ ثم ماذا عن التطرف الشيوعى المصرى مثلاً ؟ وهل هناك احتمالات لصعوده إلى كرسى الحكم بعد أن ملأت كوادره السياسية والدبلوماسية والثقافية والإعلامية مؤسسات الدولة تحت مسميات شتى : ناصريون ، ماركسيون ، بعثيون .. إلخ .

لقد انطلقت بعدئذ معظم الصحف وأجهزة الإعلام فى مصر ـ باستثناء صحيفتين معارضتين ـ لدعم النظام العسكرى الجديد فى الجزائر وشن الحملات الضارية على جبهة الإنقاذ الإسلامية من خلال التعليقات والتحليلات التى اتكأت على ما سمى بالدولة الدينية والعودة إلى حكم القرون الوسطى (...) والتطرف ، وإن كان هذا لم يمنع من نشر بعض المقالات التى يدافع أصحابها عن الديمقراطية وحق جبهة الإنقاذ فى تسلم الحكم .

جـــدل عريض ..

وإذا كانت الإذاعة والتليفزيون المصرى قد اقتصر على بث الأخبار والتعليقات التى تعبر عن وجهة النظر الرسمية ، فإن المجال فى الصحافة اتسع ليجرى على صفحاتها جدل عريض ، تبدو فيه الكثير من المفارقات والاجتهادات التى تتراوح كما سبقت الإشارة بين الإخلاص والانتهازية التى تصل إلى حد الدعارة الفكرية .

جريدة « الأهرام » مثلاً عبرت فى افتتاحياتها وعلى لسان رئيس التحرير « إبراهيم نافع » عن موقف معاد لجبهة الإنقاذ الإسلامية ، ولكن من خلال أسلوب بعيد عن الابتذال والفجاجة ، وركزت على حرصها على مصلحة الشعب الجزائرى الشقيق ، وكانت فى تغطيتها للأحداث موضوعية إلى حد كبير ، بعرض جميع وجهات النظر على الساحة الجزائرية والمصرية ، وإن كانت قد أبدت رفضها فى كل الأحوال للحركة الإسلامية وجبهة الإنقاذ .

المفارقة أن رئيس التحرير « إبراهيم نافع » كان يفسر أو يدافع عن موقف الحكومة المصرية المعادى لجبهة الإنقاذ والموالى للسلطة العسكرية الجديدة ، فى الوقت الذى كان « سلامة أحمد سلامة » مدير التحرير يتحدث عن العودة إلى الوراء فى المسيرة الديمقراطية الجزائرية رافضاً للمنهج الديكتاتورى الذى أطاح بالرئيس بن جديد .. وإن لم يستطع بالطبع أن يقول إن من حق جبهة الإنقاذ أن تتسلم الحكم .

إدخال الدين ..

وبصفة عامة فإن موقف « الأهرام » كان ينطلق من تفسير المسألة عبر سؤال خاطىء يقول :

هل يجوز إدخال الدين فى « اللعبة » ـ يقصد الديمقراطية ـ فيجرى السماح بوجود أحزاب دينية تمثل كل الأديان ـ أم لا يجوز ليبقى للدين طهره ونقاؤه بعيداً عن تهويمات البشر وسفاسفهم ، بل وسفاهتهم أيضاً ؟ » [افتتاحية الأهرام ١٩٩٢/١/٢٥] .

بالطبع لن نتوقف عند إجابة هذا السؤال الآن لأننا سنتناوله فى الفصل التالى ، ولكننا أوردناه لنبين طبيعة الموقف الذى تبناه « الأهرام » فى مواجهة الحدث الجزائرى الذى يلح على الساحة الداخلية المصرية بطريقة وأخرى .

ضد التيـــار ..

ولكن « الأهرام » أتاحت الفرصة فى الوقت نفسه لعدد من كتابها الذين ينطلقون من تصور إسلامى خالص أو شبه خالص ليسيروا ضد التيار العام فى الجريدة :

« **أحمد بهجت** » الذى كتب ساخراً ينعى فيه على المسلمين حظهم السيىء والتعس وشبههم بأولاد الجارية الذين لا يستحقون الجلوس فى ظل الديمقراطية ، كما سبقت الإشارة .

« **فهمى هويدى** » الذى بذل جهداً عظيماً ليوضح مفاهيم الإسلام ومقاصده ورفضه للديكتاتورية أمام الحملة الضارية التى استهدفت تشويه صورة الإسلام والمسلمين معاً .

« **مصطفى محمود** » الذى تساءل : هل تشرق الشمس من الجزائر ؟ وإن كان قد حمل على ما سمى بالتطرف ، ودعا إلى العمل الإسلامى بعيداً عن السياسة !.

الوحيد من ..

وللإنصاف فإن الوحيد من ذوى الاتجاهات غير الإسلامية فى الأهرام الذين لم يستريحوا لإزاحة الإنقاذ ، كان « نجيب محفوظ » ، فإنه رفض انقلاب الجزائر ضد الديمقراطية ، واعتبره نكسة مزلزلة انقضت على الديمقراطية الوليدة [الأهرام ١٩٩٢/١/١٦] .

وفى كل الأحوال ، فإن الطابع العام لمقالات وتحليلات كتاب « الأهـرام » كان متحاملاً ، بل إن بعضها كان يحمل نغمة تحريضية رخيصة ضد الحركة الإسلامية عامة ، وفى الجزائر خاصة (انظر على سبيل المثال مواقف أنيس منصور ١٩٩٢/١/١٤ ، ١٩٩٢/١/١٨ مقال هالة مصطفى ١٩٩٢/١/١٧ ، مقال زكريا نيل ١٩٩٢/١/١٨ ، تحليلات صفحة الحوار القومى ـ طوال شهر يناير ١٩٩٢) .

يستثنى من ذلك ..

الأمر يختلف بالنسبة لجريدة « الأخبار » التى أخذت **خطاً هجومياً وتشهيرياً بجبهة الإنقاذ الإسلامية ، وتأييداً سافراً للحكومة التى يحركها العسكر فى الجزائر ، وتمادت فى الهجوم والتشهير بعد إشعال الضوء الأخضر من جانب الحكومة المصرية بمساندة الانقلابيين** ، يستثنى من ذلك ما كتبه « **مصطفى أمين** » الذى ركز على إدانة الديكتاتورية وحق الشعوب فى الاختيار ، ولكنه عبَّر عن رفضه لما يسمى بالتطرف أى الالتزام بالإسلام [الأخبار ١٩٩١/١٢/٣٠ ، ١٩٩٢/١/١٣ ، ١٩٩٢/٢/١٠] .

لقد أبرزت الأخبار تصريحات « **غزالى** » التى انتقدت **فيها** الانتخابات ، وهو الذى امتدحها من قبل ، ونشرت صورة **لعباس موسوى** زعيم حزب الله اللبنانى الذى اغتاله اليهود بالهليوكبتر مع زوجه وطفله ، وعلقت « الأخبار » على الصورة قائلة : « غزل شيعى لجبهة الإنقاذ !! » وذلك فى سياق ربط الجبهة بالعمالة لإيران ! ثم تشير الصحيفة إلى أنه أقام احتفالاً خاصاً داخل أحد مساجد مدينة صبرا اللبنانية بمناسبة فوز الجبهة فى الانتخابات [الاخبار ١٩٩٢/١/٧ ، ص ٢) .

مناضل من ..

وتواصل « الأخبار » تأييدها السافر للانقلاب الذى قاده « **خالد نزار** » وزير الدفاع ، فتبرز أخبار قادته وتصريحاتهم بما يعطى انطباعاً أنهم على صواب . ومن أمثلة ذلك تصريح وزير الدفاع « **خالد نزار** » الذى تنشره على الصفحة الأولى ، ويؤكد فيه أن بلاده بأخطر أزمة فى تاريخها وأنه يتعين تطبيق القانون (!) بكل قوة (!) وبكل صرامة (!) حتى تستعيد

مؤسسات الدولة هيبتها ومصداقيتها ، وأن جيش الجزائر لم ولن يكون جيش انقلابات أومؤامرات أو جيشاً لخدمة الأشخاص ، وإنما جيش وطنى يعبر عن إرادة الشعب فى إطار ـ الشرعية الدستورية ـ (!) ، وأن « **محمد بوضياف** » مناضل من أبناء الأمة يحاول جمع صفوفها (!) كما كان يفعل عند اندلاع ثورة نوفمبر عام ١٩٥٤ [الأخبار ١٩٩٢/١/٢٤] .

تفـــاوت وصفـــة ..

وتبدو الصحيفة وهى تنقل هذه التصريحات التى انفردت بإبرازها أن الناس يمكن أن يصدقوا مثل هذا الانقلاب الذى كذبته الأحداث ووكالات الأنباء والمحللون والمعلقون فى أنحاء كثيرة من العالم ، وصفوا ما فعله « نزار » بالجزائر بأنه « انقلاب » وتفاوت وصفه بين البياض والصمت والبرود والانقلاب داخل مؤسسة الرئاسة .. إلخ .

وتلحق « الأخبار » بتصريح « نزار » السابق كلاماً آخر **لمحمد بن رضوان** وزير الشئون الدينية الجزائرى يتحدث فيه عن إجراءات عاجلة لتنظيم المساجد (؟) تستهدف إبعادها عن أية أنشطة حزبية أو سياسية (؟) ، وقصر مهمة المساجد على التعبد والتربية فقط وفقاً لقوانين مارس ١٩٩١ ، مع توفير « وعاظ حكوميين » لأكثر من خمسة آلاف مسجد للحيلولة دون انطلاق الحركات الأصولية من داخلها (؟) .

وبجوار تصريح « **نزار** » و « **رضوان** » وعلى الصفحة الأولى أيضاً تنشر « الأخبار » تصريحاً **لمحفوظ نحناح** زعيم حركة « **حماس** » الإسلامية بالجزائر تحت عنوان : (رئيس حركة إسلامية بالجزائر يشيد بمبارك) لتوحى بأن نحناح يوافق على الديكتاتورية العسكرية التى حكمت الجزائر بعد انقلابها الأبيض أو الصامت كما وصفته الوكالات والصحف . وفى الحقيقة ، فإن من يتأمل التصريح يجد « نحناح » يشيد بالرئيس مبارك ومصر لموقفهما منذ زمان بعيد مع شعب الجزائر والحرص عليه . ولكن الأخبار تأبى إلا أن تورط الرئيس « مبارك » فيما يفهم منه أنه راض عن قهر الشعب الجزائرى وإذلاله وسجن شبابه ، واعتقال زعماء الحركة الإسلامية ، وفرض الطوارىء !. كذلك توحى « الأخبار » بأن الرجل

ـ أى نحناح ـ راض عما يحدث لجبهة الإنقاذ الإسلامية وقادتها .. وهذا عكس الواقع تماماً .. فنحناح قد يختلف مع الإنقاذ فى بعض الأمور ، ولكنهما متفقان على « الإسلام » تماماً !.

إنسانية الطوارىء ..

ومن المفارقات المثيرة للعجب أو غير المثير للعجب أن تمجد جريدة « الأخبار » حكم الطوارىء فى الجزائر ، فتنشر صورة لجندى جزائرى يقبل طفلة جزائرية كانت تعبر الشارع الذى يحتله الجندى بمدفعه الرشاش ، لتدلل على إنسانيته وإنسانية حكم العسكر ، وكأنها تقول لنا : **إن حكم الطوارىء إنسانية ما بعدها إنسانية !** [الأخبار ١٩٩٢/٢/١٢] .

يحـــذر من ..

أما « أخبار اليوم » [العدد الأسبوعى من الأخبار والذى يرأس تحريره « **إبراهيم سعدة** » فتواصل حملتها على الإنقاذ وسخريتها منها ، مع دعمها للنظام العسكرى الحاكم والذى يتخفى وراء واجهة مدنية مفروضة على الشعب الجزائرى .

تنشر « أخبار اليوم » على صفحاتها الأولى صورة فوق ثلاثة أعمدة لبوضياف وغزالى وتحتها عنوان كبير يقول : « بوضياف يحذر الجبهة الإسلامية من التستر وراء الدين » [١٩٩٢/١/١٨] .

مرحبـــاً بالإنقاذ ..

وبعد مضى حوالى عشرين يوماً من انتخابات الجزائر يعلق رئيس تحرير « أخبار اليوم » على الأحداث ، فيكتب مقالاً ساخراً يتهكم فيه على جبهة الإنقاذ الإسلامية من خلال الترحيب بها فى الحكم : « **مرحباً بجبهة الإنقاذ فى الجزائر !** » والمقال هجوم لا ذع على جبهة الإنقاذ ، يبدى فيه أسفه لانزعاج العالم من الجبهة ونجاحها ، ويتمنى لو كانت قد حكمت الجزائر حتى يكتشف الناس أو يذوقوا إرهابها وتطرفها وتخلفها وعجزها عن العمل والبناء [أخبار اليوم ١٩٩٢/١/١٨] .

والمقال تملق رخيص للسلطة المصرية ، ويلاحظ أن نشره توافق مع نشر رسالة الرئيس مبارك لمحمد بوضياف التى سبقت الإشارة إليها والتى أذيعت فى ١٩٩٢/١/١٩ ، وكان المقال مقدمة للرسالة !.

وفى وقت متأخر ترسل « أخبار اليوم » أحد محرريها إلى الجزائر ، ليجرى حديثاً مع « **محمد بوضياف** » يتناول فيه الجبهة بالذم والتشهير ، ويبرر ـ بالطبع ـ الحكم الجديد ، ويطرح مقولات فى غير موضعها من قبيل : « الإسلام ليس ملكاً لأحد ولا حكراً على أحد » ثم يدعى أنه جاء لينقذ البلاد (!) وأن التعددية ليست خطراً على الجزائر ! [سؤال من الكاتب : ولماذا يا فخامة الرئيس ارتضيتم بإزاحة جبهة الإنقاذ !] .. ويضيف بوضياف أن لجوء جبهة الإنقاذ للمساجد بجعل بيوت الله مصدر فتنة (؟؟) [أخبار اليوم ١٩٩٢/٢/١٥] .

هجـــاء مرير ..

أما « **المصور** » التى تصدرها مؤسسة « دار الهلال » ـ فقد حذت حذو « أخبار اليوم » و « الأخبار » فى هجائها المرير لجبهة الإنقاذ وتأييد العسكر الذين يحكمون من خلف المجلس الأعلى للدولة ، وبمجرد أن نجح رجال جبهة الإنقاذ ، فإنها استكتبت « **حسين أحمد أمين** » ـ وهو نجل الكاتب الراحل أحمد أمين ، وكتاباته تدور دوماً حول مهاجمة الشريعة الإسلامية وهجاء الإسلاميين بصفة عامة ، وولاؤه لليسار الذى يحتضنه وينشر مقالاته عادة فى جريدة « الأهالى » ومجلة « العربى الكويتية » ـ وقد تناول « **حسين أحمد أمين** » انتخابات الجزائر من وجهة نظر معادية للديمقراطية تماماً ، وحاول أن يدين الحكم الجزائرى (**عهد بن جديد**) ويحمله مسئولية وصول الإنقاذ إلى الحكم [يبدو أنه كان يتوقع تسليم الحكم للإنقاذ ، ولكن ذلك لم يحدث على كل حال] ، **ويعترف فى سياق موضوعه بأنه كان يوافى وزارة الخارجية المصرية بتقارير حول تفاقم خطر الأصوليين ـ يقصد جبهة الإنقاذ ـ وأن المسئولين فى الوزارة رأوا فيها مبالغة ولم يأخذوا بنصيحته !** [المصور ١٩٩٢/١/٣] .

سخـــرية ..

وتنشر « المصور » أيضاً ، رسالة باريس من « فريدة الشوباشي » التي تتضمن سخرية من جبهة الإنقاذ حيث تقول : « وليس بمطمئن أن يخرج أحد قادة حزب الجبهة الإسلامية ليقول للجزائريين إن نمط حياتكم سيتغير .. وما هو الترياق الذي ينتظره الجزائريون في رأيه .. إنه تعميم الحجاب وأمور أخرى شكلية .. فهل هذا ما يطمح إليه شعب الجزائر الذي يعاني من البطالة والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية الطاحنة ؟ » [المصور ١٩٩٢/١/٣] .

يدعـو صراحـة ..

لكن مجلة « روز اليوسف » تذهب إلى مدى بعيد في هجومها على جبهة الإنقاذ الإسلامية ، والإسلاميين عامة ، وتؤيد الحكم الديكتاتوري السافر ، بل إن أحد كتابها ، وهو « **عبد الستار الطويلة** » (١) يدعو صراحة إلى **ما يسمى ديمقراطية الخطوة .. خطوة !** بعد أن هاجم الإنقاذ واتهمها بأنها جاءت لتقضي على الديمقراطية (؟) فقد كتب « الطويلة » عقب فوز الإنقاذ يقول : « وها هو التيار الإسلامي يوشك على الفوز بالأغلبية ، فانتصاره في الجولة الثانية مؤكد إذ ينقصه عدد قليل من المقاعد .. **وإذا ما فاز ذلك التيار فإن القضاء على الديمقراطية أمر وارد لاشك فيه . وإن كان « من الممكن » أن يستغرق الأمر فترة من الزمان (..)** » [روز اليوسف ١٩٩٢/١/١٣] ومع أن « الطويلة » لم يقل لنا لماذا سيقضي التيار الإسلامي على الديمقراطية ، إلا إنه يحاول في عدد لاحق

---

(١) عبد الستار الطويلة ، كاتب صحفي شيوعي ، عاش على حجر السلطة منذ عهد « جمال عبد الناصر » وحتى الآن ، وكان مقرباً للغاية من الرئيس الراحل « أنور السادات » بحكم انتمائهما إلى محافظة واحدة (هي المنوفية) ، ولكنه كان من أبرز الشيوعيين المصريين الذين أيدوا الصلح مع العدو اليهودي ، وقد خالف الحظر الذي فرضته نقابة الصحفيين المصريين على التعامل مع العدو وزار تل أبيب مع زوجته ، واحتفى به اليهود بعدما امتدح الديمقراطية اليهودية ، ونشر لدى اليهود كتاباً ، وكتاباته بصفة عامة ، دفاع عن الإلحاد والشيوعية ، وهجوم على الإسلام والإسلاميين ، وهو الآن يحظى بمكانة مرموقة لدى الحكومة المصرية ، وعادة يكون في مقدمة الكتّاب والصحفيين والمثقفين الذين يجتمع بهم الرئيس « حسني مبارك » في المناسبات المختلفة ، وتتاح له فرصة الكلام بصورة أفضل من غيره !!.

تفسير مقولته فيزعم أنه لا توجد « **تجربة إسلامية حديثة فى عالمنا المعاصر إلا وضربت حقوق الإنسان بالحذاء وعلقت الناس على أعواد المشانق لمجرد كلمة أو عبارة** (..) » [روز اليوسف ١٩٩٢/١/٢٠] ، وينطلق الكاتب من تجربة جورباتشيف وتجارب الإسلاميين فى إيران والسودان والباكستان **إلى ضرورة العودة إلى الديكتاتورية ، ويضرب لذلك مثلاً بنظام الحكم المصرى الذى لم يلتفت إلى الديمقراطية ، ومضى فى طريقه للإصلاح الاقتصادى !** وعندما جوبه الكاتب برفض عاتٍ لمنطقه راح فى عدد لاحق آخر يزيد موقفه تفسيراً ووضوحاً ، ويرد على الذين رفضوا ما سمى بديمقراطية « الجرعات » وما أسميناه نحن بديمقراطية الـ « خطوة خطوة » **قالوا إن ذلك تبرير لافتقاد الديمقراطية وتشجيع للحكم** [يقصد الحكم المصرى] على عدم تقديم تنازلات بشأنها ، واعتبروا ذلك أيضاً دفاعاً عن الانقلاب فى الجزائر .. ويرى الكاتب أن « فتح باب الحرية كاملاً على مصراعية فجأة (..) يؤدى إلى كارثة ، **فلا هو يؤدى إلى ديمقراطية حقيقية ، ولا ــ وهو الأهم ــ يحقق إنتاج رغيف الخبز .. وربما حلّت بالناس المجاعة ، فالمهانة الدولية !** » [روز اليوسف ١٩٩٢/١/٢٧] .

ليس مسوغاً ..

وواضح أن الكاتب ينطلق من منهج ديماجوجى لا يخضع للحقائق بل البدهيات ، وعلى افتراض أن التجارب الإسلامية قد أخفقت ، فهذا ليس مسوغاً لنفى الإسلام وإعلان وفاته أيضاً ، فإنه من المؤكد أن التجارب التى أخفقت كان من وراء إخفاقها عناصر لا علاقة لها بالإسلام سواء فى الخارج أو فى الداخل أو فى قلب الحركة الإسلامية نفسها ، كذلك فإن المؤكد أن معظم العالم الإسلامى قد حكمته أنظمة تقدمية واشتراكية وشيوعية تحدثت كثيراً عن « الخبز قبل الحرية » **فاغتالت الاثنين معاً** ، وقد ظل النظام المصرى مثلاً تحت حكم اليسار فى عهد عبد الناصر عشرين عاماً لا همَّ له إلا تجريد الناس من الحرية والكرامة والأمل ، وعلقهم على المشانق وداس كرامتهم بحذائه ، وزرع جماجمهم فى جبال اليمن ومستنقعات الكونغو وصحراء سيناء ، ونهب أموالهم وممتلكاتهم ولم يوفر لهم لقمة العيش الطيبة

بل كبلهم بالديون والتبعية ، وجعلهم « معرة » العالمين وبخاصة منذ عام ١٩٦٧ .. **فأى مهانة دولية يعيشها المسلمون تحت حكم الفاشيين التقدميين الذين ينتمى إليهم الكاتب ؟** وآمل من الكاتب أن يرجع إلى (الميثاق الوطنى) الذى قرره « **جمال عبد الناصر** » فى الستينيات على طلاب المدارس والجامعات ، ليتأكد أن هذا الميثاق أعلن صراحة أن الخبز قبل الحرية .. ولكن أين هو الخبز يا عبد الستار بعد أن أخذ النظام وقتاً طويلاً واستعان بالمعونات السوفياتية والأميركية (الكريمة) وتحويلات (عمال التراحيل المثقفين الذين يعملون فى دول الخليج غير ما تدره قناة السويس وآبار البترول والسياحة والإنتاج الزراعى والصناعى ؟) .

ثم لماذا لم يستشهد الكاتب بتطبيق الديمقراطية فوراً وبلا إبطاء فى دول أوربة الشرقية (الشيوعية سابقاً) : بولندة ـ بلغاريا تشيكوسلوفاكيا ـ ألمانيا الشرقية ـ رومانيا ـ المجر ـ ودول إفريقيا التى كانت توصف بالبدائية أيام ـ الزمن القريب ـ مثل : زامبيا ، وزيمبابوى ، وموزمبيق ، ومدغشقر ، وتنزانيا .. بل إن الديمقراطية تقترب من « بلاد الماس » فى زائير موبوتو وغيرها ؟!! ألا نساوى « موزنبيق » يا عبد الستار ؟!! أم إن تجربة « جورباتشيف » كشفت الأوضاع المستوردة ، وفضحت الفساد الدفين ، ومن بين « المخصصات » التى كانت تنفق على « الشيوعيين » خارج « الاتحاد السوفياتى » ومن بينهم الشيوعيين المصريين ، ويحرم منها الشعب السوفياتى المقهور ؟.

وهل ستكشف الديمقراطية فى عالمنا العربى عن فضائح أكثر وفساد أعظم ، هذا ما يجعل البعض وفى مقدمتهم « التقدميين العرب » يرفضون الديمقراطية ويدعون للديكتاتورية ؟.

إن تملق السلطة يا عبد الستار لا يغفره الله .. ولا الناس .. ولا التاريخ .. مهما كانت المكاسب من ورائه كبيرة وثمينة .. ففى النهاية سيقولون : هذا قلم سوغ القهر والذل والعار !.

أيدتا الإنقـاذ ..

فى مجال صحف « المعارضة »، فإن جريدة « الشعب » التى يصدرها حزب العمل وجريدة « الحقيقة » التى تصدر عن حزب الأحرار ، كانتا الصحيفتين اللتين أيدتا جبهة الإنقاذ ورفضتا الحكم الديكتاتورى الذى أطاح بالرئيس « **الشاذلى بن جديد** » ، وأتاح للعسكر تحريك الأمور فى الجزائر على النحو الذى يريدون .

بحكم التوجـه ..

وبالنسبة لصحف اليسار ، وبخاصة « **الأهـالى** » **فقد كانت معـادية** لجبهة الإنقاذ الإسلامية ، بحكم التوجه الشمولى والديكتاتورى الذى يؤمن به اليسار عامة ، وأيدت السلطة الجديدة .

صندوق زجاجى ..

أما جريدة « الوفد » وهى يمينية علمانية ، بالرغم من انتماء رئيس تحريرها إلى « **الحركة الإسلامية سابقاً** » **فقد وقفت فى البداية موقفاً** متذبذباً ، أشادت بالديمقراطية التى جاءت بالمعارضة وذهبت بالحزب الحاكم ، فضلاً عن مقالات نشرتها الجريدة تتمنى أن يحدث فى مصر ما حدث فى الجزائر من انتخابات نزيهة وحرة ، وصندوق « زجاجى » توضع فيه بطاقات الانتخابات ويراها كل الناس فلا يستطيع أحد تزويرها كما يحدث عادة .. ولكن يبدو أن هذا كان اجتهاداً من جانب رئيس التحرير قبل أن يتضح موقف الحزب الذى يصدر الجريدة ، إذ ما لبثت الجريدة أن غيرت توجهها ، وبقلم رئيس التحرير نفسه الذى أخذ يتحدث عن **الحكم الدينى والدولة الدينية ، وهو أول من يعلم أن الإسلام لا يعرف الحكومة الدينية بالمفهوم الكنسى الذى ساد فى أوربة زمن العصور المظلمة** . فقد افتتحت « الوفد » الأسبوعية يوم ١٩٩٢/١/٢٣ بمقال أكد فيه أن ما سماه « **التيار الدينى** » **غير مرشح للحكم فى أى مرحلة لأسباب وعوامل واقعية إلا إذا استند إلى ديكتاتورية عسكرية كما هو**

الحال فى السودان ، أو اعتمد على ديكتاتورية حزبية عقدية كما فى إيران .. ثم قال : إن الوفد يعارض صبغ الحكم بصبغة دينية تعطى للحاكم حقوقاً مطلقة غير قابلة للنقد أو النقض (...) .

إشـارة واضحـة ..

ويبدو أن الحزب أراد أن ينفى عن نفسه تهمة التعاطف مع الفائزين الإسلاميين فى الجزائر ، فجاءت مقالة رئيس التحرير التى تتحدث عن الحكم الدينى ، فى إشارة واضحة لأطراف عديدة (الحكومة ـ النصارى ـ الغرب ـ اليسار) أن « الوفد » علمانى حتى النخاع ، ولا يوافق على قيام نظام يرتكز على أصول الإسلام ، وبخاصة أن الإسلاميين اليوم فى الدائرة الخاسرة عادة ، أما غيرهم فمكاسبه لا تقف عن حد .. ومن رضى عنه « **السيد الصليبى** » فياسعده ويا هناه . ومن غضب عليه فياويله .. ويا شقاه !.

وفى هذا السياق ، فإن « الوفد » أبرزت أحياناً عناوين تثير الغرابة ، منها على سبيل المثال [الحزب الحاكم فى الجزائر يدعو إلى احترام إرادة الشعب ـ الشعب يرفض استبدال حكم جبهة التحرير الديكتاتورى بحكم « متسلط »] [الوفد ١٩٩٢/١/٣] وبالرغم من الخطأ التعبيرى فى العنوان ، فإن المرء لا يفهم كيف تدعو جبهة التحرير إلى احترام إرادة الشعب ، ثم توصف إرادة الشعب هذه بالتسلط !.

كان مخالفـاً ..

ولكن الجريدة بصفة عامة فتحت الباب أمام بعض الأقلام الرافضة للديكتاتورية كى تكتب ما تشاء مثل الدكتور « **محمد عصفور** » الذى عبر بكل قوة عن رفض الشعوب للمنهج الديكتاتورى ، وإيمان الأحرار فى كل مكان بحق الشعوب فى التعبير عن إرادتها دون وصاية من جيوش أو حكام .. وبالرغم من أن الرجل فى مقالاته كان مخالفاً تماماً لمنهج « الوفد »

حزباً وجريدة ، إلا أنه ما زال يواصل كتاباته كاشفاً وموضحاً لما يحاك ضد أمتنا وضد إرادتنا (١) .

كانت هناك بعض المقالات التى تتحدث عن الديمقراطية كمنهج للنظام السياسى ، وترفض فى مقابلة أن يكون الإسلام هو المنهج انطلاقاً من فهم خاطىء ، مضمونه أن الإسلام ضد الديمقراطية وضد التعددية وضد مراجعة الحاكم .. وهذا موقف نابع من القصور الفكرى الذى يرجع إلى عدم التعرف على الإسلام وتصوره بطريقة صحيحة .. [راجع مثلاً مقال سعيد عبد الخالق ـ يا أصحاب الفضيلة الديمقراطية هى الحل ١٩٩٢/١/٢٣] .

أيضاً ، فإن كثيراً من المقالات التى كانت تتحدث عن ضرورة الديمقراطية ، ورفض الديكتاتورية ، كانت تبدأ مقالاتها بعدم التعاطف مع جبهة الإنقاذ الإسلامية أو عدم استبعاد لجوئها إلى العنف للتعبير عن رأيها ضد السلطة [راجع مثلاً عمود فى الممنوع ، مجدى مهنا ١١ ، ١٨ ، ١٩٩٢/١/٢٣] .

الصراع بين ..

ولعل هذه الصورة الشاملة الموجزة لردود الفعل فى مصر على المستوى الرسمى وغير الرسمى تكشف لنا مدى إلحاح الصراع القائم بين أنصار الديكتاتورية وإرادة الشعوب الإسلامية .. إنه صراع لن ينتهى اليوم أو غداً ، ولكنه ممتد حتى تستطيع الأمة الإسلامية أن تفرض إرادتها على الطغاة ، وتقيم العدل والشورى على أرض الإسلام ، كما ينبئنا بذلك الجدل الحاد الذى ما زال قائماً حتى كتابة هذه السطور على صفحات الصحف المصرية حكومية ومعارضة .

* * *

---

(١) تضطر بعض الصحف أحياناً إلى القبول على مضض بنشر مقالات لكتاب مشهورين لتضمن نسبة من القراء . وأعتقد أن « الوفد » حافظت على نشر مقالات الدكتور « محمد عصفور » حرصاً على قرائه الكثيرين .. وقد احترزت « الوفد » منذ زمان بنشر عبارة على صفحاتها تقول : إن المقالات والآراء المنشورة لا تعبر عنها . ولكن تعبر عن أصحابها فقط !. وهو منهج لا يطبق بالنسبة لكل الكتاب .

الغرب وأميركا .. أو السيد الصليبى

فى الغرب وأميركا ، كان الموقف يتسم بالدهاء والخبث ، فالقوم يعملون فى هدوء وسكينة ، وإن كانت أجهزة إعلامهم تعمل بلا كلل ولا ملل فى متابعة الحدث وتحليله ، ومتابعته فى عناصره المختلفة . ولذا كان الإعلام الغربى والأميركى بصفة عامة أكثر نشاطاً من الإعلام العربى أو أى إعلام آخر فى الحديث عن الحدث الجزائرى ، بل إن كثيراً من المحللين والمراقبين العرب كانوا يستقون تصوراتهم عن تطورات الحدث الجزائرى من خلال الإعلام الغربى ، والفرنسى خاصة . ولذا لم يعلق الناس اهتماماً كبيراً على المواقف الرسمية للدول العربية وأميركا ، بقدر ما اهتموا بما يقوله الإعلام الغربى والأميركى .

صحيح أن الدول الغـربية وقفت « موقف الصمت » عن الكلام ، والتصريحات فى البداية ، ولكنهم فى ذات الوقت كانوا يعملون حتى تم لهم المطلوب ، **وإزاحة « الخطر الداهم » الذى زحف إلى السلطة فى الجزائر ، وهو جبهة الإنقاذ الإسلامية** ، وصحيح أنهم تكتموا تصرفاتهم ، ولم يكشفوا إلا عن أقل القليل مما حدث ، ولكنهم فى تصريحاتهم كانوا أكثر ذكاء ، وأدق تخطيطاً ، وأنضج سلوكاً ، **لتحقيق أهدافهم أو هدفهم الأوحد ، وهو اغتيال إرادة الشعب الإسلامى فى الجزائر بيد بعض أبنائه** علناً وفى وضح النهار !.

هما دلالة عميقـة ..

وقد لوحظ فى فترة الأحداث [ما بعد الانتخابات وفوز جبهة الإنقاذ الإسلامية وإزاحة الرئيس الشاذلى بن جديد] أن الغرب اتخذ مسلكين لهما دلالة عميقة لمن يتأمل الأحداث ويسبر غورها .

المسلك الأول : أنه فى غمرة انشغال العالم بفوز جبهة الإنقاذ ، واهتمامه بالجولة الثانية للانتخابات ، وسؤاله هل ستتم أم تلغى ؟ وهل تتسلم

الجبهة الإسلامية الحكم أم تحرم منه ، بدأت أجهزة الإعلام الغربية **تثير قضية إنتاج قنبلة نووية جزائرية ومساعدة الجزائر للعراق فى سعيه لإنتاج قنبلة مماثلة** . وصاحب ذلك تهديدات مبطنة من الغرب بمعاقبة الجزائر (الشعب طبعاً وليس الحكومة) بعقوبات شتى بدءا من قرارات يصدرها مجلس الأمن الذى تسيره أميركا والغرب ، إلى احتمالات الهجوم العسكرى الذى لا يعرف أحد طبيعته ومداه ، ومع أن رئيس الوزراء الجزائرى « **سيد أحمد غزالى** » نفى أكثر من مرة أن الجزائر تفكر فى إنشاء القنبلة النووية أو أنها تساعد العراق فى إنتاج قنبلة نووية ، وبالرغم من أن وزارة الخارجية الجزائرية قالت إن الجزائر تعتزم التوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وأنها اتخذت هذا القرار بالفعل ، إلا أن الحملة الإعلامية على الجزائر لم تتوقف إلا [قبيل إزاحة] الرئيس « **الشاذلى بن جديد** » بساعات .. فتأمل !.

المسلك الثانى : هو أن المجموعة الأوربية الحريصة دائماً على الحديث والتعليق على أحداث العالم المختلفة لم تنبس بكلمة واحدة عن الحدث الجزائرى ، ولم تنطق إلا بعد مرور قرابة خمسة أسابيع على إزاحة الرئيس « **الشاذلى بن جديد** » ، واستقر الوضع نسبياً فى الجزائر بيد السلطة العسكرية الانقلابية وتحطيم كوادر جبهة الانقاذ واعتقال أكثر من ثلاثين ألفاً من أعضائها فى معتقلات صحراوية أقيمت خصيصاً لاستيعاب تلك الأعداد الضخمة من الإسلاميين .. ففى ١٩٩٢/٢/١٧ ، وكما أذاع راديو لندن ، فإن المجموعة الأوربية طالبت الحكومة الجزائرية (التى يحركها العسكر) باستئناف المسار الديمقراطى (!!) والإصلاح الاقتصادى [1] ،

---

(١) صرح جاك بوس وزير خارجية اللكسومبرج عقب اجتماع المجموعة الأوربية يقول : « لم يُدن أحد الجزائر » . وقد جاء فى بيان المجموعة الأوربية : أنها تتابع الموقف بقلق ، وتؤكد رغبتها فى أن تعود الجزائر إلى حياة دستورية طبيعية ، وأنها تشجع المجلس الأعلى للدولة على دعم الحوار بين جميع الأطراف المعنية . وقال البيان : إن دول المجموعة تحث السلطات الجزائرية بشدة على الوفاء بالالتزامات التى تعهدت بها علانية ولاسيما الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية وإعادة تنظيم الإدارة العامة وحماية الحريات الأساسية (!!) . ثم قال البيان : إن وزراء المجموعة سيؤيدون جميع الجهود التى تبذلها السلطات الجزائرية لإعادة العملية الديمقراطية (..) وهم يأملون فى أن تتحقق هذه العملية الانتقالية (...) فى ظل احترام حقوق الإنسان والتسامح (!) والتعددية السياسية (!!) [راجع صوت الكويت الدولى - ١٩٩٢/٢/١٩] .

وكأن أوربة بعد أن اطمأنت إلى ابتعاد شبح الجبهة الإسلامية تماماً عن الحكم أخذت تطلب من العسكر أن يتواروا عن الأنظار بعد أداء دورهم المطلوب لتواصل الواجهة المدنية بقيادة « بوضياف » مسيرتها وفقاً للمواصفات الأوربية أو رغبات « **السيد الصليبى** » !.

كسرت الصمت ..

إن الدول الأوربية لم تتحرك أو تعلق على ما يجرى فى الجزائر بطريقة واضحة إلا بعد أن سقط الرئيس « **الشاذلى بن جديد** » ، وتركت المجال منذ الاستعداد للانتخابات وإجراءاتها وظهور نتائجها فى الدور الأول للصحافة الغربية التى لم تكف فى الغالب عن التحامل على الجبهة الإسلامية والإسلاميين .. بل إن بعض الدول مثل بريطانيا وأميركا اكتفت بتحذير مواطنيها من السفر إلى الجزائر ، أو نصحتهم بالخروج والعودة إلى بلادهم .

دولة أوربية واحدة كسرت الصمت ، وعلقت رسمياً لأول مرة على ما يجرى فى الجزائر بعد سقوط « الرئيس الشاذلى بن جديد » فقد أعرب « **مارك إيسكنز** » وزير خارجية **بلجيكا** فى بيان له عن قلق بلاده تجاه الأحداث الأخيرة فى الجزائر وأكد أن بلاده مشغولة للغاية بالتطورات التى يمكن أن تنجم عن ذلك الوضع ، **وتمنى أن تتمكن الجزائر من تحقيق مجتمع متسامح للمواطنين الجزائريين يؤمن الشروط الأساسية للمسيرة الديمقراطية** [الشرق الأوسط ١٩٩٢/١/١٥] .

بسبب العلاقة ..

لكن اتضح من الأحداث أن أوربة وأميركا ، كانت أسيرة الموقف الفرنسى الذى كان مهموماً ومهتماً بالحدث الجزائرى بسبب العلاقة التاريخية والاقتصادية والثقافية التى تربط بين فرنسا والجزائر ، ولأن فرنسا تملك خبرة عريضة بالشئون الجزائرية ، فقد ترك لها الغرب وأميركا زمام القيادة فى التعبير والعمل ، وهو ما انتهى بالفعل إلى إزاحة التيار الإسلامى بعد تحطيم الديمقراطية ، وصعود العسكر مرة أخرى إلى سدة الحكم .

وبصفة عامة ، فإن المشاعر الصليبية والعنصرية فى أوربة قد التهبت ، وازداد الخنق على الجبهة الإسلامية والإسلاميين ، ولم تهدأ هذه المشاعر إلا بعد إجهاض التجربة الديمقراطية .

وسوف نوجز فيما يلى ردود الفعل فى كل من فرنسا وأميركا ، حيث كانت التحليلات والتعليقات التى تركز معظمها فى المجال الصحفى أو الإعلامى تعبيراً دقيقاً عن رؤية كل من البلدين وموقفهما الرسمى ، وهو موقف شبه واحد لكل من الأوربيين والأميركان .

* * *

فرنسا : العمل لإجهاض الديمقراطية

فى أعقاب ظهور النتائج الأولية للانتخابات الجزائرية ، رفضت الحكومة الفرنسية التعقيب على فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، وقال مسئولون فرنسيون إنه من غير المرجح التعقيب علناً ، إلى أن يتضح الشكل الجديد للجزائر ، بعد ثلاثين عاماً من حكم الحزب الواحد ! [الشرق الأوسط ١٩٩١/١٢/٢٩] .

ووصفت صحيفة « **لوفيجارو** » اليمينية نتيجة الانتخابات بأنها « انتصار لليأس » ، وقالت إنها ستوقف مسيرة الديمقراطية حتى قبل أن تبدأ (!) ، أما صحيفة « **لوموند** » فقد حثت فرنسا على أن يكون رد فعلها هادئاً (!) ، وكلام الصحيفتين العريقتين يكشف عن النوايا الحقيقية لفرنسا التى ترفض النظام الإسلامى .

وألقى **الحزب الاشتراكى** الحاكم فى فرنسا باللوم على حكم الحزب الواحد فى الجزائر الذى استمر ثلاثين عاماً وأما صعـود نجم الجبهة الإسلامية للإنقاذ « فلم يأت مفاجأة » لأنه « الجزاء لثلاثين عاماً من حكم الحزب الواحد الذى لم يحقق حاجات البلاد وتطلعاتها » .

معلومات ملفقة ..

بيد أن فرنسا وقفت من الشائعات التى تحدثت عن تزايد عدد طالبى تأشيرات الدخول إلى أراضيها من جانب الجزائريين ، موقفاً حاسمـا ، إذ نفت وزارة الخارجية الفرنسية هذه الشائعات ، وقال « **دانيال برنار** » الناطق باسم الوزارة إنه فوجىء بمعلومات ملفقة عن « طوابير مزعومة أمام قنصليات فرنسا فى الجزائر » وأضاف أن « عدد طالبى التأشيرات هو أدنى الآن من المعدل الطبيعى » [الحياة ١٩٩٢/١/١] .

وقد انتهزت بعض الأصوات اليمينية المتطرفة فى فرنسا نتائج الانتخابات الجزائرية لتبث الذعر بين الفرنسيين من خطر الجزائريين الأصوليين الذين

يعيشون فى ضواحى المدن الفرنسية الكبرى حيث يعيش المهاجرون فى ظروف تعسة [المصور ١٩٩٢/١/٣] .

انقلاب أبيض ..

ويبدو أن إزاحة الرئيس « **الشاذلى بن جديد** » قد فتحت المجال على مصراعيه لتتسع مساحة التعليقات والتحليلات التى تكشف بصراحة ودون مواربة عن مشاعر الفرنسيين الحقيقية على المستوى الرسمى والشعبى تجاه الحركة الإسلامية فى الجزائر ، وبخاصة جبهة الإنقاذ ، فقد نقلت الصحف أن أوساط باريس تحدثت عن استقالة بن جديد ووصفتها بأنها « انقلاب أبيض يرتدى قناع الانتقال الدستورى » وذلك بدلاً من قيام الجيش بانقلاب عسكرى مباشر [الشرق الأوسط ١٩٩٢/١/١٣] .

تخشى من تدفق ..

ويذكر « أمير طاهرى » أن فرنسا لا تخفى ارتياحها لما حدث فى الجزائر بشكل غير رسمى ، ولكنها تخشى من تدفق الكثير من العائلات الجزائرية من الطبقة الوسطى للإقامة فى فرنسا ، وكان العديد من الساسة وكبار الموظفين والضباط الجزائريين قد أرسلوا عوائلهم إلى باريس قبيل إسقاط الرئيس « **الشاذلى بن جـديد** » ، **حيث السلامة فى انتظار « انقشاع العاصفة » على حد قول مسئول فرنسى** . [الشرق الأوسط ١٩٩٢/١/١٣] .

ووصفت صحيفة « لوفيجارو » الفرنسية إسقاط « **الشاذلى بن جديد** » **بأنه انقلاب عسكرى ، وإن الديمقراطية فى الجزائر توقف نفسها بنفسها .. فالقيادات الجزائرية كان عليها أن تترك الجبهة الإسلامية للإنقاذ تصل إلى سدة الحكم ، أو أن تقوم بانقلاب « عسكرى » .. أما صحيفة « لوباريزيان »** فقد وصفت استقالة الرئيس الجزائرى « **الشاذلى ابن جديد** » بأنها تشبه « **انقلاباً عسكرياً** » **أراح الجميع إلا الجبهة الإسلامية للإنقاذ** .. وقالت إن بن جديد وجد نفسه بين نارين .. **نار الجيش الذى يرفض الجبهة الإسلامية ، ونار كل من أبدى الاستعداد لمشاركة الجبهة فى الحكم ، وكان الاختيار للجيش** .

طريق فرعى ..

وقد وصفت صحيفة « **ليبراسيون** » **استقالة الرئيس بأنها « انقلاب بارد »** يقع فى الخطأ نفسه الذى يدعى تصحيحه .. وقالت الصحيفة إن الإسلاميين يرون أن الديمقراطية هى إحدى القيم الغربية التى لا تتوافق تماماً مع الإسلام .

وأكدت صحيفة « **فرانس سوار** » أن الجبهة الإسلامية لم تنظر إلى الانتخابات الديمقراطية إلا كطريق فرعى لإقامة ديكتاتورية !! [راجع الأهرام ١٩٩٢/١/١٤] .

وقد نشرت صحيفة « **لوفيجارو** » رأياً لمن يدعونه مفكراً إسلاميا من أصل جزائرى وهو « محمد أركون » يدعو فيه إلى ضرورة مساعدة القوى التقدمية فى الجزائر !!.

لوبن ..؟!

وبالنسبة للأحزاب الفرنسية فقد اجتمعت « يميناً ويساراً » على انتقاد تدخل الجيش الجزائرى لأن ذلك يؤدى إلى « تفجير الوضع » . أما اليمين الفرنسى المتطرف الذى يمثله جان ـ مارى لوبن زعيم حزب « الجبهة الوطنية » فقد دعا الحكومة إلى الحيلولة دون توافد اللاجئين والهاربين من الجزائر إلى فرنسا ، وقد وصف « لوبن » ذلك « بالاجتياح » للدلالة على ما زعمه « خطر طلب أعداد كبيرة من الجزائريين اللجوء السياسى إلى فرنسا » [الشرق الأوسط ١٩٩٢/١/١٤] .

قلق فقط ..

وفى كل الأحوال فإن الحكومة الفرنسية لم تصدر كلمة واحدة لإدانة وقف العملية الانتخابية فى الجزائر ، وكل ما أعلنته أنها قلقة لتطورات الوضع فى الجزائر ، ومتضامنة مع الشعب الجزائرى .

لقد كشف الموقف الفرنسى عن تناقض كبير فى تعامله مع العالم ، فقد عرف عن فرنسا أنها تتحدث باستمرار عن ضرورة التزام جميع الدول بالديمقراطية ، ووضعت معيار الديمقراطية من بين المعايير الأساسية لتعاملها مع دول العالم الثالث ، وبقدر ما تحترم هذه الدول إرادة

شعوبها ، وتسير فى طريق الديمقراطية .. ويكون التناقض فى ذلك الصمت على اغتيال إرادة الشعب الجزائرى ، ومباركة تدخل الجيش عملياً ، بل والاستعداد لدعم النظام العسكرى اقتصادياً وسياسياً ليعبر الأزمة الخانقة التى تمر بها الجزائر طالما كانت جبهة الإنقاذ الإسلامية بعيدة عن الحكم والمجال السياسى !.

من أمثـال ..

من ناحية أخرى فقد انفتح المجال فى فرنسا أمام الحديث عن « الإسلام » وآفاقه وطبيعته ، ومن المفارقات العجيبة أن الذين تحدثوا عن الإسلام من العرب « المستغربين » كانوا سطحيين وحانقين من أمثال « محمد أركون » الذى سبقت الإشارة إلى رأيه . أما الفرنسيون فقد تحدثوا عن الإسلام بشىء من الإنصاف . وقد نشرت صحيفة « **لوفيجارو** » مقالاً بصفحة الرأى « **لويلى دى مجيلو** » يحلل فيه الوضع فى الجزائر من خلال الأحداث ، فوصف الإسلام **بأنه الدين الجدير بالاحترام ، وأبدى أسفه لأن الإسلام غير معروف بالقدر الكافى فى فرنسا ، فقد عده ديناً يستحق الاهتمام والنظر إليه نظرة أخرى مختلفة عما ينظر إليه هنا وهناك** .. ولكن الرجل يبدو قاصر الفهم للإسلام لأنه يعلم أن « ما نرفضه هو فرض الإسلام بوصفه سلطة » ويتوقع حدوث ذلك مستقبلاً فى الجزائر ، ويرتب على ذلك قوله : « وفى هذه الحالة ـ أى وصول الإسلام إلى السلطة ـ فإن موقف فرنسا لابد من أن يكون أكثر وضوحاً ، ونحن أعضاء الحزب الجمهورى نؤمن بالديمقراطية وحرية الفكر ، بل نحمل أيضاً لواء القيم والمبادىء ، وعلى هذا فواجب علينا أن ندافع عنها وليس مجرد الموافقة فقط (...) إن احترام الانتخابات وحقوق الإنسان واحترام الرأى الآخر وحرية التعبير والمساواة السياسية بين الرجل والمرأة ، كل هذا يعنى مبادئنا التى يجب أن ندافع عنها ، وإننى حقاً فى غاية الحيرة للموقف الذى تتخذه الحكومة الفرنسية ، حيث وضعت نفسها رسمياً وضع الانتظار أو المتفرج أمام التطورات الدرامية فى الجزائر » .

ويضيف الكاتب : « إن فرنسا يجب أن تحمى أصدقاءها وتقف معهم فى محنتهم ، ولابد من أن تكون لها سياسة واضحة ومعلنة تجاه أصدقائها فى

البحر المتوسط وإفريقيا ، وألا تتأخر حتى يتم بناء حائط الانقسام فى هذه المنطقة ، فهى وإن تم بناؤها ستحتاج إلى سنوات وسنوات لإعادة بنائها . وإن ما يحدث الآن فى الجزائر حيث تهب رياح سياسة عاصفة ، لابد وأنها ستصيب جيرانها بداية من تونس والمغرب وحتى زائير وساحل العاج وتشاد وغيرها وكل تلك البلاد (الناطقة بالفرنسية) حيث المصالح الفرنسية المشتركة معها ».

يسلبه ..

ومع احترامنا للرجل الذى يدعو إلى فهم الإسلام فهماً صحيحاً ، وتقديرنا للموقف الذى يعرب فيه عن حيرته إزاء الازدواجية التى تتعامل بها الحكومة الفرنسية ، فإننا نستشعر أن الرجل لم يفهم الإسلام بعد ، وأنه يسلبه قيم الحرية والعدل والحرص على حقوق الإنسان وغير ذلك من القيم التى أرساها الإسلام قبل أربعة عشر قرناً من الزمان ، وإذا كانت مصيبة المسلمين فى أنفسهم أنهم لم يطبقوا هذه القيم ، وخالفوها ، بل طبقوا عكس ما نادى به دينهم الحنيف ، وعاشوا فى الاستبداد والطغيان والقهر والظلم الاجتماعى واحتكار فئة منهم أو طبقة للامتيازات المتنوعة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ، فإن هذا ليس دليلاً على قصور الإسلام أو ظلمة لأتباعه ، كلا .. بل إن أتباعه هم الذين ظلموه فى تاريخنا الحديث والمعاصر بسلوكهم وابتعادهم عن تصوره الصحيح .

ولعل هـذا ..

ويبدو أن الكاتب يتعامل مع الإسلام من منطلق كونه ديناً للعبادة داخل المساجد فقط ، كما هو تصوره للكاثوليكية ، ولعل هذا ما دفعه إلى الحديث عن وصول الإسلام إلى الحكم وصبغه صبغة دينية ، ولكنه لا يدرى أن هذه الصبغة لا تماثل حكم الكنيسة فى العصور المظلمة بأوربة ، لأن الإسلام يقيم مجتمعاً مدنياً ، وحكومة مدنية ، **والمرجع هو الشريعة والعقيدة** فى كل الأحوال .

ولا يخفى أن الكاتب يتحدث بصراحة عن المصالح الفرنسية فى إفريقيا التى يجب على حكومته ـ من وجهة نظره طبعاً ـ أن تعمل على المحافظة

عليها وتنميتها من خلال تفادى الرياح السياسية العاصفة كما سماها ـ وهو يقصد بالطبع الحركة الإسلامية المتنامية فى أرجاء إفريقيا .

أقلام وألسنة ..

على كل حال ، إن ما قاله الكاتب مقبول ومفهوم ، أما غير المقبول وغير المفهوم ، فهو ما يجرى على أقلام وألسنة بعض بنى جلدتنا الذين يقفون ضد كل ما هو إسلامى ، مكايدة وتعصباً ، بالرغم من ثقتهم فى صواب الإسلام وصدق مقاصده وغاياته .

وفى النهاية يبدو لنا أن الموقف الفرنسى كان موقفاً مناوئاً ـ بالقول والفعل ـ لإرادة الشعب الجزائرى المسلم ، وكان موقفاً متناقضاً مع ما تلح عليه فرنسا من ادعاء الحرص على حقوق الإنسان والديمقراطية .. وللأسف فقد كان هذا الموقف هو رأى بقية الدول الأوربية وأميركا ، متسماً بالانتهازية والعداء للإسلام .

* * *

أميركا : اتصال مفيد باللاعبين المهمين

ولا يختلف الموقف الأميركى عن الموقف الفرنسى ، بل إن أميركا وضعت ثقلها وراء الموقف الفرنسى الذى صار يمثل الرأى الأوربى كله. يقول « أمير طاهرى » نقلاً عن مصادر فرنسية :

« إن الولايات المتحدة **تؤيد مجمل السياسة التى تنتهجها فرنسا تجاه الأحداث فى الجزائر** ، وطبقاً لما تقوله المصادر الأمريكية .. **فإن الولايات المتحدة كانت على « اتصال مفيد » بمعظم « اللاعبين » المهمين فى الجزائر ، ومن ضمنهم قيادات جبهة الإنقاذ »** . **ولم تخف الولايات المتحدة قلقها بشأن احتمال احتكار « جبهة الإنقاذ » لكل مفاتيح السلطة فى حين أنها لن تعارض إعطاء « جبهة الإنقاذ » دوراً بناء كواحد من الأحزاب التى تمارسها السلطة فى الجزائر « حسبما تقول المصادر »**

[الشرق الأوسط ١٣/١/١٩٩٢] .

وكما لم تصدر إدانة أوربا للسلطة الجزائرية التى عطلت الديمقراطية ، وأجهضتها ، وضربت عرض الحائط بالإرادة الشعبية ، فإن أميركا لم تصدر أيضاً ما يشتم منه أدنى إدانة .. بل إنها بدت سعيدة بإزاحة جبهة الإنقاذ ، ووصول العسكر إلى السلطة ، لأنها قلقة من احتكار « الإنقاذ » لكل مفاتيح السلطة !.

دعت رعاياها ..

ومع أن أميركا اتبعت سياسة الصمت المتكتم الذى يعمل فى سرية ، فإنها عقب استقالة بن جديد ، دعت من خلال وزارة الخارجية الأميركية رعاياها إلى التزام الحذر عند توجههم إلى الجزائر بسبب **« التوتر السياسى »** السائد هناك . **وأوضحت الوزارة أن هذا البلد [الجزائر] يمر** إثر الانتخابات الأخيرة بفترة تغير سياسى مصحوبة بصعوبات اجتماعية واقتصادية وأشار البيان إلى « استمرار التوتر ووقوع بعض حوادث العنف السياسى » .

حين أزرت ..

وواضح أن هذه الدعوة تحمل فى ثناياها ـ عادة ـ دليلاً على أن مصيبة ما قد حلت بالبلد المعنى بالأحداث ، وبالطبع لا توجد مصيبة فى الجزائر أكبر مما حل بشعبها المسلم ، حين أزرت السلطة العسكرية بإرادته بناء على نصائح من هنا أو هناك ، وإذا كان « **أمير طاهرى** » قد أشار فى كلامه الذى نقلناه منذ قليل أن أميركا كانت على اتصال مفيد بمعظم اللاعبين المهمين فى الجزائر ، فلا ريب فى أنها اتصلت باللاعب الأول وهو الجيش الذى يقوده « **خالد نزار** » ، وأعطته الثمن من النصائح التى نفذها بحذافيرها ، وحققت له السيادة على الجزائر ، وأزاحت جبهة الإنقاذ عن الحكم ، وأنزلت بها خسائر فادحة ، فى مشهد مفيد ومؤثر **يستفيد من عبرته كل من تسول له نفسه أن يمارس « الإسلام » عقيدة وشريعة إيماناً وتطبيقاً ، حياة وآخرة !!.**

جدل دستورى ..

ولكن الدهاء الأميركى لم يلبث أن واجه العالم **برؤية مراوغة** فيها الكثير من الخبث والمكر ، والفرح الضمنى بصعود الجيش إلى السلطة ، وحتى لو تحرك من وراء واجهة مدنية هشة لا تملك من أمرها شيئاً اسمها « المجلس الأعلى للدولة » ، فقد قالت « **مارجريت تاتوايلر** » المتحدثة الرسمية باسم وزارة الخارجية الأميركية أن الولايات المتحدة تؤيد دائماً العملية الديمقراطية فى الجزائر (؟؟) وفى كل دولة من الدول . ويبدو نتيجة للتطورات الأخيرة [تقصد الانقلاب العسكرى الصامت] فإن هذه العملية قد توقفت ، وإن كان الدستور الجزائرى وتفسيره قد يعطى للمجلس الجديد [تقصد المجلس الأعلى للدولة الذى يرأسه بوضياف] رخصة . أما فيما يتعلق بالانتخابات وتأجيلها ، فإن الخارجية الأميركية لا تستطيع أن تتنبأ بما سيحدث وهل ستتم الانتخابات أم لا ؟.

وقالت « **مارجريت تاتوايلر** » : إن الدستور الجزائرى ينص على تشكيل سلطة عليا على نمط السلطة التى تتولى المسئولية الآن ، والتى يتولى فيها رئيس الوزراء والوزراء مسئولية تسيير شئون الدولة مع قيام ما يسمى

بالمجلس الأعلى للأمن ، وهذا المجلس يضم أعلى القادة العسكريين ورجال الأمن وأعضاء آخرين .

أدنى إدانة ..

وبعد هذا الحديث المراوغ عن الوضع الدستورى فى الجزائر ، فإن السيدة « **تاتوايلر** » ، اكتفت بالإعراب عن اهتمام الخارجية الأميركية بما يحدث ، وقلقها نتيجة الأوضاع القائمة فى الجزائر ، دون أن تبدى أدنى اعتراض على ما حدث ، وهو ما فهمه المراقبون على أنه **تشجيع للسلطة الجديدة ، وموافقة ضمنية على ما قامت به** ، مما اضطر الولايات المتحدة إلى التراجع عن هذا الموقف فى تصريحات أخرى بعد يومين [راجع صحف ١٤ ، ١٩٩٢/١/١٦] **حيث أكدت « الولايات المتحدة الأميركية » عدم تدخل** واشنطون فى النقاش الدستورى بالجزائر ، كما أكدت التزام « واشنطون » بالدعوة إلى إجراء حوار بين جميع الأطراف والاحتكام إلى صناديق الاقتراع (!!) ، وهذا الكلام بالطبع يكشف التناقض والازدواجية فى الموقف الأميركى ، لأن « واشنطون » لو كانت حريصة فعلاً على الاحتكام إلى صناديق الاقتراع لطالبت السلطة العسكرية فى الجزائر على الأقل بالالتزام بنتائج الجولة الأولى للانتخابات ، وإجراء الجولة الثانية .. **ولكنه « الضحك » على « المغفلين » تمارسه الولايات المتحدة فى صفاقة عجيبة !.**

آراء فى الأصولية ..

المفارقة الأخرى التى تكشف ازدواجية السلوك الأميركى تتمثل فى **موقف الحكومة الأمريكية من « الحركات الإسلامية فى العالم الإسلامى » فقد** صرحت المتحدثة الأميركية « **مرجريت تاتوايلر** » (١٩٩٢/١/١٣) بأن موقف الولايات المتحدة مما يسمى التطرف الدينى أو الأصوليين تحكمه النقاط الآتية :

أولاً : أن استخدام تعبير « الأصوليين » بصورة ومفاهيم مختلفة ، وهو يعنى عدة مفاهيم دينية وسياسية واجتماعية ، ولا يمكن وصف كل الاتجاهات بأنها أصولية وما ينطبق على مجتمع يختلف عن مجتمع آخر .

ثانياً : أن الولايات المتحدة لها علاقات ممتازة مع عدد من الحكومات الاسلامية أو الدول التى تلتزم بالدين الإسلامى وتحترمه وسوف تستمر هذه العلاقات .

ثالثاً : تؤمن الولايات المتحدة بأهمية التمسك بالعلاقات السلمية بين الدول المتجاورة واحترام حقوق الإنسان والديمقراطية وتعمل مع كل الأطراف التى تلتزم بهذه المبادىء . [راجع الأهرام ١٩٩٢/١/١٤] .

على طول الخط ..

وفهم المفارقة لا يحتاج إلى جهد من أى نوع ، لأن (الولايات المتحدة) — وإن بدت عبر كلام المتحدثة — موضوعية فى الحكم والسلوك ، إلا أنها فى الواقع لم تلتفت إلى أية قيمة من القيم التى أشارت إليها المتحدثة فيما يخص الجزائر وجبهة الإنقاذ الإسلامية على الأقل ، واقتفت أثر « فرنسا » على طول الخط فى موقفها العدائى المتعصب قولاً وعملاً .

وجهات نظر ..

وفى إطار الموقف العدائى المتعصب : ذلك التشهير الذى مارسته كبرى الصحف الأميركية فى تناولها للحدث الجزائرى ، ولعل أبرز الأمثلة على ذلك ما نشرته مجلة « **النيوزويك** » فى عددها الصادر فى الأسبوع الثانى من يناير ١٩٩٢ . فقد أجرت تحقيقاً إخبارياً تحليلياً قام به كل من **تونى أندرسون وروث مارشال** ، وتضمن وجهات نظر منسوبة لبعض الجزائريين الذين تلقوا علومهم فى فرنسا . وترى « النيوزويك » أن من تسميهم بالأصوليين فى الجزائر منقسمون بين تيارين **أولهما** على النمط الإيرانى ، **والثانى** يأخذ بالاعتدال ، مما جعل السلطة الجزائرية توافق على قيام أحزاب معارضة ، غير أن جبهة الإنقاذ قد ازداد مؤيدوها ، وأعلنت أنها تنوى الحكم وفقاً لأصول الدين الواردة فى القرآن الكريم **ومنها عودة النساء إلى ديارهن (!!) وعد الأقمار الصناعية حراما (!!)** لما تنقله إلى داخل المجتمع الجزائرى . وتقول سيدة جزائرية متعلمة : نحن حائرون قلقون .. **إذا تدخل الجيش فى أمورنا فهذا يعنى دماء أبنائنا ، وإذا حكمنا الأصوليون فهذا يعنى دخول بناتنا إلى الجحور (!!)** .

وتقول « النيوزويك » : إن مجموعة من المثقفين فى الجزائر أعربوا عن دهشتهم إزاء نجاح حزب جبهة الإنقاذ الإسلامى فى الانتخابات الأولية .. وهؤلاء معظمهم ممن تلقوا العلم فى فرنسا ، وعلى رأسهم الدكتورة **نادية زرجينى** التى قالت :

أنا لا أعرف شخصاً واحداً ممن أعرفهم أعطى صوته لجبهة الإنقاذ . لست أدرى كيف نجحت !! إن هذا الوضع لا يمكن أن يدوم !!.

ميتة طبيعية !!..

وتقول « النيوزويك » فى ختام موضوعها :

« إذا كانت الحكومة الجزائرية الحالية تأمل أن يموت حزب جبهة الإنقاذ الإسلامى ميتة طبيعية ، فإنه من المؤكد أن أملها سيخيب .. ذلك أن الأصوليين ليسوا مرضاً أصيب به المجتمع الجزائرى أو هو سحابة عابرة . بل هم ثمرة برزت من أرض الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى مرت بها الجزائر منذ الاستقلال !!.

ولا ريب فى أن هذا المنهج التشهيرى للنيوزويك والإعلام الأميركى عامة ، ينطلق من نظرة عدائية متعصبة تسقط من حسابها أن للشعب الجزائرى هوية ، تسبق كل العناصر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، يدافع عنها بكل ما يملك ، ويدفع الثمن مهما كان غالياً ، وهو ما فعله الشعب الجزائرى قبل ثلاثين عاماً حين ضحى بمليون ونصف مليون شهيد من أجل أن يستعيد هويته الإسلامية ، وذاته المستقلة ، ويحطم نير الاحتلال الفرنسى (الكاثوليكى) أو (الصليبى !) .

يتناسى حقائق ..

إن لغة التشهير فى كلام النيوزويك تفضح نفسها ، وبخاصة فيما سمته عودة النساء إلى ديارهن وتحريم الأقمار الصناعية !! إنه تشهير رخيص يتناسى حقائق الإسلام وحقائق الواقع جميعاً التى تجعل المرأة المسلمة إنساناً كاملاً ذا كرامة ، وله كل حقوق الرجال ، وإن اختلفت وظائف الرجل عن وظائف المرأة بحكم الفروق البيولوجية والسيكولوجية .. ثم من قال إن

القمر الصناعى حرام .. والمسلمون يستخدمونه فى اتصالاتهم ومؤتمراتهم ومبارياتهم الرياضية !.

يبدو أن القوم فى أميركا والغرب لا يريدون أن يرفعوا عصائب التعصب عن عيونهم ليروا الإسلام بمنطق سليم وبحث جاد ورؤية محايدة لا أحادية .

فى وضح النهار ..

وعلى كل حال .. فقد تحقق للولايات المتحدة والغرب عامة ، ما أرادوا ، واستطاعوا قهر الإرادة الإسلامية فى الجزائر ، واغتيال إرادة شعبها المسلم فى وضح النهار **دون أن تصدر عنهم كلمة إدانة واحدة لهذا العمل الإجرامى الآثم** ، ودون أن يتذكروا ولو مرة واحدة الفعل الواجب من أجل « حقوق الإنسان » التى يصدعون بها رءوس الناس فى نشرات الأخبار والمؤتمرات والندوات والمطبوعات اليومية والدورية .. وهذا يكشف أنهم شركاء فى الجريمة ، إن لم يكونوا صانعين لها ، مدبرين ومخططين ومحركين !!.

والسؤال هو : هل تموت إرادة الشعوب المسلمة ؟ وهل سيستمر هذا القهر والإذلال إلى مالا نهاية ؟.

الإجابة من تصور إسلامى صاف : **كلا .. لأن المسلمين الحقيقيين على موعدة مع نصرة الله .. وإن طال الأمد .. والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون .**

* * *

الفصل الرابع

خطوة إلى الأمام . . خطوة إلى الخلف!

وطنيـة . . ودوليـة .
ثورية . . ودستورية .
دينية . . ومدنيـة .
ديكتـاتوريـة . .
وديمقـراطيـة .

تمهيـد ..

من الواضح أن المثل القائل « **رب ضارة نافعة** » صحيح ، **وهو فى الحالة الجزائرية** « **أصح** » .. **بمعنى أن** « **الجريمة** » **التى ارتكبتها قوى الشر** العاتية ضد إرادة الشعب المسلم فى الجزائر ، كانت أوضح من أن تنكر ، **أو** يتم إسدال الستار عليها بلا نتائج أو عبرة . **وقد تجاوزت المسألة قضية حزب** « **جبهة الإنقاذ الإسلامية** » الذى سُلب منه النصر الديمقراطى ، **ولوحق** أفراده بالقتل والاعتقال والمطاردة ، وحُلَّت تنظيماته **وصودرت مؤسساته** بقانون ظالم وحكم جائر .

لقد كشفت المحنة عن دور « **السيد الصليبى** » بوضوح فى التعامل مع الإسلام والمسلمين ، **بمنطق إجرامى يغذيه التعصب وتحركه المصلحة** ، فبينما يستمر « **السيد الصليبى** » فى الصراخ ، لأن الصين الشعبية مثلاً **لا تقيم وزناً للديمقراطية وحقوق الإنسان ، ويهدد** « **بسحب** » **الامتيازات** الاقتصادية التى تجعلها الدولة الأولى بالرعاية ، فإنه يصم أذنيه عما جرى فى الجزائر ، ويشجع من وراء ستار على إقامة الديكتاتورية العسكرية ويمنحها قروضاً لتواصل مسيرتها السياسية ، ويحمى ممارساتها القمعية ، **ولا تصدر منه كلمة واحدة عن حقوق الإنسان والديمقراطية ، إلا بعد أن انتهى العسكر من مهمتهم بتحطيم الديمقراطية ، وإزاحة الرئيس (بن جديد) الذى نادى بها ورعاها !!** وقد استدعى بعض الباحثين بعد أحداث الجريمة الانقلابية مقولة للسيدة « **جين كيركباتريك** » حين كانت تمثل الولايات المتحدة فى المنظمة الدولية . **لقد سئلت** « **كيركباتريك** » **عن سبب دعم** بلادها لأنظمة قمعية ، فأجابت : صحيح أن حكامها ديكتاتوريون لكنهم ديكتاتوريونا **!. وظلت مقولة كيركباتريك . صحيحة** ، حتى بعد ذهاب النظام العالمى القديم .. « فالديكتاتور » ملك « السيد الصليبى » لا خوف عليه من النظام القديم أو النظام الجديد لأنه يقدم خدمة جليلة لسيده .

الحدث الجزائرى يجعل استقلال الشعوب العربية والإسلامية وغيرها « مرهوناً » بإرادتها هى « قبل أى أحد آخـر » لأن الآخر وهو « السيد الصليبى » لا يشجع إلا من يخـدمه ويتبعه ولو كان « ديكتاتوراً » .. أما بلاغة الإنشاء التى تتحدث عن حق الشعوب وحقوق الإنسان فلا محل لها ..

ومن هنا يبدو ما يقال عن « الشرعية الثورية » فى مواجهة « الشرعية الدستورية » نوعاً آخر من الإنشاء لا قيمة له ، لأن الاستبداد الثورى ، أو الاستبداد الذى تقوده غالباً المؤسسات العسكرية هو سبب البلاء الذى نعانيه والهزائم التى نَتَجَرَّعُهَا فى كل الميادين .

ثمه من يتكلم عن الإسلام بمنطق كنسى كهنوتى لا يقره الإسلام أصلاً ، حيث يشبه الحكم الإسلامى بالحكم الكهنوتى من خلال تسمية مراوغة تقول بالحكم الدينى .. **فالإسلام لا يعرف مثل هذا النوع من** الحكم الذى طبقه رجال الدين فى أوربا على مدى العصور الوسطى المظلمة هناك .. **ولكنه يعرف** الحاكم الأجير عند الأمة ، **والذى يستطيع أى رجل أو أية امرأة** أن يراجعه ويخطئه ، ويحاسبه ويقومه بكلمة الحق :

[لا خير فيكم إن لم تقولوها ، ولا خير فينا إن لم نسمعها]

لا وصاية لأحد على الخَلْقِ غير الله ، ثم الضمير الإسلامى .. **إن حكومتنا** الإسلامية كانت مدنية ، ونريدها أن تكون كذلك .. **مرجعها** كتاب الله وسنة رسوله ﷺ .

ورجال الجبهة الإسلامية للإنقاذ ليسوا كهنة ولا قساوسة ، **معظمهم** ينتمى إلى ما يسمى بالتكنوقراط : أساتذة جامعات ، ومعلمون ، ومهندسون ، وأطباء ، وصيادلة ، وطلاب ، وغيرهم **ولم يَدَّعوا** فى يوم من الأيام أنهم يملكون حق التطهير والتأثيم ، **ولكنهم يسعون لتقديم الحل الإسلامى لمشكلات وطنهم التى صنعها العسكر الطغاة على مدى ثلاثين عاماً** ، عاشوا فيها أباطرة ، يرفلون فى النعيم والترف ، ويدوسون على الشعب بأحذيتهم ، ويستدينون من دول العالم ـ بالرغم من غنى الجزائر بالبترول وخلافه ـ ليعيدوا القروض ـ مرة أخرى ـ فى حساباتهم السرية !

[اتهم مدير المخابرات بالسرقة ، ووجه « أحمد غزالى » اتهاماً لوزير بترول سابق بسرقة أربعين ملياراً من الدولارات] .. والشعب فى كل الأحوال يتلظى بالقهر والفقهر والجوع والتخلف والعار !.

العظة الأخيرة من أحداث الجزائر **هى وضع الطغاة الفراعنة أمام العالم ليظهروا فى أبشع صورة لهم** ، ومن الغريب أن خدامهم فى النخبة المثقفة « يقننون » لهم الطغيان ، ويتهمون الشعوب العربية والإسلامية بأنها ما زالت « صغيرة على الديمقراطية » أو أن الديمقراطية لا تليق بها ! أو أنها ينبغى أن تتلقى الديمقراطية فى جرعات ملفوفة « بالسكر الفرعونى الديكتاتورى » حتى لا تلفظها مرة أخرى ، ويستشهدون فى ذلك بما جرى للاتحاد السوفياتى (سابقاً) على يد « جورباتشيف » ، ويظنون فى كل الأحوال أننا بلهاء ولا نعرف أن الذى حطم الاتحاد السوفياتى ومزقه هو الديكتاتورية التى مارسها الشيوعيون الروس ضد الشعوب السوفياتية ، وحكمهم « الإجرامى المتوحش » على مدى أربعة وسبعين عـاماً !!! أما « **جورباتشيف** » فرجل أدى خدمة جليلة لثلاثمائة مليون من البشر حين رفع عن أعناقهم نير القهر والظلم والظلام الذى استمر ثلاثة أرباع قرن !.

إن العظات والعبر التى أثارها الحدث **لا تخص أهل الجزائر المسلمين وحدهم ، وإنما تخص عموم المسلمين** ومعهم الشعوب المقهورة فى شتى أرجاء الأرض .

ومن ثم فإن البحث سيحاول تناول القضايا التى تولدت عن الحدث الجزائرى بإيجاز يشير إلى أهم ملامحها وسماتها فيما يلى من صفحات :

* * *

وطنية . ودولية

فى نوفمبر الماضى (١٩٩١) جـرت فى زامبيا (الإفريقية) انتخابات الرئاسة بين رئيسها السابق « **كنيث كاوندا** » الذى قاد بلاده إلى الاستقلال ، وأسهم فى استقلال جارته زيمبابوى (روديسيا سابقاً) ، وقام بعملية حصار سياسى واقتصادى لجنوب إفريقيا العنصرية ، وكان يلقب « بأسد إفريقيا » و « أبى إفريقيا » تقـديراً لجهوده ونضاله .. و « **فردريك شيلوبا** » زعيم نقابات العمال . وفاز الأخير بفارق هائل فى الأصوات يبلغ ٤٥٪ .. حضر الانتخابات الزامبية فريق من المراقبين الدوليين على رأسهم « **جيمى كارتر** » رئيس الولايات المتحدة الأسبق وشهد الجميع بنزاهة الانتخابات ، وشاهدوا الرئيس العتيد يهنىء الرئيس الجديد فى زامبيا ، بعد أن تحول إلى زعامة المعارضة وبعد أن قضى قرابة سبعة وعشرين عاماً فى السلطة المطلقة !.

علق « **كارتر** » على النتائج التى أسفرت عنها الانتخابات بقوله :

[**إن الأمر سيكون أشد صعوبة بعد انتخابات زامبيا ، بالنسبة للطغاة لكى يواصلوا قهر شعوبهم !**] [الوفد ١٤/١١/١٩٩١] .

فى الفترة ذاتها ، وبعد أربعين يوماً تقريباً جرت الانتخابات التشريعية فى الجزائر . لم يهتم أحد بنزاهة الانتخابات ، ولم يحرص أحد على أن يشهد نتائجها وعملية تبادل السلطة بين الفائز والمغلوب . وبالطبع لم يظهر الرئيس الأميركى الأسبق « **جيمى كارتر** » وفريقه فى الجزائر ، ولم يتحدث واحد منهم عن ضرورة الخضوع لمنطق الانتخابات ، والانصياع لحقوق الإنسان .

بدأ التساؤل ..

الذى جرى كان معكوساً تماماً ، وكان تأييداً سافراً وغوغائياً لحكم العسكر خوفاً من أولئك المتوحشين الذين يأكلون لحوم البشر .. أعنى جبهة الإنقاذ الإسلامية ! .

حدث هذا فى الوقت الذى ارتفع فيه صوت الغرب الكاثوليكى والبروتستانتى عالياً بالحديث عن النظام العالمى الجديد ، وحقوق الإنسان ، وحق الشعوب فى تقرير المصير واختيار من يحكمها ..

وبدأ التساؤل عن طبيعة هذا النظام العالمى الجديد ، وموقفه من الشعوب ، وازداد التساؤل إلحاحاً بعد قهر الإرادة الإسلامية لشعب الجزائر واغتيالها جهاراً فى وضح النهار ؟!.

ما طبيعة هذا النظام ؟ ومن الذى يصوغ مفاهيمه ؟ ثم ما علاقته بالجزائر ، والعالم العربى والإسلامى ، وبقية دول « العالم الثالث » أو العالم المتخلف ؟.

تم الهجـوم ..

عندما قام فخامة الرئيس الركن المهيب : « **صدام حسين التكريتى** » باحتلال « الكويت » فى أغسطس عام ١٩٩٠ ، وأعلن « ضمها إلى العراق » وعدها المحافظة العراقية التاسعة عشرة ، فإن العالم بقيادة الولايات المتحدة والعرب رفض هذا الاحتلال ، وذلك الضم ، وأصر على إخراج « **صدام حسين** » من الكويت .. وأخذت أميركا وحلفاؤها يجمعون الجيوش ويكدسون السلاح ويستعدون لتحرير الكويت ، وفى أوائل عام ١٩٩١ « تم الهجوم » على العراق وتدميره ، وتحرير الكويت وراح المحللون يتحدثون عن نظام جديد يسود فيه القانون الدولى وحق الإنسان فى حياة حرة كريمة داخل وطنه ، بعيدة عن الاستبداد والاستغلال وقائمة على الديمقراطية ..

استبشر الناس خيراً ــ وكنت واحداً منهم ــ بعهد جديد ترفع فيه المظالم عن الشعوب ،وتحل محلها صيغ للتعاون الدولى ، وإعادة الحقوق الشرعية إلى أصحابها ، ويطبق القانون على الجميع .

ولكن المفاجأة أن العالم فوجىء بعدئذ بلغة انتهازية رخيصة تصدر عن « الولايات المتحدة والغرب » وبخاصة فيما يتعلق بالمسلمين .. والعرب من ضمنهم !!.

متاهة عجيبة ..

فقد كان المتوقع مثلاً أن تقوم حكومات الولايات المتحدة والغرب بتطبيق القانون الدولى فيما يخص « الشعب الفلسطينى » « والقدس العتيقة » .. ولكنها أدخلت العرب والفلسطينيين فى متاهة عجيبة لم تسفر حتى الآن عن شىء ، هى متاهة « المفاوضات المباشرة » التى يعلن فيها الطرف اليهودى جهاراً نهاراً أنه « لن يعيد » شبراً واحداً من الأرض المحتلة إلى أهلها ، ولن يعيد فلسطينياً إلى وطنه ، ولن يكف عن الاستيطان وإقامة القرى والمدن (المستعمرات) فى كل شبر من أرض فلسطين – **يسميها أرض إسرائيل** – ومع ذلك **فإن الولايات المتحدة الأميركية تأمر العرب بأن يستمروا فى التفاوض** .

فى الوقت ذاته ، فإن الولايات المتحدة الأميركية لا تكف عن معاقبة الشعب العراقى بتحطيم ما تبقى من قوته العسكرية – وهى قوة العرب بالرغم من أى شىء – وتصر على تدمير مصانعه العسكرية وأسلحته غير التقليدية باسم القانون الدولى ، **ولا تنبس بكلمة واحدة عن القوة النووية الهائلة التى يملكها اليهود فى فلسطين ، وهى قوة خطيرة وعمياء ويمكنها أن تدمر دولاً عربية بأكملها (!)** .

الولايات المتحدة تدمر الشعب العراقى وتحاصره اقتصادياً ، وتواصل التدمير باسم قرارات مجلس الأمن ، بينما يتفنن « **صدام حسين** » فى الاحتفال بأعياد ميلاده وإقامة الزينات الفخمة التى تليق بهذه الأعياد ، ثم تتحدث « الولايات المتحدة » عن رغبتها فى الإطاحة « بصدام » والعمل من أجل ذلك سراً وجهراً ، ولو أرادت لفعلت ذلك منذ زمان بعيد ، كما فعلت مع « **نورييجا** » الذى اختطفته من قصره فى « بنما » إلى أراضيها وألبسته ملابس السجن الزرقاء ! .

أبقت عليــه ..

ولا ريب فى أن الشارعين : العربى والإسلامى « مصاب بالذهول » من جراء الموقف الأميركى والغربى من « **صدام** » ففى يقين الناس هناك أن إسقاط صدام والذهاب به إلى أعماق النسيان **كان أمراً ميسوراً لو**

أرادت قوى التحالف الغربى الأميركى ، ولكنها لم تفعل ، وأبقت على صدام ، لأنه يقدم لها خدمة جليلة فى فرصة ذهبية نادرة بالتحكم فى مصير العراق والعرب ، وعاقبت الشعب العراق وحده ! فضلاً عن العمل الدءوب لتقسيم الأراضى العراقية مستقبلاً ، ومن ثم تفتيت المنطقة العربية إلى دويلات كما خطط كيسنجر عقب حرب رمضان !!.

والتساؤل الآن : هل هناك حقاً نظام دولى جديد ؟ .

فى البداية فإن كثيرين من مفكرى الغرب ومثقفيه يتشككون فى وجود هذا النظام الجديد وجدواه ، أى إنه وَهْمٌ يخدر المخدوعين والعاجزين والضعفاء .. ولقد تحدث كثيرون عندنا فى هذه النقطة ومن زوايا مختلفة ، ووصلوا إلى ما يشبه هذه النتيجة فهناك من يرى أن هذا النظام لم يزل فى مرحلة التشكيل والتكوين ولم تتضح صورته النهائية بعد (رجب البنا) [الأهرام ١٩٩٢/١/٢٦] ، ولكنه يغفل الملامح القائمة التى تؤكد على الهيمنة الأميركية والغربية سياسياً واقتصادياً على الأقل فيما يخص الأمة العربية والإسلامية :

كان يسمى ..

وهناك من يرى أن لهذا النظام الجديد ملامح قائمة نعبر عن طبيعته ، ويرصد هذه الملامح فى عدم الاستقرار وحدة الصراعات الإقليمية وبخاصة فيما كان يسمى الاتحاد السوفياتى ، وشدة الصراعات الاقتصادية التى تفوق الصراعات السياسية ، وظهور دور سياسى .. فضلاً عن الدور الاقتصادى لألمانيا واليابان ، وأخيراً أحادية القوة ممثلة فى الولايات المتحدة الأميركية ، ومعها الغرب بالضرورة [راجع مقال فؤاد عبد السلام الفارسى ـ الأهرام ١٩٩٢/٢/١٨]

هيمنة مطلقـة ..

ويرى « **محمد عصفور** » أن النظام الدولى الجديد هو الاستعمار القديم ويتميز بشيئين : أولهما : هيمنة أميركية مطلقة ، وثانيهما : تغطية هذه الهيمنة بنظام دولى غوغائى [الوفد ١٩٩١/٩/١٢] .

وهذا الرأى أقرب إلى الصواب **لأن الهيمنة الأميركية حقيقة قائمة لا تخفى**، وبخاصة فى العالم العربى الذى تكمن فيه مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية (وأهمها النفط)، وفى سبيل هذه المصالح فهى تحرك العالم وفقاً لمشيئتها، ولو كانت ضد الأخلاق والقيم والقانون الدولى .

لقد تحدث الغرب وأميركا عن مخاوف من تهديدات نابعة من العالم الإسلامى، من خلال **وثيقة أميركية عسكرية صادرة عن وزارة الدفاع إلى القادة العسكريين فى فبراير ١٩٩٠ تتضمن مجموعة من المبادىء الأساسية التى يسترشد بها عمل الأجهزة العسكرية فى السنوات المقبلة . وهذه الوثيقة تشير إلى عدد من التهديدات المحتملة لبترول الشرق الأوسط فى التسعينات، دون أن تشير تحديداً إلى هوية هذه التهديدات، ثم أخذت الدراسات الاستراتيجية الأميركية تتكلم عن حزام الخطر الممتد من شمال إفريقيا إلى الخليج، وعن « ضربات محدودة » متوقعة .**

القومية والإسلام ..

كانت هناك نظرة أخرى فى مركز الدراسات الاستراتيجية الفرنسية تقول : إن اهتمام خبراء الاستراتيجية يدور حول عنصرين مثيرين للقلق فى العالم العربى هما : **القومية والإسلام** بوصفهما قوتين قابلتين للنشاط فى التسعينات . [عاطف الغمرى ـ الأهرام ١٩٩٢/١/٨] .

ويعقب الكاتب على ذلك قائلاً : « **إن من يضعك فى قائمة أعدائه فلابد أن يضع لنفسه من « السياسات المحسوبة وغير المباشرة » ما يمتص قوتك، ويهدر طاقتك، ويجعلك فى وضع متهافت، قلق، فاقد الإحساس بالاستقرار والأمن، إذا ما جعلت نفسك بإرادتك رهن يديه** » .

وإذا كانت وزارة الدفاع الأميركية، ترى الخطر قائماً فى العالم العربى على مصالحها، فلا ريب فى أن النظام العالمى الجديد يصبح لا علاقة له بما تردده الولايات المتحدة عن « القانون الدولى » أو « الشرعية الدولية » .. لأن هذا القانون كما سبقت الإشارة لم يطبق بالنسبة للعرب أو المسلمين أبداً منذ إنشاء المنظمات الدولية (عصبة الأمم ـ هيئة الأمم المتحدة ـ مجلس الأمن الدولى) حتى اليوم .

تلميع الأحذية ..

يلخص المفكر الأميركى « **تشومسكى** » الدروس المستخلصة من حرب الخليج فى مبادىء ثلاثة :

١ ـ نحن الأميركيين سادة العالم ، وعلى الشعوب والدول كلها أن تلمع أحذيتنا .

٢ ـ إن أميركا لا تكتفى بأن تهيمن اقتصادياً على الدول التابعة ، وإنما ترى أن من الضرورى تدعيم هذه الهيمنة الاقتصادية بإقامة نظم حكم استبدادية ، أو حسب تعبير تشومسكى (نظم عميلة) .

٣ ـ ليس يكفى أن تهزم خصمك ، أو أن تقهره ، وإنما لابد من أن تسحقه سحقاً ، فإن كان العدو شعباً أو حضارة أو عقيدة ، فإن الأمر يستدعى بداهة استخدام تكنولوجيا الهدم !! .

[نقلاً عن محمد عصفور ـ الوفد ـ ١٩٩١/٩/١٢]

وما يقوله « **تشومسكى** » يعبر تعبيراً صريحاً عن الغطرسة الأميركية بلا حياء ، إنه منطق القوة الذى يفرض على الآخرين تلميع الأحذية وسحق الخصوم بما يتجاوز الإذلال إلى الفناء باستخدام التكنولوجيا التى تهدم ، وهذه الغطرسة التى لم يخافت بها « **تشومسكى** » تكشف عن المفارقة التى تكمن فى الحديث عن النظام الدولى الجديد بينما يرى الأميركيون فى الواقع أن الشعوب الضعيفة لا قيمة لها ولا وزن .. مجرد ما سح أحذية !.

أعمال قذرة ..

وربما كانت هذه الغطرسة التى لا تعرف الخجل هى التى دفعت الكاتبين الأميركيين « **مارشينى وماركس** » أن يوجها إلى بلادهما انتقاداً حاداً بسبب الطموح للسيطرة على العالم من خلال الأعمال القذرة التى تقوم بها وكالة المخابرات الأميركية المركزية . يقول الرجلان :

« **إن واقعة أو حقيقة أن أميركا تدير شبكة مخابرات واسعة فى مختلف أنحاء العالم تشكل مساساً بالغاً بالمركز الدولى التى تتمتع به البلاد ..** » ويعبر الكاتبان عن رفضهما للتدخل الأميركى فى شئون

الآخرين ، ويطالبان بالعلانية فى السلوك السياسى الأميركى [راجع مقال محمد عصفور – الوفد ١٩٩١/١٢/٥] .

خاتم فى الأصبع

لقد كان العالم منذ صعود القوى الاستعمارية الغربية فى القرن الثامن عشر وازدهارها فى القرن التاسع عشر ، يتحرك من خلال ثنائية تحقق نوعاً من التوازن بين القوى الاستعمارية وغيرها .. ربما عبرت عن نفسها بدقة فى الحربين العالميتين من خلال قطبين متناطحين ، وبعد الحرب العالمية الثانية دخل العالم إلى ما يسمى بالحرب الباردة التى جرت بين القطبين الكبيرين آنئذ (الاتحاد السوفياتى ، والغرب بقيادة أميركا) ولكن بعد انتهاء الحرب الباردة بتفكيك الاتحاد السوفياتى ، وانهيار الأنظمة الشيوعية فى بلاد أوربة الشرقية ، انفردت الولايات المتحدة بالملعب العسكرى – توجد قوى صاعدة منافسة فى الملعب الاقتصادى وبخاصة اليابان وألمانيا وأوربة الغربية – وفى هذا الظرف الملائم استطاعت الولايات المتحدة أن تحول مجلس الأمن الدولى والأمم المتحدة إلى خاتم فى أصبعها ، وتستطيع أن تصدر القرارات التى تريدها عبر مجلس الأمن ، وتأمر بتنفيذه ، حتى لو كان مخالفاً لطبيعة النظم والقوانين التى تحكم دول العالم فى تعاملها الداخلى والخارجى .

سابقة خطيرة ..

لعل أبسط مثال هو تدخل أميركا عبر مجلس الأمن فى فرض الإرادة الدولية على الحكومة الليبية لتسليم بعض المتهمين بتفجير طائرتين إليها لتحاكمهم بقانونها .. وهى سابقة خطيرة ليس لها مثيل ، وتهدد الولايات المتحدة عبر مجلس الأمن باستخدام القوة العسكرية ، أو الحصار الاقتصادى ضد « ليبيا » إذا لم تستجب « للإرادة الأميركية » التى تسمى تجاوزاً « الدولية » !.

فى المقابل ، فإن الولايات المتحدة **تمنع أى قرار يصدر ضد اليهود فى فلسطين عن مجلس الأمن أو الأمم المتحدة بسبب إرهابها واجتياحها للشعب الفلسطينى أو اللبنانى أو غيرهما .. إن اليهود يمارسون الإرهاب**

علناً فى وضح النهار ، ولكن الولايات المتحدة من خلال (النظام العالمى الجديد) تحميهم وتبارك خطواتهم وتدعمهم (عينى عينك) .

قوى موحـدة ..

لقد استطاعت الولايات المتحدة أن تستخدم مجلس الأمن الدولى لتكرس حق التدخل فى شئون الدول الأخرى كما كان الاستعمار القديم يفعل .. وحولت دول مجلس الأمن الكبرى إلى قوى استعمارية موحدة تفرض اختياراتها الاقتصادية والسياسية بغية القضاء على مقدرات الدول والشعوب المستضعفة ، مما جعل التدخل فى ظل النظام الجديد يمثل عودة إلى عهد الامبراطوريات الاستعمارية الكبرى فى التاريخ .

ولعل مظاهر التفتيش التى تقوم بها اللجان الدولية فى المنشآت العراقية يمثل الصورة الحقيقية للنظام العالمى الجديد ، وهى صورة مخجلة وضد الإنسانية بكل المقاييس [راجع مقال فهمى هويدى ، مجلة المجلة ١٩٩٢/١/١٤] .

بعد أن يبين « **جميل مطر** » كيف تحكمت المصالح الغربية فى التعامل مع أحداث أوربة الشرقية والاتحاد السوفياتى من حيث الوحدة والبعثرة يقول :

« أتصور أن أولى الأمر فى الغرب يعيدون الآن النظر فى خططهم تجاه العرب على ضوء تجربتى الاتحاد السوفياتى والاتحاد اليوغسلافى » .

[الحياة ١٩٩٢/١/٢٣]

تطبيق عصرى ..

قد يقول قائل : إن هذه النظرة إلى العرب وأميركا من خلال النظام الدولى تبدو مغالية ، ولكننا إذا نظرنا إلى جذور العلاقة بين الأمة الإسلامية والغرب (ومعه أميركا) يتبين لنا أن ما يحدث الآن هو تطبيق عصرى لما بدأ منذ الحروب الصليبية قبل تسعة قرون تقريباً ، ودوافعه لا تخفى على دارس أو باحث فى مجال العلاقات الإسلامية الغربية الأميركية ، وهناك دراسات وفيرة عن العنصرية الغربية وشرورها فى التاريخ الحديث ضد

الدول العربية والإسلامية بل ضد دول العالم الأخرى ، والغزو الأوربى للقارة الأميركية وإبادة الهنود الحمر .. وللأسف الشديد فإن هذه العنصرية مرتبطة عادة بالدين وفى كتاب « **هوستن ستيورات تشمبرلين** » المسمى (**أسس القرن التاسع عشر**) كلام كثير عن العنصرية الغربية ، بيد أن الجديد فيه هو تأكيد ربط هذه العنصرية بالدين !.

وقد كشفت الأحداث الأخيرة فى الجزائر عن **تجذّر العنصرية الغربية ضد المسلمين ، وبخاصة فى فرنسا ضد الجاليات الإسلامية المقيمة هناك** .

وقد صدر فى القاهرة أخيراً كتاب بعنوان « هل فرنسا عنصرية ؟ » كتبه شريف الشوباشى ، يكشف كثيراً من جوانب العنصرية الفرنسية المتعصبة .

لم ينته عملياً ..

يقول « **بيتر مانسفيلد** » :

« إن الصراع بين المسيحية العالمية وعالم الإسلام **لم ينته عملياً بعد ، وإن كان أواره يستعر فى ساحات أخرى بأسلحة جديدة** ، ولقد لاح فى القرن التاسع عشر ، وكان انتصار العالم المسيحى نصراً مؤزراً نهائياً ، علماً بأن « خصومه » لم يسلموا بالهزيمة المطلقة . أما اليوم فلسنا فى تلك الدرجة الماضية من الثقة . بل إننا لسنا متأكدين من أن **الصراع لن يتخذ مرة أخرى شكل اشتباك مسلح ما دام وزير الخارجية الأميركى يفكر بإمكانية غزو عسكرى للعالم العربى كى يضمن استمرار تدفق النفط** » .

ويعلق « **محمد عصفور** » على مقولة « **مانسفيلد** » هذه بقوله :

« وكأنما كان مانسفيلد يتنبأ بالغزو الغربى (أميركى وأوربى) للخليج الذى هدد به قادة أميركا منذ عام ١٩٧٣ » [الوفد ١٩٩١/١١/٢١] .

نكسة فى التاريخ ..

إن العنصرية الغربية (بما فيها الأميركية) لم تعد وقفاً على الطبقة الحاكمة هناك ، ولكنها تحولت إلى عقيدة أو أيديولوجية شعبية بل صارت أحد مقومات الشخصية القومية فى الغرب وأميركا معاً . [محمد عصفور ، الوفد ١٩٩١/١١/١] .

إن هذه العنصرية هى التى حولت العالم الثالث إلى نوع من الرقيق أحط قيمة من الحيوانات ، وقد تم ذلك منذ الحملات الصليبية التى استهدفت المسلمين بالدرجة الأولى ، وإذا كانت تلك الحملات قد تحطمت عسكرياً فى المشرق العربى ، فإنها استطاعت أن تمحو المسلمين من الأندلس فى المغرب الأوربى ، وتقيم محاكم التفتيش التى تحكم بالموت على كل من تُشتم فيه رائحة الإسلام .. ولم تيأس أوربة العنصرية المتعصبة حيث واصلت حملاتها الصليبية على العالم الإسلامى من خلال ما عُرف بالاستعمار القديم الذى وصفه المفكر الجزائرى الراحل « مالك بن نبى » بأنه نكسة فى التاريخ الإنسانى وردة إلى روما الوثنية بروحها العنصرية . لقد تحدث « بولهان » عالم النفس الأميركى (الإيرانى الأصل) عن تاريخ أوربة العنصرى فقال :

[عندما أطلقت أوربة جشعها على سائر أنحاء العالم وسلطته ، فإنها جعلت الرق الإنسانى عالمياً ، وغيرت بذلك بطريقة جوهرية صفة الظلم أو الاضطهاد ! إن عدوان أوربة وتعظيم ذاتها قد جلبا معها الرق والاستعمار والأبارتيد ـ الفصل العنصرى ـ والعنصرية ، وطوفاناً من القتل ونهب الأرض والقوة البشرية] ويقول : [فى حمى التوراة والبنادق نمت أوربة نفسها .. وفى الوقت نفسه أوقفت نمو الشعوب الملونة .

ولقد كان من شأن رغبة أوربة العنيدة فى أن تمتلك ، وأن تسيطر أن حولت شعوباً متنوعة إلى مملوكين وسيطرت عليهم] . ويقول : « إن العالم اليوم لا يزال يترنح من الجشع والعنف الأوربيين التاريخيين » . [السابق] .

بلدان كريهان !!

الغريب أن أوربة وأميركا لم تجدا ما تقدمه إلى الأمة الاسلامية إلا نموذجين كريهين وبغيضين للعنصرية والتعصب والدموية ، وهما : **إسرائيل وجنوب إفريقيا !.** ولا تكف أجهزة الإعلام هناك عن الإشادة بالتحضر والديمقراطية فى البلدين الإرهابيين .

إن الانفصام فى الرؤية والتعامل الذى يطبع السلوك الأوربى الأميركى يكشف بجلاء عن طبيعة عدوانية عنصرية متغطرسة ، لا تستطيع المطولات

الإنشائية عن الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان أن تخفيها أو تسترها ، لأن السلوك الأوربى الأميركى منافق ومفضوح وآثم ، والأمثلة أكثر من أن تحصى .. منها :

كنا نؤمن ..

حين فازت جبهة الإنقاذ الإسلامية بأغلبية المقاعد فى الانتخابات التشريعية الجزائرية ، لم تكف أجهزة الإعلام فى فرنسا وأوربة وأميركا عن الهجوم على الإسلام والمسلمين حتى اليوم ، [راجع طرفاً منه فى ردود أفعال الدول الغربية وأميركا فى الفصل الثالث من هذا الكتاب] ، ولم تكف هذه الأجهزة عن وصف الإسلام والمسلمين بالإرهاب والدموية والوحشية والتخلف .. إلخ .

ولكن عندما وقف الإرهابى القاتل : « **إسحق شامير** » **يحتفل بمرور واحد وخمسين عاماً على تأسيس عصابة شتيرن اليهودية ، ويعلن بجرأة : « كنا نؤمن بما نفعله ، وبما نبحثه ، وبما نكتبه ، وعلى هذا فقد كنا على صواب !! »** .

كان رد الفعل لدى أميركا على من يفخر بماضيه الإرهابى ويدافع عنه بكل قوة ، أن أبدى المتحدث الأميركى نوعاً من الاستياء لأقوال شامير ، ولم يتجاوز الأمر **مجرد الاستياء** إلى استخدام نوع من المواقف الحازمة كما تفعل مع المنظمات الفلسطينية أو العراق أو ليبيا أوغيرها .

جيكل وهايد !!..

إن الأمثلة كثيرة على السلوك المنافق الذى تتبعه أميركا والغرب تجاه العرب والمسلمين ، وقد وُصِفَتْ أميركا ذات مرة وصفاً ساخراً بأنها تجمع فى كيان واحد بين شخصيتى الدكتور جيكل ومستر هايد ، وهو ما ينطبق أيضاً على الأوربيين وبخاصة فرنسا وبريطانيا .

وهذا السلوك المنافق هو الذى يدفع دول أوربة وأميركا إلى التعامل مع المسلمين بمنطق المصلحة والازدراء ، فهى تمنح بعضهم المعونات نظير المساندة السياسية ، والعسكرية أحياناً . وتصدر الصناعات القذرة إليهم استهانة بهم ، وإدراكها لحاجتهم وغفلتهم [راجع ما كتبه مصطفى أمين الذى يشير فيه إلى تقرير صحيفة الإيكونومست حول الموضوع ــ الشرق الأوسط ١٩٩٢/٢/٩] .

مشروطة ..

أما التفريق بين العرب واليهود فى سياسة المعونات فلا يحتاج إلى كثير كلام حيث تُمْنَحُ لليهود بلا شروط ولا قيود ، بل وتسقط أميركا هذه المعونات وتعدها أميركا وأوربة منحاً لا ترد كما فعلت أميركا فى المعونات من عام ١٩٧٤ إلى ١٩٨٩ ، أما المعونة للعرب فمشروطة بألف شرط مهين ومذل [مقال مخالب القطط - عزت السعدنى - الأهرام - ١٩٩٢/٢/٢٩] .. ويؤثر عن الرئيس « حسنى مبارك » فى هذا السياق قوله : « إن من لا يملك قوته لا يملك قراره .. » وهى عبارة تحمل مضموناً لا يحتاج إلى أى تعليق .

إننا لسنا معادين للغرب أو أميركا ، ولكنهم هم الذين يعادوننا .. فقد جاءوا إلى بلادنا فى الحروب الصليبية والاستعمارية القديمة والجديدة ، ثم زرعوا إسرائيل فى قلب الأمة الإسلامية ودعمها بالسلاح والعتاد والخبز والزبد ، ثم إنهم استغلوا ضعفنا وأذلونا بشتى الطرق ، **وعاقبوا الشعوب الإسلامية وأبقوا على الطغاة [صدام خير مثال]** ، وأخيراً وليس آخراً : يقفون ضد شعب الجزائر المسلم ويغتالون إرادته ويحطمون انتصاره على الطغاة ، ويحولون بينه وبين حصد الثمار التى زرع وجاهد من أجلها طويلاً !!.

سيطرة الأقوياء ..

فهل هذا هو النظام الدولى الجديد؟ وهل فى هذا السلوك ما يرد عملياً على كاتب شيوعى مصرى يزعم أن الغرب يشجع ضمناً ما يسميه التيار الأصولى ؟ [الأهرام ١٩٩٢/١/٢] .

إن النظام العالمى الجديد ، هو سيطرة الأقوياء بزعامة الأميركان لإذلال الضعفاء وفى مقدمتهم المسلمين بقصد استنزافهم وإضعافهم أكثر ، والسيطرة على ثرواتهم ونهب شعوبهم - ولذا لم يسمحوا للعرب أو للمسلمين بالديمقراطية أو الحرية أو النهوض إلا إذا ضمنوا تبعيتهم الكاملة التى تجعلهم ينهبون ويفترسون فى هـدوء واطمئنان ، « وحتى تطمئن الإمبريالية الغربية لاستمرار النهب فى هدوء ، فإنها تجعل كثيرين من حكام العالم الثالث قادة تحرير ، وتضفى على أشخاصهم قداسة وتقيمهم وسط شعوبهم المتخلفة أوثاناً سياسية معبودة !!.

أما الكهنة فمهمتهم أو وظيفتهم تكريس التبعية بكل صورها ! وهى أمور يستحيل أن تقوم فى كنف الحركات (الأصولية) وهذا هو وجه خطرها ، وما يدعو إلى محاربتها **غير أن أخطر ما تدعو إليه الفلسفة السياسية الإسلامية تحجيم رئيس الدولة ، فهو أجير لا يتمتع بامتيازات أو مخصصات، وهو يساءل فى ذمته المالية !!»** [**محمد عصفور** الوفد ١٩٩٢/١/٩]

لما يمليـه ..

إن النظام العالمى الجديد عقد لواء الزعامة للولايات المتحدة والغرب ، ولذا فإن المسلمين لن يجدوا من هذا النظام إلا التعصب والعنصرية والإذلال ، ولن يسمح لهم بديمقراطية ولا حرية ولا حقوق إنسان .. لأن الماضى والحاضر يثبتان ذلك ، ولم يثبت العكس حتى الآن !!.

هل فهمنا الآن لماذا حرموا الشعب الجزائرى المسلم من تحقيق إرادته !.

ومع ذلك هل تتراضخ الشعوب الإسلامية للإرادة الصليبية ، وتظل تستجيب لما يمليه « السيد الصليبى » دون مناقشة ؟.

لا أظن ـ فالذين ضحوا بمليون ونصف مليون شهيد من أجل الاستقلال ، قادرون على التضحيات الأغلى من أجل الحرية وفتح أبوابها العريضة بإذن الله .

* * *

ثورية . . ودستورية

كان صعود الجيش إلى سدة الحكم مرة أخرى من وراء الواجهة المدنية « الصورية » التى يقودها « محمد بوضياف » بداية لعهد « جديد » فى الجزائر ضد الإسلام والحركة الإسلامية بصفة عامة ، وليس ضد جبهة الإنقاذ الإسلامية وحدها .

لقد تمت السيطرة على المساجد ، وتعيين أئمة « حكوميين » يقولون على المنابر ما يريده العسكر ، ولا يتجاوزون فى الحديث عن الإسلام موضوعات الطهارة وفضائل الصبر والرضا بالقضاء والقدر .. وبالنسبة للحركة الإسلامية فقد أعلن العسكر من خلال المجلس الأعلى للدولة الذى يقوده بوضياف ، تصفية المراكز والمنشآت التى تعود ملكيتها للدولة وتعمل من خلالها الأحزاب . وبالطبع فقد تم الاستيلاء على الدور والمبانى التى كانت مجالاً لأنشطة الحركة الإسلامية ، وبخاصة جبهة الإنقاذ ، وبذلك يكون المجال أمام الحركة الإسلامية فى مخاطبة الجمهور قد أصبح ضيقاً للغاية ، بعد تأميم المساجد ، واستعادة المقرات للدولة .

ومن ناحية أخرى ، فإن العسكر ينشطون فى ملاحقة أنصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ ومحاكمتهم أو اعتقالهم بالألوف فى هجير الصحراء الجنوبية بالجزائر تحت درجة حرارة تقرب من الخمسين مئوية ! ويضم هؤلاء الأنصار مجموعة ضخمة من أساتذة الجامعات والتكنوقراط والمعلمين وعلماء الدين وغيرهم . **ولا تكف السلطة العسكرية عن افتعال الحوادث لإطلاق الرصاص الحى أو الضرب فى المليان على امتداد البلاد ، وقتل الكوادر التى تنتمى أو تناصر جبهة الإنقاذ الإسلامية[1]!.**

---

(١) يقول د . « محمد عصفور » إن « المذابح التى يرتكبها الجيش الجزائرى جرائم طبقاً للقانون الدولى ، وهى كذلك خطايا طبقاً لأحكام الشرائع السماوية ، ومع ذلك فإن قادة أجهزة الحكم الانقلابى الذين تفننوا فى التخطيطات الاستفزازية لتبرير عنفهم الإجرامى يحاولون أن يستروا عوراتهم بورقة قانونية زائفة ، وهى ورقة توت لا تستر أية عورة ! وقد تظاهر المجلس الأعلى للدولة ، بأنه إذ يقوم بالتصفية الجسدية لمئات من المواطنين ، إنما يفعل ذلك طبقاً للدستور والقانون ! حتى إنه عندما وجه حشانى نداءه إلى الجيش مناشداً إياه ألا يقدم على ارتكاب جرائم اغتيال فى حق أهله ، اعتقل حشانى واتهم بالتحريض على التمرد والفرار ! » .

[الوفد ١٩٩٢/٢/١٣]

غير مسبوقة ..

والسؤال الذى يلح على الأذهان ، هو : **لماذا يقوم العسكر بهذا الدور الوحشى القبيح ؟ ولحساب من ؟ ثم ما هى المهمة الحقيقية التى تقوم بها المؤسسة العسكرية فى واقعنا العربى ؟** .

إن الإجابة عن هذا السؤال تقتضى وقفة – ولو قصيرة – أمام دور المؤسسة العسكرية فى العالم العربى عامة ، والجزائر خاصة ، لنرى إجابة ، أو ما يقربنا من الإجابة عن هذا السؤال الذى يشغل بالضرورة بال العرب كافة ، وبخاصة فى أيامنا التى شهدت هزائم غير مسبوقة فى التاريخ العربى والإسلامى باستثناء مأساة الأندلس ومأساة فلسطين !.

دوائر ..

الواقع يقول : إن الجيوش العربية فى العصر الحديث باستثناء الجيش المصرى إلى حد ما **لم تقم بدورها المفترض فى حماية البلاد والذود عنها** ، والدفاع عن حدودها ورد غارات الأعداء ، ومعظم الجيوش العربية تدخل فى دائرة من الدوائر الآتية :

١ – **جيوش شرفية** : تظهر فى الاحتفال بالمناسبات الوطنية وغيرها .

٢ – **جيوش قمعية** : مهمتها حفظ الأنظمة والدفاع عنها ضد الشعوب إبقاء على الحكم الطاغوتى ، والتحرك عند الضرورة لسحق الجماهير وهدم مدن بأكملها ، واستخدام الأسلحة المحرمة ضد المواطنين لتأديب الثائرين والساكتين جميعاً .

٣ – **جيـــوش محاربة** : تملك حرفة القتال ضد العدو الحقيقى ، ولا يساعدها القرار السياسى على تنفيذ المهمات الدفاعية والوطنية ، أو بحكم الضرورة تتجه لمواجهة الحركات الانفصالية أو المعارضة فى البلاد .

متطوعون .. ومجندون ..

الدائرة الأولى : يمكن أن تضم جيوشاً كثيرة لدول عربية تؤثر الصمت والسلامة والانشغال بذواتها أكثر من انشغالها بالعالم العربى من حولها ، وهذه

الدول عادة تعتمد فى بناء جيوشها على أفراد متطوعين (محترفين) يجعلون من الانتساب إلى العسكرية مهنة ومصيراً ، والتجنيد الإجبارى فى هذه الدائرة غير وارد لأسباب داخلية ، وربما خارجية .

الدائرة الثانية : وتتمثل فى جيوش طغت عليها السمة العقدية أحياناً (١) ، والطائفية فى أحيان أخرى ، وهذه الجيوش كان اختبارها العملى الذى حقق لها انتصاراً واضحاً يكمن فى مجال سحق الشعوب التى تنتسب إليها وقتل مواطنيها بالآلاف دون رحمة ، أو التوجه إلى دول عربية أو إسلامية مجاورة لشن حروب غير مقبولة ، وغير مستساغة لا شرعاً ولا خلقاً ولا سياسة ! وتعتمد هذه الجيوش على التجنيد الإجبارى بالدرجة الأولى ، ويطلق عليها « الجيوش المُسَيَّسَة » .

الدائرةالثالثة : وهى الجيوش المحترفة التى تقوم على التجنيد الإجبارى والمتطوعين ، وتستطيع ممارسة القتال الفعال خارج البلاد أو على الحدود ، ولكن السلطة تشغلها فى الغالب بقضايا هامشية ليست من اختصاصها ، بل من اختصاص المدنيين (١) .

لم تستطع ..

وهكذا تبدو الجيوش العربية تعمل أو تحارب فى غير ميدانها الحقيقى ، وهو الدفاع عن الأوطان العربية ضد الأعداء الحقيقيين ، ولم يخف على أحد أن الجيوش العربية مجتمعة لم تستطع وحدها أن تواجه جيش « صدام حسين » وتحرر الكويت من احتلاله ، مما اضطر دول الخليج أن تستدعى الجيوش الأجنبية المتحالفة بقيادة الولايات المتحدة الأميركية (٢) .

(١) الانتماء العقدى هنا ليس انتماء إسلامياً بالطبع ، وإنما انتماء حزبى قومى يضرب بالدين عرض الحائط ، بل إنه جاء ليلغى الدين كله من الواقع الحضارى والسياسى للأمة .

(٢) لم نتكلم هنا عن الجيوش أو المليشيات التى شكلتها المنظمات الفلسطينية ، لأنها انتهت بفعل المواجهة بعيداً عن الساحة الفلسطينية بالقتال ضد الجيش الأردنى الذى صفاها عام ١٩٧٠ وأجبر بقاياها إلى الرحيل إل لبنان ، حيث قضى عليها بالاستنزاف فى الحرب اللبنانية الأهلية ، ثم أجبرها الجيش اليهودى على الرحيل عن لبنان إلى اليمن وتونس بعد الغزو اليهودى الذى وصل إلى بيروت عام ١٩٨٢ .

فى المقابل يبدو الجيش اليهودى ، وأغلبيته الساحقة من « الاحتياط » أى المجندين الذين يتم استدعاؤهم فى أيام القتال ، متماسكاً وقوياً ومدرباً وكبير الحجم عدداً وعُدَّة ، و « غير مُسَيَّس » - أى لا شأن له بالسياسة ونظام الحكم - ويحقق عادة انتصارات هائلة وكبيرة على أعدائه الذين هم العرب أو نحن ، ويهزمهم شر هزيمة فى معظم لقاءاته بهم !.

ترى لماذا ؟.

البيـــان الأول ..

الأسباب كثيرة ، وليس هنا مجال سردها ، ولكن الذى جرى منذ قيام دولة العدو اليهودى فى فلسطين ، وهزيمة الجيوش العربية السبعة عام ١٩٤٨ يعطينا صورة عامة عن السبب الأساسى والرئيسى فى ضعف جيوشنا وتهافت قدراتنا العسكرية .. لقد بدأت فى العالم العربى لعبة الانقلابات العسكرية : تتحرك الدبابات ، وتتجه نحو الإذاعة فى العاصمة العربية ، ويصدر لابسو [الكاكى] « البيان الأول » ، وتعلن الجمهورية ، وتذاع الأناشيد الحماسية من أجل التقدم والتحرير - يقصدون تحرير فلسطين .. وتبدأ عملية البلطجة العسكرية لسلب الشعوب حريتها ، وتهديد أمنها على المستوى الاجتماعى والفردى ، ثم تدفن الشورى وتولد الديكتاتورية ، ويتولى أمور الشعوب المقهورة ، من لا يفقهون هذه الأمور ولا يستطيعون تسييرها وفقاً لما تقتضيه من خبرة وإدارة وتنظيم ، وبالإضافة إلى ذلك فإن القانون والدستور والصحافة والإذاعة والتلفزة تعطى إجازة مفتوحة إلى أن تدرك الشعوب رحمة الله !! وفى تلك المرحلة يظهر ترزية القوانين الذين بلا ضمير ، والمنافقون ، والذين يلبسون الحق بالباطل ، وتنشر أجهزة الإعلام المؤممة مقالات المديح للطغاة ، وتدبج أناشيد البطولة والإقدام للمهزومين من الحكام العساكر الذين يرون أنفسهم أحق بالأرض ومن عليها وما عليها ، وما عداهم حثالة ينبغى سحقها بالأقدام أو الدبابات إذا خرجت على النظام ، أو رأت مالا يراه الآلهة الفراعين !.

* * *

سادتهم فى مأمن ..

لعبة الانقلابات العسكرية ، وصفها بعض الكتاب المنافقين الذين عملوا فى ظلال الطغاة ، بما يسمى « **الشرعية الثورية** » .. ورأوا أن هذه « الشرعية » ضرورة فى بعض مراحل التاريخ حتى يمكن الانتقال إلى « **الشرعية الدستورية** » ! وظنوا أنهم بذلك وضعوا سادتهم فى مأمن من أى « شرعية ثورية » أخرى تأتى من جانب العسكر الرفاق (١) ، أو الشعوب المقهورة .. ولكن فى كل الأحوال فقد سادت « الشرعية الثورية » معظم أنحاء الوطن العربى ، حتى لحقت بالأمة الهزيمة الساحقة فى عام ١٩٦٧ ، **وضاعت القدس ، ومعها كل فلسطين وسيناء والجولان** ، وأصبح لأولاد الأفاعى فى قلب الأمة العربية الإسلامية وجود مكين وراسخ !.

ممن له المصلحة ..

واضح من خلال كثير من الكتابات والتحليلات التى صدرت على مدى أربعين عامـا مضت أن لعبة الانقلابات العسكرية ، لم تأت مصادفة ، ولم تتكرر عبثاً ، بل جاءت بتوجيه وتشجيع ممن له المصلحة فى إذلال الشعوب العربية والإسلامية ، وتمزيقها وإضعافها ، وإشعال النار بين بنيها ، وإسالة الدماء العربية المسلمة بدلاً من دماء أخرى نجسة وآثمة !.

يقول « **د . محمد عصفور** » فى معرض حديثه عن الدعم الأميركى لانقلاب العسكر فى مصر وغيرها من الدول العربية بقصد طرد انجلترا وفرنسا من العالم العربى ، مع وضع فلسفة الحكم الشمولى للدولة الناصرية فى مصر : إن أميركا بعد الانقلاب ١٩٥٢ ألحقت بسفارتها فى القاهرة خبير الانقلابات العسكرية « **جيمس إيجلبرجر** » على أنه مستشار دبلوماسى ،

---

(١) يلاحظ أن الانقلابات فى البلد الواحد لم تتوقف عند حدود انقلاب عسكرى واحد ، وإنما تعددت فى بعض البلدان العربية ولعل العراق وسورية واليمن والسودان أكثر البلاد نصيباً من هذه الانقلابات ، وقد لوحظ أنها فى العقدين الأخيرين قد قلت لدرجة الندرة !!.

وكانت مهمته إرشاد نظام الحكم الانقلابى لتبنى ووضع التنظيمات بالسيطرة الكاملة على جميع مقدمات المجتمع والدولة . وأخطر ما ورد فى تقرير خبير الانقلابات الأميركى الذى وضع عام ١٩٥٣ ، يتعلق بالقضاء (السلطة القضائية) والهيمنة عليه ، فقد جاء فى التقرير صراحة :

« والمسلم به خضوع السلطة القضائية برمتها ـ دون استثناء ـ لإرادة حكومة الثورة . كما أن جميع الأحكام الصادرة ضد المخالفين لأنظمة « أمن الدولة » يجب ألا تكون ـ بأى حال ـ مخالفة لرغبة حكومة الثورة » .

الصرف الصحى ..

وقد تتابعت فيما بعد الخطوات التى قام بها جمال عبد الناصر وأعوانه وحلفاؤهم فى مسيرة مشئومة لاغتيال الشرعية الدستورية والعدالة وتصفية القوى الشعبية وإهدار حقوق الإنسان ، وكلها كانت مستوحاة من أفكار « إيجلبرجر » التى اعتنقها جمال عبد الناصر وزمرته العسكرية ، وقد أوحى ذلك إلى « **على صبرى** » مدير مكتبه ثم كبير رجاله فيما بعد أن يكتب سلسلة مقالات فى جريدة « الجمهورية » **ينكر فيها على القضاء أن يكون سلطة ، ويؤكد أنه ليس سوى مرفق من مرافق الدولة يستوى فى ذلك مع مرافق الميـاه أو حتى الصرف الصحى !** .

[راجع الوفد ١٩٩٢/٢/٢٠]

لقد أفرزت لعبة الانقلابات العسكرية فى العالم العربى نمطاً من الحكام والكوادر التى انشغلت بكل شىء إلا مصلحة الأمة ومستقبلها ووجودها الذى بات مهدداً بسببهم بأكبر المخاطر ، وفى الوقت ذاته فتحوا المجال واسعاً أمام الهيمنة الاستعمارية الصليبية على مقدرات بلادهم ، اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً ، وسياسياً بالضرورة .

حسابات سرية ..

وفيما يخص شعوبهم فقد أوصلوها إلى مستوى من الفقر لم تعرفه من قبل ، إذ فى ظل حكمهم ونظمهم الشمولية تمت أكبر عملية نهب فى التاريخ

لهذه الشعوب ، مع فتح الباب على مصراعيه للاقتراض من دول الهيمنة الاستعمارية الصليبية ، والطريف أن **هذه القروض التى تأتى باسم الشعوب يعود كثير منها مرة أخرى من حيث جاءت لتوضع فى بنوك دول الهيمنة الاستعمارية الصليبية ضمن حسابات سرية بأسماء شخصيات بارزة** من هؤلاء الحكام أو مساعديهم أو المقربين منهم !.

يدير الرأس ..

ويوم نشرت الصحف أن ٩٠٪ من قروض العالم الثالث ترجع إلى البلاد الغنية لتوضع فى « الحسابات السرية » **لهؤلاء الأشخاص** كتب نجيب محفوظ مقالاً حاداً يصف فيه هذا الخبر « بأنه يدير الرأس من غرابته ويهز النفس ويفجر الرثاء والأسى « وكأن تلك الأوطان لم يكفها ما فعله الاستعمار بها ، وما وصل بها من فقر وتأخر ، فابتلاها بشراذم من أبنائها ممن لا خلاق لهم ولا ضمائر لينهبوها بلا رحمة ويستغلوها أسوأ استغلال ، ثم يتركوها كما كانت فقراً وتأخراً بالإضافة إلى قيود الديون وذلها » ويضيف « نجيب محفوظ » متسائلاً : والمعنى مفهوم : « **كيف تولى أولئك الأوغاد السلطة فى بلادهم** ؟ هل خدعت الشعوب فيهم فأولتهم ثقة لا يستحقونها ؟ هل فرضوا عليها بالقوة والإرهاب ؟ **وكيف خلت قلوبهم من أى شعور وطنى أو إنسانى** ؟ كيف غلظت وتحجرت حتى تحالفوا مع سوء الحظ على أوطانهم التعيسة ؟ ».

تبرعاً .. واعتذاراً ..

ويقارن نجيب محفوظ ما يفعله أولئك « اللصوص الثوريون » بما فعله لصان بريطانيان أعادا أطعمة وملابس سرقاها من مخزن فى مقاطعة يوركشير بعد أن علما أنها سوف ترسل إلى بعض الأيتام فى رومانيا ، ثم تبرعا بعشرة جنيهات ، واعتذرا عما قاما به من عمل مشين ! يقول « نجيب محفوظ » : [**حقاً إن الجميع لصوص .. ولكن شتان بين لص ولص ..** منهم من فقد مع الذمة كل شعور إنسانى ، وطفح قلبه بالأنانية والنذالة رغم موقعه من السلطة والمسئولية ، ومنهم من لم يمنعهم فقدان الذمة من بعض الرحمة والمروءة والشعور بالانتماء إلى الإنسانية] .

ويذكرنا « نجيب محفوظ » بفضل الديمقراطية فى اختيار الحكام ورقابتهم وعزلهم : « ولنتذكر أيضاً أن مآسى النهب والسلب قد تمت جميعاً فى عصور استبداد وظلام ! » [راجع الأهرام ١٩٩٢/٢/١٣] .

الكلمة الأولى ..

لا ريب فى أن الحكم العسكرى يعيث فى الأرض فساداً ولا يقتصر على النهب أو إفشاء الظلم أو إعطاء القانون والدستور والإعلام إجازة مفتوحة إلى ما شاء الله ، ولكنه يتوسل إلى ذلك بما يسمى « الحكم العرفى » أو « حالة الطوارىء » (تسمى الحالة الاستثنائية فى الجزائر) وقد استطاع العسكر فى الجزائر منذ حصولها على الاستقلال ، وتحت ستار الحزب الواحد الحاكم ، أن يتغلغلوا فى جميع مرافق الدولة ، وأن تكون لهم – مثل نظرائهم فى الدول العربية – الكلمة الأولى فى شئون الحكم داخلياً وخارجياً ، وأن تكون لهم امتيازات تفوق بقية الطبقات والقوى فى المجتمع ، مثلهم فى ذلك مثل أولئك النظراء فى معظم الدول الثورية ودول الشرعية الثورية (!) ، ولذا فإن وجود رجل مثل الرئيس « الشاذلى ابن جديد » بميوله التحررية والديمقراطية والدينية لم يكن مريحاً بالنسبة لهم لأن فى ذلك ضياعاً لامتيازاتهم وإعادتهم إلى المعسكرات ليمارسوا دورهم الطبيعى وهو الدفاع عن الوطن ضد أعوانه الخارجين وهو ما عدوه عزلاً سياسياً وبخاصة حين أصدر الرئيس « **الشاذلى بن جديد** » الذى أرغم على الاستقالة قراره بإخراج ممثلى الجيش من عضوية قيادة حزب جبهة التحرير الوطنى الحاكم ، وفتح الباب بعد أحداث ١٩٨٨ للتعددية الحزبية والسياسية .. ولذا كان فوز « الجبهة الإسلامية للإنقاذ » فرصة ملائمة للعودة العسكرية إلى ميدان السلطة وإبعاد شبح الرقابة المدنية على الجيش ، وتنفيذ نصائح « السيد الصليبى » الذى يرى فى الحكومة المنتخبة من قبل الشعب سداً عالياً يحول بينه وبين تحقيق أطماعه وفساده وإذلاله للوطن الجزائرى ! .

من نوع خاص ..

ولاشك فى أن التسلط الذى مارسته المؤسسة العسكرية فى العالم

العربى ، والجزائر جزء منه قد أوجد طبقة من « نوع خاص » تتكون من أشخاص لهم مستوى معين وتكوين خاص .

إذا استثنينا طبيعة الجيش المصرى إلى حد ما ، فإننا نجد أن معظم الجيوش العربية التى تستطيع القتال إلى درجة متواضعة ، تتكون من عناصر أغلبها [محدود] الثقافة (ثانوية عامة نسبة النجاح فى شهادتها من ٥٠٪ إلى ٦٠٪) ، قوى العضلات (وهذا أمر طبيعى) ، ينتمى إلى عائلات أو طبقة أو مراكز قوى اجتماعية ذات تأثير فى المجتمع ، يعنيها المظهر ، والوجاهة الاجتماعية قبل أى اعتبار آخر ويشكل معظم الضباط حالة طبقية ، تعد نفسها قمة المجتمع وصاحبة الحق الأول فى إدارته والاستفادة بعائداته وامتيازاته .. إنها فى بعض الأحيان تضع نفسها فوق القانون .. ويلعب الحكام الثوريون (وهم عسكر أيضاً) لعبة التوازن بين الجماعات أو التجمعات العسكرية سواء نوعية أو إقليمية أو طائفية أو عرقية .. ليضمنوا الولاء والاستقرار داخل المؤسسة العسكرية ، وعندما يحدث الخلل يجرى الانقلاب تلقائياً ! ولعل نجاح لعبة التوازن فى العقدين الأخيرين كان من وراء الاستقرار للحكومات العسكرية وقلة الانقلابات .. ويأتى ذلك بالطبع بعد القضاء على كل عناصر المقاومة الشعبية .

تستبيح فى سبيل ذلك ..

وتكوين الجيوش فى العالم العربى الثورى يجعل النظام الديكتاتورى أنسب الأنظمة لمزاج المؤسسة العسكرية ، **فهى عندئذ تمارس سلطة متمردة على أى قيد إنسانى أو خلقى ، وتستبيح فى سبيل ذلك كل شىء : الدستور والقانون ، فضلاً عن الدين !.**

ولم يكن غريباً أن يلجأ « **صدام حسين التكريتى** » ، **وهو مدنى لم يدخل إلى الجيش متطوعاً أو مجنداً من قبل إلى ارتداء البزة العسكرية ، ومنح نفسه رتبة المشير (المهيب فى العـراق) ، وهى أعلى رتبـة عسكرية فى العالم** ، ليضمن قيادة الجيش والشعب ، والحزب معاً . إن « البزة » العسكرية صارت رمزاً للقوة والاستعلاء فى الأرض العربية ، بينما كانت وما زالت فى الجيش اليهودى وسيلة إلى غاية هى تحقيق « أرض

إسرائيل الكبرى » .. إن الفريق « **موشيه دايان** » وزير الدفاع اليهودى الأسبق ، ذهب إلى « **فيتنام** » فى الستينيات ليعمل مراسلاً صحفياً فى أثناء الحرب التى شنتها القوات الأميركية ضد الفيتناميين ، ويستفيد من وجوده هناك فى اكتساب خبرة عسكرية لمواجهة العمليات الفدائية المحتملة [كانت منظمة فتح قد أعلنت عن نفسها فى أول يناير ١٩٦٥] ، وعاد « **دايان** » من فيتنام ليستعد لدوره فى إلحاق الهزيمة الفادحة والسوداء بثلاث دول عربية فى ٥ يونية ١٩٦٧ . وبالطبع فقد عرفنا الفارق بين طبيعة الجيوش العربية وطبيعة الجيش اليهودى ، فالأولى لا تعنيها بالدرجة الأولى مسألة الدفاع عن شرف الأمة المستباح ، والثانية يعنيها فى كل الأحوال أن ترفع « التوراة » فى يدها وهى تزحف فى شتى الاتجاهات لتحقيق « أرض إسرائيل الكبرى » على حساب العرب والمسلمين » .

استثناء ..

لا ننكر بالطبع أن هنالك قادة عرباً مسلمين يملكون من الشرف والنبل والخبرة ما تفاخر به الأمة الإسلامية بقية أمم العالم ، ولكن هذا فيما يبدو استثناء يثبت القاعدة التى تؤكد أن الجيوش صارت مهمومة بقضية الحكم والتسلط على الشعوب ، والاستفادة من وراء ذلك جاهاً وامتيازات وسطوة .

وسيطـة ..

لقد أدركت بعض الجيوش ، وبخاصة بعد هزيمة ١٩٦٧ ، أن المواجهة المباشرة والصريحة مع الشارع العربى ، لم تعد مقبولة ، وأن وطأة وجود رجل الجيش فى مواجهة المدنيين صارت ضد التاريخ والمستقبل والأخلاق ، فتوصل « عباقرة » الطغيان ، إلى إنشاء قوات « وسيطة » بين القوات المحاربة أى الجيوش ، وقوات الشرطة المحدودة الإمكانات .. **ومن هنا رأينا فى بلاد عربية يتم تجنيد الأفراد ذوى المستوى الثقافى المحدود (فلاحين وعمال وحرفيين) ومعظمهم من الأميين ، وتدريبهم تدريباً شاقاً على مواجهة الجمهور وبخاصة فى حالات الغضب الشعبى والمظاهرات والاعتصامات بطريقة وحشية وفتاكة ، وتجعل كل من يفكر فى التمرد على الطغيان مثلاً لغيره ، وعبرة لمن**

يعتبر ، حيث يذهب إلى غير رجعة .. ويفوق عدد هذه القوات الوسيطة فى بعض الأحيان قوات الجيش المحارب أو المقاتل (١) .

الانتشار السريع ..

وقد كونت السلطة فى الجزائر على مدى الثلاثين عاماً ما يسمى بقوات « **الدرك** » ، وهى أقل مستوى من الجيش المحترف وأكبر مستوى من قوات الشرطة (البوليس) ، وهى مزودة بالمدرعات والمدافع الخفيفة والمدافع الرشاشة والمروحيات والبنادق والمسدسات وقنابل الغاز المسيل للدموع ونحوها . ومهمة هذه القوات الانتشار السريع فى الشوارع بأمر الشرطة لمواجهة الطوارىء ، وتطويق الأماكن والأشخاص المراد السيطرة عليهم .. وقد لعبت هذه القوات دوراً واضحاً فى أحداث الجزائر منذ إعلان فوز جبهة الإنقاذ الإسلامية بملاحقة الأشخاص والقبض عليهم واعتقالهم وإطلاق النار على المتظاهرين وتطويق المساجد وإنشاء المعتقلات الصحراوية ، والقيام بالدوريات المستمرة ، وبخاصة فى إحياء المدن الكبرى والمدن الصغرى ، أما الجيش فإنه يتولى أمر المواقع المهمة .

اليد الطولى ..

ومهما يكن من أمر فقد ظل الجيش فى الجزائر باستثناء فترة حكم أحمد ابن بيللا (١٩٦٢ - ١٩٦٥) ، هو صاحب اليد الطولى فى تصريف شئون البلاد ، وهو الذى اختار « **الشاذلى بن جديد** » بعد رحيل « **هوارى بومدين** » ليكون ذلك على - حد تعبير - بعض المراقبين : « **الستار الشفاف** » الذى يحكمون من ورائه ، لأنه يمثل شخصية ضعيفة يمكن احتواؤها ، كما حسم الجيش الصراع بين **صالح اليحياوى وعبد العزيز بوتفليقة** (وزير الخارجية الأسبق) لصالح الأول ، ثم إن الجيش كان هو الذى قمع التمرد فى شوارع الجزائر بعد أن أجرى الدماء أنهاراً على مدى الأعوام الثلاثة الأخيرة ، ثم هو الذى أطاح بالشاذلى بن جديد ، حين وجد فيه ميلاً لتسليم الحكم إلى الإسلاميين !!.

---

(١) يسمى البعض هذه العملية « عسكرية الشرطة » أو « تجييشها » والتسمية فى الحالين لا تهم ، ولكن المهم هو دلالة الموضوع التى تتخلص فى أن السلطة الحاكمة تشعر بالقلق المستمر الذى يحتاج بالضرورة إلى تلك القوات ، من أجل الاطمئنان .

البارونات ..

ومما هو جدير بالذكر أن الجيش الجزائرى [ودون مبالغة فإن مما هو جدير بالذكر أن الجيش الجزائرى كان يحمل على عاتقه مهمة « **الرفاهية الاجتماعية** » للشعب ، تشاركه فى ذلك ما يسمى « بالتنظيمات الجماهيرية » ، بناء على برنامج « **طرابلس** » الذى وضع لبناء الجزائر اجتماعياً واقتصادياً ، ولكن هذه الرفاهية لم تتحقق أبداً ، لأن السادة (الكولونيلات) تحولوا وفق تعبير « نبيه البرجى » إلى (بارونات) من الطراز الفرنسى الذى كان سائداً فى « القرن الثامن عشر » بعد أن تورطوا كثيراً فى لعبة الحكم . ولهذا عم الفساد والنهب ، واتسعت دائرة الديون ، حتى جاء يوم ما اتهم فيه « سيد أحمد غزالى » أحد وزراء البترول السابقين بأنه سرق واحداً وأربعين ملياراً من الدولارات !!.

برنامج إصلاح ..

فى هذا الإطار كان على المؤسسة العسكرية فى الجزائر (مثيلاتها فى بلاد أخرى تفعل ذلك أيضاً) أن تحول بين جبهة الإنقاذ الإسلامية والوصول إلى الحكم ، لأن برنامج الجبهة تجاه الجيش ، كان يعنى أن يستعيد الجيش الجزائرى سمعته التاريخية وقدرته القتالية أو إدخاله « **بيت الطاعة** » الدستورى ، وفقاً لتعبير « **جوزيف سماحة** » .. لقد وضعت الجبهة برنامجاً لإصلاح الجيش كما يلى :

١ ـ إصلاح البرامج التربوية العسكرية ابتداء من التربية العقائدية والأخلاقية حيث يصير الإيمان أول مواصفاته .

٢ ـ أخلاقه التى تجعله شجاعاً أبياً وأميناً على المستويات غيوراً على المصالح صادقاً فى العهد ثابتاً عليه .

٣ ـ رفع خبرته العسكرية العلمية والتكنولوجية .

٤ ـ تطوير عتاده وتدريبه على جودة استخدامه .

٥ ـ إنشاء أكاديميات راقية لإعداد القيادات على مستوى أرقى الخبرات العسكرية فى ضوء التطور العلمى والتكنولوجى العسكرى فى كل مجالات الصراع الأرضى والبحرى والجوى والفضاء .

٦ _ أحدث الصناعات العسكرية التى تكون فى المستوى الحضارى المطلوب .

٧ _ تشجيع البحث والاكتشاف فى المجال العسكرى .

٨ _ تَرَفُّعُ الجيش عن التورط فى القضايا السياسية كى يبقى جيش الرسالة والأمة والبلاد ، مما يجعل ثقة الأمة به تنمو على قدر نمو أخلاقياته وجداراته ووظيفته وقدرته على حماية البلاد .

٩ _ لكى لا تكون الخدمة العسكرية على حساب النمو الاقتصادى والتماسك الاجتماعى تحدد الخدمة الوطنية بالضرورة من التدريب العسكرى الذى يخول ابن الجزائر القدرة على الدفاع عن حمى وطنه ، على ألا تزيد مدة الخدمة على ستة أشهر لا غير فى تربصات لتنمية الخبرة تتم فى ظروف مناسبة للتدريب (١) .

١٠ _ ضرورة الجمع بين الخدمة العسكرية والاحتراف ، على أن هذا الأخير تجدد عناصره خبرتها بواسطة الخدمة العسكرية التى تتعاقب عليها أجيال الشباب مما يجعل التربية العسكرية من حقوق جميع أبناء الجزائر ليكونوا فى مستوى الدفاع عن وطنهم فى وقت الحاجة .

لا يعجب الكولونيلات ..

هذا البرنامج العلمى الدقيق الذى يعتمد الإيمان والاحتراف والتزود الدائم بالثقافة والخبرة العسكريتين فى جميع المجالات والتخصصات ، مع إنشاء صناعة عسكرية وطنية ، لا يمكن أن يعجب « الكولونيلات » أو « البارونات » الذين أتخموا بأموال الشعب المدين ، وتربوا فى الوقت نفسه تربية « علمانية ») مسلحة تتعاطف مع _ إن لم تتبع _ المنهج التغريبى الذى يخدم « السيد الصليبى » .. وقد عبر « **الكولونيلات** » الذين يقودون الجيش الجزائرى ويمارسون السلطة الديكتاتورية ضد الشعب

---

(١) كلمة « تربصات » مأخوذة من « التربص » أى الانتظار والاستعداد فى مثل قوله تعالى : ﴿ قل هل تربصون بنا إلا إحدى الحسنيين أن يصيبكم الله بعذاب من عنده أو بأيدينا فتربصوا إنا معكم متربصون ﴾ [التوبة : ٥٢] .

الجزائرى ، عن غضبهم من هذا البرنامج الذى قدمته جبهة الإنقاذ ، فنشروا فى مجلة (**الجيش**) ، عدد نيسان (إبريل) ١٩٩١ ، افتتاحية طويلة كلها هجاء ذميم واتهامات رخيصة ضد الحركة الإسلامية ، والمفارقة أن **الافتتاحية تتحدث عن تحديات خمسة تواجه الجزائر تتلخص فى : العودة إلى ينابيع الإسلام الحضارى ، وتدعيم الديمقراطية (!) مع ما يستدعيه ذلك الصراع ضد التطرف (!) ، والوصول إلى مجتمع عصرى ، والحفاظ على الاستقلال الوطنى ، وأخذ تحولات العالم فى الاعتبار !.**

فتح ملفات ..

من العسير بالطبع أن يتنازل « الكولونيلات » ، **ويخضعوا لإرادة الشعب الجزائرى المسلم ، ولكن يبقى دور المؤسسة العسكرية العربية عامة ، يحتاج إلى فتح ملفاته ، وتقليب أوراقه ، ودراسة تاريخه ، وتقويم واقعه ، واستقراء مستقبله ، ومقارنته بدور المؤسسة العسكرية اليهودية التى أذاقت العرب والمسلمين الذل والعار والمهانة .. ووضع منهج لإخضاع مؤسستنا العسكرية العربية للإرادة الشعبية ، ولو كره الكولونيلات أو « البارونات » .**

* * *

دينية .. ومدنية

هناك مفارقة عجيبة تحكم موقف النخبة العلمانية (وأشياعها) فى بلادنا وبلاد الغرب . النخبة العلمانية الحاكمة فى بلادنا (وأشياعها) تقف من الإسلام موقفاً يتسم فى مجمله بالازدراء والتحقير والتشهير والنفى ، كلما سنحت أدنى فرصة لذلك ، إن لم يكن مباشرة ، فمن خلال المتدينين أو الذين يسعون ليكون الإسلام هو المنهج والمرجع ، أما النخبة العلمانية الحاكمة فى بلاد الغرب (وأشياعها) ، فتقف من دينها (النصرانية : كاثوليكية أوبرتستانتينية أو إرثوذكسية) موقفاً فيه الاحترام والتقدير ، الذى يصل إلى درجة التقديس ، بأكثر مما يتصور بالنسبة لعالم استغرقته الماديات وانصرف عن الروحانيات فى طبقته العامة وبالرغم ما قيل ويقال عن « العلمنة » وتجذرها هناك .. ولكنها الحقيقة التى تثبتها الشواهد والأدلة مع مطلع كل يوم ، وكان من المفاجىء أن تكون الرسائل المتبادلة بين الرئيس الأخير للاتحاد السوفياتى (سابقاً) « **ميخائيل جورباتشيف** » وبين بابا الفاتيكان « **جون بول السادس** » ذات بعد سياسى واضح ، يكشف عن دور رجل الدين فى الكنيسة الكاثوليكية ، مع رجل السياسة الذى يؤمن بالماركسية ، حيث يبدو الأول صاحب تأثير ونفوذ سياسيين يواجه بهما « **جورباتشيف** » وبالرغم من أن الرسائل فى مجملها مجرد تعبير ودى عن علاقة رجلين أحدهما يفترض أنه منقطع للعبادة ، وثانيهما منقطع للسياسة [راجع مقال جورباتشيف الشرق الأوسط ١٩٩٢/٣/٣] .

يتابع حركته ..

الغريب فى الأمر أن العلمانيين العرب ، كلما ذكر أمامهم الإسلام ، أصيبوا « بأرتكاريا » أو حساسية حادة ، وبخاصة إذا قيل إن للإسلام وجهة نظر فى حركة المجتمع السياسية وغيرها .. بينما بابا الفاتيكان أو رأس [الكنيسة الكاثوليكية] التى ترفع دائماً شعار : « ما لله .. وما لقيصر

لقيصر » (١) يُتابع حركته الدائبة التى لا تهدأ فى توجيه الساسة والسياسة فى أوربا والولايات المتحدة الأميركية ، بل إن دول السوق الأوربية المشتركة لم تعترف بالدول المستقلة فى شرق أوربا وبخاصة « الاتحاد اليوغوسلافى » المنهار إلا بعد اعتراف البابا ، وأجلت أو امتنعت عن الاعتراف بجمهورية « **البوسنة والهرسك** » الإسلامية ، انتظاراً لما يفعله الفاتيكان !.

على كل حال فإن ازدراء الإسلام وتحقيره ، والتشهير به ونفيه من جانب العلمانيين العرب أو النخبة العلمانية التى تحتكر السلطة والثروة فى البلاد العربية ، يمثل حالة شاذة وغريبة ، إذا قيست بموقف النخبة الحاكمة فى الغرب منذ الحروب الصليبية وحتى اليوم .

الإحياء الدينى ..

لقد خضع الساسة والنبلاء والملوك على مدى التاريخ الأوربى الوسيط والحديث لمنطق الكنيسة ، واسترشدوا بآرائها وأفكارها ، بل إن انصياع ومسارعة الملوك والأمراء فى أوربا لتجهيز الحملات الصليبية وقيادتها استجابة لدعوة « البابوات والرهبان » كان ـ فى منظورهم ـ نوعاً من الإحياء الدينى ، وكان توجيه الفرسان وحشدهم لمهاجمة المسلمين فى المشرق رغبة جارفة من البابوية فى فرض السيطرة الروحية والزمنية على العالم المعروف وقتذاك ومن ضمنه المسلمين ، حتى لو بدا أن البعض من الأوربيين قد خالف الكنيسة فى ذلك ، فقد كان يسعى إلى تحقيق الأهداف ذاتها لنفسه وحده وليس للبابوية [راجع ارنست باركر ـ الحروب الصليبية ، ترجمة السيد الباز العرينى ط ٢ ، بيروت ، د . ت ص ٦ ، ٩ ، ١٠] ، واستمر دور الكنيسة فاعلاً على مدى القرون التالية ، التى شهدت الاستعمار القديم والاستعمار

---

(١) القوم فى عالمنا العربى يرون أنه لا دين فى السياسة ، ولا سياسة فى الدين ، وبالرغم من أن الإسلام لا يعرف أن لقيصر شيئاً خاصاً يتملكه فى مملكة الله ، فإن الفاتيكان وكنائس أخرى تضرب عرض الحائط بمقولة (ما لله لله وما لقيصر لقيصر) ، وصار لها كل شىء ، الدين والسياسة معاً . وبالطبع فإن القوم فى بلادنا العربية يصمون آذانهم ويغلقون أعينهم ولا يرون إلا ما يسمى « الإسلام السياسى » .

الجديد الذى نتلظى به ، نحن العرب ربما دون غيرنا ، ديوناً وقهراً وتبعية وذلاً .. **وما رحلات البابا الحالى إلى قارات العالم ومشاركته فى إسقاط الشيوعية بدءا من بولندة إلى الاتحاد السوفياتى حتى الدول الإفريقية واللاتينية إلا ثمار توجهات الفاتيكان السياسية وتأثيره الفعال على النخبة العلمانية الحاكمة فى الغرب** [1] .

مرادفاً للعلمانية ..

إذ يبدو ذلك واضحاً للباحث المنصف أو المحايد ، فإن القوم فى بلادنا العربية « يصرون » على **ألا يروا شيئاً من ذلك أبداً .. فقط كل ما يرونه هو « الوهم »** الذى يتمثل لهم فيما يسمى **« الأصولية » أو « الإسلام السياسى »** الذى يريد الصعود إلى سدة الحكم ، ويقيم حكومة دينية تمارس القهر والإعدام وقطع الأيدى والأرجل وتحكم بالإيمان والكفر على الناس . ويتنادون بناء على ذلك إلى ضرورة الوقوف ضد الموجة الأصولية أو الإسلام السياسى الذى يهدد الديمقراطية (!) بالحرص على « الدولة المدنية » .. وظهر تعبير الدولة الدينية مرادفاً للإسلام والديكتاتورية ، والدولة المدنية مرادفاً للعلمانية والديمقراطية !.

اختلطت الأوراق ، وغابت الحقائق ، وفى ظل التدليس الفكرى دعا العلمانيون العرب إلى إجهاض التجربة الديمقراطية فى الجزائر ، وضرب الجبهة الإسلامية للإنقاذ علناً ، والقبول بحكم العسكر والحالة الاستثنائية (الطوارىء) ثم وصلوا إلى مقولتهم الشريرة : **الديمقراطية لا تليق بالعرب أو المسلمين !.**

---

(1) كشفت مجلة « التايم » الأميركية فى عددها الصادر بتاريخ ١٩٩٢/٢/١٧ ، أن الرئيس الأميركى السابق « رونالد ريجان » وضع خطة سرية مع البابا يوحنا بولس الثانى عام ١٩٨٢ لدعم نقابة العمال البولندية المستقلة (التضامن) ، وزعزعة سيطرة الاتحاد السوفياتى السابق على دول أوربة الشرقية . وذكرت المجلة أن هذا الحلف بين ريجان والبابا قد تم فى اجتماع عقد بالفاتيكان فى ١٩٨٢/٦/٧ ، وقد وضحت « التايم » أن هذا الاتفاق كان جزءا من استراتيجية أكبر كانت تهدف إلى تدمير الاقتصاد السوفياتى ، وإضعاف الروابط بين دول حلف وارسو .

نحرر أولاً ..

قبل أن نفرز الأوراق ونقدم الحقائق حول ما يسمى « الدولة الدينية » و « الدولة المدنية » نحرر أولاً معنى الأصولية والإسلام السياسى حتى نصل إلى فهم موضوعى وعلمى للأحداث والقضايا ، لأن غياب المعنى الدقيق للمصطلح آفة التفكير السليم والمنطق الرشيد والحوار المثمر .

الأصولية مناط تفـوق ..

« الأصولية » فى المفهوم الإسلامى دلالة على علم مهم لا ينهض به إلا أولو العزم من العلماء فى فروع مختلفة من الشريعة والعقيدة . وعلم الأصول يقوم أساساً على استنباط الأحكام بالنسبة للمتغيرات من الأمور بما لا يهدر ثوابت الشريعة والعقيدة ولا يمنع المسلمين من الاستفادة بطيبات الحياة ، وقد ارتبط علم الأصول أساساً بعلوم الفقه والحديث والعقائد ، ويعد الإمام **الشافعى** من أوائل الذين قننوا بإسهاب لهذا العلم ، وجاء بعده عدد من كبار الأئمة مثل **الإمام الجوينى** وغيره يتابعون الطريق .. فالأصولية كما نرى **تمثل عند المسلمين مناط تفوق وامتياز ورسوخ فى العلم ومعانقة للحياة واستيعاب لمستجداتها ومتغيراتها وتفاعل معها دون إخلال بقواعد الدين الثابتة والراسخة** [١] أما « الأصولية » التى يروج لها الإعلام الغربى والأميركى فيقصد بها أساساً « القياس » أو التأسى بالأصولية التى ظهرت فى أميركا فى العصر الحديث لدى اليهود وتبعهم بعد ذلك الكاثوليك والبروتستانت ، وتعنى باختصار شديد رفض الحضارة الحديثة أو المعاصرة وكل مظاهرها والالتزام الصارم بما تقوله التوراة أو الكتاب المقدس ، والعودة إلى الواقع الذى عاشه اليهود فى عصر التوراة . والأصولية بهذه الصورة معادية للتقدم والتطور ، وتسلم بما يقوله علماء الشريعة اليهودية ،

---

(١) راجع أى مرجع محايد أو منحاز ، حول « الأصولية » فى المفهوم الإسلامى لن تجد لها أى معنى مشترك مع الأصولية عند غيرهم . انظر مثلاً مادة « أصول » فى دائرة المعارف الإسلامية ، والموسوعة العربية الميسرة .

ولا تفتح مجالاً للاجتهاد أو القياس .. وقد امتد تأثيرها للكيان الصهيونى فى فلسطين فيما يعرف باسم الجماعات اليهودية المتشددة .. [راجع ما تحدث به عدد من العلماء جريدة المسلمون ، لندن ١٤١٢/١٠/١١ هـ] .

قلب الحقـــائق ..

« الأصولية » دليل تخلف لدى غير المسلمين ، ولكنها دليل تقدم لدى المسلمين ، ولكن الإعلام الغربى والأميركى يصر على قلب الحقائق ، وتبديلها ، فبينما نجده لا يكاد يذكر « الأصوليين » من اليهود والنصارى ، فإنه لا يكف عن وصم الحركة الإسلامية أو الصحوة الإسلامية « بالأصولية » ، وتتابعه فى ذلك النخبة العلمانية العربية التى افتقدت القدرة على الاستقلال والتمييز حتى فى المجال العلمى البحت .

واضح لا يخفى ..

وما ينطبق على « الأصولية » ينطبق على ما يسمى « الإسلام السياسى » ، فهو مصطلح مراوغ صكته أجهزة الإعـلام الغربية للدلالة على الجماعات والأحزاب الإسلامية التى تشارك فى العمل العام ، والإيحاء فى هذا السياق واضح لا يخفى ، إذ إنه ينظر إلى الإسلام نظرة كهنوتية تفترض فيه أنه دين عبادة فقط إطارها لا يخرج عن جدران المساجد ، وهذا يعنى أن مفهوم الإسلام عند القوم قاصر بل فاسد ، لأن الإسلام بمفهومه الصحيح عندنا يعنى كل مجالات الحياة فى تكامل ، أو امتزاج مطلق ، ومن بين هذه المجالات « السياسة » التى ترجع فى سلوكها وتصرفها إلى الشريعة والعقيدة . أما « **الإسلام السياسى** » بالمفهوم الغربى ، فيعنى البحث عن السلطة من جانب أناس لا يستحقونها هم علماء الدين « أو رجال الدين » كما يسمونهم [١] . ويعنى أيضاً ضرورة نفى الإسلام

---

(١) لا يوجد فى الإسـلام « رجال دين » لهم قداسة وعصمة وحق التطهير والتأثيم كما فى المفهوم الكهنوتى الصليبى .. ولكن يوجد علماء دين ، مثلهم مثل غيرهم من العلماء فى مختلف التخصصات ، ويصيبون ويخطئون مثل غيرهم ، ويقوّمهم من يملك الصواب والحق .. وإن كنا فى كل الأحوال لابد أن نوقر العلماء والباحثين ، ونزداد توقيراً لعلماء الدين خاصة وفقاً للخلق الإسـلامى المهذب .

والمسلمين عن التعامل بالسياسة أو الهموم العامة ، وهى كما نرى نظرة تحمل أشياء كثيرة لا تخفى على من يتابعون الصراع الصليبى « الإمبريالى » مع الإسلام والمسلمين .

صلاحيات مطلقة ..

من واقع الحديث عن الأصولية أو الإسلام السياسى ينطلق « الغرب » - ويتبعه فى ذلك العلمانيون العرب - إلى توصيف الدعوة إلى إقامة النظام الإسلامى فى الجزائر وغيرها ، بالدعوة إلى إقامة « حكومة دينية » لها صلاحيات مطلقة ، ولا يراجعها أحد ، .. هى تُمْلِى .. وعلى المواطنين السمع والطاعة ، لا مجال فيها للشورى أو الرأى الآخر أو ما يطلق عليه التعددية السياسية .. وهذا فى واقع الأمر كلام خطير ينم عن قصور واضح فى فهم الإسلام عقيدة وشريعة ، وإيماناً وسلوكاً ، ولاشك فى أن للحكم الدينى أو « الثيوقراطى » الذى عرفه الأوربيون منذ عهد الإحياء الدينى الذى عبر عن نفسه عملياً بتجهيز الحملات الصليبية أو الغارة الصليبية على المسلمين فى المشرق ، واستئناف الحملات الاستعمارية بعد سحق المسلمين فى الأندلس ، تأثيره الكبير فى عقل الغرب ووجدانه ، فينظر إلى الإسلام هذه النظرة المحملة بالرواسب القديمة المتعصبة ، وبخاصة أن الغرب عانى من سطوة الكنيسة و « رجال الدين » عناء كبيراً فيما يتعلق بالتطهير والتأثيم ، ليس على مستوى الأفراد فقط ، وإنما على مستوى الملوك والأمراء والحكام ، ومن ثم فإن العقل الغربى ، وأتباعه العرب ، يرون أن الإسلام « كهنوت » ينبغى حصره فى المساجد بعيداً عن أى نشاط دنيوى سياسى أو اقتصادى أو اجتماعى أو ثقافى .. ومن هنا انطلقت المقولات الخطأ : الدين لله والوطن للجميع - لا دين فى السياسة ولا سياسة فى الدين - استغلال الدين فى السياسة - التطرف الدينى - الأصولية الإسلامية - الإسلام السياسى .. إلخ .

.. الصريح ..

الملاحظ أنه فى الوقت الذى تشتد فيه الحملات الضارية على المسلمين الذين يسعون للتعبير عن هويتهم السياسية فى جميع المجالات ، تسكت فيه الأبواق الغربية وأنصارها العرب عن « الحكم الدينى » الصريح الذى

تتعاطاه الأحزاب اليهودية فى فلسطين ، والتى تؤسس عليه قيام « **إسرائيل الكبرى** » أو ما ينتظر أن يسمى « **مملكة داود** » فى « الشرق الأوسط » التعيس !.

والسؤال المترتب على هذه الملحوظة هو : هل هناك من دلالة لاشتداد الحملة على الإسلام ، وتأصيل الحكم الدينى اليهودى فى فلسطين المحتلة ؟ .

لا ريب فى أن هناك دلالة واضحة لا تخفى ، وهى تأكيد هوية الغزاة المغتصبين [اليهود] ، وسلخ المسلمين أصحاب المنطقة العربية عن هويتهم لتحقيق أهداف وغايات ..؟! .

بيد أن النخبة العلمانية العربية فى قصفها المستمر والكثيف للإسلام والحركة الإسلامية تفترض أن وصول الإسلاميين للحكم [وجبهة الإنقاذ نموذج ينطلقون من خلاله] لا يمكن أن يأتى إلا عبر الدماء والعنف والقلاقل والاضطرابات التى تتنافى مع السلوك السياسى المتحضر الذى تفرضه الدولة المدنية التى هى نقيض الدول الدينية !.

ونود أن نقول للنخبة العلمانية فى بلادنا : إن الدولة الإسلامية هى دولة مدنية ، بل كانت أولى من وَضَعَ أسس الدولة المدنية فى العالم ، وكانت ضد الدولة الدينية بالمفهوم الكنسى على النحو الذى سنوضحه بعد قليل .

إن الخلط الذى يتكىء عليه الرافضون للمنهج الإسلامى ينبع من كلامهم عما يسمى العنف والإسلام الانقلابى الذى يتبعه الإسلاميون فى الوصول إلى الحكم ، واستخدامهم لتاكتيك ظاهرى وباطنى فى التعامل مع المجتمع السياسى ، والتستر بعباءة الدين .. إلخ .

وما أبرىء ..

وما أبرىء الساحة الإسلامية من أعمال عنف يندفع إليها بعض الشباب نتيجة لإحباطهم وإحساسهم بالقهر والذل نتيجة ممارسات النظم القمعية والشمولية ، وإذا قسنا هذه الأعمال العنيفة على ما تمارسه بعض القوى المنحرفة فى المجتمع مثلاً [تجار المخدرات ــ السطو المسلح ــ البلطجية ــ السرقة فى وضح النهار ..] من أعمال عنف يسقط فيها قتلى

وجرحى منهم ومن رجال السلطة العسكرية ، سنجد أن هذه الأعمال المنسوبة للساحة الإسلامية قليلة ، ومحدودة ، ولكنها تعالج بضراوة وقسوة [الضرب فى المليان منهج ثابت] ، لأن الحرص على الإمساك بتجار المخدرات وغيرهم يجعل أفراد الشرطة يضربون فى الأرجل والأماكن غير المميتة ، أما بالنسبة للجماعات الإسلامية فالحرص على سحقهم ومواراتهم التراب مسألة محسومة ، ولا تعليل بالطبع عند الأنظمة القمعية لهذا القتل الفورى إلا السبب المزعوم ، مقاومة السلطات !.

ولم تلجأ ..

ومنذ ظهرت حركة الإحياء الإسلامى فى القرن العشرين وما قبله ، وبخاصة فى الجزائر ، فقد كانت مرتبطة بمقاومة الاستعمار الأجنبى ، والحـرص على التمسك بالهوية الحضارية الإسلامية [**عبد القادر الجزائرى ـ عبد الحميد بن باديس ـ محمد عبده ـ حسن البنا ـ السنوسيون ..**] وغيرهم ولم تلجأ هذه الحركة « للعنف » إلا ضد المستعمر الأجنبى ، أو المغتصب اليهودى ، وكانت حالات العنف التى وُجهت للسلطة مرتبطة عادة بمواقف استبدادية أعنف اتخذتها السلطة ضد حركة الإحياء الإسلامى ، وتمت حالات العنف بمبادرات فردية أو مبادرات انشقاقية لا توافق عليها الأغلبية الإسلامية ، لأن الذى يدعو إلى الله لا يدعو إلى الشيطان .

مثــلاً ..

وفى كل الأحوال فإن سجلات التاريخ الحديث والمعاصر تضم صوراً مفزعة وبشعة لما فعلته السلطة العلمانية ، سواء كانت عسكرية خالصة ، أو مدنية مدعومة عسكرياً بالحركة الإسلامية على مستوى الأفراد أومستوى الشعوب ، [مثلاً سحقت السلطات السورية **أربعين ألفاً** فى مدينة **حماة** عام ١٩٨٢ تحت جنازير الدبابات وسوت المدينة بالأرض ، عدا الجرحى والمعتقلين والهاربين **فضلاً** عن « **الاغتصاب** » **الذى شمل كثيراً من النساء** .. أما السلطات العراقية فى عهد صدام ، فقد استخدمت **الغازات السامة لإبادة الأكراد** فى مدينة « **حلبجة** » وكان عدد الضحايا « **سبعة آلاف** » وقام جمال عبد الناصر باعتقال **سبعة عشر ألفاً** فى ليلة واحدة عدا

الذين قتلهم فى السجون أو غيبهم فى صحراء مدينة نصر أو علقهم على أعواد المشانق .. ولكن « **محمد بوضياف** » يرى أن عدد المعتقلين الجزائريين فى جنوب الصحراء ضئيل جداً [خمسة آلاف فقط] وعدد القتلى بسيط للغاية وهو [٥٢ جزائرياً] وهو مالا يعد شيئاً مذكوراً بالنسبة للظروف التى تعيشها الجزائر وفقاً لكلامه !. [الأهرام ١٩٩٢/٣/٤] .

كلام ينفيـــه ..

ومع ذلك فإن النخبة العلمانية لا ترى فيما تفعله السلطة العلمانية أى ضير ، بل لا تشير إليه عادة ، ولكنها تصر على أن « الأصولية » الإسلامية تسعى إلى الحكم عن طريق الانقلاب ، وتستشهد على ذلك **بالسودان وإيران** ، فترى أن « الجبهة الإسلامية » فى السودان وصلت إلى « الحكم » عن طريق الانقلاب العسكرى ، **وإيران** أسقطت الشاة بعد أن أشعل الإسلاميون الثورة .. وهذا كلام ينفيه الواقع لأكثر من سبب ، لعل أهمها أن القياس على السودان وإيران غير صحيح ، فالحكم فيها يختلف عن المفهوم الكامل أو الصحيح لمعنى الدولة الإسلامية ، السودان جرى فيه انقلاب عسكرى يرفض التبعية « للسيد الصليبى » ويزرع القمح ويصدر كميات قليلة منه وتوقف عن ملاحقة الحركة الإسلامية ، ونشط فى حل المشكلة الانفصالية فى الجنوب التى تغذيها أميركا ومجلس الكنائس العالمى والعناصر التى فقدت امتيازاتها فى السودان .. أما ما يُقال عن الحكم الإسلامى فى السودان فهو مجرد أمنيات لم ترْقَ إلى مستوى التحقيق أو المطلوب ، لوجود ظروف غير ملائمة إقليمياً وعالمياً .

وإذا كانت ..

إيران قامت بثورة ضد نظام كان يقوده طاغية بشع ، حكم البلاد بالحديد والنار وقتل الكثير من أبنائها على يد السافاك ، وأهدر ثرواتها ، ووضعها رهينة « للسيد الصليبى » ، وتنكر لانتمائها الإسلامى ، وأعلى من قيمة الانتماء المجوسى الفارسى ، وقد نجحت الثورة بقيادة علماء الشيعة الذين يتيح لهم مذهبهم قيادة الجماهير وحكمها وفقاً لما يسمى ولاية « **الفقيه** » ومع

ذلك فقد حققت « إيران » نجاحاً لا بأس به فى مجال الاستقلال الذاتى وإسقاط التبعية والاعتماد على النفس والاكتفاء بالقمح وتصديره ، ومقاومة الضغوط الأميركية الصليبية التى وضعتها فى مواجهة العراق لمدة ثمانى سنوات دامية ودامغة .. وإن كانت إيران الثورة قد ارتكبت أخطاء وخطايا على النحو الذى لا يقره الإسلام ، فإنها بالقياس إلى ما ترتكبه النخبة العسكرية والمدنية فى معظم أنحاء العالم العربى تعد قليلة (١) .

وفى الحالين ، فإن النظام السودانى أو النظام الإيرانى **ليسا حجة على الإسلام أو النظام الإسلامى** ، لأن الانقلابات العسكرية أو الثورات الشعبية يدوران عادة فى فلك آخر غير فلك النظام الإسلامى أو الحكومة الإسلامية التى تسير وفقاً لأسس الشريعة وترجع إليها .

ولكن النخبة العلمانية العربية لم تقل لنا بعد : هل جاءت الجبهة الإسلامية للإنقاذ وفقاً لمنهج الانقلاب العسكرى ؟ أم إنها جاءت عبر صندوق الانتخابات ؟.

جميعاً مسلمون ..

إن النظام العسكرى الحاكم فى الجزائر يزعم من خلال رئيسه المدنى « بوضياف » ، وكذلك النخبة العسكرية والعلمانية عموماً ، أنهم جميعاً مسلمون ، وأن « دستور البلاد » ينص على أن « **الدين الرسمى » للدولة هو « الإسلام »** ، ويتساءلون : **ألا يكفى هذا ؟ والإجابة : بلى .. يكفى وزيادة ولكنه نص غير مطبق ، بل إن التطبيق ينصرف إلى تأليه الحاكم العلمانى (عسكرياً أو مدنياً) وتقديسه وإسباغ هالات الصواب والحكمة والإلهام على شخصه مما لم يفعله الإسلاميون أبداً ، أو يفكرون فيه على الأقل .. ألايعد ذلك نوعاً أكثر شذوذاً من الدولة الدينية**

---

(١) راجع كتاب « فهمى هويدى » الذى أصدره عن مؤسسة الأهرام بعنوان « إيران من الداخل » لترى الواقع الحقيقى لإيران الثورة بعيداً عن الخطاب الإعلامى الغربى والعربى الذى اعتمد التشهير والتشويه أكثر مما اعتمد الإنصاف والتدقيق .

الكنسية أو الكهنوتية ، التى لا يقرها الإسلام ، بل يرفضها رفضاً قاطعاً ؟ (١) .

الرغبة الجارفة ..

إن الإصرار على وصم الحركة الإسلامية عامة بالإرهاب والدموية والعنف « **موقف غير خلقى** » فضلاً عن مجافاته للمنطلق الصحيح والفكر السليم .. هل يمكن أن نقول مثلاً : إن كل الذين صوتوا لجبهة الإنقاذ الإسلامية فى الجزائر والحركات الإسلامية الأخرى [وعددهم عدة ملايين] كلهم إرهابيون دمويون يكرسون العنف ؟.

لاشك فى أن الرغبة الجارفة لدى الجماهير الإسلامية فى إقامة النظام الإسلامى تعم الأمة الإسلامية كلها ، ولا يمكن بحال أن تكون هذه الأمة إرهابية دموية تعشق العنف .. لذا كان من الغريب أن يطلع علينا دبلوماسي تونسى اسمه « **عبد الله عمامى** » من سفارة تونس فى القاهرة بمقال يصف فيه حركة « النهضة الإسلامية التونسية » بالإرهاب ، والتوجه الانقلابى .. (كيف ؟) يقول الرجل :

---

(١) يقول أحدهم فى مجال دحض فكرة المشروع الإسلامى للحكم : « أما الشريعة التى يسعى أنصار الإسلام السياسى إلى تطبيقها فهى غالباً مستمدة من كتب الفقهاء التى ألفها أناس عاديون منذ القرن الثانى الهجرى حتى العصر العثمانى (!!) » [الوفد ١٩٩٢/١/٢٣] ، ولأن كاتب هذا الكلام أستاذ فى التاريخ ورجل أكاديمى ، فإن المرء يأسف لتذكيره بأن « الفقه الإسلامى » قد احتشد له على مدى تاريخ الإسلام كبار العلماء والأئمة المشهود لهم بالفضل والكفاءة والمعرفة ، وبعضهم أصل لأصعب العلوم وأخطرها « علم الأصول » ، ورجل الشارع الإسلامى يعلم أن مالكاً وأباحنيفة والشافعى وابن حنبل وتلاميذهم فى شتى الأصقاع لم يكونوا أناساً عاديين أو مجرد هواة .. بل كان بعضهم يجوب الأقطار الإسلامية بحثاً عن جواب مقنع لمسألة ! قليلاً من الإنصاف يا أهل الإنصاف ! ثم من قال إن هذه الكتب المؤلفة من القرن الثانى حتى العصر العثمانى هى وحدها المرجع فى تطبيق الشريعة ؟ أين كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وإجماع المسلمين ؟ ثم لماذا يتناسى علماؤنا النابهين المتخصصين فى « علم الأصول » وغيره من فروع الشريعة والعلوم الأخرى الإسلامية والطبيعة ؟ مرة أخرى قليلاً من الإنصاف يا أهل الإنصاف ، فالمسلم الحقيقى لا يعترف بقداسة إلا لله وحده ، ولا بعصمة إلا لنبيه ﷺ ، أما بقية الخلق فيؤخذ منهم ويرد عليهم .. هكذا علمنا الإسلام .

« هى حركة تأسست فى مؤتمر (...) خلال الأسبوع الأخير من شهر إبريل ١٩٧٢ ، واختارت منذ تأسيسها أن تكون ذات توجه انقلابى وهيكل سرى ، وشرعت ابتداء من سنة ١٩٧٥ فى سلوك سياسة الاختراق (...) داخل المؤسسة العسكرية ومؤسسة الأمن . ولما برزت سنة ١٩٧٩ تحت اسم « الاتجاه الإسلامى » ، فإنها اقتصرت فى مظهرها العلنى (...) على بعض الرموز القيادية . بينما ظل الجهاز الحركى سرياً . واحتفظ التنظيم بهذه الطبيعة التى اعتمدت المزاوجة بين قلة من الرموز وجهاز باطنى إلى يومنا هذا . وما فشل المحاولات التى بذلت لتطبيع العلاقات مع هذا التنظيم وإدخاله ضمن المصالحة الوطنية التى عرفتها تونس غداة تحول (...) السابع من نوفمبر ١٩٨٧ إلا لإصرار هذا التنظيم على الاحتفاظ بتوجهه الانقلابى وممارساته الإرهابية » [الأهرام ١٩٩٢/٢/١٥] .

واستولى على ..

ومن حق المسئول التونسى أن يرى فى الانقلاب الذى قاده رئيسه اللواء « **زين العابدين** » تحولاً ، وليس انقلاباً عسكرياً ، أقصى بمقتضاه رئيسه التاريخى « الحبيب بورقيبة » ، وأودعه أحد القصور سجيناً حتى أفرج عنه أخيراً أو سمح له ببعض الحركة ، **واستولى على السلطة كلها بالجيش والدرك والشرطة** . ولكنى أود أن أسأل المسئول التونسى : هل حركة النهضة التى تجمع من ورائها مئات الألوف تحمل كل هذا العنف وهذا الإرهاب الذى يجعلها تستعصى على المصالحة الوطنية ؟ إن الشعب التونسى وفقاً لهذه الرؤية شعب إرهابى ، وهذا ظلم فادح للشعب الشقيق .. ولو أن المسئول التونسى قال : إنه شعب مسلم ولكننا فى الحكومة التونسية لا نحب الإسلام لكان منصفاً ، بيد أنه لا يستطيع أن يكون منصفاً .

بينما الآخرون ..

أما الحديث عن الظاهر والباطن والتستر بالدين فى مسيرة الحركة الإسلامية ، فهو حديث مثير للتقزز ، لأن التستر بالدين فى هذه الأيام يجلب على أصحابه مهما بلغت قيمتهم العلمية والاجتماعية شروراً لا حد

لها ، فضلاً عن أن من **يندد بالإسلام والحركة الإسلامية تفتح له الأبواب ، ويقدم على أصحاب الفضل والعلم ، ويجرى الرخاء تحت قدميه ، وبعد ذلك يدعى إلى مؤتمرات وندوات ومحاضرات فى أوربة وأميركا .. وربما روسيا الاتحادية .**

والسؤال مرة أخرى : **لماذا يعرض أهل الإسلام أنفسهم للعناء ، بينما الآخرون يعيشون فى نعيم الأمن وبلهنية العيش ؟.**

هذا ما لا يريد المتحدثون باسم النخبة العلمانية فى بلادنا أن يجيبوا عنه ، مكتفين بالتنديد بالحكومة الإسلامية ووصمها بالحكومة الدينية .. بل يذهبون إلى أبعد من ذلك حين ينددون بالتاريخ الإسلامى كله ، ولا يرون فيه إلا حكاماً طغاة يعشقون الجوارى والغلمان (١) ، وكأن الدولة الإسلامية لم تصنع ذات يوم حضارة جعلت أهل الإسلام يتصدرون العالم ويقيمون حضارتهم على أسس العلم والمعرفة والثقافة ، التى أقامت عليها أوربة الحديثة حضارتها ؟.

تجعل الأشخاص ..

إن الحكومة الإسلامية حكومة مدنية تستنفر روح الجماعة من أجل المشاركة فى تحقيق مقاصد الإسلام ، دون وصاية من أشخاص أو جماعات ، بل الوصى والمرجع هو الإسلام فى نصوصه الثابتة ، واجتهادات علمائه الثقات .. والنصوص الإسلامية فى الكتاب والسنة تجعل الأشخاص مسئولين عن أنفسهم أمام الله ، فلا قداسة لأحد غير الله ، ولا عصمة

---

(١) يقول أحدهم فى مقال بعنوان « منها لله شهر زاد » : أبو جعفر المنصور كان حاكماً هائلاً فى زمانه ، وفى إطار أعراف مجتمعة ، لكن ما فعله كحاكم يدخل فى إطار مخالفات حقوق الإنسان فى عالم اليوم ، والأمين الذى انشغل بحب خادمه وصيف ، والواثق الذى انشغل بعشق خادمه مهج .. كانا سيحتلان موقعاً مميزاً فى مجلات الفضائح ، أما أبو العباس السفاح الذى أخرج جثث الحكام الأمويين لجلدها وصلبها ، والذى تسلى بالطعام الشهى فوق جثث أربعة وثمانين أموياً ، ضربهم بقضبان الحديد على رؤوسهم ، حتى تنتفض أجسادهم بين الحياة والموت ، تحت البساط الذى جلس عليه ، فليس ثمة شك أنه كان سيحتاج إلى قرار من مجلس الأمن للقضاء على نظام حكمه ، الذى يعتبر بمقاييس العصر فى جبين الإنسانية وحقوق الإنسان » [الحياة ١٩٩٢/٢/١٧] والكلام لا يحتاج إلى تعليق !

لمخلوق غير النبى ﷺ ، وحاكم المسلمين **أجير** عند المسلمين [تأمل كيف طلب المسلمون من أبى بكر أن يكف عن تجارته الخاصة لأنها تشغله عن تدبير شئون الناس ، ثم فرضوا له مقابل ذلك ، وجعلوا له ثوباً للصيف وآخر للشتاء فى العام ، يأخذ الجديد بعد أن يرد القديم لبيت المال ، وغلاماً يخدمه ، يعود إلى بيت المال بعد وفاته] ، فالحاكم أو الخليفة ليس حاكماً مطلقاً كما تقول بعض الصحف الحزبية الانتهازية !.

يكفى أن نقـول ..

المسلمون عرفوا الحكومة المدنية التى تعتمد الشريعة منهجاً وسلوكاً ، قبل أن يعرفها (جون لوك) و (جان جاك روسو) ويدعون إليها فى مواجهة هيمنة الملوك والنبلاء على السلطة والثروة فى انجلترا وفرنسا ، وعرفوا حقوق الإنسان قبل (**الماجنا كارتا**) ، وما أغزر النصوص فى القرآن الكريم والحديث الشريف التى تدعو إلى المساواة والعدل والشورى ومراعاة حقوق الإنسان ، مما لا نستطيع إيراده هنا لطوله ، ولكن يكفى أن نقول : إن « المنهج الإسلامى فى الحكم » **يعتمد** على استدعاء « روح الجماعة » لإقرار الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ﴿ **ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون** ﴾ [آل عمران : ١٠٤] [راجع مقالاً مهماً فى الموضوع لفهمى هويدى ، الأهرام ١٩٩٢/٢/١١] .

هل يختلف ..

ومع ذلك فإن نفراً من بنى جلدتنا يصر على أن الحكومة الإسلامية تعنى العودة إلى القرون الوسطى (!) ـ يقصد القرون المظلمة فى أوربة التى هيمنت فيها الكنيسة على الناس ـ وأنها ضد إرادة الإنسان ، وأنها حكم مطلق وثيوقراطى .. ترى هل يختلف ذلك التوجه عما يقوله الغربيون عن إسلامنا الذى يعدونه الآن عدوهم الأول ويسمونه تطرفاً ؟ إن « **أموسى بيرلموتر** » أستاذ العلوم السياسية فى جامعة واشنطن يقول فى دراسة له : « **إن المشكلة التى أثارتها أحداث الجزائر الأخيرة ليست مشكلة الديمقراطية ، لكنها مشكلة الخصائص الحقيقية للإسلام** » ثم يذكر أن

الإسلام والأصولية الإسلامية ، لا يتفقان مع حقوق الإنسان والديمقراطية التمثيلية ، وأنهما معاديان للثقافة السياسية الديمقراطية برمتها [عن مقال لعاطف الغمرى ـ الأهرام ١٩٩٢/٢/١٢] .. ترى ما الفارق بين ما يذهب إليه « أموسى بيرلموتر » وبعض بنى جلدتنا من العلمانيين ؟ لا شئ بالطبع ، اللهم إلا الفارق بين الصوت والصدى .

كانوا ضــد ..

لقد قال فقهاء الإسلام منذ زمان بعيد : « إن تصرف الواحد فى المجموع ممنوع » مما يعنى أنهم كانوا ضد الإملاء والطغيان أياً كان مصدره ، ولكن بعض بنى جلدتنا ، لا يصدقون ، ولا يريدون ، **لأنهم تربوا على العداء للإسلام وإرادته مسبقاً .. ومع ذلك لا يواجهون النخبة العسكرية التى تهيمن على السلطة والثروة بمثل ما يواجهون به الإسلام أو بعضه !** [1] .

لم يقل أحــد ..

يبقى أن نشير فى هذا السياق إلى نقطتين مهمتين : **أولاهما** : أن الغرب ، وبخاصة فى دوله القوية يفسح مجالاً **رحباً للأحزاب الدينية المسيحية** وفى ألمانيا الغربية (الجزء الغربى من ألمانيا الموحدة الآن) حزبان مسيحيان يقودان الحياة السياسية فيها هما : الحزب **الديمقراطى المسيحى الحاكم الذى يرأسه المستشار الألمانى « هيلموت كول »** ، والحزب المسيحى الاجتماعى الذى أسسه الألمانى الراحل « **فرانتس جوزيف شتراوس** » فى ولاية بافاريا ، ولم يقل أحد ـ كما قال بوضياف ـ لن أسمح بقيام أحزاب على أساس دينى أو أحزاب دينية ، **مع الفارق الشاسع بين طبيعة الإسلام وطبيعة المسيحية** .

---

(١) أقيمت على هامش معرض الكتاب الدولى بالقاهرة (يناير ١٩٩٢) مناظرة حول « الدولة الدينية والدولة المدنية » اشترك فيها عدد من علماء الإسلام وآخرون من العلمانيين حبذا لو عاد إليها القارىء ليرى مزاعم بعض العلمانيين التى اعتمدت على استقاء التاريخ الإسلامى من ألف ليلة وليلة ، وتهافت منطقهم ، وضحالة أفكارهم تجاه الإسلام .. وقد نشرت المناظرة فى كتاب بالقاهرة ، ولخصتها فى حينه بعض الصحف والمجلات مثل (النور ـ أكتوبر ـ المسلمون) .

ثانيتهما : أن الغرب الصليبي بالرغم من الصراع التاريخي بينه وبين الإسلام ، فإنه سمح بقيام « **حزب إسلامى** » يعبر عن حوالى ثلاثة ملايين مسلم فى بريطانيا ، بل يفكر البعض هناك فى إقامة ما يسمى « بالبرلمان الإسلامى » رداً على إخفاق المسلمين فى الدخول إلى مجلس العموم البريطانى ! ولم يردد أحد هناك أن قيام الحزب الإسلامى سيحدث فتنة طائفية (!) ولكن « **بارونات** » **السلطة والثروة فى عالمنا العربى لا يتعظون مما يجرى لدى « السيد الصليبى » فقط ينزلون عند نصائحه** .

غزارة الحوادث ..

إذا كانت النخبة العلمانية فى بلادنا ترفض قيام ما يسمى « بدولة دينية » عندنا فإنها حتى الآن « لا ترفض » أن تسترشد الحكومات الغربية ، مهما كانت مغرقة فى العلمنة ، بآراء وتوجيهات الفاتيكان ، وبخاصة فى مجال السياسة الخارجية ، وكأنها بالرغم من غزارة الحوادث على مدى عشرة قرون لم « تتحرك قيد أنملة » بعيداً عن عصر الإحياء الدينى الذى جدده « إرنست باركر » بالحملة الصليبية الأولى على المشرق الإسلامى للسيطرة على القدس .

ومهما يكن من أمر .. فإننا نؤكد **أن المسلمين بسلوكهم وتصرفاتهم ليسوا حجة على الإسلام ، وأن النظام الإسلامى أساسه المشاركة وعدم الحصانة لأحد ، وأُسُّهُ العـدل والإحسان والتقوى ، وقوامه الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، والدعوة إلى الخير .. فهو نظام مدنى مرجعه الشريعة والعقيدة أياً كانت الصورة والإطار** [1] .

---

(١) يتناسى العلمانيون العرب تجربتين .مهمتين ناجحتين ، أثبتت الحركة الإسلامية من خلالهما جدارة عظيمة واستحقاقاً كبيراً دون أن يكون هناك دليل على « ثيوقراطيتهم » ، الأولى كانت فى مجال النقابات المهنية الكبيرة بمصر [الأطباء ، المهندسون ، المحامون ، التجاريون] فقد وصل الإسلاميون إلى قيادة هذه النقابات وأدوا من الخدمات والارتفاع بمستوى المهنة مالم تعرفه الحركة النقابية من قبل ، مما أدى إلى إعادة انتخاب الإسلاميين أكثر من مرة بالرغم من ضراوة الحملات الإعلامية الإجرامية التى تمت بإيعاز من السلطة ، واستعداء من المهاجين الذين ينتمون إلى المعسكر العلمانى .

ديكتاتورية .. وديمقراطية

انكشف الغطاء أخيراً عن مسميات جديدة للديمقراطية لم يكن لنا عهد بها من قبل ، فقد كان عهدنا بالديمقراطية مثلاً أن يقال إنها « **ديمقراطية ديكور** » أو « **ديمقراطية مستأنسة** » ، وكل منهما بمعنى واحد ، وتخدم بصورة وأخرى النظام الشمولى وتحاول تجميل وجهه القبيح أمام العالم ، ولكنهما لا تفضيان أبداً إلى تغيير جوهر النظام الشمولى ، أو زحزحة النخبة الحاكمة عن عرشها ، أو حتى التأثير فى النسبة الساحقة التى تحصل عليها ـ بالتزوير ـ من أصوات الناخبين .

وهناك شبه اتفاق أن ديمقراطية الديكور أو ديمقراطية الاستئناس مجرد إطار خارجى للنظام لا تتطلع من ورائه أحزاب أو جماعات إلى تداول السلطة مع الحزب الحاكم منذ عقود عديدة .. لأن هذه الديمقراطية وإن كانت تسمح بشىء من الكلام أو الكتابة يتم رصدها وتدوين ملخصاتها لاستخدامها عند اللزوم ، فإنها ـ أبداً ـ لا تسمح لحزب ، أو جماعة ما بالتقدم أبعد من الخط الأحمر المرسوم ، وغايته أن يكون هنالك عدد من النواب أو الممثلين لهذا الحزب أو ذاك يدخلون ضمن تشكيلة المجلس النيابى الصورى مع نواب الحزب الحاكم العتيد لتكون الصورة أمام العالم دليلاً على التعددية والتسامح ! ويتم ذلك بتفصيل قوانين ونظم تمنع الآخرين من المشاركة وفقاً للإرادة الشعبية بحيث يصبح القرار أخيراً لأغلبية الحزب الحاكم !!.

الحزب العتيد ..

الذى لم يكن فى الحسبان هو ما جرى فى الجزائر ، حيث جرت انتخابات وفقاً لتقديرات مؤداها أن الحزب الحاكم العتيد سيفوز بالأغلبية

= التجربة الثانية : كانت فى الجزائر نفسها حيث استطاع رجال الإنقاذ بعد فوزهم فى انتخابات البلديات (المحافظات والمدن) ، أن يحققوا إنجازات غير مسبوقة بالرغم من التشهير الذى قامت به العناصر المعادية للتصور الإسلامى وفى التجربتين لم يثبت عملياً « هَبْر » أو اختلاس أموال الجماهير ، أو التمتع بامتيازات من إياها !! .

الساحقة .. وفقاً « لقانون الانتخابات » الذى صممه « فرنسيون » متخصصون ، ليمنعوا بموجبه أى حزب آخر فى المعارضة من تحقيق أى نصر من نوع ما .. والسلطة الجزائرية الحاكمة بقيادة السيد « **سيد أحمد غزالى** » أدارت الانتخابات ، وهى واثقة من الحصول على الأغلبية ، لأن تصميم القانون الانتخابى يمنع تسرب المعارضة إلى السلطة ولكن المفاجأة كانت ذلك النجاح المذهل الذى حققته « **جبهة الإنقاذ الإسلامية** » ، وحطمت به ثقة السلطة الحاكمة فى نفسها ، واخترقت قانون الانتخابات المانع للتسرب بالإرادة الإسلامية للشعب الجزائرى ! .

دلالة عميقة ..

هنا امتلأت الساحة السياسية والفكرية بأدبيات جديدة تضمنت مسميات جديدة للديمقراطية من قبيل « **الديمقراطية المغشوشة** » ـ « **الديمقراطية المعدلة** » ـ « **الديمقراطية العمياء** » ـ « **الديمقراطية المبصرة** » ـ « **ديمقراطية الاستثناءات** » ـ « **ديمقراطية الخطوة خطوة** » .. **إلخ** .. صحيح أن بعض هذه المسميات ظهر قبيل الأحداث الجزائرية وانقلاب العسكر على النظام مثل : « **ديمقراطية الاستثناءات** » ، ولكنها جميعاً ازدهرت بعد الأحداث والانقلاب ، وهى على كل حال تعطينا **دلالة عميقة** على التخبط الذى تعيشه النخبة العلمانية المثقفة التى وقفت غالبيتها موقفاً مقززاً من قضية « الديمقراطية » .

كلما أتيحت ..

لقد ظلت الديمقراطية العلمانية تعاير الإسلاميين زماناً طويلاً بأنهم غير ديمقراطيين ، ولا يقبلون اللعبة الديمقراطية ، بينما الواقع يدحض ذلك ، فقد شارك الإسلاميون كلما أتيحت لهم الفرصة فى الحياة النيابية والانتخابات العامة التى جرت فى مصر وسورية والأردن والسودان والكويت واليمن والباكستان وبنجالادش وماليزيا وأخيراً الجزائر ، وشارك بعضهم فى الوزارة ، ولا يستطيع أحد أن يدعى على الإسلاميين أنهم خاصموا الممارسة الديمقراطية ، أو آثروا « العمل السرى » حيث توجد الانتخابات ..

ويورد « **فهمى هويدى** » فى مقاله [المجلة ١٩٩٠/٨/٢١] نصاً من رسالة للإمام الشهيد « **حسن البنا** » إلى المؤتمر الخامس للإخوان المسلمين عام ١٩٣٨ يقول فيه :

إن « الإخوان المسلمين يعتقدون أن **نظام الحكم الدستورى هو أقرب أنظمة الدولة القائمة فى العالم إلى الإسلام** ، وأنهم لا يفضلون عليه أى نظام آخر » وقد أيد فى رسالته نظام الحكم الدستورى الذى يشتمل على :

« **المحافظة على الحرية الشخصية بمختلف أبعادها ، والشورى ، واستمداد السلطة من الشعب ، ومسئولية الحكام تجاه الشعب ، وخضوعهم للمحاسبة على كل أوجه ممارساتهم للسلطة ، ورسم كل سلطة من سلطات الدولة** .

وهى قاعـدة ..

ولأن الإسلاميين ـ كما يقول هويدى ـ أقرب إلى الديمقراطية من غيرهم ، فإنهم مأمورون من قبل الله سبحانه وتعالى باعتماد الشورى أساساً لنظام حياتهم ، وهى قاعدة البناء السياسى وركنه الركين ، ثم إن الناس مأمورون بحراسة الالتزام بهذه التعاليم انطلاقاً من التكليف بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، الذى هو باب المشاركة وصيغتها فى العمل السياسى والاجتماعى طبقاً للتصور الإسلامى .

لم يسمح ..

وقد دخل الإسلاميون انتخابات الجزائر التشريعية قبولاً باللعبة الديمقراطية ونتائجها ، وفازوا فى الانتخابات ، ولكنهم لم يسمح لهم بقطف الثمار ، بل حلت عليهم لعنة « البارونات » المهيمنين على السلطة والثروة فى الجزائر فأنزلوا بهم ومعهم الشعب أشد العقوبات حصاراً ، وملاحقة ، ومطاردة ، وقتلاً ، واعتقالاً ، فى « هجير الصحراء الجنوبية » ، وتبجح « البارونات » الدمويون بعدئذ بالحديث عن الإسلام والديمقراطية وحل مشكلات الشعب !.

وهنا ظهرت المسميات الجديدة للديمقراطية التى أشرنا إليها ، وخفت صوت المعايرة ـ ربما لأول مرة ـ ورأينا من يطوع قلمه وفكره لخدمة الديكتاتورية وتحليلها (جعلها حلالاً) لأن الشعب الجزائرى فى رأيه كان غير مدرك لمصلحته ، وَصَوَّتَ لصالح « الإرهابيين المتطرفين » أعداء الديمقراطية !! .

يمثل عاراً ..

ومن المفيد هنا أن نجمل المواقف التى اتخذتها النخبة المفكرة أو الواجهة المثقفة التى يتاح لها التعبير ومخاطبة الجمهور فى الصحف المختلفة لنرى إلى أى درك هوت غالبية هذه النخبة فى ترديها وسقوطها المشين الذى يمثل عاراً لا يمحى .

أولاً : وقف **الماركسيون** موقفهم الانتهازى الرخيص الذى يعمل حسب الريح ، وقد وقفوا جميعاً ضد الديمقراطية ، وأيدوا ذبح « **جبهة الإنقاذ الإسلامية** » ووأدوا الديمقراطية لمنع الخطر الداهم الذى تمثله الجبهة فى رأيهم . وأراد بعضهم أن يغطى موقفه « بورقة توت » فتحدث فى خفوت عن النظام العسكرى ودعا إلى تكاتف الجميع لإعادة الديمقراطية التى لا تتهددها الأخطار !.

خطوة .. خطوة ..

وسبق أن أوردت فى الفصل الثالث كلام « عبد الستار الطويلة » الذى يدعو فيه إلى الديمقراطية خطوة خطوة ، ورفض الديمقراطية العمياء التى تأتى بـ « الإرهابيين » أى الإسلاميين ، وأورد هنا مجمل رأى شيوعى آخر قديم هو « **سعد كامل** » الذى تحدث عن خطورة جبهة الإنقاذ التى تريد أن تستخدم الديمقراطية لإلغاء الديمقراطية ! و « تعتزم بعد الاستيلاء (...) على الحكم ، إلغاء كل الحريات وتغيير الدستور » ويرفض الشيوعى القديم القبول بنتائج اللعبة الديمقراطية ، واصفاً إياه بالمنطق الشكلى ، وكان المفروض ألا يسمح لها ـ أى جبهة الإنقاذ ـ بالاشتراك فى المعركة ـ يقصد الانتخابات ـ ما دامت لا تقبل بقواعدها » **ويرى أن الشعب**

الجزائرى « **لم يستوعب بعد كل أبعادها السياسية ومناهجها الفلسفية** » ثم يقول : « ونحن نعرف معنى استيلاء حزب دينى متطرف على الحكم .. » ويتساءل : « **ولا أدرى لماذا يجب على الشعوب قبول** « **مرارة** » **ما باسم الديمقراطية وكأنها كلمة مقدسة وليست أسلوباً فى التعامل يهدف إلى إسعاد الإنسان** » [الأخبار ١٩٩٢/١/١٩] .

والموقف نفسه اتخذته فى الجزائر الأحزاب الشيوعية واليسارية عموماً ، التى طالب بعضها بإلغاء الانتخابات وبعضها بحل الجبهة ، وبعضها حمل على طهران وباريس بحجة أنهما تريدان ضرب الجزائر بتشجيع جبهة الإنقاذ الإسلامية ! [الحياة ١٩٩٢/١/٢٥] وانظر ما كتبناه فى الفصل الثانى والثالث حول مواقف الشيوعيين فى الداخل والخارج) .

.. وجهاً مظلماً ..

ثانياً : موقف علمانى (غير يسارى) عبر عن قلقه ورفضه لنتائج الانتخابات الجزائرية وعد التجربة وجهاً مظلماً للتعددية الحزبية ، منساقاً فى ذلك وراء رأى السلطة واتجاهها ، لأنه يمكن أن يغير هذا الرأى وفقاً لاقتناع السلطة أياً كان ولذا يقع هذا الموقف فى التناقض دون أن يعبأ بشىء حين يتحدث عن التعددية الحزبية بوصفها الطريق إلى حرية الرأى والنقد والمعارضة ، لكنه يضع لها ضوابط بحيث لا تخرج إلى آفاق الفوضوية والعبثية والعدوان على الآخرين ! (كيف ؟) يقول زكريا نيل : « **وماذا تتوقع فى مجتمع ـ أى مجتمع ـ لم يستوعب بعد أبعاد التجربة الديمقراطية وما تتطلبه من ممارسات تتفق وقواعد السلوك السوى فى استخدام الحرية** » ثم يفسر التعددية الحزبية فى بلادنا النامية من وجهة نظره فيقول :

« هى للأسف المعارضة والاستفزاز ومحاولة القفز فوق قواعد الحكم (كيف ؟) .. مناهجها هلامية لا تستوعب حقائق الواقع ومتطلباته الإنسانية أو الاجتماعية .. هى فى هذا المفهوم ـ كما نرى ونشاهد ـ تجربة المجتمع الواحد وتحويله إلى جزر .. لا جسور بينها سوى زعزعة النظم ومحاولة تقويضها ، حتى لو كانت نظماً أفضل فى ممارساتها لحركة الديمقراطية » .

وهذا كلام عبثى لا قيمة له ، لأنه يتصور الديمقراطية مخلوقاً أليفاً بمواصفات حكومية ، يسمع للحاكم ويطيع ، على أن يبقى الوضع المتردى على ما هو عليه ، ومثل هذا الكلام يمثل حالة من التردى الفكرى والتملق الرخيص . [مقال زكريا نيل – الأهرام ١٩٩٢/١/١٨ ، وانظر أيضاً مقال إبراهيم سعدة ، أخبار اليوم ١٩٩٢/١/١٨ ، وآخرين أشرنا إليهم فى الفصل الثالث] .

عدد قليل جداً ..

ثالثاً : موقف علمانى متذبذب ، يحاول الإمساك بالعصا من الوسط ، وهو موقف الذين كانت تشدهم أفكارهم إلى الديمقراطية بمفهومها المعلوم لدى أهل الدول التى تعيش بها .. وبين ظروفهم أو مصالحهم التى تجعلهم يتحفظون على جبهة الإنقاذ الإسلامية ، والنظام الإسلامى بعامة ، وقد أشرنا إلى نماذج له فى الفصل الثالث . [راجع أيضاً ، مقالة غسان الإمام الشرق الأوسط ١٩٩٢/١٢/٣١] .

رابعاً : موقف علمانى واضح فى الانحياز للديمقراطية ، والإيمان بنتائج الانتخابات الحرة النزيهة أياً كانت هوية الفائز ، ويرى أن التجربة هى المحك الأصيل لصلاحية الفائز أو عدم صلاحيته . وقد مثل هذا الموقف عدد قليل جداً من الكتاب منهم : **نجيب محفوظ ، ومحمود عبد المنعم مراد ، وإبراهيم الدسوقى أباظة ، وجوزيف سماحة ، وجورج سمعان** .

نظراته الوحشية ..

يصف « **نجيب محفوظ** » الانتخابات الجزائرية بأنها خير وبشرى لجميع الأوطان العربية المتطلعة للحرية والكرامة الإنسانية ، وإذا بنكسة مزلزلة – يقصد الانقلاب العسكرى – تنقض على الديمقراطية الوليدة فى مهدها فتغرق الفرحة فى خيبة وكآبة ، **ويعود الاستبداد ليطل بقرنيه ونظراته الوحشية** ، وكأنما لم يكفه ما فعل بالبلاد حتى دفعها إلى شفا الإفلاس وسفك من دماء أبنائها ما سفك » .

ويضيف « **نجيب محفوظ** » فى تحديد واضح : « وقد كشفت هذه النكسة عن حقيقة غريبة وهى أن بعض المستبدين يتجهون نحو الديمقراطية أملاً فى إضفاء شرعية شعبية على استبدادهم لا إيماناً حقيقياً بالديمقراطية ،

فإذا خذلتهم الديمقراطية **كشروا عن أنيابهم وعضوا بها وأزاحوا النقاب عن وجههم القبيح** . وما الديمقراطية إلا الحوار الصادق واحترام الرأى الآخر والتسليم برأى الشعب واختياره الحر . لا ننكر أن الحزب المهزوم يتصور أن فى انتصار خصمه نهاية العالم وخراب الوطن ، ولا ننكر أنه كثيراً ما يفسر ذلك بجهل الشعب أو سذاجته ، **ولكن كل شعب هو أدرى بما يصلح له ، وأبسط الشعوب تدرى ما يصلح لها ، وماأكثر المستبدين الذين نصبوا أنفسهم أوصياء على شعوبهم ثم ظهر أنهم كانو فى حاجة إلى الوصاية** ، ولعلنا لم ننس بعد **هتلر وموسولينى وامبراطور اليابان ، على حين أننا لا نذكر مبايعة شعبية حرة خاطئة** . ولنفرض أن شعب الجزائر قد أخطأ فلماذا لا نتركه ليتحمل مسئولية خطئه ونمنحه الفرصة لتصحيحها ؟

[الأهرام ١٩٩٢/١/١٦]

نوعاً من المغالطة ..

وينطلق « **محمود عبد المنعم مراد** » من التصور السابق إلى الغاية نفسها ، ولكنه يحمل على أعداء الديمقراطية والحرية الذين وجدوا فى أحداث الجزائر سبباً كافياً لتخويف الناس من النظام الديمقراطى ، ويعد ما قالوه نوعاً من المغالطة والتماس الأعذار للنظم الديكتاتورية وتخويف الشعوب من مغبة الحريات والديمقراطية التى افتروا عليها بالباطل ، كما ينتقد الكاتب من ينتقدون « الديمقراطية العمياء » تسويغاً للإبقاء على الطغيان ، وحرصاً على مصالحهم الخاصة ، ويحذر من الذين يريدون فرض الوصاية على شعبنا وتخويفنا منها بحجة ما جرى فى الاتحاد السوفياتى [الوفد ١٩٩٢/١/١٦] .

أغلبية .. ولكنها ..

خامساً : موقف الإسلاميين وأنصارهم ممن يؤيدون الديمقراطية والحرية ، ويرفضون الانقلاب العسكرى الذى جاء « بمحمد بوضياف » وأطاح بالانتخابات وحل جبهة الإنقاذ .. وهؤلاء يمثلون أغلبية ساحقة بين النخبة المثقفة فى العالم العربى والمهاجر ، ولكنها فى حقيقة الأمر لا تستطيع مخاطبة الجمهور لحرمانها من المنابر الصحفية الذائعة ، بعد إغلاق صحفها ، ورفض

الصحف القائمة نشر أفكارها (إيثاراً لعدم وجع الدماغ ! أو لعدهم متطرفين) ، وعلى كل حال ، فقد كان هناك عزف منفرد لبعض الأصوات القليلة أو النادرة ، من أمثال : **محمد عصفور ، وفهمى هويدى ، وأحمد بهجت ، ومصطفى محمود** ، فضلاً عن جريدتى « **الشعب والحقيقة** » المصريتين بحكم التوجه الإسلامى الذى يحكمها .

من وراء ستار ..

هذه بإيجاز شديد مواقف القوى السياسية التى أعلنت عن نفسها بوضوح ، وتراوحت ما بين مؤيد للانقلاب العسكرى الذى قام به الجيش الجزائرى من وراء ستار « بوضياف » الشفاف ، أو مؤيد للجبهة الإسلامية للإنقاذ ، أو قل مؤيد للديمقراطية كما يعرفها من يمارسونها .. وفى الوسط يتراوح آخرون تشدهم التصورات هنا وتجذبهم المصالح هناك .. فما معنى ذلك ؟ هل معناه أن العالم العربى يؤيد الديكتاتورية ويرفض الديمقراطية ؟ وهل معنى ذلك أن **عمر النخبة العلمانية (عسكرية أو شبه عسكرية)** سيظل طويلاً يجثم على صدر الأمة ، فى الوقت الذى تتجه فيه الدول المستجدة على خارطة العالم والتى كانت توصف بالبدائية إلى الديمقراطية والحرية ؟ ثم هل صار يقيناً فى ذهن النخبة العربية أن خصائص الإسلام تحول بينه وبين الديمقراطية التمثيلية والتقدم الحضارى ؟ .

يهب النعم ..

لا ريب فى أن النخبة العسكرية أو شبه العسكرية التى انفردت بحكم العالم العربى أو منظمة بمعنى أدق قد أدمنت الديكتاتورية ، بل الطغيان ، على مدى يزيد عن أربعين عاماً ، وبلا ريب فقد نشأ جيل أو أكثر من جيل يعرف **أن الحاكم الإله ، أو الحاكم الفرعون الإله** هو الذى يملك كل شىء فى البلاد « **السلطة والثروة** » ، وهو الذى يهب النعم لمن يشاء ، ويصب النقم على من يشاء ، ولا مجال هناك للمشاركة أو الرأى الآخر ، ولكن هناك شرف الخدمة لصاحب الجلالة « الفرعون » ، السيد الأعلى للبلاد ، وأن الخروج عن هذه الحدود تمرد وعقوق وإثم عظيم ، وعلى « الخارج »

أن يتحمل نتيجة هذا « الخروج » غضب « الفرعون » ثم انتقامه الذى لا يعرف الحدود !.

يفتح ثقباً ..

أصابت هزيمة ١٩٦٧ الكيانات الفرعونية فى المنطقة بتصدع شديد ، وأحدثت شروخاً وشقوقاً فى أسسها الظالمة ، وبالرغم من أن « الكهنة » الذين حاولوا تفسير أسباب الهزيمة تفسيرات تبعد عن الحقيقة تملقاً للحاكم الإله ، فإن وعى الأمة « المهزومة » كان على « موعد »مع بداية جديدة لإسقاط « القداسة » عن الآلهة المزعومة ، وما كاد الرئيس الراحل « **أنور السادات** » يفتح ثقباً فى **الجدار الديكتاتورى** حتى انفجرت الأقلام والألسنة تعبر عن شوق دفين لتلك « **الحرية الملعونة** » ـ كما وصفها نجيب محفوظ ـ فى إحدى رواياته ، وأخذ الثقب يتسع ، ويتسع ، ويمتد تأثيره فى كافة الاتجاهات ، ومع أن القبضة « **الفرعونية** » تشتد وتثقل فى كثير من الأحيان وكثير من المواقع ، إلا أن « **أبواب الحرية** » تبدو الهدف الأسمى للأجيال الجديدة ، وفى إطار الظروف التى أفرزتها السنوات الأخيرة [انهيار الشيوعية ـ تفكيك الاتحاد السوفياتى ـ توحيد الألمانيين ـ حرب الخليج الثانية فبراير ١٩٩١ ـ تعاظم القوة اليهودية فى فلسطين المحتلة واستسلام « الفراعنة » لشروطها ...] فإن الدق على أبواب الحرية لابد أن يكون له صدى ، خاصة أن هذه الأبواب قد انفتحت أمام الشعوب الإفريقية والآسيوية ، واللاتينية ، التى تعد أقل حظاً من الشعوب العربية فى الميراث التاريخى والوعى الحضارى .. وما ظهور جبهة الإنقاذ الإسلامية وانتصارها الساحق فى الانتخابات التشريعية الجزائرية إلا تعبير عن المستقبل العربى الإسلامى الرافض لمنهج « الفرعنـة » المؤمن بالحرية ، الحريص على استمرارها ، وما سقوط الشهداء المستمر على أرض المليون شهيد برصاص الفراعنة « البارونات » إلا دليل على الحب العميق لتلك « الحرية الملعونة » !.

بزوغ الفجـر ..

إن عمر النخبة العسكرية أو شبه العسكرية التى تحكم بالحديد والنار فى العالم العربى **لن يكون طويلاً** ، **ذلك أن طبيعة الدورة الحضارية التى**

مرت بها أمتنا تجعل بزوغ الفجر قد بات قريباً ، بالرغم من طول الليل الفرعونى ، والعناصر المغذية لهذا الليل ويقدمها « السيد الصليبى » « بمكر ودهاء » ـ ثم إن تراكم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فضلاً عن سطوة العار السياسى والعسكرى أمام اليهود ، سيجعل من احتكار « السلطة والثروة » فى أيدى السادة الفراعنة أو النخبة العسكرية وشبه العسكرية أمراً صعباً ومكلفاً للغاية ، مما يرجح أن انفتاح أبواب الحرية ، وتنفس الأغلبية الإسلامية للهواء النقى قد بات وشيكاً إن شاء الله.

وهى عبودية ..

أما الذين يتصورون أن خصائص الإسلام تحول بين المسلمين وبين الحرية والديمقراطية ، فهم واهمون ، وعلى خطأ كبير ، **إذ إن الإسلام قد جاء أساساً لينقل البشر من عبادة الناس إلى عبادة الله . العبودية فى الإسلام لخالق الفراعنة والعسكر والسيد الصليبى والبشر جميعاً .. وهى عبودية لمن خلق العباد وسخر لهم الأرض والسماء والبحار والأنهار والحيوانات والطيور وما بين الأرض والسماء ، ويستطيع المنح والمنع عن قدرة وعظمة ، وهو بعد ذلك عادل لا يدانيه فى عدله أحد ، رءوف رحيم لا يقاربه فى رأفته ورحمته مخلوق .. فهل بعد ذلك يمكن القول إن الإسلام يحول بين المسلم والحرية والديمقراطية ؟.**

لقد جعل الإسلام الخضوع لغير الله شركاً ، وجعل المعبود من دون الله طاغوتاً ، قال الله تعالى : ﴿ **لا إكراه فى الدين قد تبين الرشد من الغى فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها والله سميع عليم** ﴾ [البقرة : ٢٥٦] ، وقد عرَّف ابن القيم رحمه الله تعالى معنى الطاغوت بأنه « ما تجاوز به العبد حده من معبود ، أو متبوع ، أو مطاع » ، وقد عرفنا فى دراسة العقائد أن رءوس الطواغيت خمسة :

١ ـ إبليس لعنه الله .

٢ ـ ومن عُبد وهو راض .

٣ ـ ومن دعا الناس إلى عبادة نفسه .

٤ ـ ومن ادعى شيئاً من علم الغيب .

٥ ـ ومن حكم بغير ما أنزل الله .

فهل يمكن أن يجبر الإسلاميون الجماهير على عبادتهم وتنصيبهم طواغيت فى أرض الله ؟ كلا .. إن الإسلام عبادة خالصة لله ، والحاكم فيها يظل أجيزاً عند الناس .

فى حكم الميت ..

إن الحرية منهج أساسى فى الإسلام ، فهى مناط الاختيار والثواب والعقاب ، وهى الطريق إلى الاعتقاد والإيمان وإذا افتقدها المسلم سقطت عنه التكاليف لأنه صار عندئذ فى حكم « الميت » الذى لا وجود له ، وما أكثر النصوص الإسلامية التى ميزت بين الأحرار والعبيد فى مجال التكاليف وما يترتب عليها .. ولسبب ما كان إلحاح الإسلام أو تحريضه على « **عتق الرقبة** » و « **تحرير النفوس** » من رق المادة والعادة والولاء لغير الله .

.. تطبيقاً عملياً ..

الحرية فى الإسلام هى الحياة فى الدنيا والآخرة ، أما القبول بعبادة البشر ـ فراعنة أو بارونات ـ فهو الشرك ظاهراً وخفياً ، ولذا فقد سقطت الفرعنة فى الإسلام ، وكانت حياة محمد ﷺ تطبيقاً عملياً لقائد الأمة الذى لا يتحكم فى رقاب المواطنين ولا يحتكر دونهم السلطة أو الثروة ، ولا يتميز عليهم فى حياته الخاصة أو العامة إلا فى نطاق أداء الرسالة عبر الوحى : ﴿ **قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى إلىَّ** .. ﴾ [الكهف : ١١٠] وكانت صورته بعد ذلك فى مجال السياسة والقيادة نموذجاً حياً للشورى مع أصحابه رضوان الله عليهم ، حتى لو كانت نتائجها على غير ما يحب هو أو يرضى هو لأن الله سبحانه أمره : ﴿ **وشاورهم فى الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله** ﴾ [آل عمران : ١٥٩] ووصف المجتمع المسلم بأن : ﴿ **أمرهم شورى بينهم** ﴾ [الشورى : ٣٨] ، ولا مجال هنا بالطبع

للمماحكة : هل الشورى ملزمة أو معلمة ؟! فالشورى بالنسبة للأمة مسألة ضرورية لأنها تتعلق بحياة مجموع لا أفراد ، وقد سبقت الإشارة إلى أن فقهاء الأمة قد قالوا منذ زمان بعيد : « تصرف الواحد فى المجموع ممنوع » حرصاً على بمصلحة الجماعة وسلامتها .

الديمقراطية كفر !..

ولكن قوى الشر العاتية تصر فى مسيرتها الشيطانية على تلويث الإسلام والمسلمين ، فما كادت نتائج الانتخابات الجزائرية التشريعية تعلن فوز الجبهة ، حتى التقطت وكالات الأنباء والصحف كلمة يقولها أحد الأشخاص هنا أو هناك ، زاعماً أن الديمقراطية كفر ، لا يقر الديمقراطية ثم يدعى أنه من بين أعضاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ .. وتقوم الوكالات والصحف بنشر كلمته والإلحاح عليها لتبين للناس داخل الجزائر وخارجها إن الإسلاميين يرفضون الديمقراطية التى جاءت بهم إلى الحكم ، وأنهم فى سبيلهم إلى إقامة « ديكتاتورية » إسلامية !! ويلتقط الخيط نفر من أعداء الديمقراطية والشورى معظمهم ممن لا خلاق لهم ، وتربى كثير منهم فى أحضان الديكتاتورية والطغيان ، بل كان « محللاً » للديكتاتورية والطغيان على مدى نصف قرن ، ليقولوا إن « الخطر الإسلامى الداهم » آت فأوقفوه وتصدوا له ولا تهتموا « بالمنطق الشكلى » للديمقراطية ، وديكتاتورية عسكرية ـ علمانية طبعاً ـ خير من ديكتاتورية إسلامية ..

وهكذا تدق الطبول المستفزة بلا هوادة ، ولا خلق ! .

فى معرض امتعاضه ..

لنفترض أن من يقول إن الديمقراطية كفر واحد من الجبهة الإسلامية .. فهل هذا يعنى أنه يمثل الجبهة كلها ؟ ولم لَمْ تتساءلوا أولاً عمن يكون هذا الشخص الذى أفتى بأن الإسلام لا يقر الديمقراطية ؟ .

فى معرض امتعاضه من الإعلام المنحاز ضد الجبهة قال « **عبد القادر حشانى** » الذى كان زعيماً مؤقتاً للجبهة الإسلامية للإنقاذ واعتقلته السلطة العسكرية فى الجزائر :

إن الإعلام « **يبحث عن ثغرات تسيء إلى صورتنا** » ثم علق على ما نُسب إلى أحد أئمة المساجد من أنصار الجبهة والذى قال إن الذى لم يصوت لها سيدخل النار : « **لا يعقل أن يقول هذا عاقل فكيف بإمام مسجد معروف له صلة بالجبهة ؟** » ويعلق مراسل صحيفة الحيـاة (١٤١٢/١/٢٥ هـ) على هذه الحادثة بقوله : إنها تشير إلى تحد يواجه قيادة الجبهة ، وهو تعدد الأصوات الإسلامية ، وكثير منها يدعى صلته بالجبهة وذلك لانتشار حماسة بين قطاعات واسعة فى المجتمع الجزائرى يمكن أن تكون حالة استثنائية لم تعرف إلا فى الجزائر ، إذ لا تتمتع أى حركة إسلامية فى أى بلد بانتشار كالذى تتمتع به الإنقاذ .

هـــو المعبر ..

لقد أعلن « **حشانى** » التزام الجبهة بدستور ١٩٨٩ واحترامه والعمل فى إطاره « **ولكن إذا طالب الشعب بتغيير الدستور يجب أن نغير دستورنا** » ، **ثم إن** « القيادات » المقربة من « حشانى » أو التى كانت فقد غيبتهم السجون جميعاً ـ أعلنت أن « **حشانى** » هو المعبر عن الموقف الرسمى للجبهة . فكيف يجيز الإعلام ومن ورائه لأنفسهم الاتكاء على مقولات مرسلة لترتيب أحكام قاطعة ؟.

لقد فعلت **المقولات المرسلة** مالم تفعله مقولات أخرى وأثرت تأثيراً كبيراً فى الواقع الجزائرى ، واستغلها أعداء الديمقراطية منذ إعلان النتائج الأولى للانتخابات التشريعية ، ومهدوا بها للانقلاب العسكرى الفاجر الذى قاده « **خالد نزار** » **وجماعته** ، فدفعوا الرئيس للهروب من السلطة ، وجاءوا « بستار شفاف » يحكمون من خلفه ، ويقيمون المذابح والمعتقلات للشعب الجزائرى المسلم ، ودموع التماسيح تتساقط من أعينهم على الديمقراطية والإسلام وأحوال الشعب الجزائرى .

فهل نقبـــل !!.

يبقى سؤال له أسبابه ومنطقه ملخصه : أن الديمقراطية بالمفهوم الغربى تعنى اتفاق الجماعة أو الأغلبية على أمر ما فيتم تنفيذه .. فهل نقبل بها فى الإسلام حتى لو اتفقت الأغلبية على حرام أو ضلالة كما يفعلون هناك (أباحوا الشذوذ الجنسى ـ الربا ـ قتل الميئوس من شفائه .. إلخ) ؟.

المسألة لدينا محكومة بالدستور الذى يجعل دين الدولة الإسلام ، ويعده مصدر التشريع ، فكل ما يخالف الدستور باطل حتى لو اتفقت عليه الأغلبية .. وكيف تتفق أغلبية مسلمة تؤمن بالتصور الإسلامى على تحليل حرام أو تحريم حلال ؟.

إن الديمقراطية تنظيم إدارى ييسر عملية الشورى ، والتعبير عن القطاعات السكانية العريضة التى لا يمكن أن تجتمع فى مكان واحد ، أو يعبر جميع أفرادها عن آرائهم فى لحظة واحدة.

الديمقراطية إذن تتيح التمثيل لقطاعات المجتمع ، والفرصة لاختيار أفضل النواب ، وتسهم فى إحضار « **روح الجماعة** » للمشاركة فى العمل والتفكير من أجل المجتمع وتقدمه .. وهذا هو جوهر الشورى فى الإسلام .

تمنح الجميع ..

يبقى الحديث عن التعددية السياسية « حزبياً وطائفياً » ، وما يثار حولها أحياناً من تأثير سلبى قد يهدد وحدة المجتمع ويعصف بكيانه ، وأعتقد أن التزام جميع القوى السياسية باحترام الدستور الذى يقوم على الإسلام لن يهدد وحدة المجتمع ولن يؤثر عليها ، لأن الديمقراطية الحقيقية تمنح الجميع الحرية والعدل والمساواة فى إطار التفاهم الاجتماعى ، ويبقى للقوى السياسية مجال التنافس الشريف والإبداع الخلاق فى مجال خدمة الأمة ، ووضع الحلول لمشكلاتها .. وبخاصة أن قضايا الأمة سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية وتنظيمية وصناعية وزراعية .. إلخ تحتاج إلى تضافر الجهود وتبادل الخبرات بين قوى المجتمع المختلفة ، لأنها ـ أى هذه القضايا ـ لم تعد هينة أو بسيطة كما كانت فى الزمن الماضى .. إنها قضايا متعددة تحتاج إلى الكثير من العمل والكثير من الآراء حتى تحقق أفضل نتيجة تعود على المجتمع بالخير ، وتُجنّبه الضرر والشرر .

تعبيراً عـــن ..

ثمة من يقول إن « الديمقراطية » مصطلح غربى لا يليق بنا ، وهذا صحيح إلى حد ما ، ولكننا نتمسك بها بوصفها إطاراً ينظم الأمة فى عملية

التفاهم ومعالجة القضايا المختلفة ، ونحن نتعامل بها وفقاً للمنظور الإسلامى الذى نسميه « الشورى » وهى مصطلح أفضل وأوسع من الديمقراطية وتعبر عن تصورنا الإسلامى تعبيراً دقيقاً ، ولكنى أرى أنه لا بأس من استخدام مصطلح « الديمقراطية » تعبيراً عن مجمل النظام الاجتماعى فى مواجهة مصطلح « الديكتاتورية » الذى يعنى الظلم والطغيان والفرعنة .

وقد اشتق الشيخ « **محفوظ نحناح** » زعيم جماعة « **حماس** » الجزائرية « **مصطلحاً** » مركباً من « الشورى » و « **الديمقراطية** » **سماه** « **الشوراقراطية** » ، والمصطلح الجديد فيه نوع من الطرافة ، ولا أدرى هل يمكن شيوعه على ألسنة النخبة والعامة ، أم يبقى محصوراً داخل إطار « حماس » الإسلامية ؟ .

لقد استخدمنا مصطلحات أجنبية شاعت فيما بيننا ، ويبدو لى أن مصطلح « الديمقراطية » لا يمثل معضلة فى الحقل الإسلامى ، إذ أحسنا استخدامه بعد أسلمته واستئناسه .

يقتضى تفاعلاً ..

وفى كل الأحوال فإن الإسلاميين مطالبون بالحرص على الديمقراطية فيما بينهم أولاً ، والحرص عليها داخل المجتمع مهما كانت أساليب « البارونات » الذين يملكون « السلطة والثروة » فى تفصيل « ديمقراطية على المقاس » أو اختلاق الأسباب والذرائع لتصفيتهم وملاحقتهم ، فالديمقراطية بالرغم من أى شىء أفضل الحلول الممكنة لتوصيل الرأى الإسلامى للآخرين ، وهذا يقتضى تفاعلاً مع المجتمع بكل أطرافه للاستفادة من العناصر الطيبة والخيرة .. **لأن الديمقراطية تليق بالمسلمين فوراً ودون إبطاء ، ولأنها طريقهم الممكن للانتصار على « الفرعنة » و « الديكتاتورية » و « الطغيان » .. ثم تمكينهم من إرساء قواعد العدل والحق والحرية والمساواة وحقوق الإنسان .. وقبل ذلك وبعده : إعلاء « كلمة الله » ولو كره المشركون .**

* * *

المصادر والمراجع

أولاً : موسوعات :

١ ـ الأعلام للزركلى .
٢ ـ دائرة المعارف الإسلامية .
٣ ـ الموسوعة العربية الميسرة .

ثانياً : كتب وبحوث :

١ ـ أحمد عزت عبد الكريم ، **دراسات فى تاريخ العرب الحديث** ـ دار النهضة العربية ـ بيروت ١٩٧٠ .

٢ ـ إرنست باركر ، **الحروب الصليبية** ـ ترجمة السيد الباز العرينى ـ دار النهضة العربية ـ بيروت ـ د . ت .

٣ ـ رأفت الشيخ ـ **فى تاريخ العرب الحديث** ط ٣ ـ دار الثقافة للطباعة والنشر ـ القاهرة : ١٩٨٠ .

٤ ـ زاهر رياض ـ **شمال إفريقية فى العصر الحديث** ـ القاهرة ١٩٦٧ .

٥ ـ شريف الشوباشى ـ **هل فرنسا عنصرية ؟** مركز الأهرام للترجمة والنشر ـ القاهرة ١٩٩١ .

٦ ـ فهمى هويدى ـ **إيران من الداخل** ط ٢ ـ مركز الأهرام للترجمة والنشر ـ القاهرة ـ ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م .

٧ ـ فيليب رفلة وأحمد سامى ـ **جغرافية الوطن العربى** ط ٤ ـ مكتبة النهضة المصرية ـ القاهرة ١٩٧١ .

٨ ـ عبد المجيد قدرى ـ **الإصلاحات الاقتصادية فى الجزائر** (بحث منشور فى مجلة « السنة ») ـ لندن ع ١٤ ، ١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م .

٩ ـ محمد الميلى ـ **الجزائر والمسألة الثقافية** (بحث منشور فى مجلة « المستقبل العربى ») بيروت ١٩٨٢/١١ .

١٠ ـ هزاع بن عيد الشمرى ـ **مختصر جغرافية العالم** ط ١ ، مطابع اليمامة ـ الرياض ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥ م .

١١ ـ يسرى الجوهرى ـ **جغرافية السكان** ط ٣ ـ منشأة المعارف ـ الإسكندرية د . ت .

ثالثاً : دوريات يومية وأسبوعية :

١ ـ الاتحاد ـ أبو ظبى .
٢ ـ أخبار اليوم ـ القاهرة .
٣ ـ الأخبار ـ القاهرة .
٤ ـ الإصلاح ـ دبى [الإمارات العربية] .
٥ ـ الأهرام ـ القاهرة .
٦ ـ الحقيقة ـ القاهرة .
٧ ـ الحياة ـ لندن .
٨ ـ روز اليوسف .
٩ ـ الشرق الأوسط ـ لندن .
١٠ ـ الشرق ـ قطر (الدوحة) .
١١ ـ الشعب ـ الجزائر .
١٢ ـ الشعب ـ القاهرة .
١٣ ـ صوت الكويت الدولى ـ لندن .
١٤ ـ الوسط ـ لندن .
١٥ ـ الوطن العربى ـ باريس .
١٦ ـ المجلة ـ لندن .
١٧ ـ الوفد ـ القاهرة .
١٨ ـ المجلة ٢ ـ لندن .
١٩ ـ المصور ـ القاهرة .
٢٠ ـ المسلمون ـ لندن .
٢١ ـ النور ـ القاهرة .
٢٢ ـ الوطن ـ الكويت .

رابعاً : إذاعات عربية :

* معظم الإذاعات المحلية والدولية ، خاصة إذاعة لندن ومونت كارلو والعدو الصهيونى وصوت أميركا .

* * *

كتب للمؤلف

إسلاميات :

* مسلمون لا نخجل ـ دار الاعتصام ـ القاهرة (نفد) .
* حراس العقيدة ـ دار البشير ـ طنطا ـ (طبعة ثانية) (نفد) .
* الحرب الصليبية العاشرة ـ دار الاعتصام ـ القاهرة ـ (نفد) .
* العودة إلى الينابيع : فصول عن الفكرة والحركة ـ دار الاعتصام ـ القاهرة ـ (نفد) .
* الصلح الأسود .. رؤية إسلامية لمبادرة السادات والطريق إلى القدس ـ دار الاعتصام ـ القاهرة .
* ثورة المساجد : حجارة من سجيل ـ دار الاعتصام ـ القاهرة ـ (نفد) .
* هتلر الشرق وبلطجي العراق ـ دار الاعتصام ـ القاهرة (نفد) .
* جاهلية صدام .. وزلزال الخليج ـ دار المعراج ـ الرياض .
* أهل الفن .. وتجارة الغرائز ـ دار الاعتصام ـ القاهرة .
* واسلمي يا مصر ـ دار البشير ـ .
* الهروب إلى الوراء ـ دار الاعتصام ـ القاهرة .

إعـــلام :

* الصحافة المهاجرة ـ دار الاعتصام ـ القاهرة ـ (طبعة ثانية) .

أدب ونقـــد :

* الغروب المستحيل ـ دراسة نقدية فى أدب محمد عبد الحليم عبد الله ـ القاهرة (نفد) .
* رائحة الحبيب ـ مجموعة قصصية ـ القاهرة ـ (نفدت) .
* الحب يأتى مصادفة .. رواية عن حرب رمضان ـ دار الهلال ـ القاهرة ـ (نفدت) .

• مدرسة البيان فى النثر الحديث ـ دار الاعتصام ـ القاهرة ، ودار القافلة ـ الخفجى [السعودية] (نفد) .

• موسم البحث عن هوية ـ دراسات فى القصة والرواية ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة .

• محمد ﷺ فى الشعر العربى الحديث ـ دار الوفاء ـ المنصورة .

• القصائد الإسلامية الطوال فى العصر الحديث ـ دار الاعتصام ـ القاهرة (نفد) .

• الرواية التاريخية فى أدبنا الحديث ـ دراسة تطبيقية ـ دار الاعتصام ـ القاهرة (نفد) .

تحت الطبع يصدر قريباً إن شاء الله تعالى :

• كتب متنوعة .

* * *

فهرس الكتـــاب

الموضــــــوع	الصفحـة

الموضـــــوع	الصفحـة

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٩٣/٥٥٦٥

الترقيم الدولى ٤ -٠٦٤- ١١ ٠- ٩٧٧

دار النصر للطباعة الإسلامية
٢ - شارع نشاطى شبرا القاهرة
الرقم البريدى ـــ ١١٢٣١

كلمة الناشر

منذ حركة « حسنى الزعيم » فى سوريا ومن بعده حركة « سامى الحناوى » ثم « أديب الشيشكلى » وحتى حركة جمال عبد الناصر فى مصر والمنطقةالعربية تعانى من « لعبة الانقلابات العسكرية » التى امتد لهيبها ليشمل معظم القارة السوداء .

ولقد اعتاد الانقلابيون فى المنطقة - وهم فى غالب أحوالهم عملاء للشرق أو للغرب - اعتادوا « البلطجة » العسكرية لسلب الشعوب حريتها وتهديد أمنها على المستويين الفردى والجماعى .. وما إن يتمكنوا حتى يوئدوا مبدأ الشورى ، ويفرضوا الديكتاتورية والاستبداد ، ويمنحوا الدستور والقانون إجازة مفتوحة .. ثم تأتى بعد ذلك أجهزة الإعلام المؤممة من صحافة وإذاعة وتليفزيون فينشر الصحفيون والكتاب كلمات الإطراء والمديح ، ويدبج المذيعون أناشيد البطولة والإقدام ثم يخلعون على ذلك صفة « الثورية الشرعية » تمهيداً لمبدأ « الثورية الدستورية » .

لقد أفرزت لعبة « الانقلابات العسكرية » في العالم العربى نمطاً من الحكام انشغل بكل شيء إلا مصلحةالأمة ومستقبلها ووجودها الذى بات مهدداً بأكبر المخاطر .. وفى الوقت نفسه فتح المجال واسعاً أمام الهيمنة الاستعمارية الصليبية على مقدرات بلادهم .. اقتصادياً .. واجتماعياً .. وثقافياً .. وسياسياً .. ومن هذا النمط تلك الطغمة العسكرية التى استهدفت نظام الشاذلى بن جديد الذى آثر الشرعية الدستورية فى الجزائر ، وتعامل مع الواقع الإسلامى فى هذا البلد المعطاء ، ومنح الحرية كل الحرية للشعب الجزائرى الذى اختار الإسلام لنفسه نظام مجتمع ومنهج حياة ، فكانت هذه النتائج المبهرة للانتخابات النيابية التى فاز فيها الإسلاميون بما يقارب الـ ٨٠٪ فى المرحلة الأولى فقط .. ولكن هذه النتيجة لم ترق فى نظر المتسلطين من فرقاء الجيش الذين يحكمون من وراء ستار ، والذين سخروا من أنفسهم أداة لإلغاء الدين من الواقع الحضارى والسياسى فى المجتمع الجزائرى المسلم ظناً منهم أن الدبابة والمدفع .. وأن التسلط والإرهاب الحكومى ، وأن « باستيل » الجزائر يمكن أن يرهب حراس الدين ، وأصحاب العقائد ، وحماة الشريعة .. ولكن الذى حدث كما يقول الدكتور حلمى القاعود كان عكس ذلك تماماً .. فإن الشعب الجزائرى بكل فئاته قد انتفض انتفاضة واحدة ضد العسكر الجدد ليعلن من جديد أن شراسة الحرب الضروس التى تشنها قوى الشر الصليبية ضد الإسلام والمسلمين لن تحول الأمة عن إسلامها ، ولن تبيعه فى سوق التبعية والذيلية الذى أقامته أوربا المتعصبة ، وأمريكا المتسلطة ، وأن فوز الإسلاميين الساحق فى الجزائر يعنى هزيمة بالضربة القاضية للمشروع التغريبى الذى أنفقت عليه أوربا الكثير من الجهد والوقت والمال .

وقبل أن يغوص القارئ فى أبواب هذا الكتاب الوثائقى الخطير فإننا نؤكد أنه قد حدث ما أشار إليه المؤلف فى هذه الصفحات وفى كل كتاباته السابقة من توقعات .. فهذه هى جريدة « الفيجارو » الفرنسية تصرح بأن جبهة الإنقاذ الإسلامية فى الجزائر لها الغالبية العظمى فى جميع مدن وأقاليم الجزائر ما عدا وهران والبربر - والسر فى ذلك معروف للجميع - وأن الكوادر الوسطى والصغيرة فى الجيش معظمها - إن لم يكن كلها - من الإسلاميين ، وأن ما بين ٥٠٠ إلى ٨٠٠ ضابط قد هربوا بأسلحتهم وانضموا إلى المقاومة المسلحة .. كما أوضحت الجريدة فى حديث أجرته مع « تيرى دى جاردان » الصحفى الفرنسى المعروف المتخصص فى شئون الشرق الأوسط أن الانتخابات قد أسفرت عن أن الإسلاميين يمثلون أغلبية الشعب ، وأن مزاعم بعض العلمانيين والمعارضين للتيار الإسلامى من أن ٤٠٪ من الناخبين لم يشتركوا فى الانتخابات الأخيرة لا أساس لها .. لأن كل القوى المعارضة للتيار الإسلامى كانت تعلم بقوة هذا التيار واستماتت فى حشد قواها ضده فى هذه الإنتخابات بعد فوز الإسلاميين فى المجالس المحلية .. وقالت : إن الشعب يتفاعل ويتعاون مع المقاومة ويعتبر أفراد الشعب جهاز مخابرات للمقاومة الإسلامية ، وأن الإصلاح الاقتصادى الذى تدعو إليه الحكومة الحالية لا يمكن أن يحقق تقدماً أو يحل مشكلة ، وأن الفساد الآن قد وصل إلى النخاع ، وأنه ليس أمام الشباب إلا التعاون مع جبهة الإنقاذ الإسلامية ، وأن القوى الإسلامية جميعها الآن تتجمع وتتعاون مع حركة المقاومة ، وأن الجبهة الإسلامية للإنقاذ ستحكم الجزائر شاءت القوى الخارجية والداخلية أم لم تشأ .

وقبل أن يصدر هذا الكتاب بعدة أيام كان آخر ما صرحت به هيئة الإذاعة البريطانية أن نظام الحكم فى الجزائر بدأ يتصل بكثير من رموز الجبهة الإسلامية للإنقاذ لاحتواء الأزمة قبل أن ينفلت العيار .. والعهدة على « الـ بى . بى . سى B.B.C » التى أذاعت الخبر !!

حسنى عاشور